SESRIC

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2018

التحديات والفرص المتعلقة بإنجاز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

SESRIC

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية (سيسرك)

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

2018

التحديات والفرص المتعلقة بإنجاز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025

©أكتوبر 2018/ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Turkey–Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara

الهاتف: +90–312–468 6172

الموقع الإلكتروني: www.sesric.org

البريد الإلكتروني: pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات إلى دائرة النشر بسيسرك.

كما ينبغي توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-975-6427-75-0

تمت ترجمة هذا التقرير من الانجليزية من قبل فريق وحدة الترجمة العربية والمكون من محمد أمين عزاوي وأسماء أريجان وإحسان الخليع

تم تصميم الغلاف من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

المختصرات iii

توطئة v

شكر وتقدير vi

ملخص 1

الجزء الأول: آخر التطورات في الاقتصاد العالمي 15

1 اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي 16

الجزء الثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 34

2 الإنتاج والنمو والعمالة 35

2.1 الإنتاج والنمو 36

2.2 العمالة والأسعار 47

3 التجارة والتمويل 58

3.1 التجارة في البضائع والخدمات 59

3.2 الاستثمار والتمويل 66

الجزء الثالث: التحديات والفرص المتعلقة بإنجاز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 80

4 الجهود المبذولة اتجاه التعاون البيني في المنظمة وأهمية برنامج عمل هذه الأخيرة لعام 2025 81

4.1 برنامج العمل العشري (TYPOA) 82

4.2 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 (OIC-2025) 83

4.2.1 برنامج العمل لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة 85

5 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: التخفيف من حدة الفقر 88
6 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: التجارة والاستثمار والتمويل 100
6.1 التجارة والاستثمار على المستوى البيني في منظمة التعاون الإسلامي 101
6.2 تنمية التمويل الإسلامي 106
7 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: الزراعة والأمن الغذائي 111
8 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: العمالة والبنية التحتية والتصنيع 111
8.1 الصناعة 106
8.2 المواصلات 106
8.3 الطاقة 106
8.4 السياحة 106
8.5 العمل والعمالة والحماية الاجتماعية 106
8.6 ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة 106
9 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: مجالات ذات أولوية أخرى 111
9.1 البيئة وتغير المناخ والاستدامة 106
9.2 التعليم 106
9.3 العلوم والتكنولوجيا والابتكار 106
الملحق: تصنيفات الدول 185
المراجع 188

المختصرات

ADB	البنك الآسيوي للتنمية
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
CEE	أوروبا الوسطى والشرقية
DOTS	إدارة الإحصاءات التجارية
EC	المفوضية الأوروبية
EIB	المصرف الأوروبي للاستثمار
EU	الاتحاد الأوروبي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GFCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
GMTI	مؤشر السفر العالمي للمسلمين
GNI	الدخل القومي الإجمالي
HIPC	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IADB	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IFS	الإحصاءات المالية الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPR	حقوق الملكية الفكرية
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد
KILM	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل
LAC	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
LDC	أقل البلدان نموا
LIFDCs	البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي
MDB	البنك الإنمائي متعدد الأطراف
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

MVA	القيمة المضافة للتصنيع
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
ODI	معهد التنمية الخارجية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
RER	سعر الصرف الحقيقي
RTA	اتفاق التجارة الإقليمية
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SME	المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
STI	العلوم والتكنولوجيا والابتكار
TOT	شروط التبادل التجاري
TPS-OIC	نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي
TRWR	إجمالي موارد المياه المتجددة
TYPOA	برنامج العمل العشري
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
UNSD	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
USA	الولايات المتحدة الأمريكية
USD	الدولار الأمريكي
WB	البنك الدولي
WDI	مؤشرات التنمية العالمية
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي

توطئة

تشير آخر التطورات والتوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة من الاستقرار النسبي، كما أنه أكثر مناعة وفي نمو مطرد. فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.8% مع نهاية عام 2017، وهو أسرع معدل نمو منذ 2012. وسيتحسن الاقتصاد العالمي بشكل طفيف خلال السنوات القادمة لكنه سيظل مستقرا إلى حد كبير، وذلك بتسجيل معدل نمو يبلغ 3.9% في 2018 و 2019. إلا أن المستوى المتزايد للتوترات بشأن التعريفات الجمركية في مجال التجارة العالمية يؤثر سلبا على التوقعات والتنبؤات ذات الصلة بالتصدير والاستثمار ومستويات الاستهلاك الخاص. وبمعدلات نمو تبلغ حوالي 5%، من المتوقع أن تسجل البلدان النامية معدلات نمو أسرع نوعا ما في 2019، لكنها ستظل دون مستوى متوسط معدلات النمو المسجلة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2018.

لكن بالمقابل، رغم أن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تشكل جزءا مهما من البلدان النامية، إلا أن متوسط معدلات النمو الاقتصادي فيها لا يرقى إلى مستوى البلدان النامية، بحيث تراجع هذا المتوسط في مجموعة بلدان المنظمة إلى 3.8% عام 2017 مقابل 4.2% عام 2016، ومن المرجح أن يتحسن لتصل النسبة إلى حوالي 4.1% عام 2018 و 4.2% في 2019. لكن في الوقت الذي تعتبر فيه الزيادة في أسعار النفط عاملا من العوامل المساعدة على انتعاش الطلب المحلي في بلدان المنظمة المصدّرة للنفط، هناك بالمقابل العديد من البلدان التي لم تتخلص بعد من وطأة التدابير التقشفية الصارمة التي تم اعتمادها خلال فترة 2014/2015 التي شهدت تراجعا حادا في أسعار النفط. وهذا ما يتطلب تكاثف جهود دول المنظمة وتوطيد أواصر التعاون فيما بينها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى هذا الوضع، تركز هذه النسخة من تقرير "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي" على التحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام مساعي تحقيق أهداف برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025. ويمثل برنامج العمل 2025 خطة عمل شاملة للتعاون وبناء شراكات على أساس مقتضيات ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ويضم 18 مجالا ذا أولوية و 107 هدفا. وجاء اعتماده من قبل قادة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الدورة 13 للقمة الإسلامية (إسطنبول، 14-15 أبريل 2016) كتأكيد على الالتزام على أعلى المستويات السياسية للعمل بشكل مشترك من أجل مستقبل مشترك. فهو يشدد على أهمية الملكية السياسية وتعميم مراعاة الدول الأعضاء لمشاريع المنظمة وإدراجها ضمن أولوياتها الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج. ويقتصر تركيز التقرير فقط على مجالات الأولوية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ويعرض تقييما أوليا للأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل 2025، وذلك بهدف خلق زخم إضافي لعملية تنفيذها سواء على مستوى المنظمة أو على الصعيد القطري لكل بلد.

السفير موسى كولاكليكايا

المدير العام

سيسرك

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الباحثين في سيسرك برئاسة السيد كنعان بغجي ويضم الفريق كل من السيد مزهر حسين والسيد جيم تن تن والسيد إرهان توربيدار والسيد فادي فاراسين. كما أجري العمل تحت الإشراف العام للسيد نبيل دبور، المدير العام المساعد، وسعادة السفير موسى كولاكليكايا، المدير العام لسيسرك.

أعد السيد إرهان توربيدار القسم الأول من التقرير والمتعلق بآخر التطورات الاقتصادية في العالم، واشتغل السيد مزهر حسين على القسم الثاني المتمحور حول الإنتاج والنمو والعمالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بينما أعد السيد كنعان بغجي القسم الثالث الذي تناول موضوع التجارة والتمويل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتكلف السيد جيم تن تن بإعداد القسم الرابع من التقرير والمتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون البيني في سياق المنظمة وأهمية برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، وأيضا القسم السادس المخصص لموضوع التجارة والاستثمار والتمويل. واشتغل السيد مزهر حسين كذلك على القسم الخامس حول القضاء على الفقر والقسم السابع المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي. واشترك في إعداد القسم الثامن المتمحور حول العمالة والبنية التحتية والتصنيع كل من السيد كنعان بغجي (1.8، 5.8، 6.8) والسيد فادي فاراسين (2.8) والسيد إرهان توربيدار (3.8) والسيد جيم تن تن (4.8، 6.8). وتشارك كذلك في إعداد القسم التاسع حول المجالات الأخرى ذات الأولوية السيد فادي فاراسين (1.9) والسيد إرهان توربيدار (2.9، 3.9).

ملخص

آخر التطورات الاقتصادية في العالم

اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي

النمو

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من الاستقرار النسبي مع غياب كبير للعوامل المؤثرة على مناعته. فبعد مرحلة التباطؤ التي سجلتها فترة 2015-2016، تسارعت معدلات النمو في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وهذا ما مهد لتحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 3.2% المسجلة عام 2016 إلى 3.8% في عام 2017، وهذا يعتبر أسرع معدل منذ عام 2012. وتشهد كل الاقتصادات الرئيسية في العالم نموا مستمرا في الوقت الراهن، وهذا الوضع لم يكن شائعا إلى حد ما على امتداد السنوات السبعة الماضية. وحسب المؤسسات الرئيسية في مجال التوقعات، سيواصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نموه في أفق 2020، لكن دون تسجيل توسع. ومن الأمور الرئيسية التي يجب الاهتمام بها والانتباه لها على مدى الفترة القادمة هي حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن التجارة العالمية وأسعار الفائدة المتزايدة واتجاهات التضخم على مستوى العالم وحساسية الاقتصاد العالمي لارتفاع أسعار النفط. وكل هذه العوامل قادرة على تحديد مسار النمو الاقتصادي العالمي في الفصول والسنوات القليلة القادمة.

البطالة

أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم إلى استقرار معدل البطالة العالمي، الذي بلغ متوسطه 5.5% (190 مليون نسمة) في عام 2017. إلا أن نمو العمالة في العديد من بلدان العالم النامي تقبع تحت شبح تزايد عدد الأشخاص المنخرطين في سوق العمل، وهذا ما يمهد الطريق أمام استمرار البطالة بمعدلات عالية. كما أن العمالة ذات الجودة المنخفضة في ازدياد مستمر. ففي عام 2017، بلغت نسبة العمال الذين اشتغلوا في ظروف صعبة مقابل أجور هزيلة وفي غياب شروط السلامة 42% من أصل إجمالي الأشخاص المشتغلون. وبلغت معدلات البطالة في صفوف الشباب والنساء 12.6% و 6% على التوالي، وهي أعلى من معدل البطالة الإجمالي.

التجارة

تعزز حجم الصادرات والواردات العالمية بنسبة 4.9% في 2017، وهو أعلى معدل منذ 2011. وسجل حجم الصادرات من البضائع والخدمات في 2017 نموا بلغ 4.2% في البلدان المتقدمة و6.4% في البلدان النامية. وقد بلغ النمو السنوي في حجم الواردات من السلع والخدمات معدلات ملحوظة خلال عام 2017 في

العديد من البلدان النامية (6.4%) بالمقارنة مع البلدان المتقدمة (4.0%). كما أصبحت السياسة التجارية من أكثر الأخطار التي تتهدد النمو الاقتصادي العالمي خلال 2018، وذلك بسبب تزايد الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل نمو التجارة العالمية قويا خلال فترة 2018-2019، شريطة أن لا تتطور التوترات التجارية القائمة.

الاستثمارات

حافظت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي على انتعاشها الطفيف، بحيث بلغت في 2017 نسبة 21.2% البلدان المتقدمة و 32.3% في البلدان النامية. وتشير التوقعات الخاصة بعامي 2018 و 2019 إلى أن الاستثمار سيستمر في لعب دور المحفز للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وعلى عكس المتغيرات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي سجلت تحسنا خلال عام 2017، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 23.4% خلال العام نفسه، أي من معدل 1.87 تريليون دولار المسجلة عام 2016 إلى 1.43 تريليون دولار. وتظهر التوقعات المتوسطة المدى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ستظل أقل بكثير من المتوسط المسجل خلال السنوات العشر الماضية.

الأوضاع المالية

كانت الأوضاع المالية العالمية خلال الفترة المتراوحة بين 2016 ويونيو 2018 جد ملائمة لتحقيق التعافي على مستوى الاقتصاد العالمي. لكن شرعت العديد من البلدان (أو حريصة على الشروع) في إزالة ترتيبات السياسات الطارئة، التي سادت على امتداد العقد الماضي. والاستمرار في سياسات التقشف في الظروف المالية سيؤدي حتما إلى رفع تكلفة التمويل بالنسبة للأسر المعيشية والأعمال التجارية. كما دفع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية إلى ارتفاع قيمة الدولار، وهذا ما يمهد الطريق أمام بروز نقاط الضعف المالي في بعض البلدان.

ميزان الحساب الجاري

اتسع الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة إلى 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017، فيما استقر العجز في الحساب الجاري في البلدان النامية على 0.08-% في 2017 بدل 0.3-% في 2016. وكان التحسن الأبرز على مستوى موازين الحسابات الجارية قد سجلته الدول المصدرة للنفط، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن يظل ميزان الحساب الجاري مستقرا نسبيا في الاقتصادات النامية. ومن المنتظر أن يساهم الطلب المحلي القوي في ارتفاع معدل الواردات وتراجع الفائض في الحساب الجاري في الدول المتقدمة خلال عامي 2018 و 2019.

الميزان المالي

تشير التطورات المالية العالمية إلى وجود حالة من الانتعاش، بحيث تراجع الميزان المالي الحكومي العام على مستوى العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3.5-% في عام 2016 إلى 3.3% في عام 2017. وخلال 2018-2019، من المتوقع أن يستقر متوسط الميزان المالي العالمي على نفس مستويات فترة 2015-

2017. وستكون البلدان النامية ذات الميزانية الحكومية الكبيرة والعجز في الحساب الجاري، وتلك التي لا تتوفر على احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، وتلك الغارقة في الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية معرضة بشكل كبير للتغيرات المفاجئة التي قد تطرأ على أحوال السوق.

آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج والنمو والعمالة

الإنتاج

اتجهت الأنشطة الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي في منحى تصاعدي، كما ارتفع أيضا الناتج المحلي الإجمالي من 15.8 تريليون دولار أمريكي المسجل عام 2013 إلى 19.4 تريليون دولار عام 2017. فقد أنتجت دول المنظمة كمجموعة 15.3% من إجمالي الناتج العالمي و 26.3% من إجمالي الناتج في البلدان النامية سنة 2017. وبالأسعار الحالية، لا تتعدى حصة دول المنظمة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة 8.2%. وبالنظر إلى كون حصص دول فرادى مثل الولايات المتحدة والصين فاقت حصص دول المنظمة كمجموعة (15.3% و 18.2% على التوالي عام 2017)، فإن مساهمة هذه الأخيرة في الإنتاج العالمي لا ترقى لمستوى إمكانياتها.

كما ارتفع كذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة بشكل مطرد حتى بلغ معدل 11,137 دولار أمريكي في عام 2017 مقابل 9,812 دولار أمريكي في 2013. ومع مرور الأعوام اتسعت الفجوة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء. وبلغ التفاوت بين المجموعتين من حيث هذا المتوسط 636 دولارا أمريكيا خلال عام 2017.

النمو

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث سجل نسبة 3.8% بالقيمة الحقيقية عام 2017 مقارنة مع نسبة 4.4% عام 2013. لكن يبدو أن آفاق النمو في بلدان المنظمة تبشر بالخير في ظل تحسن الاقتصاد العالمي، مع انتعاش ملحوظ في التجارة العالمية وارتفاع في أسعار النفط. ومن المرجح أن يشهد متوسط معدل النمو في دول المنظمة تحسنا في الأداء في عام 2018، بمتوسط معدل نمو قد يصل إلى 4.1%. كما سجل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في دول المنظمة نتيجة إيجابية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2017، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بوتيرة أسرع من نمو السكان. ويتوقع أن ينتعش نصيب الفرد بمعدل 2.3% خلال 2018 قبل أن يتعزز أكثر فيصل إلى نسبة 2.5% عام 2019.

الإنتاج حسب القطاع

يشير تحليل القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة إلى وجود بنية مماثلة. فعلى الرغم من أن الزراعة تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ويفترض أن تلعب دورا محوريا في اقتصادات الدول النامية، إلا أن هذه الخاصية لا تبدو جلية في حالة الدول الأعضاء في المنظمة والدول النامية غير الأعضاء فيها كمجموعتين. وفيما يتعلق بمتوسط حصص القيمة المضافة للقطاعات الأربعة الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الإسلامي في 2016، فقد سجل قطاع الخدمات الحصة الأكبر بنسبة بلغت 52.7% تلاه قطاع الصناعة (التحويلية و غير التحويلية) بنسبة 35.8%، في حين شكلت قطاعات الزراعة و الصيد البحري والغابات حصة ضئيلة نسبيا، أي 11.6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية

أخذا بعين الاعتبار حصص بنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي نجد أن النفقات المنزلية والحكومية ما تزال هي الأعلى على مر السنين. ففي عام 2016 نالت النفقات المنزلية في المنظمة حصة الأسد بنسبة 59.3% يليها إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 28.2% ثم الاستهلاك الحكومي النهائي العام بنسبة 14.9%. وتدل هذه الأرقام على وجود زيادة في حصة الاستهلاك الحكومي وتراجع في حصة الاستهلاك الأسري بالمقارنة مع السنة السابقة. وعلى صعيد آخر، ازدادت حصة إجمالي تكوين رأس المال من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 9.4 نقاط مئوية، بينما بالمقابل تراجعت حصة الاستهلاك الأسري بنسبة 9.8 نقاط مئوية.

البطالة

تعتبر البطالة من أبرز التحديات التي يواجهها العالم في وقتنا الحاضر. وقد سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2018 معدلات مرتفعة للبطالة مقارنة مع باقي دول العالم والدول المتقدمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. فخلال هذه الفترة ظل إجمالي معدلات البطالة في دول المنظمة يتقلب بين معدلي 7.5% و 6.8%. وسجل هذا المتوسط في البلدان النامية غير الأعضاء معدلا أقل بكثير (حوالي 2%) من متوسط دول المنظمة طوال الفترة قيد النظر، والذي من المتوقع أن يستقر على 5.0% في 2018. وعادة ما تبلغ البطالة معدلات أقل في أوساط عمالة الذكور مقارنة مع معدلات الإناث في كل مجموعات الدول عبر العالم. وتعتبر الأرقام المتوفرة حول البطالة في صفوف الفئات الشابة في دول المنظمة غير واعدة بالمرة. واعتبارا من عام 2018، من المتوقع أن يستقر معدل البطالة في هذه البلدان على نسبة 15.4% وسيتراجع إلى 10.8% في الدول المتقدمة وستستقر على 11.5% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

إنتاجية العمل

اتجهت إنتاجية العمل على الصعيد العالمي في منحى تصاعدي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2017. فقد ارتفعت إنتاجية العامل الواحد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 25 ألف دولار أمريكي في عام 2011 إلى 28 دولار في 2017، مقدراً بأسعار دولية ثابتة على أساس تعادل القوة الشرائية. ولم يتأثر هذا الاتجاه التصاعدي بالتراجع الحاصل على مستوى النشاط الاقتصادي خاصة في البلدان المصدرة للنفط خلال الفترة قيد الدراسة كلها.

التضخم

يسير التضخم حول العالم في منحى تصاعدي، مما يعكس بالأساس ارتفاع أسعار النفط وباقي السلع الأساسية. وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ متوسط معدل التضخم لعام 2017 مستوى أعلى من المتوسط العالمي. وخلافاً للاتجاهات العالمية، ظل التضخم في دول المنظمة مستقراً على حوالي 6.5%. وسجل متوسط مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 26.5% في بلدان المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2017. لكن يبقى هذا المعدل أقل بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (30.4%) ويضاعف الزيادة المسجلة على الصعيد العالمي البالغ حوالي 13.8% خلال نفس الفترة.

الميزان المالي

تشير آخر الإحصاءات إلى أن سياسات التقشف المالي المعتمدة في أعقاب الأزمة المالية قد أسفرت عن تسجيل تحسن في الموازنات المالية على المستوى العالمي. إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار البضائع الأساسية، وخاصة النفط، خلال فترة 2014-2015 أدى إلى ارتفاع في العجز المالي في جميع الدول المصدرة للنفط الرئيسية في العالم النامي. وخلال الفترة قيد النظر، شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة انخفاضاً حاداً في ميزانها المالي، بحيث انتقلت من وضع كان يبلغ فيه التضخم 0.4% عام 2013 إلى عجز بلغ 6.1% في 2016. وفي 2017، سجلت هذه الدول عجزا في ميزانها المالي بلغ نسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا التطور على مستوى العجز المالي في دول المنظمة يعود إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحسن الوضع المالي لدول المنظمة المصدرة للنفط.

التجارة والمال

تجارة البضائع

تماشيا مع الاتجاه العالمي، شهدت بلدان المنظمة تحسنا في إجمالي صادراتها نحو باقي دول العالم، كما ارتفع معدل إجمالي صادراتها إلى 1.63 تريليون دولار أمريكي في 2017. وبفضل الزيادة التناسبية في حجم الصادرات من دول المنظمة، فإن حصتها من إجمالي صادرات الدول النامية قفزت مجددا لنسبة 23.7% في 2017 مقارنة مع 22.8% عام 2016. فقد تراجعت الحصة الجماعية لدول المنظمة في الإجمالي العالمي إلى أدنى مستوياتها (8.8%) عام 2016. إلا أن هذا المعدل عاد ليرتفع في 2017 ويسجل نسبة 9.3%، وهذا

ما يعكس أفضلية دول المنظمة من حيث أدائها الاقتصادي بالمقارنة مع دول المجموعات الأخرى. ففي عام 2017، سجلت الدول الخمس (العشر) الأولى المصدرة في المنظمة نسبة 59.7% (77.9%) من إجمالي الصادرات السلعية للدول الأعضاء مجتمعة. كما ارتفع بدوره إجمالي الواردات السلعية لدول المنظمة من 1.6 تريليون دولار المسجلة في 2016 إلى 1.76 تريليون عام 2017. وعلى الرغم من الزيادة في حجم الواردات، استقرت حصة بلدان المنظمة من الواردات السلعية العالمية على نسبة 9.9%، بينما تراجعت حصتها من إجمالي واردات البلدان النامية من 26.7% في عام 2016 إلى 25.8% في عام 2017. واستأثرت الدول الخمس (العشر) الأولى المستوردة في المنظمة بحصة 57.5% (73.5) من إجمالي الواردات السلعية لجميع الدول الأعضاء.

تجارة الخدمات

لم تسجل صادرات الخدمات العالمية سوى 5.3 تريليون دولار عام 2017. فقد صدّرت بلدان المنظمة من الخدمات ما قيمته 369 مليار دولار أمريكي في 2017، وهو أعلى رقم تسجله مجموعة دول المنظمة. بينما بلغ إجمالي الواردات من الخدمات 531 مليار دولار خلال نفس العام، وهذا ما جعل من مجموعة دول المنظمة مستوردة صافية للخدمات. واعتبارا من عام2017، استأثرت دول المنظمة كمجموعة بحصة 6.9% من صادرات الخدمات و 10.3% من واردات الخدمات العالمية. وفي العام ذاته كانت الإمارات العربية المتحدة المصدر الأول للخدمات بحيث سجلت 70 مليار دولار من الصادرات وحصة 19.1% من إجمالي صادرات الخدمات من دول المنظمة.

الميزان التجاري

على الرغم من الطفرة الإيجابية الطفيفة التي شهدتها سنة 2017، لم ترق مساهمة الدول الأعضاء في المنظمة في التدفق العالمي للسلع والخدمات إلى إمكاناتها الحقيقية. فالعوامل المتمثلة في عدم كفاءة مستوى القدرات في التصنيع والخدمات جعلتها مستوردا صافياً لكل من السلع والخدمات. وفي عام 2017، بلغ إجمالي العجز في دول المنظمة كمجموعة 127 مليار دولار أمريكي في السلع المصنعة. وعلى الرغم من وقوعها في عجز تجاري همّ قطاع الخدمات منذ عام 2014، إلا أنها سجلت مجتمعة ما يفوق 160 مليار دولار أمريكي كعجز في عام 2017.

التجارة السلعية البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

بعد أن استقرت الصادرات البينية للمنظمة على حوالي 390 مليار دولار في فترة 2012-2014، تراجعت في 2016 لتسجل مبلغ 274 مليار دولار. وتزامنا مع التوسع العالمي في التجارة، بلغ إجمالي الصادرات البينية للمنظمة 319 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017. وعلى الرغم من التقلبات في التجارة البينية للمنظمة، فقد ازدادت حصتها من إجمالي معدلات التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة بشكل مطرد خلال فترة 2011-2017 وبلغت 19.9% في عام 2017 مقارنة بمستواها البالغ 17.5% في 2011. واعتلت الإمارات

العربية المتحدة قائمة البلدان الأعضاء بحصة 71.4 مليار دولار وبنسبة 22.4% من إجمالي الصادرات البينية في دول المنظمة.

تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية 1.43 تريليون دولار عام 2017، ما يمثل تراجعا بأكثر من 430 مليار دولار عن قيمة العام الذي قبله البالغة 1.87 تريليون دولار والذي يقابل نسبة انخفاض معدلها 23%. وفي عام 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011، بحيث سجلت 106.9 مليار دولار، أي ما يعادل زيادة بنسبة 6.3% مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت حصة دول المنظمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 5.2% عام 2016 إلى 7.1% في 2017. وعلى صعيد آخر، استقبلت دول المنظمة مجتمعة حصة 6.4% من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ذات العام. واستأثرت إندونيسيا بحصة 21.6% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة، وذلك باستقطابها لما قيمته 23 مليار دولار من هذه الاستثمارات عام 2017.

تنمية القطاع المالي

يواصل مستوى تنمية القطاع المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي تسجيل أرقام متدنية. فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 66.5% عام 2017 مقارنة بما يقارب 135% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 125% في المتوسط العالمي. وفي العام نفسه، بلغ متوسط الائتمان المحلي الذي يوفره القطاع المالي في دول المنظمة ما يعادل 66.1% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم تسجيل 144.3% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 212.3% في الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى، تحسن مستوى الوصول إلى التمويل في بلدان المنظمة بشكل كبير مع مرور السنوات، بحيث ارتفع من 27.8% في عام 2011 إلى 46.3% في عام 2017.

الديون الخارجية و الاحتياطات

واصل إجمالي رصيد الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعه فبلغ 1.6 تريليون دولار عام 2016. وعلى مستوى هيكل استحقاق الدين الخارجي، استأثرت الديون قصيرة الأجل بحصة 19% من إجمالي الديون الخارجية لدول المنظمة، في حين بلغت نسبة هذه الديون من إجمالي ديون الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 26.6%. وظلت تركيا البلد الأكثر مديونية من بين بلدان المنظمة في 2016 بمعدل فاق 406 مليار دولار. وقد بلغ إجمالي الاحتياطات النقدية العالمية عام 2017، بما في ذلك الذهب، 12 تريليون دولار، 1.6 تريليون دولار منها تعود للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتراجعت حصة هذه الدول من إجمالي الاحتياطي العالمي من نسبة 13.8% المسجلة عام 2016 إلى 13.2% عام 2017.

المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات

بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المانحين للبلدان النامية مبلغ 157.7 مليار دولار أمريكي عام 2016. وفيما تبقى 35% من هذه التدفقات غير واضحة المعالم (لا تتوفر معلومات عن البلدان المستفيدة منها)، تدفق ما نسبته 54.9% من إجمالي الـ101.6 مليار دولار المتبقية إلى الدول الأعضاء في المنظمة عام 2016. وفي العام ذاته أيضا استفادت الدول الخمس المتصدرة لقائمة البلدان الأعضاء المستفيدة من نسبة 39.9% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لمنطقة المنظمة، بينما استفادت الدول الأعضاء العشر الأولى من 61.0% منها. كما ارتفعت تدفقات التحويلات الشخصية إلى دول المنظمة من 115 مليار دولار المسجلة عام 2011 إلى 141 مليار دولار عام 2017.

التحديات والفرص المتعلقة بإنجاز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025

الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون البيني في منظمة التعاون الإسلامي وأهمية برنامج عمل المنظمة لعام 2025

تشكل دول منظمة التعاون الإسلامي جزءا مهما من البلدان النامية وتعكس مستويات عالية من التباين وعدم التجانس في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ووضعت المنظمة خطة عمل شاملة، الأولى من نوعها، وأطلقت عليها اسم برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (2005-2015)، والرؤية التي استند عليها البرنامج هي جعل المنظمة أكثر تجسيداً لواقع القرن الحادي والعشرين وإجراء إصلاحات تهم الأنشطة والبرامج التي تضطلع بها فضلا عن توسيع نطاقها لتكون أكثر استجابة للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. وبعد انقضاء فترة البرنامج العشري، وضعت المنظمة برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 واعتمدته لمعالجة القضايا الناشئة عن التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، وكذلك لمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وهذا البرنامج يسلم بأهمية أهداف التنمية المستدامة ويتبنى الوعود التي تحملها لجميع الناس. ويركز برنامج 2025 على 18 مجالا ذا أولوية، تضم 107 هدفا وترتبط معظمها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية الاقتصادية لبلدان المنظمة. فمن خلال بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، يمكن لدول المنظمة تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز اقتصاداتها.

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: التخفيف من حدة الفقر

كما هو الحال في أي مكان آخر، يعد الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظاهرة متعددة الأبعاد ونتيجة لهيكل اجتماعي واقتصادي وسياسي معقد. ويرتبط غالبا بهشاشة الاقتصاديات وضعف الموارد البشرية وسوء تقديم الخدمات الاجتماعية وضعف السياسات المعتمدة للتصدي للتحديات التي

تقف عقبة في وجه التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وهناك كذلك تباينات كبيرة في مناطق الدول الأعضاء على مستوى تنفيذ وتغطية أنظمة الحماية الاجتماعية. لكن في العموم، سجلت 37 دولة عضو في المنظمة من أصل 54 دولة، تتوفر حولها البيانات، انخفاضا في حصة الأشخاص الذين عاشوا في فقر مدقع خلال عام 2015. لكن بالرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية ظلت مستويات الفقر، سواء من حيث فقر الدخل أو الفقر متعدد الأبعاد، عالية لمستويات تبعث على القلق خاصة في بلدان المنظمة الواقعة في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تواصل العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة التي تنوء بأعباء ثقيلة صراعها مع المستوى المتدني للتقدم الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة فضلا عن ضعف إمكانية الاستفادة من إمكانية الوصول إلى وسائل الراحة والمنفعة العامة مثل التعليم والخدمات الصحية، التي تعد من العوامل الاجتماعية الرئيسية المحددة للفقر في بلد أو منطقة معينة. كما أن ارتفاع وتيرة النزاعات والحروب المدنية يدخل على الخط كواحد من العوامل الرئيسية وراء استمرار تفشي الفقر في الكثير من البلدان الأعضاء في المنظمة. ومع مرور السنين، يواصل تواتر الأزمات الإنسانية، الناتجة بشكل رئيسي من جراء الكوارث الطبيعية والصراعات، إلى جانب استمرارها والآثار التي تخلفها تسجيل مستويات أعلى، خاصة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: التجارة والاستثمار والتمويل

التجارة والاستثمار على المستوى البيني في منظمة التعاون الإسلامي

تنطوي التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي على إمكانيات هائلة لتحقيق مزايا اقتصادية ضخمة فضلا عن تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء. والأمر كذلك بالنسبة للاستثمار الأجنبي، كونه يجلب رؤوس أموال جديدة إلى البلدان المستثمر فيها ويخلق فرص عمل ويساهم في تعزيز الإنتاجية من خلال التأثيرات غير المباشرة. ومنذ 2015 وحجم التجارة الدولية لدول المنظمة كمجموعة يسجل ارتفاعا متواصلا، بحيث ارتفعت مؤشرات الصادرات والواردات وإجمالي حجم التجارة الدولية بين عامي 2015 و 2017. كما أن هناك تقدما ملموسا على مستوى التجارة فيما بين دول المنظمة، والوضع نفسه ينطبق على تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، بحيث ارتفعت في بلدان المنظمة بين عامي 2015 و 2007. وتشير هذه الأرقام المتعلقة بالتدفقات التجارية والاستثمارية إلى أن مجموعة دول المنظمة كانت أكثر انسجاما مع الاقتصاد العالمي عام 2017 مقارنة بعام 2015. لكن بالرغم من ذلك لا تزال المعيقات الرئيسية في مجالي التجارة وتدفقات الاستثمار في بلدان المنظمة قائمة. لذلك من الضروري بذل المزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال بهدف تحقيق الأهداف المنصوص عليها في البعد المتعلق بالتجارة والاستثمار في سياق دول المنظمة.

تنمية التمويل الإسلامي

يزخر القطاع المالي الإسلامي بإمكانيات هائلة من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بطرق متنوعة. فهو يتيح إمكانية الوصول لمصادر التمويل بسهولة وهو أيضا وسيلة فعالة للتقليص من معدلات الفقر وتعزيز أسواق رأس المال. وبالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، يتيح التمويل الإسلامي فرصة سانحة لسد الفجوة القائمة في التمويل المسخر لتحقيق التنمية إذا ما عرفت كيف تستغل الوضع استغلالا جيدا. وفي ظرف المدة الزمنية المتراوحة من 2015 إلى 2017 ازداد عدد المصارف الإسلامية في دول المنظمة من 169 إلى 178 فقط. وارتفع إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من 854 مليار في 2015 إلى 1017 مليار في 2017. وتبين هذه الأرقام أن هناك تقدما محدودا مع مرور الوقت بالنظر إلى حجم السكان وحجم اقتصاديات دول المنظمة. وتقف التحديات المتعلقة بالبنية التحتية المادية والتنظيمية كأبرز عائق في وجه نمو القطاع الصناعي. ويمكن كذلك تصنيف العوامل المتمثلة في أوجه النقص التي تتخلل عنصر رأس المال البشري وغياب معايير موحدة بشأن المبادئ والتعريفات الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي كعوامل تشكل تحديات ضخمة أخرى يجب العمل على تجاوزها على المستوى الوطني وكذلك على مستوى منظمة التعاون الإسلامي.

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: الزراعة والأمن الغذائي

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهي توفر إمكانيات عالية لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد إلى حد كبير. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على الدول الأعضاء الـ36 المعتمدة أساسا على الزراعة، والتي من بينها 19 بلدا من البلدان الأقل نموا. فهذه البلدان تتمتع بإمكانيات هائلة على مستوى واحد من المكونات الثلاثة الرئيسية لقطاع الزراعة على الأقل (أي الأراضي الصالحة للزراعة واليد العاملة الزراعية والموارد المائية).

تسجل معظم الدول الأعضاء في المنظمة معدلات نمو مطردة في الإنتاج الزراعي، بمعدل 51 من أصل 56 دولة عضو أعادت تنظيم نمو إيجابي على مؤشر الإنتاج الزراعي خلال فترة 2010-2016. لكن أداءها من حيث مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي يشير إلى أن أغلبية هذه البلدان لا تزخر بما يكفي من طاقة إنتاجية لتلبية الطلب المحلي لعدد السكان المتزايد، وبالتالي فهي مجبرة للاعتماد بشكل كبير على استوراد المنتجات الغذائية من الخارج. وواحد من الأسباب الرئيسية التي تعيق التنمية المستدامة لقطاع الزراعة في العديد من دول المنظمة هو ضعف إنتاجية الأراضي واليد العاملة، وهذا من العناصر التي تكتسي أهمية بالغة في العملية التنموية للقطاع الزراعي. وهذا الأمر قد يكون مرده الاعتماد على أساليب وتقنيات زراعية عفا عنها الزمن، بما في ذلك سوء استخدام الأسمدة والمكننة أو استخدامها بمستويات ضئيلة.

ومن حيث الأمن الغذائي، سجلت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تراجعا ملحوظا في معدلات انتشار سوء التغذية، مع أن مستواها لا يزال مرتفعا للغاية في العديد من البلدان الأعضاء.

كما شهدت 13 دولة عضو زيادة في معدل انتشار سوء التغذية خلال الفترة قيد النظر. وكان الوضع أكثر إثارة للقلق بشكل خاص في 28 من البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي (LIFDCs) والبلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية، حيث الميزة الأساسية هي انخفاض مستويات الدخل وانتشار الصراعات وعدم الاستقرار مع ارتفاع مستويات انتشار سوء التغذية.

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: العمالة والبنية التحتية والتصنيع

الصناعة

بالرغم من تحقيق حصة دول منظمة التعاون الإسلامي لنمو بطيئ في إجمالي التصنيع العالمي، إلا أن الأرقام تبقى منخفضة جدا. وللنهوض بالقدرات الإنتاجية والتصديرية، يتعين على بلدان المنظمة تصميم سياسات إنمائية صناعية فعالة. وهذا الأمر لا غنى عنه لتحقيق المزيد من الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاع التصنيع. فالتنمية الصناعية تتطلب استراتيجيات شاملة تضم جميع الجهات الفاعلة الممكنة التي من شأنها أن تسهم في العملية التنموية. وعلى الحكومات تحفيز الأفراد للانخراط في أنشطة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لولوج الأسواق الأجنبية، كما بموسوعها تحديد الثغرات الكامنة في رأس المال البشري والبنى التحتية والمؤسسات وبالتالي العمل على سدها، وإنشاء مؤسسات وآليات تمويلية خاصة لتمويل مشاريع التنمية الصناعية، وبناء القدرات التكنولوجية والابتكارية في بلدانها، فضلا عن الانخراط في شراكات إقليمية للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها الأسواق العظمى.

النقل

تواجه بلدان منظمة التعاون الإسلامي عوائق وتحديات كبيرة في مجال النقل تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه. ولا يمكن إدخال تحسينات مهمة على مستوى البنية التحتية وخدمات الصيانة التي تعاني من القصور وذلك بسبب ضعف الموارد المالية والمبادرات الاستثمارية في قطاع النقل ومشاريع البنية التحتية للنقل. وتلعب شبكات وممرات النقل دورا مهما في خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتوفير سبل الوصول والربط بالمناطق التي قد تكون معزولة. لكن الملاحظ هو أن كثافة وقدرات شبكات النقل في دول المنظمة كمجموعة لا تزال متخلفة وراء مجموعات الدول الأخرى. ونظرا للتباينات الكبيرة على مستوى التوزيع المكاني للسكان وكثافة الأنشطة الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ينبغي تصميم الحلول الممكنة لعملية النمو الضعيفة في مجال النقل حسب التحديات التي تواجهها كل دولة على حدة.

الطاقة

سيتطلب تحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة الحديثة بحلول عام 2030 زيادة هائلة في إجمالي توليد الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما سيستلزم نطاق هذا التحدي ضخ استثمارات مالية ضخمة وإرادة سياسية كبيرة، ناهيك عن النظر في جميع الخيارات التكنولوجية المتاحة. وبالنسبة

للدول الأعضاء في المنظمة ذات مستويات الوصول المنخفضة للكهرباء، قد تكون الطاقة المتجددة أرخص طريقة لتوفير الطاقة الكهربائية. وبخصوص الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية، قد تكون الأنظمة اللامركزية، التي يتم توفيرها في الغالب من خلال تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المتجددة، أقل الطرق تكلفة للوصول إلى الكهرباء. كما أن الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة غير الهيدرولوجية مهمة كذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة التي تتمتع بمستويات أعلى نسبيا من إمكانية الحصول على الكهرباء.

السياحة

بالإضافة إلى توليد السياحة لمنافع اقتصادية وإنعاشها للقدرات الإنتاجية، بمقدورها كذلك تعزيز الاندماج من خلال التقليص من حدة الفقر وعدم المساواة في أوساط الفئات المستضعفة مثل الفقراء والشباب والنساء. فهذا القطاع بوسعه أن يسهم مساهمة ملموسة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا روابط التضامن بين الناس. وتتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بإمكانيات هائلة تخول لها تنمية قطاع مستدام للسياحة الدولية، فالمؤشرات المختارة في مجال السياحة تشير إلى أن مجموعة المنظمة، في المتوسط، لم تحقق بعد ما هو مرغوب فيه كمستويات للتنمية والتعاون في مجال السياحة. فالعوامل المتمثلة في هشاشة شبكات النقل ومتطلبات الحصول على التأشيرة وعدم كفاية سياسات التنويع السياحي وضعف استراتيجيات التسويق لا تأثر سلبا فقط على التنمية الشاملة لقطاع السياحة في دول المنظمة، بل تحد كذلك من نمو الأنشطة السياحية البينية في دول المنظمة.

العمل والعمالة والحماية الاجتماعية

تواجه دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات كبيرة على مستوى سوق العمل وذلك من حيث تعزيز قابلية الاستخدام وخلق فرص عمل وحماية اليد العاملة. وتشكل التشريعات والأنظمة المناسبة، إلى جانب وسائل الإنفاذ الملائمة، عنصرا أساسيا لحماية سلامة العمال وصحتهم. ومن المهم أيضا حماية حقوق القوى العاملة وتزويدها بظروف عمل لائقة. وعلى صعيد آخر، يشكل ارتفاع مستويات الاقتصاد غير الرسمي تحديا رئيسيا فيما يخص حقوق العمال، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وأيضا الحماية الاجتماعية، وظروف العمل اللائقة، والتنمية الشاملة وسيادة القانون. لذلك تتمثل مسؤولية الحكومات في إطلاق استثمارات وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات لتعزيز الإنتاجية. غير أن العديد من بلدان المنظمة بحاجة إلى دعم في تصميم وتنفيذ سياسات تعليمية وتدريبية مناسبة لتحقيق التنمية البشرية والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تحسنت البيئة العامة للأعمال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ، وهذا يدل على أن ممارسة الأعمال لم يعد أمرا معقدا. وكنتيجة حتمية لذلك، ارتفع متوسط معدل دول المنظمة على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي من 52.7 المسجل عام 2015 إلى 55.1 في 2017. لكن

بالرغم من ذلك لا يزال هناك شوط كبير أمام دول المنظمة لأن ممارسة أنشطة الأعمال فيها تشوبها بعض الصعوبات بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، مثل عدد الإجراءات المطلوبة لبدء عمل تجاري والمشاكل المتعلقة بالربط بالتيار الكهربائي. لهذا يتعين على بلدان المنظمة العمل على إجراء إصلاحات وخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة حيث يمكن لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة الازدهار والنمو. ومن الضروري تطبيق هذه الإصلاحات ووضع سياسات في بلدان المنظمة من خلال منظور جنساني، نظرا لهشاشة وضع النساء الرائدات للأعمال في بيئة الأعمال التجارية في العديد من دول المنظمة.

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: مجالات ذات أولوية أخرى

البيئة وتغير المناخ والاستدامة

على الرغم من كل التقدم المحرز على مستوى عملية التكيف مع التحديات المناخية والتخفيف من وطأتها في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، لا تزال العديد من البلدان عرضة لتحديات بيئية عويصة. وتستلزم هذه الحالة الراهنة أدوارا قيادية أكثر حزما على المستويين الوطني والمحلي لتعميم التكيف مع تغير المناخ في كل جانب من جوانب تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025. وبالنظر إلى حقيقة أنه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مضاعفة مخاطر الكوارث بشكل كبير في العديد من الدول الأعضاء، فهناك حاجة ماسة لاعتماد ممارسات حكيمة في مجال الإدارة البيئية للحد من مخاطر الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ. وفي سياق الرفع من مستوى إنتاجية الموارد المائية، هناك نوعان من الأنشطة الجوهرية والمترابطة فيما بينها التي تكتسي أهمية بالغة، أي تحسين الكفاءة الفنية لاستخدام المياه وتوزيع المتاح منها بشكل فعال لتلبية الطلب على استخدامها في ظل المنافسة القائمة بين القطاعات.

التعليم

كانت منظمة التعاون الإسلامي، بحلول عام 2015، موطنا لحوالي 273 مليون شخص من البالغين غير القادرين على القراءة والكتابة البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق، أي ما يعادل 16% من إجمالي عدد السكان في المنظمة، بما في ذلك 170 مليون امرأة. والفشل في التعليم ليس مجرد فرصة تنمية مهدرة فحسب، بل هو تحد متعلق بكسب العيش ويؤثر بشكل خاص على الشباب والنساء والمجموعات المحرومة الأخرى. لذلك على منظمة التعاون الإسلامي أن تراعي في خططها الإنمائية المستقبلية الدور المحوري الذي يلعبه التعليم وأن تضع وفقا لذلك أهدافا أكثر تركيزا على التعليم. وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري توفير إمكانية الولوج العادل للجميع وفي كل مراحل الحياة إلى تعليم يتسم بالجودة.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

لا تتمتع منطقة منظمة التعاون الإسلامي بحس كبير من الابتكار، وتستند تنافسيتها على صعيد الاقتصاد العالمي إلى حد كبير على تكاليف العمالة بدلا من القيمة المضافة. ومن هذا المنطلق، هناك حاجة ملحة لوضع برامج فعالة لتقديم المساعدة الفنية اللازمة وبناء القدرات بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء في المنظمة، وذلك لردم الهوة القائمة على صعيد البنية التحتية التكنولوجية وأيضا لمعالجة الإشكالات المتعلقة بمحدودية القدرات. وتبين تجارب البلدان النامية الناجحة أنه ينبغي إدماج سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأن تكون مدعومة بما يكفي من الاستثمارات الوطنية والدولية، وملتزمة بالتعاون الذي يشمل جهات من القطاعين العام والخاص، وأيضا مدعومة بآليات تضمن التنفيذ الفعال.

الجزء الأول: آخر التطورات في الاقتصاد العالمي

الفصل الأول

اتجاهات وآفاق الاقتصاد العالمي

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من الاستقرار النسبي والنمو المطرد مع غياب كبير للعوامل المؤثرة على مناعته. فعلى الرغم من تواضع النتائج بالمقياس التاريخي، يبقى الانتعاش الحاصل على الصعيد العالمي منذ 2016 بشكل متزامن أمرا باعثا على الأمل. فبعد مرحلة التباطؤ التي سجلتها فترة 2015-2016، تسارعت معدلات النمو في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهذا ما مهد لتحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي من 3.2% المسجلة عام 2016 إلى 3.8% في عام 2017، وهذا يعتبر أسرع معدل منذ عام 2012. كما تراجع عدد دول العالم التي تعيش حالة ركود من 25 في 2016 إلى 15 في 2017، وبحلول نهاية عام 2018 من المتوقع أن تشهد 8 بلدان فقط معدلات نمو سلبية (الشكل 1.1).

الشكل 1.1: النمو والركود الاقتصادي والحصص في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

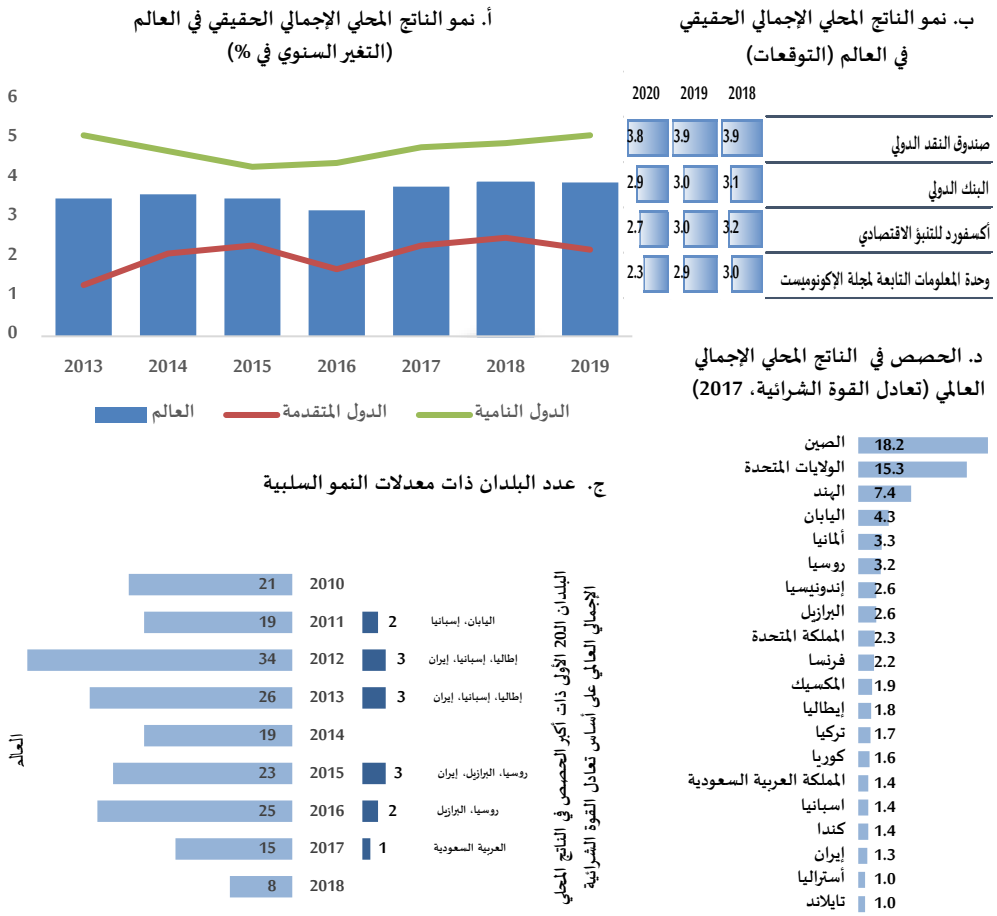

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، ما لم يرد خلاف ذلك.

ملاحظات: المنطقة المظللة تشير إلى التوقعات (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154)

تشهد كل الاقتصادات الرئيسية في العالم نموا مستمرا في الوقت الراهن، وهذا الوضع لم يكن إلى حد ما شائعا على امتداد السنوات السبعة الماضية. فعلى سبيل المثال، من بين عينة تتشكل من 20 دولة، نصفها من البلدان المتقدمة والنصف الآخر من البلدان النامية، التي استأثرت في 2017 بحصة 76% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس تعادل القوة الشرائية، كانت اليابان إسبانيا من البلدان التي تعاني من الركود الاقتصادي عام 2011. وخلال عامي 2012 و 2013 سجلت كل من إيطاليا وإيران إلى جانب إسبانيا معدلات نمو جد سلبية. فيما عانت روسيا والبرازيل من الركود خلال عامي 2015 و 2016 والمملكة العربية السعودية في 2017 (الشكل 1.1ج). وحتى البلدان التي من المتوقع أن تقفل عام 2018 على إيقاع معدلات نمو سلبية ليست في الواقع من الاقتصادات القوية، وبالتالي سيبقى النمو العالمي مستقرا خلال 2018.

• النمو الاقتصادي العالمي يسجل معدلات مرضية، لكن هناك مخاطر تتهدده

حسب آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي توسع الاقتصاد العالمي بمعدل 3.9% خلال عامي 2018 و 2019، وهو رقم أكبر نسبيا من معدل 3.8% المسجل عام 2017. لكن ترى مؤسسات أخرى كبيرة في مجال التوقعات، كما هو موضح في الشكل 1.1ب، أن عام 2018 يعتبر بمثابة ذروة قصيرة الأجل لمعدلات النمو العالمي. وعلى عكس صندوق النقد الدولي، فإن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي في نظر البنك الدولي ومؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي ووحدة المعلومات التابعة لمجلة الإكونوميست (EIU) لا تجسد تفاؤلا كبيرا بل تشير إلى تباطؤ طفيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القادمة. فحسب نظرة هذه المؤسسات، سيستمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في النمو حتى آفاق 2020 لكن دون تحقيق توسع يذكر، وهذا ما يجعل من إمكانية توقف النمو العالمي المتزامن الذي ساد منذ عام 2016 أمرا واقعا.

الشكل 2.1: مناخ الاقتصاد العالمي

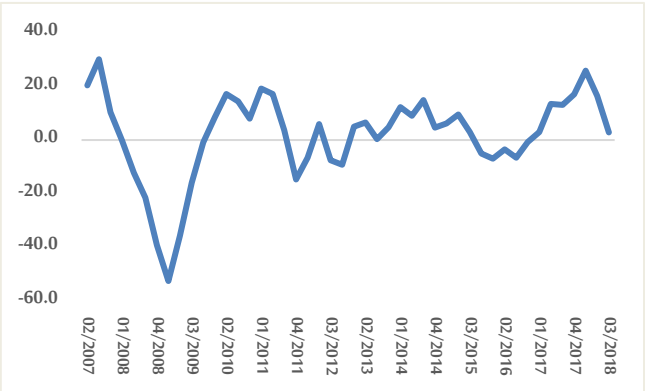

المصدر: معهد Ifo، مجموعة CESifo .

ملاحظات: يلخص هذا الرسم البياني نتائج المسوحات الفصلية التي أجراها معهد Ifo. ويركز المسح على المعلومات النوعية، أي تقييم الوضع الاقتصادي العام للبلد وتوقعاته فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وأجاب على نسخة شهر يوليو 2018 من المسح 1200 خبير من 120 دولة. وتشير نقطة الصفر إلى التساوي بين حصة الإجابات الإيجابية والسلبية.

وحسب نتائج مسح الاقتصاد العالمي الفصلي لمعهد Ifo، فقد تدهور المناخ الاقتصادي العالمي بشكل حاد خلال الربع الثالث من عام 2018، بحيث تراجع المؤشر عن معدل 26 نقطة المسجل في الربع الأول من العام ليسجل معدل 2.9 نقطة فقط خلال الربع الثالث، وهذا يعني التراجع تقريبا إلى نفس المستوى

المسجل في الربع الأول من عام 2017 (الشكل 2.1). وأظهر تقييم أجراه 1200 خبيرا شمل 120 دولة أن المناخ الاقتصادي قد تدهور في كل المناطق تقريبا.

وعموما، أثر المستوى المتزايد للصراعات بشأن التعريفات الجمركية في مجال التجارة العالمية سلبا على تقييمات وتوقعات الجهات المجيبة على مسح المعهد المتعلقة بمستويات التصدير والاستثمار والاستهلاك الخاص. وأظهرت تقييمات الوضع الاقتصادي الراهن والتوقعات المستقبلية أن هناك تراجعا ملحوظا في الاقتصادات النامية من الاتحاد الأوروبي وآسيا، بما في ذلك الصين، وأمريكا اللاتينية. وفترت التوقعات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية كذلك. لكن بالمقابل، أظهرت التقييمات المتعلقة برابطة الدول المستقلة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن هناك تحسنا.

- **أوجه التباين في مستويات النمو بين الاقتصادات المتقدمة في تزايد**

تواصل الأرقام المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقدمة إظهار زخم نمو قوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ومن المتوقع أن تنمو بنسبة 2.5% في 2018، لتسجل نفس مستوى معدل متوسط نموها الذي حققته خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2008. وتشير توقعات النمو لعام 2018 إلى أن الدول المتقدمة ستسجل أعلى معدل نمو لها منذ عام 2011، قبل الانتقال إلى معدل 2.2% في 2019.

يبدو الاقتصاد الأمريكي قويا، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 2.9% في 2018 - وهو تسارع في وتيرة التوسع الذي بلغ معدل 2.2% عام 2017، ثم سيتباطئ نسبيا ليسجل 2.7% خلال عام 2019. وحتى نهاية عام 2019، من المتوقع أن يتوسع بشكل يفوق متوسط احتمالات النمو المسجل خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2008 (الشكل 3.1). وبشكل عام، تبقى آفاق الاقتصاد الأمريكي قوية بفضل الحوافز المالية والمكاسب الوظيفة التي يزخر بها سوق العمل. لكن ستزيد التخفيضات الضريبية بشكل كبير من عجز ميزانية الحكومة الأمريكية، مما سيخلق الحاجة إلى تخفيضات كبيرة في الإنفاق خلال السنوات القادمة.

الشكل 3.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول المتقدمة

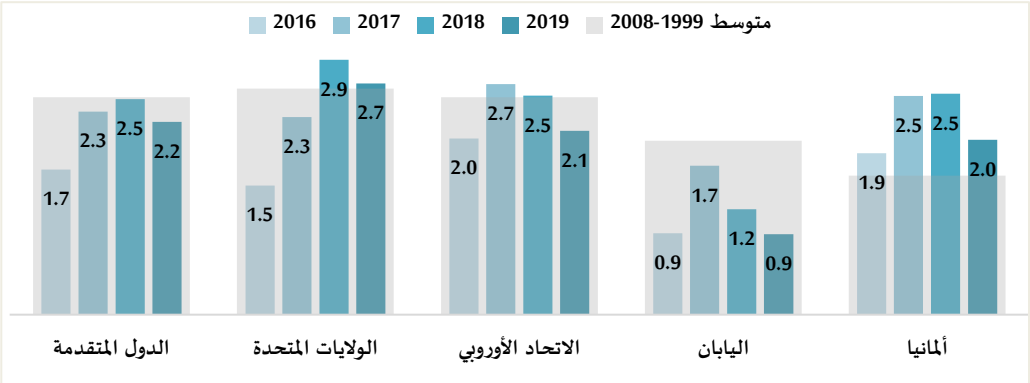

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2018 و 2019 تجسد تنبؤات (المتقدمة: N = 39: الاتحاد الأوروبي: N = 28)

ولهذاالسبب، من الممكن أن يتعرض نمو الاقتصادي الأمريكي في المدى المتوسط لعوامل تعيق استمراريته.

يطغى على المناخ الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي طابع إيجابي نسبيا بالرغم من تراجع مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي تسجيل نمو بنسبة 2.5% خلال 2018، وسيتراجع هذا الرقم بعد ذلك إلى 2.1% عام 2019. وهذا الاتجاه ينطبق على دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية، بما في ذلك ألمانيا، حيث يلاحظ أن النمو سيتراجع عن معدل 2.5% لهذا العام إلى 2.0% خلال عام 2019. وهذا التباطؤ في النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة لضبط أوضاع المالية العامة، وأيضا للمخاوف المتعلقة بالمنازعات التجارية العالمية. وتواجه فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال على وجه الخصوص مهمة مضنية تتمثل في ضبط أوضاع المالية العامة في ظل ظروف تتميز بضعف الطلب الكلي.

يبدو أن النمو الاقتصادي في اليابان قد شهد تراجعا عام 2018 ومن المتوقع أن يستمر في التراجع أكثر خلال العام المقبل. فمنذ 2012 دخلت اليابان (الشكل 1.1.د)، القوة الاقتصادية الرابعة في العالم، مرحلة معتدلة من الانتعاش، لكن الأرقام تبقى دون متوسطات النمو الحقيقي المسجلة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و2008. وتمر اليابان حاليا بأسوء حالات نقص العمالة بسبب شيخوخة السكان، الأمر الذي يؤثر سلبا على مداخيل بعض القطاعات مثل النقل والبناء.

- **الاقتصادات النامية تنعم باستقرار نسبي، لكنها لا تزال دون معدلات النمو المتوقعة**

تسجل معظم الاقتصادات المتقدمة نموا اقتصاديا بطيئا بالمقارنة مع البلدان النامية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الاقتصادات النامية معدل نمو قد يصل إلى 4.9% عام 2018، وهو ما سيكون أسرع معدل نمو منذ عام 2014. ومن المنتظر كذلك أن تسجل البلدان النامية معدلات نمو أسرع نوعا ما في 2019، لكنها ستظل دون مستوى متوسط معدلات النمو المسجلة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1999 و2018 (الشكل 4.1).

أما في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية فمن المتوقع أن يتراجع النمو من معدل 5.8% المسجل عام 2017 إلى 4.3% عام 2018، وسيواصل التراجع حتى سنة 2019 ليبلغ نسبة 3.7%. ويمكن تحقيق نسبة 4% من النمو في اقتصادات هذه المنطقة على المدى القصير، وذلك عن طريق التخلص من الركود في سوق العمل، خاصة من خلال ضمان مشاركة أوسع للنساء والشباب فيه. لكن تحقيق معدلات نمو بعيدة المدى في المنطقة رهين بمدى تحسين مستوى الإنتاجية وريادة الأعمال.

تشهد تركيا، أكبر اقتصاد في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، تراجعا حادا في قيمة عملتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عاملي العجز الهيكلي في الحساب الجاري وارتفاع مستوى الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية التي على القطاع الخاص يزيدان من احتياجات التمويل الخارجي لتركيا. وفي ظل هذه

الظروف، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتراجع معدلات النمو في تركيا من 7% في 2017 إلى 4.4% في 2018 ثم 4% عام 2019.

الشكل 4.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول النامية

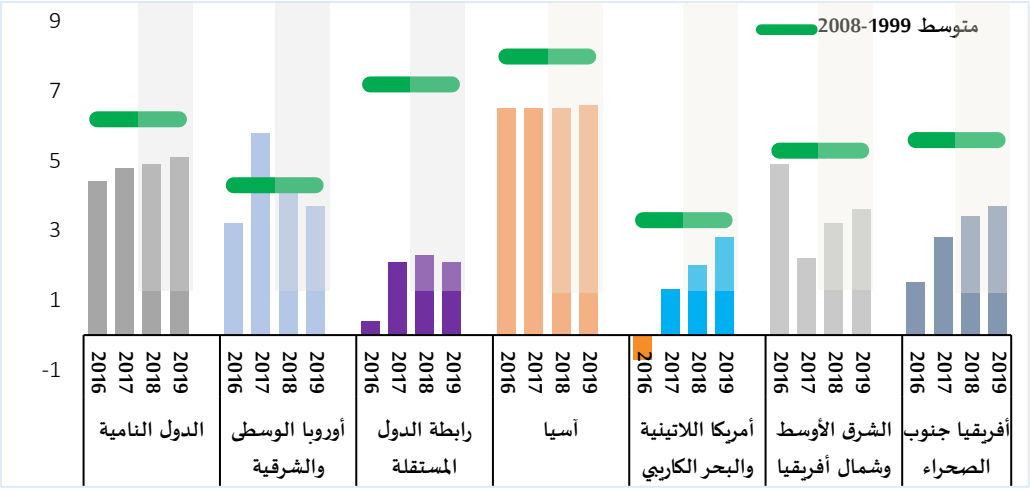

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: المنطقة المظللة تشير إلى التنبؤات (الدول النامية: N = 154؛ CEE - أوروبا الوسطى والشرقية: N = 12؛ CIS - رابطة الدول المستقلة: N = 12؛ آسيا: N = 30؛ LAC - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: N = 32؛ MENA -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: N = 21؛ SSA - أفريقيا جنوب الصحراء: N = 45).

وفي رابطة الدول المستقلة، تسجل معدلات النمو الحقيقي الراهنة مستويات بعيدة عن متوسط باقي المناطق لفترة 1999-2008. فمن المتوقع أن يبلغ النمو في هذه الدول حوالي 2.1-2.3% خلال فترة 2018-2019. وآفاق الاقتصاد الروسي بدورها ليست واعدة. في ظل عدم القيام بإعادة هيكلة جدية للاقتصاد، من المتوقع أن يستقر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في روسيا على 1.5% سنويا في المدى المتوسط.

وتبقى آسيا النامية هي المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم من الناحية الاقتصادية، حيث يتوقع أن يبلغ نموها الحقيقي حوالي 6.5% خلال فترة 2018-2019 (الشكل 4.1). لكن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن النمو الاقتصادي الحقيقي في الصين قد تباطأ إلى 6.9% في 2017، وهو معدل دون مستويات النمو التي دأبت على تسجيلها، حيث بلغ متوسطه 10.1% في الفترة الممتدة بين عامي 1999 و 2008. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الحقيقي في الصين إلى 6.6% في 2018 و 6.4% في 2019. وبمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 6.7% عام 2017، تواصل الهند اختلال مكانتها ضمن الاقتصادات الأسرع نموا. وبفضل قطاعي التصنيع والزراعة من المرتقب أن ينمو اقتصاد الهند بنسبة 7.4% في 2018 و 7.8% في 2019.

أما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فإنه من المتوقع أن يتعزز الانتعاش بشكل طفيف من 1.3% المسجلة عام 2017 إلى 2% عام 2018 ثم إلى 2.8% خلال 2019. وأخذ الاقتصاد الأقوى في المنطقة، أي البرازيل، في التعافي خلال 2017 بمعدل 1% كنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - وهي الوتيرة الأسرع منذ عام 2014 - والذي من المتوقع أن يزدهر بمعدل يتراوح بين 2.3% و2.5% خلال فترة 2018-2019. لكن حالة عدم اليقين السياسي السائدة والإضرابات والفوضى التي تعم القطاع اللوجستي وكذلك الصورة المالية الصعبة كلها عوامل قد تؤثر بالسلب على الآفاق الاقتصادية لهذا البلد.

ومن المتوقع أن يزدهر مستوى النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2018 و 2019 بعد أن كان مكبوحا عند معدل 2.2% في 2017. وينتظر أن تستفيد بلدان المنطقة المصدرة للنفط بشكل خاص من الارتفاع في أسعار النفط. وبالتالي ينتظر أن يتوسع اقتصاد المنطقة بمعدل 3.2% هذه السنة وبمعدل 3.6% في 2019. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي، الذي تراجع بمعدل 0.7% في 2017، بمعدل 1.7% عام 2018 و 2% عام 2019.

وبين عامي 2018 و 2019، سيتواصل الانتعاش في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك راجع بشكل كبير إلى النمو العالمي وارتفاع أسعار البضائع الأساسية (الشكل 16.1). ويتوقع أن يزداد معدل النمو في هذه المنطقة من 2.8% المسجلة عام 2017 إلى 3.4% عام 2018، وسيزداد أكثر في 2019 ليسجل 3.7%.

- **انفصال النمو الاقتصادي عن النمو في العمالة يتواصل بشكل كبير**

أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم إلى استقرار معدل البطالة العالمي، الذي بلغ متوسطه 5.5% (190 مليون نسمة) عام 2017 (الشكل 5.1). وتتوقع منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة العالمي سيتراجع بشكل طفيف إلى 5.4% في 2018، بينما من المتوقع أن تنخفض نسبة البطالة في البلدان المتقدمة إلى 5.2% هذا العام - وهو أدنى معدل منذ عام 2007. وشهدت بعض الاقتصادات النامية كذلك تحسنا في مجال الشغل. إلا أن نمو العمالة في العديد من بلدان العالم النامي يقبع تحت شبح تزايد عدد الأشخاص المنخرطين في سوق العمل، وهذا ما يمهد الطريق أمام استمرار البطالة وبمعدلات عالية.

للأسف الشديد، تشير الأرقام إلى أن العمالة ذات الجودة المنخفضة تسير في منحى تصاعدي مستمر. ففي عام 2017، بلغت نسبة العمال الذين اشتغلوا في ظروف صعبة مقابل أجور هزيلة وفي غياب شروط السلامة 42% من أصل إجمالي الأشخاص الممارسين لعمل معين. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن يرتفع هذا المعدل إلى 43% (1.4 مليار نسمة) بحلول نهاية عام 2018. ويرتفع معدل العمالة الهشة بشكل خاص في أفريقيا (66%) وآسيا والمحيط الهادئ (48.7%) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (32.1%). وفي بعض المناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ستستأثر العمالة الهشة بمعدل 72% من إجمالي معدل العمالة في 2018.

الشكل 5.1: البطالة في العالم (%)

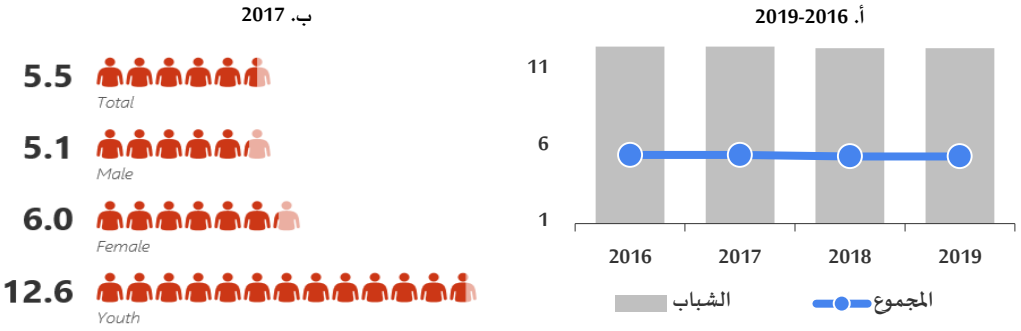

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

وتبقى قلة فرص الشغل بالنسبة للشباب (أي الفئة المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24) واحدة من أبرز التحديات على الصعيد العالمي. ففي 2017 بلغ المعدل العالمي للبطالة في صفوف الشباب 12.6%، وهو

الشكل 6.1: معدلات البطالة حسب الجنس (%، 2018)

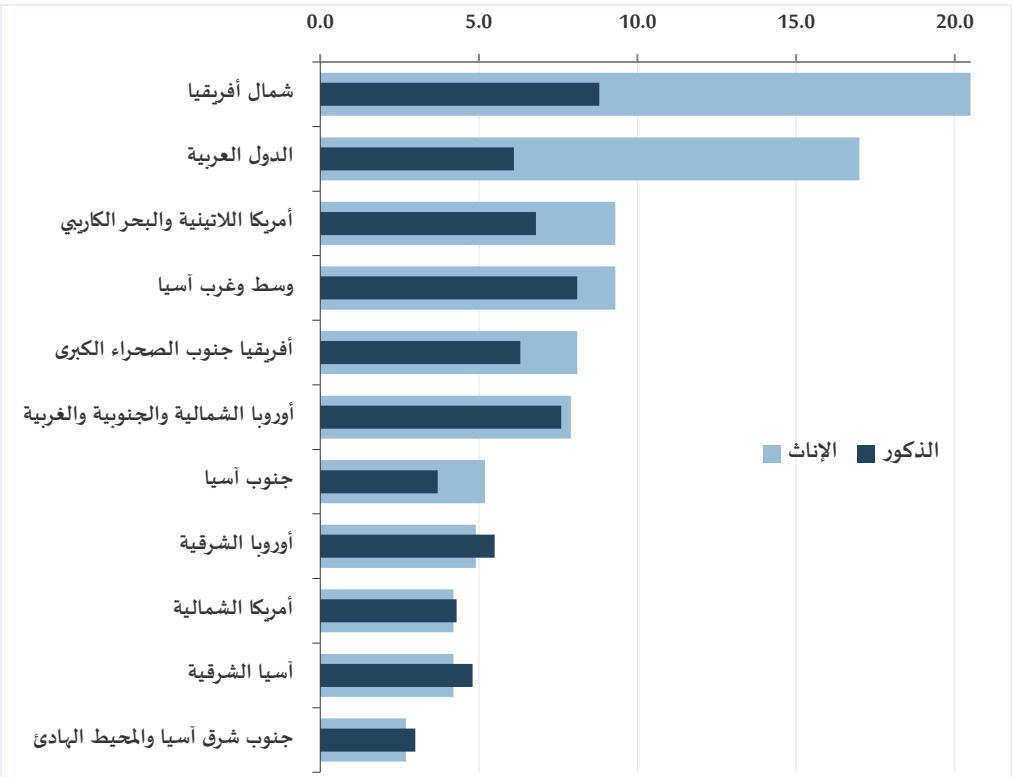

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

ملاحظات: شمال أفريقيا: N = 7؛ الدول العربية: N = 12؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: N = 49؛ وسط وغرب آسيا: N = 11؛ أفريقيا جنوب الصحراء: N = 51؛ أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية: N = 38؛ جنوب آسيا: N = 9؛ أوروبا الشرقية: N = 10؛ أمريكا الشمالية: N = 5؛ آسيا الشرقية: N = 8؛ جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ: N = 32.

أعلى من المعدل الإجمالي للبطالة بأكثر من ضعفين (2.3 ضعف). ومن المتوقع أن تتراجع هذه النسبة إلى 12.5% خلال فترة 2018 - 2018. وهذا التحدي أكثر وطأة في شمال أفريقيا والبلدان العربية، حيث من المتوقع أن يكون حوالي 29% و 22%، على التوالي، من الشباب المنخرطين في سوق العمل في الوقت الراهن بدون شغل في 2018 و 2019.

فاق المعدل العالمي للبطالة في صفوف النساء عام 2017 - الذي بلغ 6.0% - المعدل في صفوف الرجال بمقدار 0.9 نقطة مئوية، وذلك وفقا للتقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة العالمية - الذي سجل 48.5% عام 2017 - يقل بمقدار 26.6 نقطة مئوية عن المعدل المسجل في صفوف الرجال.

في البلدان المتقدمة لا تكاد معدلات البطالة في صفوف النساء تختلف كثيرا عن نظيراتها في صفوف الرجال. لكن في بعض المناطق النامية، مثل الدول العربية وشمال أفريقيا، تفوق معدلات البطالة في صفوف الإناث نظيراتها في صفوف الرجال بأكثر من ضعفين، وذلك راجع للأعراف الاجتماعية السائدة التي تحول دون مشاركة المرأة في العمالة. وواضح من خلال الشكل 6.1 أنه ليس بالأمر السهل أن تحصل المرأة على عمل في العديد من مناطق العالم.

• أصبحت السياسات التجارية الخطر الأكبر الذي يتهدد نمو الاقتصاد العالمي

تعزز حجم الصادرات والواردات العالمية بنسبة 4.9% في 2017، وهو أعلى معدل منذ 2011. ومن المتوقع أن يظل نمو التجارة العالمية قويا وتتراوح قيمته بين 4.7% و 5.1% خلال فترة 2018-19، شريطة أن لا

الشكل 7.1: حجم الصادرات من السلع والخدمات (التغير السنوي في %)

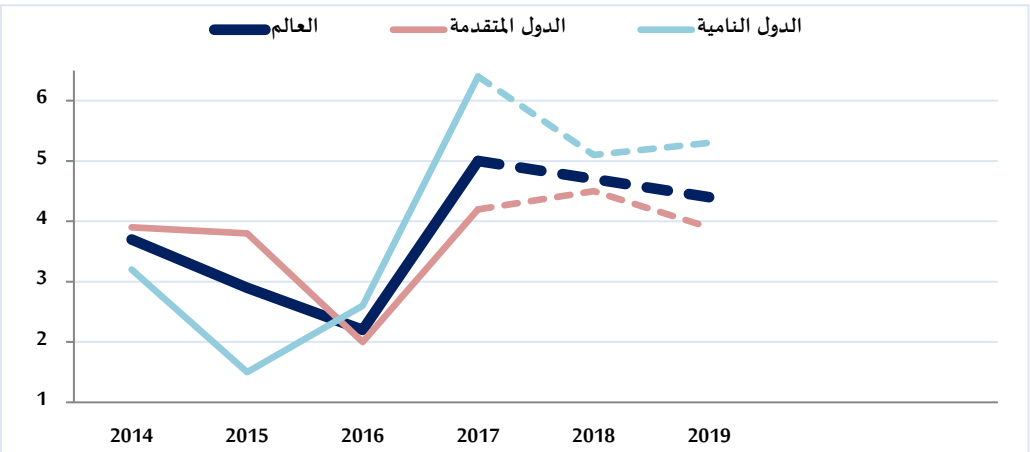

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154)

تتطور التوترات التجارية القائمة. وجاء التسارع في وتيرة النمو في التجارة العالمية بالأساس نتيجة للنمو التجاري القوي في آسيا وأوروبا، خاصة من جانب التصدير.

سجل حجم الصادرات من البضائع والخدمات في 2017 نموا بلغ 4.2% في البلدان المتقدمة و6.4% في البلدان النامية، وذلك بالمقارنة مع معدلي 2.0% و 2.6% على التوالي المسجلين في العام الماضي (الشكل

الجدول 1.1: التجارة العالمية حسب البلدان والمناطق (التغير السنوي في %)

حجم الصادرات من السلع والخدمات					حجم الواردات من السلع والخدمات			
2016	2017	2018	2019		2016	2017	2018	2019
2.0	4.2	4.5	3.9	الدول المتقدمة	2.7	4.0	5.1	4.5
-0.3	3.4	3.4	3.2	الولايات المتحدة	1.3	4.0	6.0	3.8
1.3	6.8	5.0	2.9	اليابان	-1.9	3.6	4.3	3.3
2.6	4.7	6.1	5.0	ألمانيا	3.9	5.1	6.1	5.4
2.3	5.7	4.2	1.5	المملكة المتحدة	4.8	3.2	2.8	0.8
2.6	6.4	5.1	5.3	الدول النامية	1.8	6.4	6.0	5.6
4.8	8.4	7.1	6.2	أوروبا الوسطى والشرقية	6.1	8.7	6.9	6.1
-0.2	8.9	4.8	2.9	رابطة الدول المستقلة	-3.0	13.9	5.7	2.4
2.5	8.8	6.2	6.2	آسيا	4.9	8.1	6.5	7.3
2.8	3.8	2.4	4.2	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-2.5	4.6	5.0	4.3
3.9	-0.6	2.3	3.6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-0.9	-0.2	4.0	2.4
-0.2	2.8	5.1	5.4	أفريقيا جنوب الصحراء	-7.3	-0.2	7.9	5.0

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: الأرقام المتعلقة بعامي 2018 و 2019 تجسد تنبؤات (النامية: N = 154: الدول المتقدمة: N = 39: CEE - أوروبا الوسطى والشرقية: N = 12: CIS - رابطة الدول المستقلة: N = 12: آسيا: N = 30: LAC - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: N =

7.1). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتحسن مستوى حجم الصادرات من الدول المتقدمة ويحقق نموا بقيمة 4.5% في 2018، بينما سيتراجع في البلدان النامية بمعدل 5.1%. مع أن المكاسب الناجمة عن قوة الصادرات كانت ملموسة في جميع المناطق (باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) عام 2017، إلا أنها كانت أكثر جلاء في مناطق رابطة الدول المستقلة وآسيا النامية و أوروبا الوسطى والشرقية. أما بالنسبة لعام 2018، فإنه من المتوقع حصول تباطؤ في الصادرات من هذه المناطق الثلاث. وفي سياق الاقتصادات النامية، من المنتظر أن تحقق فقط منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا والشرق الأوسط أداء أفضل خلال 2018 من حيث الصادرات، مع تسجيل تحسنات كبيرة بالمقارنة مع 2017 (الجدول 1.1).

وكما يظهر الشكل 8.1، بلغ النمو السنوي في حجم الواردات من السلع والخدمات معدلات ملحوظة خلال عام 2017 في العديد من البلدان النامية (6.4%) بالمقارنة مع البلدان المتقدمة (4.0%). فقد شهدت المملكة المتحدة تراجعا طفيفا في معدل النمو في الواردات عام 2017 بالمقارنة مع العام السابق، بينما تسارعت وتيرته في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. ومن بين الاقتصادات النامية، بلغ نمو

الواردات في اقتصاديات رابطة الدول المستقلة ذروته عام 2017 متمثلة في معدل 13.9%، بينما كان التغير في معدل الواردات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء سلبيا بالمقارنة مع السنة السابقة.لكن التوقعات الخاصة بهاتين المنطقتين تشير إلى أن عام 2018 سيشهد ارتفاعا كبيرا في حجم الواردات، لكن مقابل ذلك من المتوقع أن يتراجع معدل نمو الواردات في منطقة رابطة الدول المستقلة إلى 5.7%.

الشكل 8.1: حجم الواردات من السلع والخدمات (التغير السنوي في %)

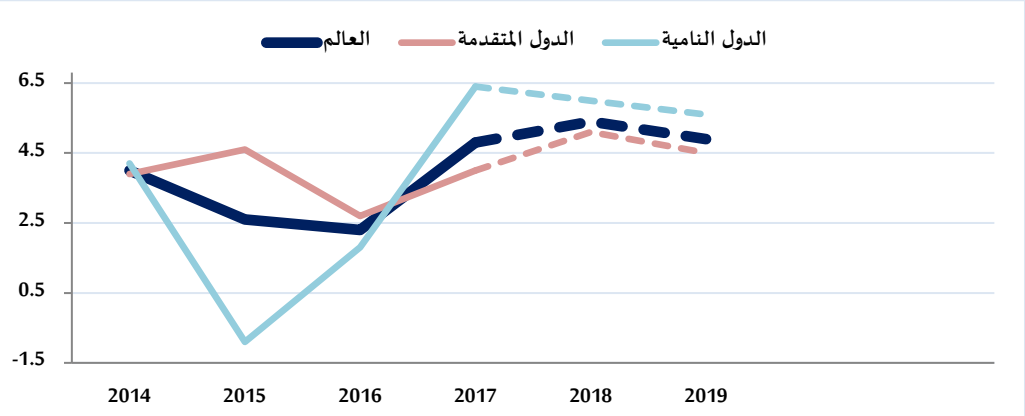

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154)

على الرغم من حفاظ الزخم العالمي في التجارة على قوته بشكل عام، إلا أن المخاطر المرتبطة بالتجارة صارت كبيرة للغاية. قد تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عرضة لتسجيل مزيد من التراجع إذا ارتفع مستوى الحمائية التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك حلفاءها التقليديين. فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعمل على تحويل السياسة السابقة القائمة على الدعم المؤهل للتجارة الحرة في اتجاه السياسة الحمائية، وهو الأمر الذي ستكون له عواقب غير مرغوب فيها ليس فقط بسبب التأثير المباشر على التجارة ولكن بسبب الثقة في الأعمال بشكل عام، والاستثمارات وسلاسل التوريد العالمية. وإذا استمر الوضع المتمثل في القيود التجارية المتبادلة لفترة طويلة، فلن يكون هناك مجال لتجنب تحمل عواقب ذلك على المستوى العالمي.

والجانب المشرق هو أن الحمائية الأمريكية تدفع بالدول في اتجاه إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية وتنويع شركائها التجاريين، كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية، بما في ذلك اليابان، التي تسارع الزمن لفتح أسواقها لتوثيق العلاقات الاقتصادية. ومن الأمثلة كذلك، الاتفاقية الشاملة التدريجية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والتي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في 2019.

وحذر آخر إصدار لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره البنك الدولي من أن السياسات التجارية الحمائية قد تؤثر على الاقتصادات النامية أكثر من الاقتصادات المتقدمة، مع التأكيد على أن الإصلاح على صعيد السياسات والمؤسسات الداعم للرفع من مستوى الاستثمارات بات أمرا مطلوبا في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى.

- **زيادة طفيفة في الاستثمارات المحلية عقبها تراجع كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

الشكل 9.1: حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي (%)

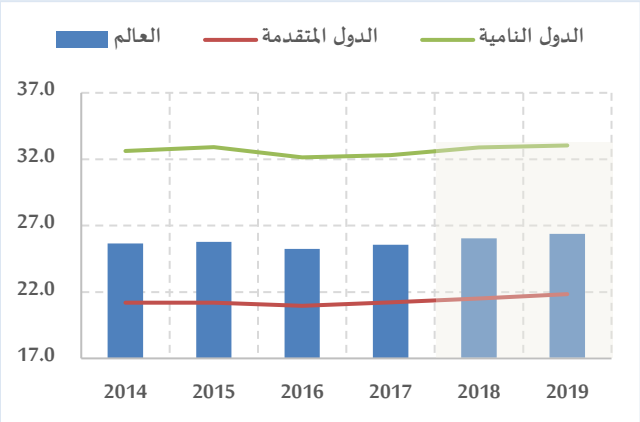

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: المنطقة المظللة تشير إلى التنبؤات (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154)

يشير الشكل 9.1 إلى وجود تسارع طفيف في وتيرة الاستثمار في العالم خلال عام 2016. فقد حافظت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي على انتعاشها الطفيف في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية، بحيث بلغت في 2017 نسبتي 21.2% و 32.3% على التوالي. وتشير التوقعات الخاصة بعامي 2018 و 2019 إلى أن الاستثمار سيستمر في لعب دور المحفز للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

ازداد التباين في معدلات الاستثمار أكثر فأكثر فيما بين مختلف المناطق عام 2017. فعلى سبيل المثال، تراجعت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وحافظت على استقرارها في اقتصادات رابطة الدول المستقلة. وفي المقابل سجلت زيادة ملحوظة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. ومن المتوقع أن تواصل اقتصادات هذه المنطقة ريادة النمو في الاستثمارات عام 2018، بينما بالمقابل من المنتظر حدوث تراجع في مستوى الاستثمارات في منطقة رابطة الدول المستقلة.

يؤدي التراجع في الاستثمار المحلي إلى الرفع من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يبقى أكبر مصدر خارجي للتمويل بالنسبة للاقتصادات النامية. وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2017 ما يقارب 39% كنسبة من إجمالي المصادر المالية الواردة إلى مجموعة البلدان النامية.

الشكل 10.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم (مليار دولار)

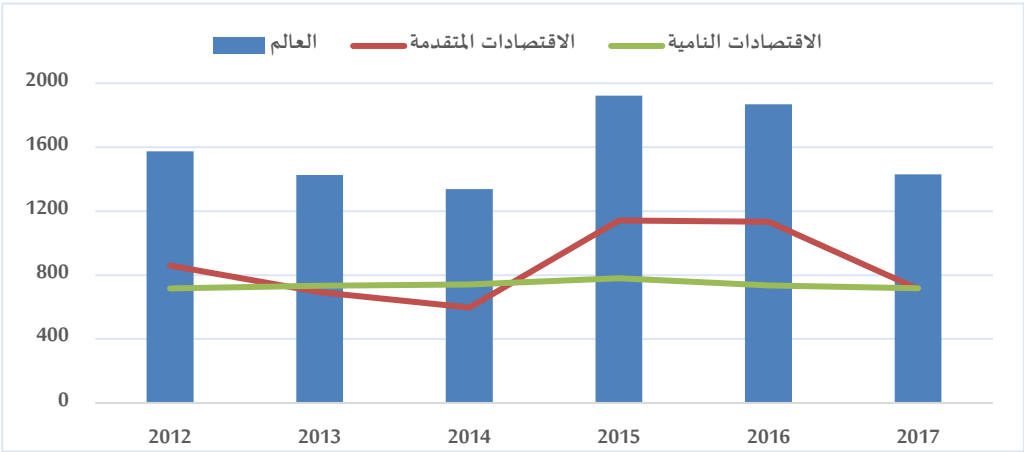

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2018: Investment and new Industrial Policies, Geneva: 2018.
ملاحظات: العالم: N = 163؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 124)

وللأسف، على عكس المتغيرات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي، مثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، التي سجلت تحسنا كبيرا خلال عام 2017، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 23.4% خلال العام نفسه، أي من معدل 1.87 تريليون دولار المسجلة عام 2016 إلى 1.43 تريليون دولار. انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 37%، لتسجل معدل 712 مليار دولار، في حين اتسمت في الدول النامية بالاستقرار على معدل 717 مليار دولار، ما يعني عدم تسجيل أي تعاف بعد الانخفاض بنسبة 12% عام 2016. وتعد آسيا المنطقة الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي، على عكس أفريقيا حيث استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع، حيث بلغت 42 مليار دولار عام 2017، بمعدل انخفاض بلغ 21% عن عام 2016.

وسجل الأونكتاد أن المنحى التراجعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم يرجع في جزء كبير منه إلى انخفاض في معدلات العوائد. ومع توقع حدوث انتعاش طفيف للغاية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2018، إلا أن الأونكتاد يرى أن هذا المنحى السلبي سيظل مصدر قلق لفترة طويلة الأجل، بحيث ستبقى التدفقات العالمية دون المتوسط المسجل خلال السنوات العشر الماضية.

• البلدان النامية عرضة للتأثر بالتقشف المتواصل في الظروف المالية العالمية

كانت الأوضاع المالية العالمية خلال الفترة المتراوحة بين 2016 و 2017 جد ملائمة لتحقيق التعافي على مستوى الاقتصاد العالمي. يشير الشكل 11.1 إلى أن مؤشرات الظروف المالية بلغت مستويات دون المتوسطات المعهودة، وذلك بسبب السياسات النقدية التي عززت ثقة المستثمرين ورغبتهم في المخاطرة. لكن في عام 2018، شرعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وعدد من البلدان النامية في تنفيذ سياسات نقدية صارمة، بينما يستعد البنك المركزي الأوروبي لزيادة محتملة في أسعار الفائدة في العام

المقبل. وبشكل عام، أبدى مسؤولون في العديد من البلدان عن رغبتهم في التخلص من ترتيبات السياسات الطارئة، التي سادت خلال العقد الماضي.

رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرتين إلى حدود أغسطس 2018 ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع المطرد طوال العام. فمنذ ما يقرب من عشر سنوات، كانت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة منخفضة للغاية، وهو الأمر الذي شجع المستثمرين على شراء الأصول أو إصدار القروض في الاقتصادات النامية وبعوائد مرتفعة. وفي الوقت الراهن، مع ارتفاع أسعار الفائدة، أصبحت بعض الأصول في الولايات المتحدة أكثر جاذبية، وصار المستثمرون يستجيبون عن طريق سحب الأموال من الاقتصادات النامية. وبالإضافة إلى ذلك، كما دفع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية إلى ارتفاع قيمة الدولار، وهذا ما يمهد الطريق أمام بروز نقاط الضعف المالي في بعض البلدان، والانخفاض الحاد في قيمة بعض العملات مثل البيزو الأرجنتيني والليرة التركية، وجعل الديون المقومة بالدولار الأمريكي أكثر تكلفة.

الشكل 11.1: الظروف المالية العالمية (الاختلافات عن المتوسطات منذ 1991)

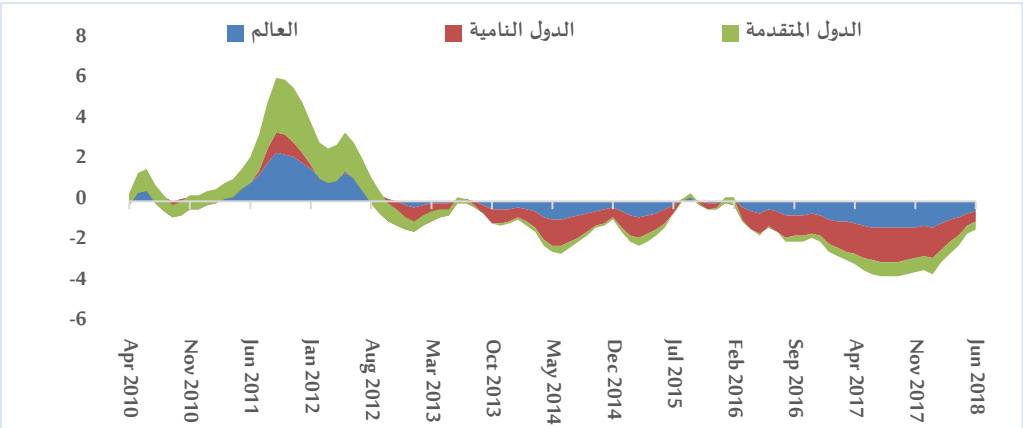

المصدر: بنك انجلترا، تقرير التضخم، أغسطس 2018.

ملاحظات: يستند هذا الرسم البياني إلى مؤشرات الظروف المالية التي تلخص المعلومات من السلسلة المالية التالية: فوارق الأجل، وفوارق ما بين المصارف، وفوارق الديون المقدمة للشركات، وفوارق الديون السيادية، وأسعار الفائدة طويلة الأجل، وأسعار الفائدة، وعوائد أسعار الأسهم، وتقلبات أسعار الأسهم، وعوائد أسعار المنازل، ونمو الائتمان. الارتفاع في المؤشر دلالة على حصول تشديد في الظروف (العالم: N = 43؛ الدول المتقدمة: N = 24؛ الدول النامية: N = 19).

وواضح من خلال الشكل 11.1 أنه حتى يونيو 2018 ظلت الظروف المالية العالمية ملائمة نسبيا بالمقارنة مع المتوسطات المسجلة سابقا. لكن الاستمرار في سياسات التقشف في الظروف المالية سيؤدي حتما إلى رفع تكلفة التمويل بالنسبة للأسر المعيشية والأعمال التجارية. وإذا واصلت الولايات المتحدة بشكل خاص رفع أسعار الفائدة، وإذا قرر الاتحاد الأوروبي ودول أخرى نهج نفس السياسة، فقد ينتج عن ذلك ضغط على أسواق الائتمان، وهو الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى فرض ضغوط إضافية على الشركات والدول التي ترتفع فيها ديون الشركات، أو تعاني من عجز كبير في الرصيد المالي.

- **أوجه الضعف في الحسابات الجارية تسجل مستويات حرجة في بعض البلدان المستوردة للنفط**

تحسنت أرصدة الحسابات الجارية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء خلال عام 2017 مقارنة بمستوياتها عام 2016. فقد اتسع نطاق الفائض في الحساب الجاري في البلدان المتقدمة إلى 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017. لكن من المنتظر أن يساهم الطلب المحلي القوي في ارتفاع معدل الواردات وتراجع الفائض في الحساب الجاري في الدول المتقدمة خلال عامي 2018 و 2019 (الشكل 12.1).

الشكل 12.1: ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي

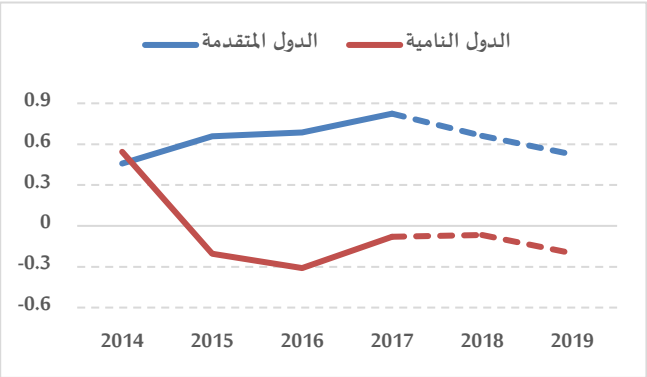

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)
ملاحظات: الخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154)

وفي الفترة ذاتها، تراجعت حصة الدول المتقدمة لنسبة 0.08-% عام 2017 عوض 0.3-% عام 2016، وهذه الحصة مرشحة للبقاء ثابتة نسبيا في عام 2018. وكان التحسن الأبرز على مستوى موازين الحسابات الجارية قد سجلته الدول المصدرة للنفط، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط. وسيكون الارتفاع الإضافي في أسعار النفط في عام 2018 مفيدا بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، لكنه قد يزيد من هشاشة الحسابات الجارية في بعض البلدان المستوردة للنفط، مثل الهند وإندونيسيا وباكستان وجنوب أفريقيا وتركيا، حيث يبقى الطلب على الواردات قويا.

كما لا تزال الولايات المتحدة تعاني من أكبر عجز تجاري في العالم من حيث القيمة المطلقة (466.2 مليار دولار في عام 2017)، في حين تستأثر كل من ألمانيا واليابان، مجددا، بأكبر فائض تجاري في العالم من حيث القيمة المطلقة. ومع ذلك، فإن حصص العجز أو الفائض التجاري أكبر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان الأخرى. وفي عام 2017، ظل عجز الحساب الجاري الأمريكي مستقراً تقريباً عند 2.4-% من الناتج المحلي الإجمالي. وكونه مدفوعًا بسياسة مالية توسعية، من المتوقع أن يصل العجز في الحساب الجاري الأمريكي إلى 3.0-% في عام 2018.

ازدادت أرصدة الحسابات الجارية سوءا في مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء في عام 2017، وتحسنت في المتوسط في رابطة الدول المستقلة وفي آسيا النامية. وفي عام 2018، من المتوقع أن يرتفع العجز في الحساب الجاري بشكل متواضع في مناطق أوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة في البلدان ذات النمو القوي نسبيا على مستوى الطلب المحلي.

الشكل 13.1: ميزان الحساب الجاري (2017، % من الناتج المحلي الإجمالي)

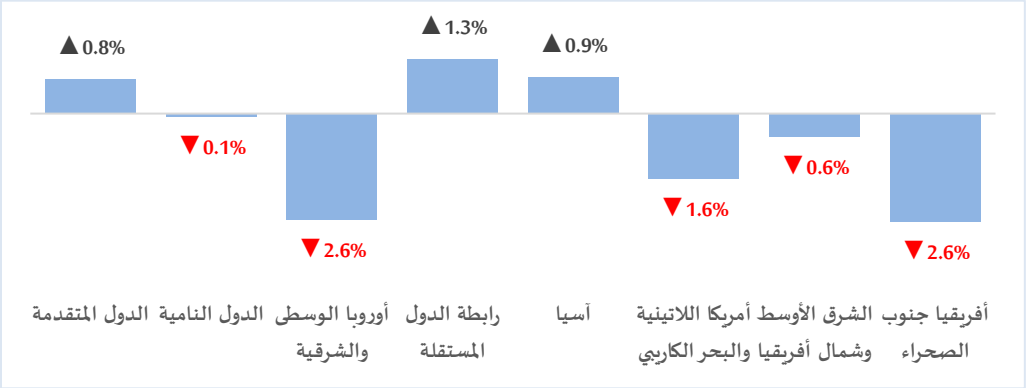

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154؛ CEE - أوروبا الوسطى والشرقية: N = 12؛ CIS - رابطة الدول المستقلة: N = 12؛ آسيا: N = 30؛ LAC - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: N = 32؛ MENA -الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: N = 21؛ SSA - أفريقيا جنوب الصحراء: N = 45).

انخفض فائض الحساب الجاري في الصين إلى 1.4% في عام 2017 ومن المتوقع أن يتقلص أكثر خلال عامي 2018 و 2019. ففي الربع الأول من عام 2018، سجلت الصين أول عجز فعلي لها في الحساب الجاري منذ عام 2001. وفي المقابل، كان لارتفاع أسعار النفط تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات الروسي، مما أدى إلى زيادة فائض الحساب الجاري من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 2.6% في عام 2017. وفي عام 2018، من المتوقع أن يكون فائض الحساب الجاري الروسي أكثر انتعاشا، حيث سيصل إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **تتسم الأرصدة المالية بالاستقرار العام**

تشير التطورات المالية العالمية، كما هو مبين في الشكل 14.1، إلى وجود حالة من الانتعاش، بحيث تراجع الميزان المالي الحكومي العام على مستوى العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3.5-% في عام 2016 إلى 3.3% في عام 2017. وخلال 2018-2019، من المتوقع أن يستقر متوسط الميزان المالي العالمي على نفس مستويات فترة 2015-2017.

لقد حفزت البلدان النامية متوسطة الدخل وقوع آخر انتعاش مالي عالمي، حيث انخفض متوسط الميزان المالي إلى نسبة 4.4-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، مرتفعًا من نسبة 4.8-% المسجل في عام 2016. وفي نفس الفترة، ظل الميزان المالي دون تغيير في البلدان المتقدمة (2.6-% من الناتج المحلي الإجمالي)، وارتفع قليلا في الاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض (4.3-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017). وخلال فترة 2018-2019، من المتوقع تسجيل مزيد من التحسن في متوسط الميزان المالي بالنسبة للبلدان النامية. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة المتوقع تسجيلها في العجز المالي في البلدان المتقدمة، من المرجح أن يستمر الاتجاه العام للاستقرار المالي.

الشكل 14.1: الميزان المالي الحكومي العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)

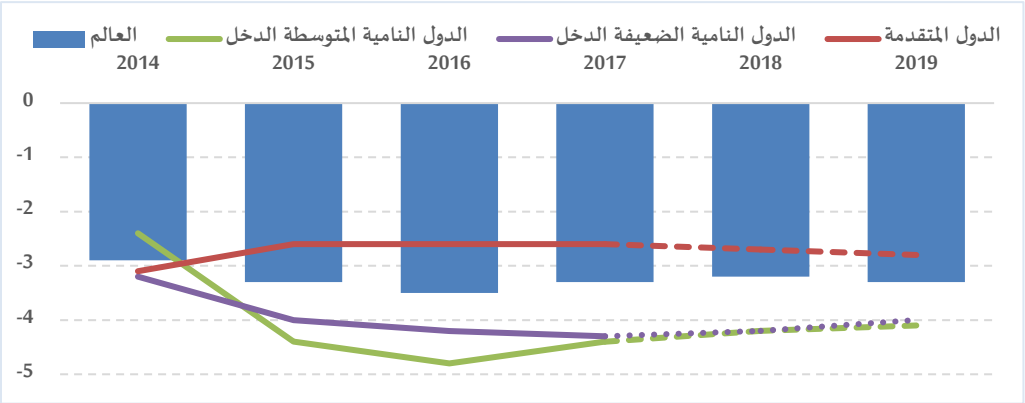

المصدر: مسوح Fiscal Monitor لصندوق النقد الدولي 2018.

ملاحظات: الخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات (العالم: N = 115؛ الدول المتقدمة: N = 35؛ الدول النامية متوسطة الدخل: N = 40؛ الدول النامية ضعيفة الدخل: N = 40)

تواجه الولايات المتحدة، من بين الدول المتقدمة، أكبر عجز مالي، حيث بلغ معدله 5.3-% في عام 2017 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 5.9-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وفي إطار مجموعة البلدان النامية، يبقى العجز في الميزان المالي الحكومي العام أعلى بكثير في بلدان مثل زمبابوي والمملكة العربية السعودية وكينيا واليمن وبوركينا فاسو والبرازيل والهند والأرجنتين والجزائر.

وستكون البلدان النامية ذات الميزانية الحكومية الكبيرة والعجز في الحساب الجاري، وتلك التي لا تتوفر على احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، وتلك الغارقة في الديون المقوّمة بالعملات الأجنبية معرضة

الشكل 15.1: أسعار السلع الأساسية العالمية (100 = 2005)

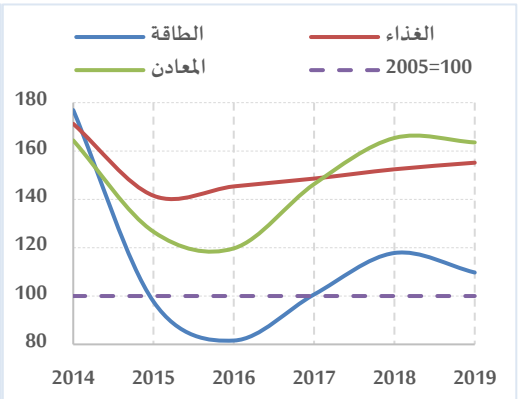

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول

الشكل 16.1: التضخم (التغير في %)

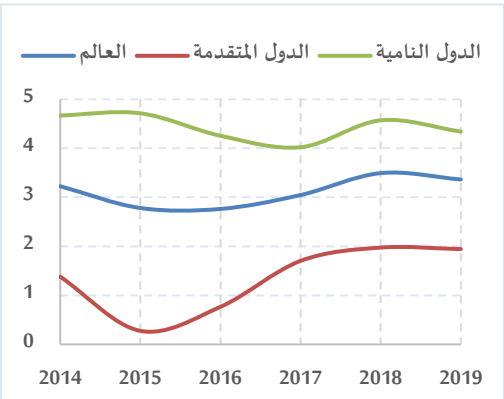

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)

ملاحظات: متوسط أسعار المستهلك (العالم: N = 193؛ الدول المتقدمة: N = 39؛ الدول النامية: N = 154)

بشكل كبير للتغيرات المفاجئة التي قد تطرأ على أحوال السوق. وكما هو مبين في الشكل 15.1، من المتوقع أن تستمر أسعار الطاقة في النمو خلال عام 2018، مما سيزيد من العبء المالي على بعض الاقتصادات المستوردة للنفط. وبسبب زيادة الطلب، تشهد الفترة ما بين 2016 و 2018 ارتفاعا في أسعار السلع الأساسية الأخرى، مثل الأغذية والمعادن، والتي تعتبر أعلى بكثير من مستواها المسجل في عام 2005. وقد أدت أسعار السلع الأساسية المرتفعة، لا سيما أسعار الطاقة، إلى رفع معدل التضخم العالمي، الذي وصل إلى 3.0% في عام 2017 ومن المتوقع أن يستمر المنحى التصاعدي خلال عام 2018 (الشكل 16.1). وفي الفترة ما بين عامي 2015 و 2017، سجلت معدلات التضخم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تحركا في اتجاهين متعاكسين، حيث ارتفعت في البلدان المتقدمة وانخفضت في البلدان النامية. ومع ذلك، بالنسبة للبلدان النامية، من المتوقع تسجيل نمو أسرع نسبيا في معدلات التضخم بالنسبة للعام 2018. وحسب المناطق الجغرافية للمنظمة، من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم إلى حد كبير هذا العام في منطقتي آسيا النامية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن تنخفض في مناطق رابطة الدول المستقلة، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب الاهتمام بها والانتباه لها على مدى الفترة القادمة هي حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن التجارة العالمية وأسعار الفائدة المتزايدة واتجاهات التضخم على مستوى العالم وحساسية الاقتصاد العالمي لارتفاع أسعار النفط. وكل هذه العوامل قادرة على تحديد مسار النمو الاقتصادي العالمي في الفصول والسنوات القليلة القادمة.

الجزء الثاني: آخر التطورات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

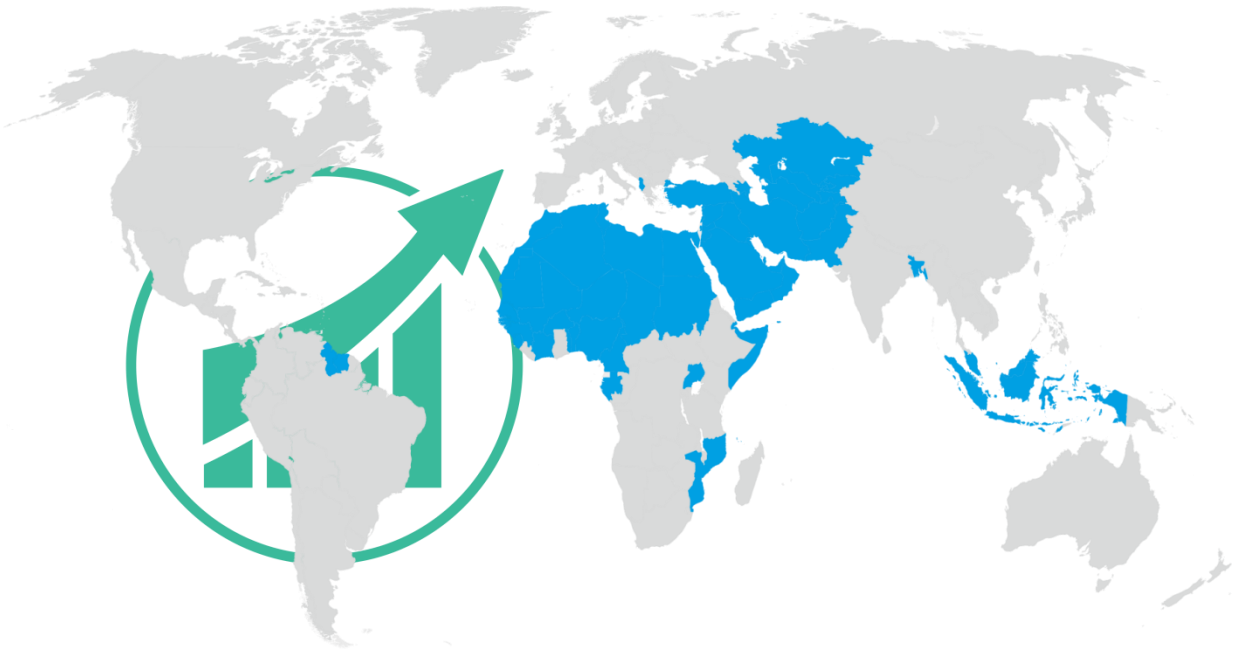

الفصل الثاني

الإنتاج والنمو والعمالة

2.1 الإنتاج والنمو

تزخر مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بموارد اقتصادية مهمة في مختلف المجالات والقطاعات مثل الزراعة والطاقة والتعدين والموارد البشرية، وتشكل هذه المجموعة منطقة تجارية استراتيجية كبيرة. لكن هذه الإمكانيات الذاتية لا تتجلى في مستويات معقولة من التنمية الاقتصادية والبشرية في كثير من هذه الدول سواء على مستوى البلد الواحد أو على صعيد المجموعة كلها. ففي عام 2017، لم تنتج بلدان المنظمة سوى 15.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي – بالسعر الجاري للدولار الأمريكي واستنادا على تعادل القوة الشرائية رغم أن نسبة سكانها تمثل 24.0% من مجموع سكان العالم (الشكل 1.2أ). ومن منظور الأسعار الحالية، سجلت دول المنظمة مع ذلك نسبة 8.2% من الإنتاج العالمي عام 2017 (الشكل 1.2ب).

الشكل 1.2أ: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية (2017)

الشكل 1.2ب: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي (2017)

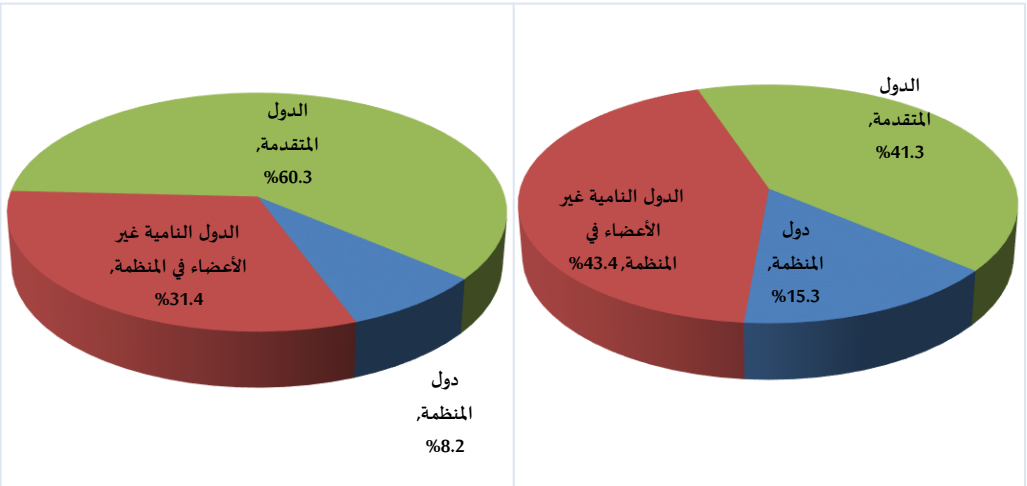

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018. تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

وطوال فترة الخمس سنوات الأخيرة، لم ترفع مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من حصتها في الإنتاج العالمي إلا بنسبة 0.2% لتسجل 15.3% خلال عام 2017 (الشكل 2.2). وبالنظر إلى كون حصص دول فرادى مثل الولايات المتحدة والصين فاقت حصص دول المنظمة كمجموعة (15.3% و 18.2% على التوالي عام 2017)، فإنه يمكن القول أن مساهمة هذه الأخيرة في الإنتاج العالمي لا يرقى لمستوى إمكانياتها. ومن ناحية أخرى، انخفضت باطراد حصة مجموعة هذه الدول من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية، بحيث سجلت 26.06% عام 2017 بانخفاض مقداره 0.6 نقطة مئوية خلال فترة الخمس سنوات قيد النظر (الشكل 2.2).

الشكل 2.2: الناتج المحلي الإجمالي بالسعر الجاري للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية

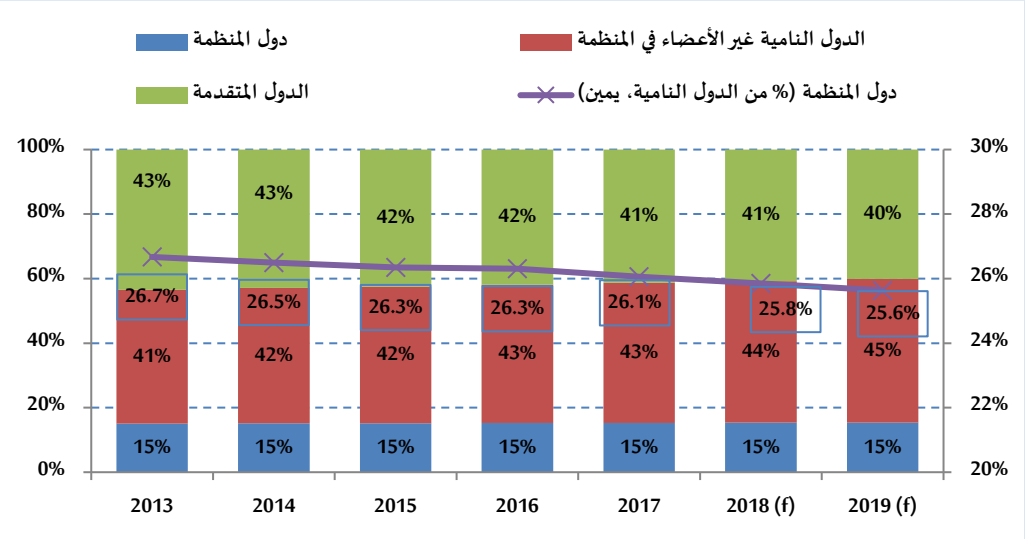

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018. تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

يدل تراجع حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية على أن أداء اقتصادات المنظمة كان هزيلا في توسيع إنتاجها مقارنة بالدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وعلى الرغم من أن التوقعات لعامي 2016 و 2017 تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة ككل سيستمر في النمو، إلا أنه من المتوقع أن تستقر حصة هذه الدول من الإنتاج العالمي على نسبة 15.3% في 2018 و 15.4% في 2019. إلا أن نصيبها من الناتج الإجمالي للدول النامية مرشح للتقلص أكثر ليسجل 25.8% عام 2018 و 25.6% عام 2019 (الشكل 2.2).

- **الإنتاج: استقرت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي على نسبة 15.3% في 2017**

اتجه الناتج المحلي الإجمالي العالمي– كما هو معبر عنه بالسعر الحالي للدولار الأمريكي واستنادا على تعادل القوة الشرائية – في منحى تصاعدي خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2017 بحيث بلغ 127 تريليون دولار عام 2017 مقابل 104.7 تريليون دولار فقط عام 2013 (الشكل 3.2، يسار). وخلال الفترة الزمنية ذاتها، اتجهت الأنشطة الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي في منحى تصاعدي، كما ارتفع أيضا ناتجها المحلي الإجمالي من 15.8 تريليون دولار المسجلة عام 2013 إلى 19.4 تريليون دولار عام 2017. وفي الفترة نفسها، ارتفعت الإنتاجية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بوتيرة أسرع، بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان 55.1 تريليون دولار في 2017، وهو رقم يفوق بكثير رقم 43.4 تريليون دولار المسجل عام 2013. وعلى الرغم من أن حصة دول المنظمة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي سجلت ارتفاعا طفيفا لمعدل 15.3%، إلا أن حصتها من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول

النامية تراجعت باطراد لتصل لنسبة 26.3% عام 2017، وهو تراجع بمعدل حوالي 0.6% على مدى السنوات الخمس قيد النظر.

وخلال ذات الفترة، ارتفع متوسط الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في الدول الأعضاء في المنظمة بوتيرة مستمرة ليسجل 11,137 دولار عام 2017 مقارنة مع 9,812 دولار في 2013 (الشكل 3.2، يمين). ومع مرور الأعوام اتسعت الفجوة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء. وفي 2013 لم يكن متوسط الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في دول المنظمة مختلفا كثيرا عن متوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكن الوضع أخذ يسوء منذ ذلك الوقت وبلغ التفاوت بين المجموعتين 636 دولارا أمريكيا عام 2017، وهذه الفجوة مرشحة للتوسع أكثر في قادم السنوات حسب آخر التقديرات. وخلال الفترة نفسها أيضا، جنح متوسط الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في بلدان المنظمة عن المتوسط العالمي بحيث ازدادت الفجوة شساعة من 5.077 دولار عام 2013 إلى 6.088 دولار في 2017.

الشكل 3.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي (يسار) والناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد (يمين)، استنادا إلى تعادل القوة الشرائية

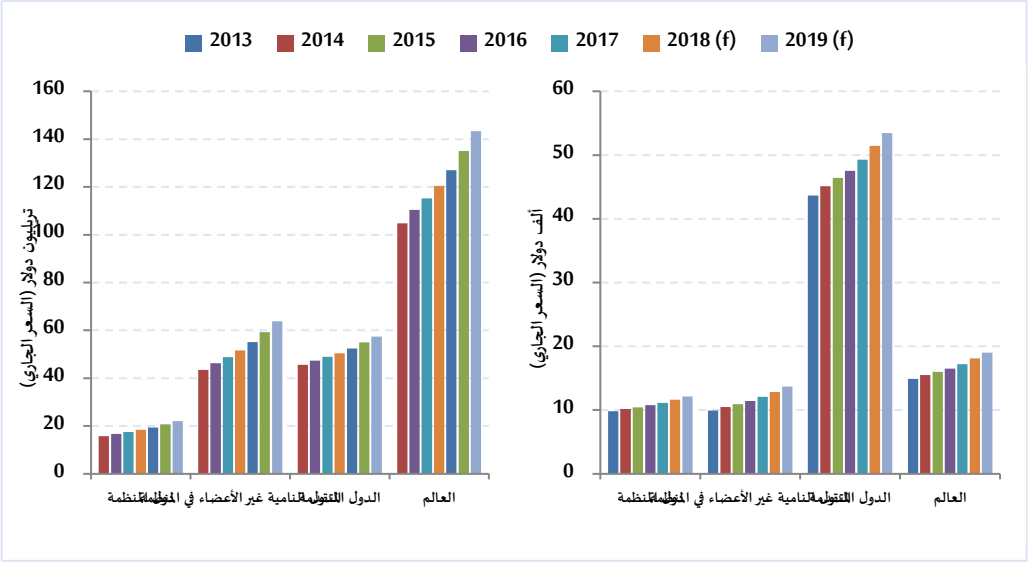

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018 (التوقعات: f) تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

- **الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد: الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في دول المنظمة وباقي العالم في توسع مستمر**

فضلا عن ذلك، مايزال مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي مقتصرا إلى حد كبير على إنتاجية القلة من البلدان الأعضاء فقط. ففي عام 2017، أنتجت البلدان العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي 73.9% من إجمالي الناتج لمجموعة دول المنظمة (الشكل4.2، يسار). وبالأسعار الحالية، تحظى إندونسيا بالحصة الأكبر من هذا الإنتاج بنسبة 15.5%، تليها كل من تركيا بنسبة 12.9% والمملكة العربية السعودية بنسبة 10.4% ثم إيران بنسبة 6.6%. لهذا ظل الأداء الاقتصادي العام لمجموعة دول المنظمة يعتمد بشكل كبير على التطورات في هذه الدول العشر. والواقع أن الوقود هو المصدر الرئيسي لعائدات الصادرات في خمس دول من أصل هذه الدول العشر، وهي السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا.

ومن بين دول المنظمة، سجلت دولة قطر سنة 2017 أعلى معدل للناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة بروناي (الشكل 4.2، يمين). فقد سجلت قطر معدلا يفوق معدل باقي دول المنظمة كمجموعة بمعدل خمس أضعاف ونصف، وهذا الوضع يعكس مدى حجم التفاوت في الدخل بين الدول الأعضاء. كما أن سبع دول من أصل الدول العشر الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط. وفي 2017، احتلت قطر الرتبة السابعة على الصعيد العالمي من حيث مستوى الدخل حسب الفرد الواحد.

الشكل 4.2: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد (2017)

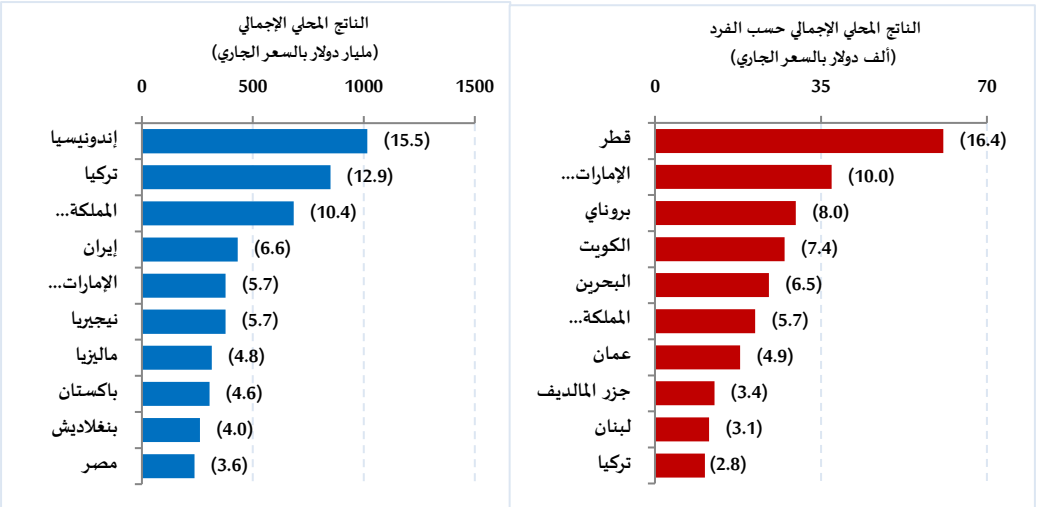

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018. تظهر الأرقام بين الأقواس (مربعة) على اليسار (اليمين) حصة (نسبة) الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) للبلد المعني من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة.

▪ نمو الناتج المحلي الإجمالي: معدلات النمو في دول المنظمة في تراجع منذ 2013

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، بحيث سجل نسبة 3.8% بالقيمة الحقيقية عام 2017 مقارنة مع نسبة 4.4% عام 2013 (الشكل 5.2). لكن يبدو أن آفاق النمو في بلدان المنظمة تبشر بالخير في ظل تحسن الاقتصاد العالمي، مع انتعاش ملحوظ في التجارة العالمية وارتفاع في أسعار النفط. ووفقا للتقديرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (2018)، فقد بلغت أسعار النفط أعلى مستوياتها منذ عام 2015، وهذا الارتفاع الجديد للأسعار سيتعزز أكثر في 2018، بحيث من المتوقع أن يصل سعر البرميل إلى 62.3 دولار (وهي زيادة عن معدل 52.8 دولار المسجل عام 2017). لكن مع الإنتعاش في الإمدادات، من المتوقع أن تتراجع أسعار النفط إلى 58.2 دولار للبرميل في 2019. وفي الوقت الذي تعتبر فيه الزيادة في أسعار النفط عاملا من العوامل المساعدة على انتعاش الطلب المحلي في بلدان المنظمة المصدّرة للنفط، هناك بالمقابل العديد من البلدان التي لم تتخلص بعد من وطأة التدابير التقشفية الصارمة التي تم اعتمادها خلال فترة 2014/2015 التي شهدت تراجعا حادا في أسعار النفط.

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم

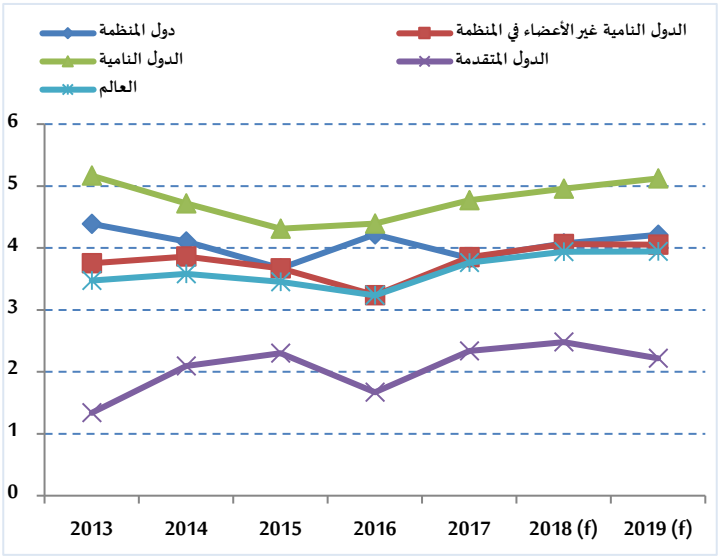

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018 تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

أما الأداء الاقتصادي للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة فهو إلى الآن متأثر بشكل كبير بوتيرة النمو في الاقتصادات الناشئة في آسيا وأوروبا. وقد سجل متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الدول أرقاما دون متوسط دول المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2016. ومع مرور الوقت من المرجح أن يشهد متوسط معدل النمو في دول المنظمة تحسنا في الأداء في عام 2018، بمتوسط معدل نمو قد يصل إلى 4.1%. ومن المتوقع أن يعزز هذا التحسن أكثر في 2019 بمعدل نمو متوقع قد يصل إلى 4.2%. وتبقى هذه الأرقام مماثلة إلى حد كبير للأرقام المتوقع تسجيلها في اقتصادات مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (4.1% لعامي 2018 و 2019) (الشكل 5.2).

وعلى مستوى البلد الواحد، نجد أن كوت ديفوار هي ذات الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بحيث سجلت معدل نمو بلغ 7.8% خلال 2017 تلتها كل من السنغال بنسبة 7.2% وطاجكستان بنسبة 7.1% وبنغلاديش بنسبة 7.1% ثم تركيا بنسبة 7.0%. كما أن أغلب الاقتصادات الأسرع نموا في دول المنظمة من بين العشر الأوائل تنتمي لمنطقتي أفريقيا جنوب الصحراء (5) وآسيا الوسطى (3). في حين حظيت أربعة من الدول الأقل نموا في منطقة المنظمة بمكانة ضمن دول المنظمة العشر الأسرع نموا في عام 2017: السنغال وبنغلاديش وجيبوتي وبوركينافاسو بمعدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراوح بين 7.1 % و 6.4% (الشكل 6.2).

الشكل 6.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي (2017)

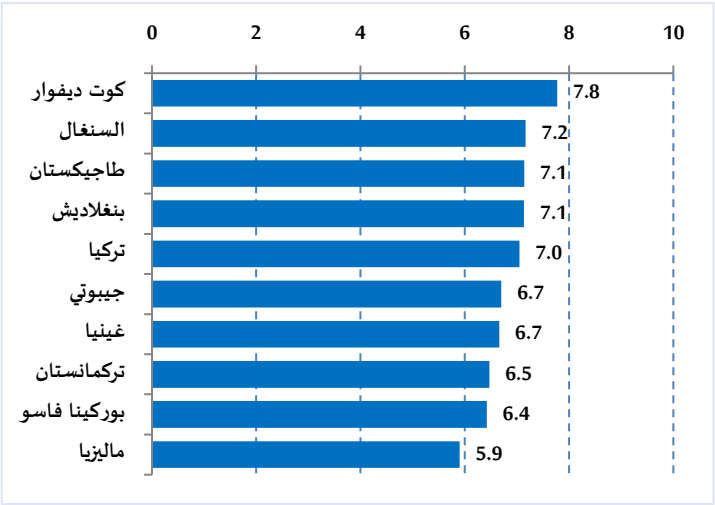

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018. ملاحظة: سجلت ليبيا معدل نمو فاق 70% في 2017. لكن صندوق النقد الدولي أشار إلى تدني مستوى مصداقية البيانات بسبب الحرب الأهلية القائمة في البلد وأيضا بسبب ضعف القدرات.

- **نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: بنغلاديش: الاقتصاد الأسرع نموا ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 6.0% عام 2017**

سجل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول منظمة التعاون الإسلامي نتيجة إيجابية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2016 (الشكل 7.2)، وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما بوتيرة أسرع من نمو السكان. و يمكن تفسير هذا الأمر بوجود تحسن واضح في المستوى المعيشي للسكان في دول المنظمة. لكن خلال الفترة قيد النظر، أخذ النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منحى متذبذبا. فبعد انتعاش قصير الأجل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أخذ متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول المنظمة في التراجع اعتبارا من عام 2014 بحيث تم تسجيل 1.8% عام 2015 بالمقارنة مع 2.2% في 2013، وتراجع هذا المعدل أكثر ليسجل 2.3% في 2016 قبل أن يتراجع إلى 1.9% في 2017. ويتوقع أن ينتعش نصيب الفرد بمعدل 2.3% خلال 2018 قبل أن يتعزز أكثر فيصل إلى نسبة 2.5% عام 2019. وخلال السنوات الأخيرة، ظلت

وتيرة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول المنظمة دون المتوسطات المسجلة في العالم والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

وعلى مستوى البلد الواحد، فقد كانت بنغلاديش هي الاقتصاد الأسرع نموا في مجموعة دول المنظمة بمعدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 6.0% خلال 2017، تلتها كل من تركيا بنسبة 5.7% وتركمنستان بنسبة 5.2% ثم كوت ديفوار بنسبة 5.0%. واحتلت كل من بنغلاديش وتركيا المرتبتين 8 و 11 كأسرع الاقتصادات في العالم من حيث وتيرة النمو. ومن ناحية أخرى، فإن خمسة اقتصادات من أصل الاقتصادات العشرة الأولى الأسرع نموا في دول المنظمة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقع في أوروبا وآسيا الوسطى وثلاثة

الشكل 7.2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير السنوي في النسبة المئوية

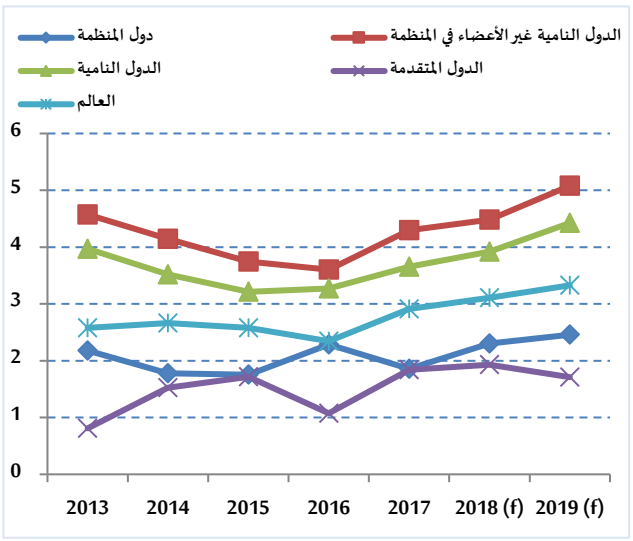

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2016. تغطية البيانات: 54 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

الشكل 8.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2017)

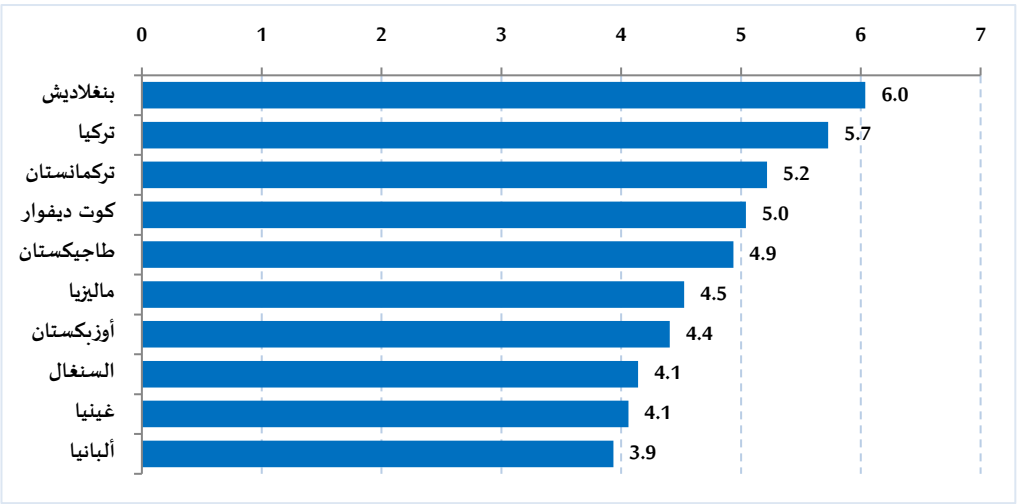

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018. ملاحظة: ملاحظة: سجلت ليبيا معدل نمو يقارب 70% في 2017. لكن صندوق النقد الدولي أشار إلى تدني مستوى مصداقية البيانات بسبب الحرب الأهلية القائمة في البلد وأيضا بسبب ضعف القدرات.

منها في أفريقيا جنوب الصحراء. في حين كانت دولتين من الدول الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي من بين دول المنظمة العشر الأسرع نموا في عام 2016: بنغلاديش والسنغال وغينيا (الشكل 8.2).

- **بنية الناتج المحلي الإجمالي: بلغت حصة الخدمات من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي 52.7% عام 2016**

يشير تحليل القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة إلى وجود بنية مماثلة. فعلى الرغم من أن الزراعة تعتبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ويفترض أن تلعب دورا محوريا في اقتصادات الدول النامية، إلا أن هذه الخاصية لا تبدو جلية في حالة الدول النامية الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء فيها كمجموعتين. وبالفعل، فإن حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة قد انخفضت تدريجيا من نسبة 12.4% المسجلة عام 2000 إلى 11.6% عام 2016 (الشكل 9.2). وإلى جانب الانتعاش الاقتصادي والزيادة في حصة قطاع الصناعة غير التحويلية، فقد اتجهت حصة القطاع الزراعي في منحى تنازلي مستمر. فيما شهدت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وضعا مستقرا بين عامي 2010 و 2014، بحيث بقي متوسط حصة قطاع الزراعة في الاقتصاد مستقرا على نسبة حوالي 9% لفترة طويلة.

الشكل 9.2: القيمة المضافة حسب قطاعات الاقتصاد الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

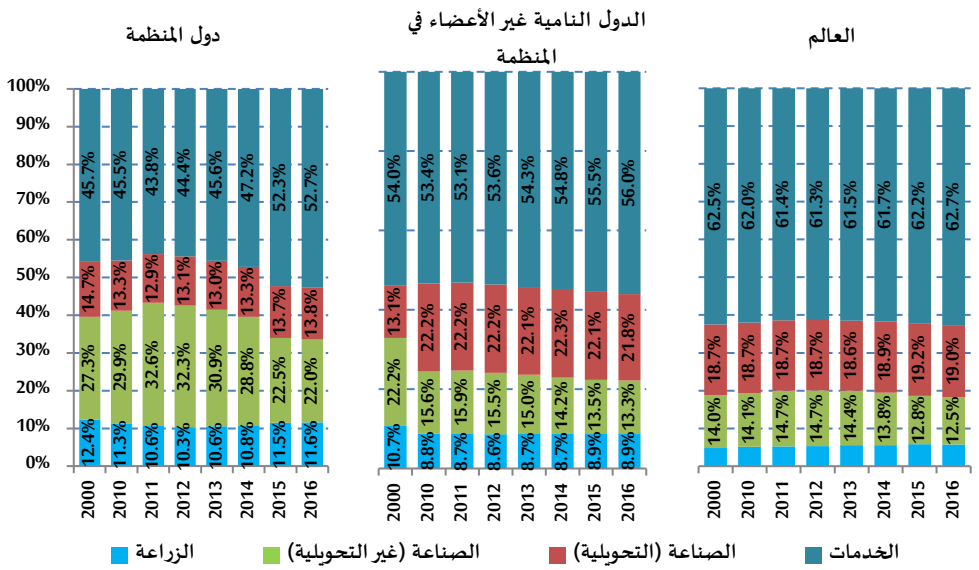

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، سبتمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

وعلى مستوى البلد الواحد، استحوذ قطاع الزراعة عام 2016 على أكثر من 30% من إجمالي القيمة المضافة في ثمانية من دول منظمة التعاون الإسلامي، وهي كل من الصومال وسيراليون وغينيا بيساو

وجزر القمر والنيجر ومالي والسودان وبوركينا فاسو – وكانت جميعها ضمن قائمة أقل البلدان نموا في العام نفسه وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. كما تفاوتت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير بين دول المنظمة، بحيث تم تسجيل أعلى حصة في الصومال بلغت 60.2%، وأدناها في قطر بنسبة 0.2% والبحرين بنسبة 0.3% والكويت بنسبة 0.4% والإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.8% ثم ليبيا بنسبة 0.9%، وكلها معدلات لم تصل لعتبة 1%.

في المقابل، واصل قطاع الخدمات لعب دوره الرئيسي كأهم مصدر للدخل في اقتصادات العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. وبعد انكماش شهده عامي 2011 و2012، أخذ متوسط حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة في الارتفاع منذ عام 2013. فيما بلغ متوسط حصة قطاع الخدمات في اقتصادات دول المنظمة نسبة 52.7% خلال 2016، أما بالنسبة للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، فقد واصل هذا القطاع فرض هيمنته على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي مسجلا حصة 56.0% في نفس العام (الشكل 9.2).

- **الإنتاج الصناعي: منذ عام 2013 توقف المنحى التصاعدي لحصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي.**

استأثر متوسط قطاع الصناعة – بما في ذلك الصناعة التحويلية – بحصة 35.8% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي عام 2016 (الشكل 10.2). وقد كانت حصة القطاع عامي 2011 و2012 أعلى بكثير من حصة قطاع الخدمات، إلا أن الوضع أخذ في التغير في ظل التراجع الحاصل على مستوى النشاط الصناعي العالمي منذ 2013، وبدأت الحصة النسبية للخدمات في النشاط الاقتصادي

الشكل 10.2: إنتاج وحجم وحصة القطاع الصناعي (يمين)

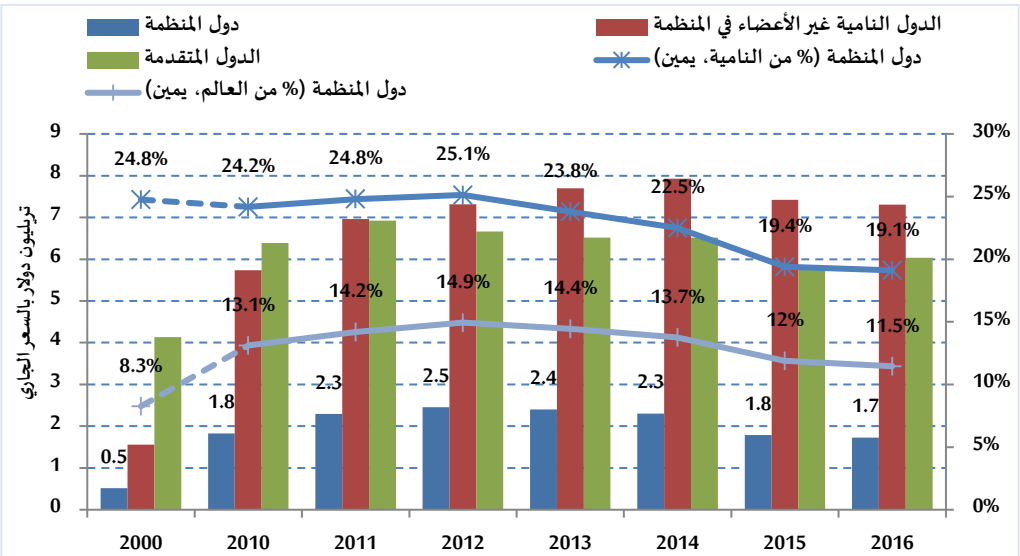

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، سبتمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و38 بلدا متقدما.

في الاقتراب بوتيرة سريعة. ومقارنة بالدول النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 35.1% عام 2016، يبدو أن هذا الأخير يشكل نسبة أكبر من النشاط الاقتصادي في دول المنظمة.

ومع ذلك، فإن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، في حد ذاتها، لا تعكس مستوى التصنيع الفعلي في اقتصادها، وخاصة في حالة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث تمثل صناعة النفط جزءا كبيرا من مجموع القيمة المضافة لقطاع الصناعة. ويبين الشكل 9.2 بأنه خلال سنة 2000 بلغت حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة 14.7%، إلا أن هذا الرقم تراجع سنة 2011 ليبلغ نسبة 12.9% قبل أن يعود ويسجل تحسنا طفيفا سنة 2012 لنسبة 13.1%. وفي الآونة الأخيرة، وتحديدا في عام 2016، بلغت حصة الصناعة التحويلية 13.8%، وهو رقم أقل بكثير من نسبة 14.7% المسجلة عام 2000. وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الإسلامي، فإن قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة يسهم إلى حد كبير بحصة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بحيث بلغت حصة القطاع حوالي 21.8% عام 2016.

وكما هو مبين في الشكل 10.2، فقد بلغ نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي 11.5% عام 2016، ما يمثل زيادة بمقدار 3.2% منذ عام 2000. وعلى الرغم من هذا التوجه التصاعدي، إلاّ أن حصة دول المنظمة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدول النامية في تراجع وتقلصت من 24.8% إلى 19.1% خلال نفس الفترة. وهذا يؤشر على ضعف نسبي في أداء دول المنظمة في الإنتاج الصناعي بالمقارنة مع أداء الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

- **الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق: حصة الاستهلاك المنزلي من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة تبلغ ذروتها عام 2016**

يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب بنود الإنفاق الرئيسية أن حصة الاستهلاك النهائي (للأسر المعيشية والحكومة على حد سواء) ما تزال تستأثر بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور السنين. وكما هو مبين في الشكل 11.2، حظي الاستهلاك الأسري في دول المنظمة بحصة الأسد عام 2016 بنسبة 59.3%، يليه إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 28.2% ثم الاستهلاك الحكومي النهائي العام بنسبة 14.9%، بينما لم تسجل حصة صافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة تذكر. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2016 ازدادت حصة إجمالي تكوين رأس المال من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بنسبة 9.4 نقاط مئوية، بينما بالمقابل تراجعت حصة الاستهلاك الأسري بنسبة 9.8 نقاط مئوية.

وسجلت الحصص النسبية لبنود الإنفاق الرئيسية من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة والدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تباينا كبيرا بالمقارنة مع باقي دول العالم. ففي عام 2016 شكلت النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة والأسر المعيشية نسبة بلغت 74.2% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي. وكمكونات لنفقات الاستهلاك النهائي، بلغت نسبة الإنفاق

الشكل 11.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

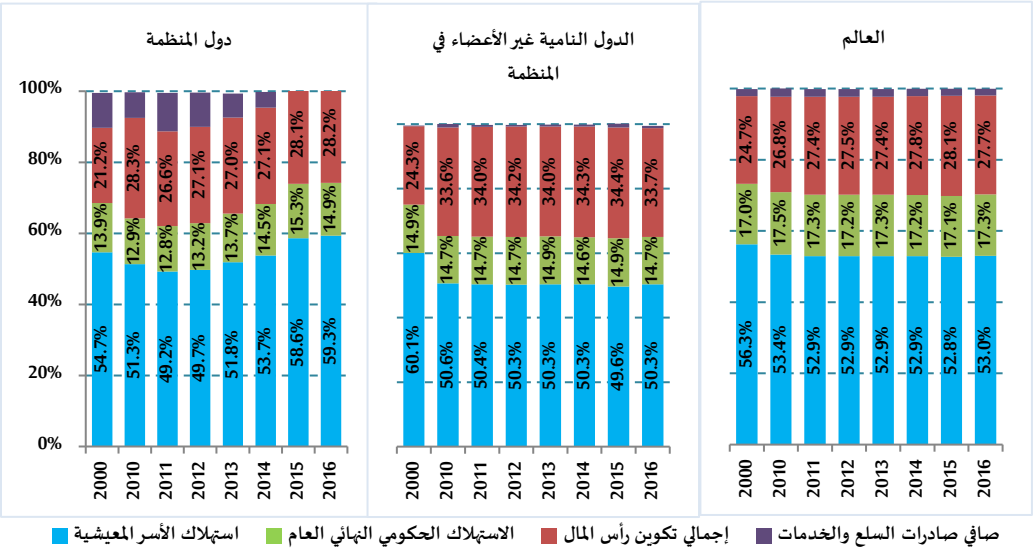

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، سبتمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

الأسري والحكومي 59.3% و 14.9% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. وتدل هذه الأرقام على وجود زيادة في حصص استهلاك الأسر المعيشية مقارنة بعام 2000. غير أن حصة صافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء قد انخفضت بنسبة 9.8% منذ عام 2000 لوقتنا الحاضر، في حين ارتفعت حصة إجمالي تكوين رأس المال بمقدار 7% خلال نفس الفترة. وقد تم استيعاب الانخفاض في حصة صافي الصادرات أساسا عن طريق الزيادة في حصة إجمالي تكوين رأس المال من 21.2% عام 2000 إلى 28.2% عام 2016. ومن ناحية أخرى، فإن حصة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية غير الأعضاء في المنظمة بلغت نسبة 65.0% عام 2016، ومرة أخرى كان الاستهلاك الأسري المصدر الرئيسي لنفقات الاستهلاك النهائي في هذه الدول بحصة 50.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

- **إجمالي تكوين رأس المال: في عام 2016، استثمرت نسبة 28.2% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي في الأصول الإنتاجية**

يقيس تكوين رأس المال الإجمالي كمية المدخرات في اقتصاد ما والتي يتم تحويلها إلى استثمارات في الإنتاج. وكما يظهر تحليل الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية في الشكل 12.2، فإن 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي تم استثمارها في الأصول الإنتاجية سنة 2016، فيما سخرت الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ما متوسطه 33.7% من الناتج المحلي الإجمالي للاستثمارات المنتجة. وارتفعت حصة إجمالي تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة كمجموعة بنسبة 7.0% مقارنة مع مستواها لعام 2000 (21.2%)، في حين أنها زادت بمقدار 9.4% في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، يمكن القول بأن إجمالي

تكوين رأس المال كمؤشر يبقى مشوبا بالعيوب أساسا بسبب التقلبات الكبيرة في المخزون وفي غالب الأحيان بسبب عدم توفر معلومات عن المخزون على مستوى الصناعة. ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت مؤشرا أفضل للإضافات الصافية للأصول الإنتاجية المنشأة خلال سنة معينة.

الشكل 12.2: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الحجم والحصة (يمين)

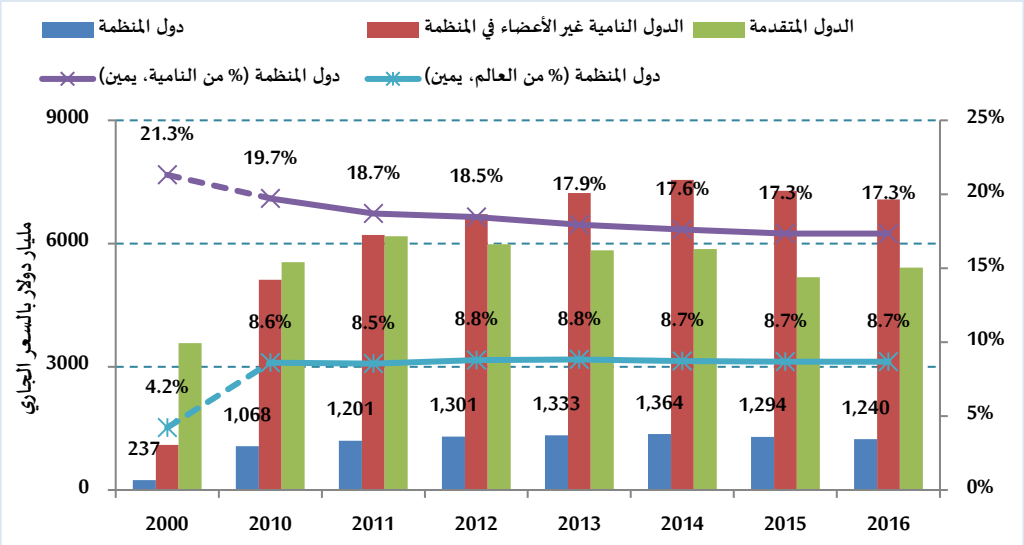

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، سبتمبر 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 116 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

وبالنظر إلى الطرح أعلاه، فإن الشكل 12.2 يعطي لمحة عن توجهات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول منظمة التعاون الإسلامي مقارنة مع باقي الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة وكذلك الدول المتقدمة. فحسب الشكل، بلغت حصة دول المنظمة ككل نسبة 8.7% من الإجمالي العالمي عام 2016، ما يمثل زيادة بمقدار 4.5% منذ عام 2000. وعلى الرغم من هذا التوجه التصاعدي، إلاّ أن حصة دول المنظمة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدول النامية في تراجع وتقلصت من 21.3% إلى 17.3% خلال نفس الفترة. وهذا يدل على ضعف نسبي في الأداء الذي تبديه دول المنظمة في جمع رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع نظيراتها من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

2.2 العمالة والأسعار

- المشاركة في القوى العاملة: نسبة المشاركة في القوى العاملة في دول المنظمة عام 2017 تقل عن نظيرتها في مجموعات الدول الأخرى

على الرغم من فعالية معدل البطالة كأحد المتغيرات في الاقتصاد الكلي الذي عادة ما يستخدم في دراسة أداء الاقتصاد، فإنه قد لا يعبر بدقة عن صورة سوق العمل بحيث يركز التعريف على الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لقاء أجر وليس على الكم الهائل من الأشخاص الذين لا يعملون في الواقع. ولهذا السبب، قد يكون من المثالي النظر أولا لنسبة المشاركة في القوى العاملة، والتي تقيس فئة السكان

البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق المشاركة بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال مزاولة عمل ما أو البحث عنه. هذا لأن ذلك يوفر مؤشرا على الحجم النسبي لليد العاملة المتوفرة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.

الشكل 13.2: معدلات المشاركة في القوى العاملة، 2000-2017

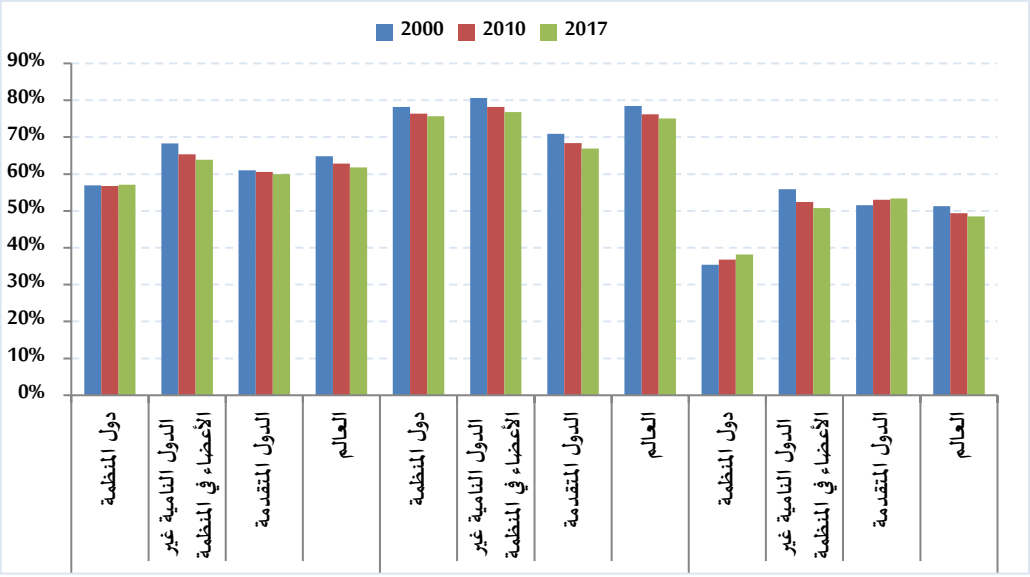

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تقديرات منمذجة. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 94 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

وكما هو مبين في الشكل 13.2، فقد اتجه متوسط نسبة المشاركة في القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي، على عكس مجموعات البلدان الأخرى، في منحى تصاعدي نسبيا بحيث بلغت 57.1% عام 2017 مقابل 63.8% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وفي حالة نسبة المشاركة في القوى العاملة في صفوف الذكور، سجلت دول المنظمة نسبة 75.7% مقابل 75.0% في العالم و76.8% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وعلى الرغم من تسجيل دول المنظمة لأداء يضاهي المستوى العالمي من حيث نسب المشاركة في القوى العاملة إجمالا وعلى مستوى الذكور خاصة، إلا أن أداءها فيما يتعلق بنسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة أقل من ذلك بكثير، فقد بلغت هذه الأخيرة 38.2% في دول المنظمة عام 2017، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 48.5% ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (50.8%) ومتوسط الدول المتقدمة (53.4%).

ومع ذلك فإن هناك توجها تصاعديا في نسب المشاركة في القوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة في نسب مشاركة الإناث. فمنذ عام 2000، ارتفعت نسبة مشاركة الإناث من 38.2% إلى 39.5% عام 2016، بينما بالمقابل اتجهت هذه النسبة في منحى تنازلي في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، بحيث سجلت 51.9% عام 2016 فيما بلغ مستواها 51.6% عام 2000.

الشكل 14.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث نسبة المشاركة في القوى العاملة، 2017

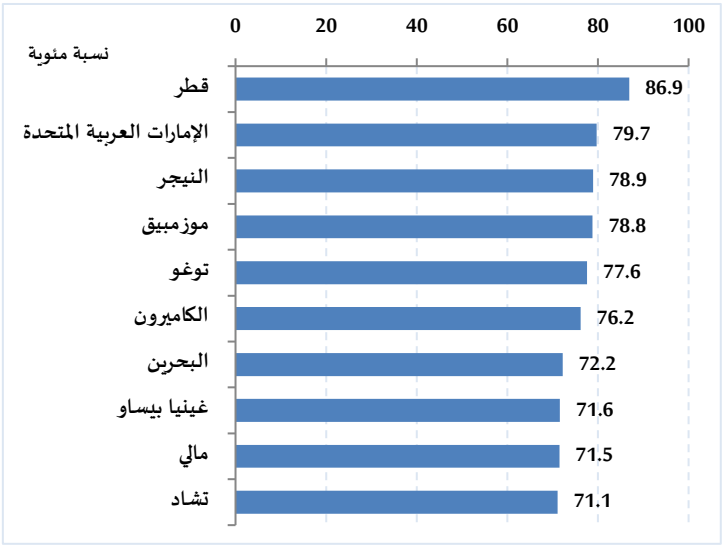

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

أما على مستوى البلد الواحد، فقد سجلت قطر أعلى نسب المشاركة في القوى العاملة عام 2017 (86.9%)، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة (79.7%) والنيجر (78.9%) وموزمبيق (78.8%) ثم توغو (77.6%). ومن الجدير بالذكر أنه باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين، فإن جميع الدول الأعضاء العشر الأفضل أداء تدخل ضمن قائمة الدول الأقل نموا وفقا لتصنيف الأمم المتحدة (الشكل 14.2). ومن ناحية أخرى، سجلت أقل معدلات المشاركة في اليمن بلغت 37.9%، تلتها كل من الأردن (39.1%) وسوريا (41.1%) والجزائر (41.4%) وجزر القمر (43.1%). وعلى المستوى العالمي، احتلت قطر المرتبة الأولى، تلتها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 12 ثم النيجر في المرتبة 13 من حيث معدل المشاركة في القوى العاملة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن 13 من أصل 20 دولة في العالم ذات أدنى نسب المشاركة عام 2017 تنتمي لمنظمة التعاون الإسلامي.

▪ البطالة: واصلت معدلات البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعها وتحوم حول 6.8%

تعتبر البطالة من بين القضايا الأكثر استعصاء في العالم. فوفقا للتقرير العالمي حول الاستخدام والتوقعات الاجتماعية لعام 2018 الصادر عن منظمة العمل الدولية، فإنه من المتوقع أن يتراجع معدل البطالة في العالم بشكل طفيف من 5.6% إلى 5.5% عام 2018. وبسبب استمرار حالة عدم اليقين بشأن التطورات الاقتصادية العالمية، فإنه من المتوقع حدوث تحسن طفيف في سوق العمل على الصعيد العالمي في 2019، بينما من المتوقع كذلك أن يزداد عدد العاطلين عن العمل بمعدل 1.3 مليون شخص. وحسب ذات المنظمة، يتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي في عام 2017 إلى ما يزيد عن 190 مليون شخص. وهذا ما يعكس أن العمالة لا تنمو بسرعة كافية لمواكبة القوى العاملة المتنامية. ومن ثم فإن عدم اليقين على الصعيد العالمي وندرة فرص الحصول على وظائف لائقة يسهمان في تأجيج الاضطرابات الاجتماعية وتحفيز الهجرة في أجزاء كثيرة من العالم.

وحسب أحدث البيانات المتاحة، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة أعلى بكثير من نظيراتها في البلدان المتقدمة والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2018 (الشكل 15.2). ومنذ عام 2000، تذبذب المعدل الإجمالي للبطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي بين 7.5% و 6.8% (قد تختلف هذه الإحصائيات وغيرها من الإحصائيات ذات الصلة عن تلك الواردة في إصدار 2017 لتقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك راجع للتغير الذي طرأ على تقديرات منظمة العمل الدولية). وشكلت معدلات البطالة المرتفعة في البلدان المتقدمة الاستثناء الوحيد الذي تجاوز المعدل في بلدان المنظمة خلال الفترة المتراوحة بين عامي 2010 و 2016. ومنذ عام 2016، واصل متوسط معدل البطالة في البلدان المتقدمة تسجيل معدلات منخفضة عن المعدلات المسجلة في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ 5.7% عام 2017 مقارنة بمعدل 6.8% في دول المنظمة. وسجل هذا المتوسط في البلدان النامية غير الأعضاء معدلا أقل بكثير (حوالي 2%) من متوسط دول المنظمة طوال الفترة قيد النظر، والذي من المتوقع أن يستقر على 5.0% في 2017.

عادة ما تبلغ البطالة معدلات أقل في أوساط القوى العاملة من الذكور مقارنة مع معدلات الإناث في كل مجموعات الدول عبر العالم. وعلى الرغم من التحسن المهم الحاصل منذ عام 2005، ظل

الشكل 15.2: إجمالي معدل البطالة (% إجمالي القوى العاملة)

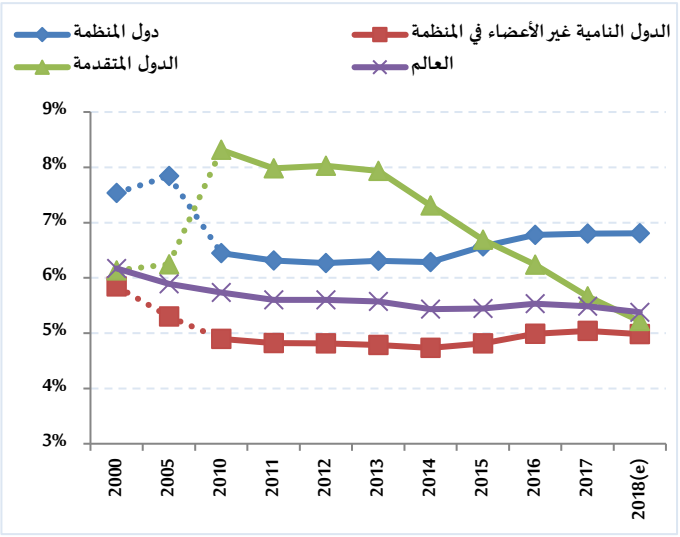

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة.
تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 94 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا

الشكل 16.2: دول المنظمة ذات أعلى وأدنى معدلات البطالة

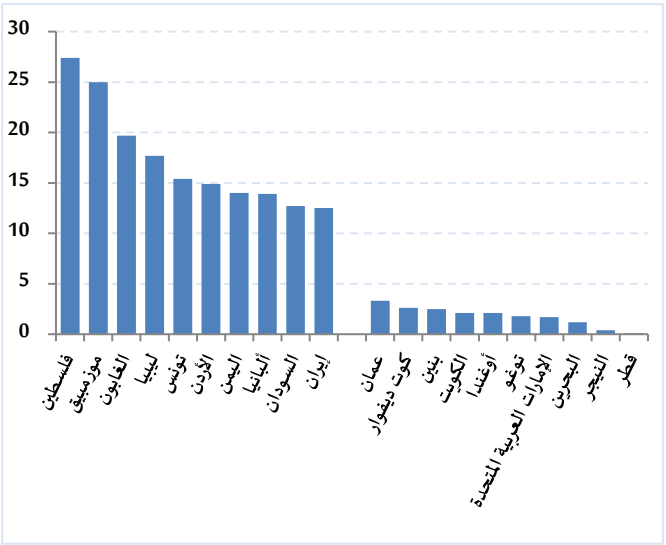

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

معدل البطالة بين الإناث في دول منظمة التعاون الإسلامي الأعلى بحيث سجل 9.3% خلال عام 2017، فيما يقدر هذا المعدل بنسبة 5.4% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 6.2% في الدول المتقدمة خلال نفس العام. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في أوساط الذكور في دول المنظمة من 7.8% المسجلة عام 2005 إلى 6.6% عام 2017، ومن 5.2% إلى 5% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة خلال الفترة ذاتها. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة البطالة في صفوف الذكور في البلدان المتقدمة 6.1% في 2017 وهي النسبة ذاتها المسجلة في 2005، بعد أن كانت قد ارتفعت إلى 8.7% في 2010 بسبب الأزمة المالية العالمية.

وعلى مستوى كل بلد على حدة، تفاوتت معدلات البطالة كثيراً بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 16.2)، حيث شكل العاطلون عن العمل في 2017 نسبة تقل عن 1% من إجمالي القوى العاملة في قطر (0.1%)، وهو أيضا أدنى معدل في العالم. كما صنفت كذلك النيجر (0.4%) والبحرين (1.3%) من بين الدول العشر في العالم ذات أدنى المعدلات في البطالة. غير أن البطالة تشكل مصدر قلق بالغ في كل من فلسطين (27.4%) وموزمبيق (25.0%) والغابون (19.7%).

- **البطالة في صفوف الشباب: دول منظمة التعاون الإسلامي تسجل أعلى معدل للبطالة في صفوف الشباب عام 2017 بلغ 15.3%**

لا يزال الشباب (المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة) يعانون من نقص في توفر فرص العمل اللائق في جميع أنحاء العالم. فوفقاً لآخر التقديرات، سيصل عدد الشباب العاطلين عن العمل على الصعيد العالمي إلى 64 مليوناً في عام 2018 (منظمة العمل الدولية، 2018). وبالتالي، فإن معدل بطالة الشباب في العالم آخذ في الارتفاع بعد عدة سنوات من التحسن، ومن المتوقع أن يصل إلى 12.5% في 2018 (من 12.3% في عام 2010)، ويرتفع المعدل بشكل خاص في شمال أفريقيا (34%) والدول العربية (25.6%).

الشكل 17.2: معدل البطالة في صفوف الشباب

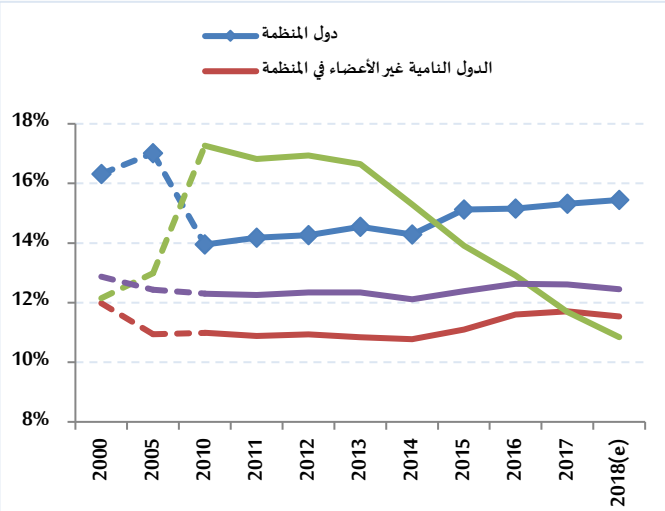

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة.
تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 94 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا

وتعتبر الأرقام المتوفرة حول معدلات البطالة في أوساط الفئات الشابة في دول منظمة التعاون الإسلامي غير مبشرة بالمرة، بحيث ظلت فوق نسبة 14% وأعلى بكثير من متوسط

الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة منذ سنة 2000. وبعد الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصادات المتقدمة، صارت مشكلة بطالة الشباب في هذه البلدان أكثر استعصاء بالمقارنة مع حدتها في بلدان المنظمة خلال الفترة قيد النظر (الشكل 17.2). واعتبارا من عام 2018، من المتوقع أن يستقر معدل البطالة في هذه البلدان على نسبة 15.4% وستنخفض إلى 10.8% في الدول المتقدمة وستستقر على 11.5% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة.

الشكل 18.2: دول المنظمة ذات أعلى وأدنى معدلات البطالة في صفوف الشباب، 2017

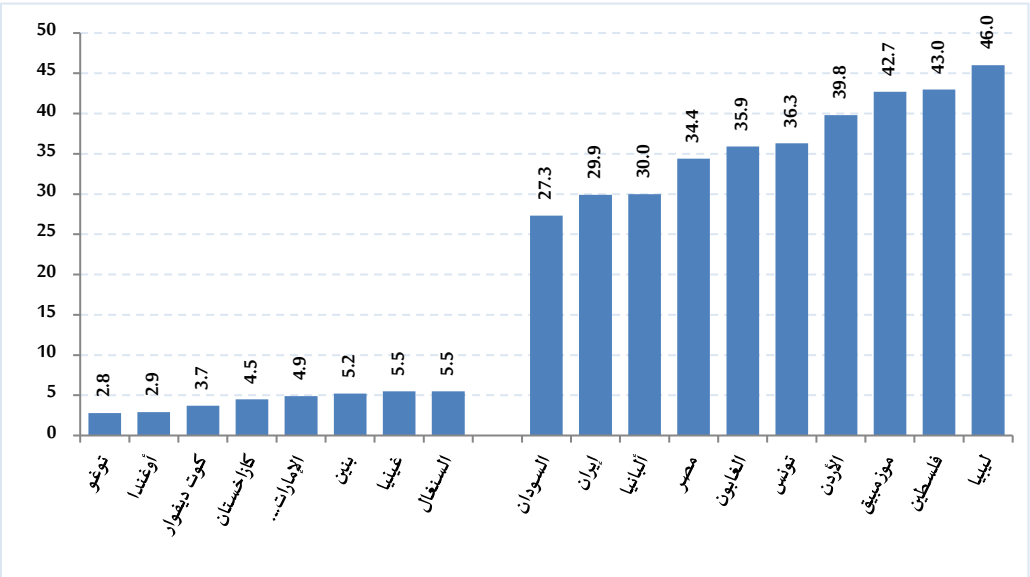

المصدر: التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية.

أما على مستوى باقي المؤشرات الرئيسية الأخرى لسوق العمل، وبالرغم من بعض التحسن المسجل منذ 2005، فإن معدل البطالة في صفوف الإناث من الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي يسجل مستويات عالية، لكنه من المتوقع أن يتراجع إلى 18.2% عام 2017 عن نسبة 23.2% المسجلة عام 2005 (SESRIC, 2017). وفي الوقت الذي شهدت فيه البطالة بين الإناث من الشباب تراجعا في الدول النامية الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد النظر، فإنها لم تتغير بشكل ملحوظ في مجموعات البلدان الأخرى. واعتبارا من عام 2017، يقدر أن تكون نسبة 11.7% من القوى العاملة الشابة عاطلة عن العمل في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و في الدول المتقدمة. وفيما يتعلق بالبطالة في صفوف الذكور من الشباب، فمن المتوقع أن ترتفع إلى 15.1% في 2017 في دول المنظمة وإلى 11.2% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة، لكنها في المقابل ستنخفض إلى 14.1% في الدول المتقدمة مقارنة بالمعدل المسجل في 2010.

ويلاحظ مرة أخرى وجود تفاوتات كبيرة في معدلات البطالة في صفوف الشباب فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي، إذ سجلت توغو (2.8%) وأوغندا (2.9%) أدنى معدلات البطالة عام 2017، وهما أيضا ضمن قائمة الدول الخمس الأفضل في العالم (الشكل 18.2). في المقابل، سجلت أعلى معدلات البطالة في صفوف الشباب في كل من ليبيا (46.0%) وفلسطين (43.0%) وموزمبيق (42.7%) والأردن (39.8%) ثم تونس (36.3%). وفي عام 2017، بلغ هذا المعدل أكثر من 20% في 16 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي وأكثر من المتوسط العالمي البالغ 12.6% في 32 دولة من دول المنظمة.

- **إنتاجية العمل: أربع دول فقط من بين جميع دول المنظمة هي التي سجلت متوسطا أكبر من الدول المتقدمة من حيث معدل إنتاجية العامل الواحد**

تلعب الإنتاجية دورا محوريا في تنمية الاقتصاد. فهي تساعد على الرفع من مستوى الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي. وعادة ما تعرّف إنتاجية العمل بالناتج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل. وهي من العوامل المساعدة على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد كما أنها توفر قاعدة للمقارنة بين البلدان وتفسير الفوارق في الدخل.

وعلى الصعيد العالمي، أخذت إنتاجية العمل مسارا تصاعديا خلال فترة 2011-2017. وكما هو مبين في الشكل 19.2، ارتفعت إنتاجية العامل الواحد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 25 ألف دولار أمريكي المسجلة عام 2011 إلى 28 ألف دولار في 2017، مقدرة بالأسعار الدولية الثابتة على أساس تعادل القوة الشرائية. ولم يتأثر هذا الاتجاه التصاعدي بالتراجع الحاصل على مستوى النشاط الاقتصادي خاصة في البلدان المصدرة للنفط خلال الفترة قيد الدراسة كلها. كما ظلت الفجوة في إنتاجية العمل بين البلدان المتقدمة والنامية كبيرة خلال هذه الفترة، بحيث قدرت إنتاجية العامل الواحد في البلدان المتقدمة بنحو 91 ألف دولار عام 2017 مقارنة بمبلغ 22 ألف دولار فقط في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و28

الشكل 19.2: إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي حسب العامل، آلاف الدولارات الأمريكية حسب تعادل القوة الشرائية)، 2011-2017.

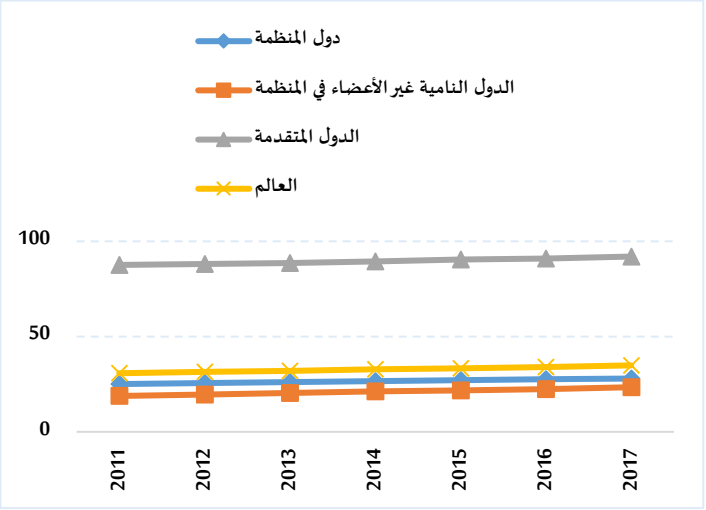

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على تقديرات منظمة العمل الدولية المنمذجة.
تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة و 94 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 38 بلدا متقدما.

ألف دولار في بلدان المنظمة. وهذا يعني أن العامل العادي في مجموعة الدول النامية غير الأعضاء لا ينتج سوى 24.7% من الناتج الذي ينتجه عامل عادي في البلدان المتقدمة، ولا ينتج عامل عادي في دول منظمة التعاون الإسلامي سوى 30.3% من الناتج الذي ينتجه عامل عادي في البلدان المتقدمة النمو.

وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت قطر أعلى معدل لإنتاجية العامل الواحد عام 2017 بلغت 156 ألف دولار، تلتها الكويت بمعدل 126 ألف دولار والمملكة العربية السعودية بمعدل 124 ألف دولار ثم الإمارات العربية المتحدة بمعدل 100 ألف دولار. و على مستوى دول المنظمة، سجل أدنى مستوى لإنتاجية العمل في النيجر بلغ 2,350 دولار، وتلتها كل من الصومال بمعدل 3,133 دولار وتوغو بمعدل 3,194 دولار ثم موزمبيق بمعدل 3,489 دولار. ومن بين جميع دول المنظمة، أربع دول فقط هي التي سجلت متوسطا أكبر من الدول المتقدمة في معدل إنتاجية العامل الواحد (الشكل 20.2).

الشكل 20.2: الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث إنتاجية العمل، 2017

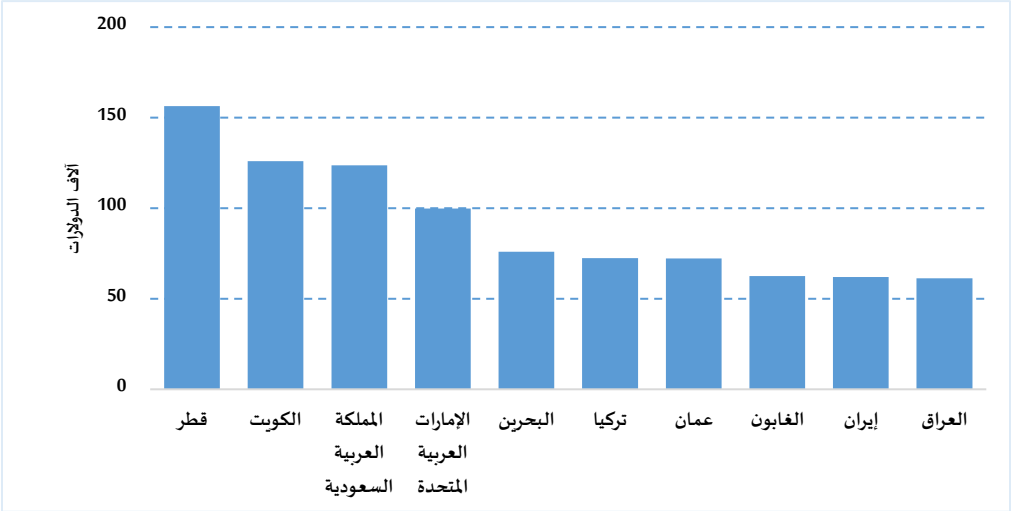

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية.
تغطية البيانات: من بين 56 دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

▪ التضخم: التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي

يسير التضخم حول العالم في منحى تصاعدي، مما يعكس بالأساس ارتفاع أسعار النفط وباقي السلع الأساسية. وتشير آخر التقديرات إلى أن معدل التضخم العالمي قد شهد ارتفاعا من 3.3% المسجلة عام 2012 إلى 5.5% عام 2017، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع المعدل أكثر إلى 19.0% عام 2018.

وكما هو مبين في الشكل 21.2، لا يتوقع أن يكون تقلب الأسعار مصدر قلق كبير بالنسبة للدول المتقدمة والنامية معا. ففي هذه البلدان انخفض معدل التضخم من 5.6% المسجل عام 2012 إلى 5.2% عام

2015، قبل أن يأخذ في الارتفاع في 2016 وبلغ 11.4% عام 2017. ومن المتوقع أن يسجل التضخم أكثر من 45% خلال عام 2017 في هذه الدول.

الشكل 21.2: متوسط التضخم السنوي (أسعار المستهلك)

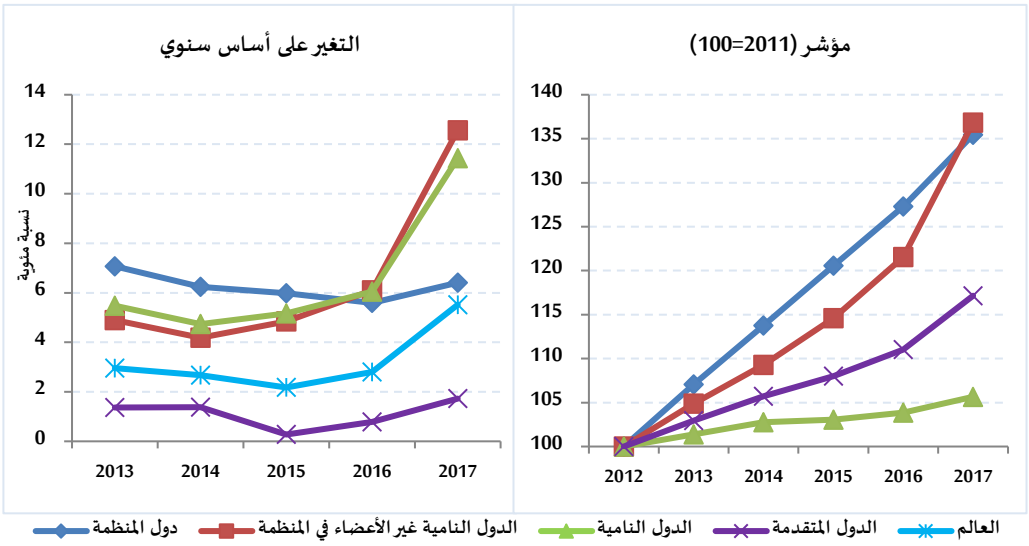

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018. تغطية البيانات: 55 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ متوسط معدل التضخم لعام 2017 مستوى أعلى من المتوسط العالمي. وعلى عكس الاتجاهات العالمية، ظل التضخم في دول المنظمة مستقرا على حوالي 6.5%. كما سجل مؤشر متوسط أسعار المستهلك زيادة قدرها 26.5% في دول المنظمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2017 (الشكل 21.2، يمين). لكن يبقى هذا المعدل أقل بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (30.4%) ويضاعف الزيادة المسجلة على الصعيد العالمي البالغة حوالي 13.8% خلال نفس الفترة.

وعلى مستوى التوقعات قصيرة المدى، فإنه من المتوقع أن تبقي الضغوط التضخمية عالية في دول المنظمة كما هو الشأن في باقي المناطق، وتشير التوقعات أيضا إلى أنه سيكون هناك زيادة في معدل نمو متوسط أسعار المستهلك في دول المنظمة ليسجل 6.7% عام 2018 (الشكل 21.2، يسار).

أما على مستوى البلد الواحد في منظمة التعاون الإسلامي، فقد سجلت السودان أعلى معدل للتضخم في متوسط أسعار المستهلك بلغ 32.4% عام 2017، وهو أيضا رابع أعلى معدل في العالم، تلتها كل من ليبيا في الرتبة السادسة عالميا ومصر في الرتبة الثامنة عالميا وسورينام في المرتبة التاسعة ثم سيراليون في المرتبة العاشرة عالميا.

الشكل 22.2: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب متوسط التضخم السنوي (2017)

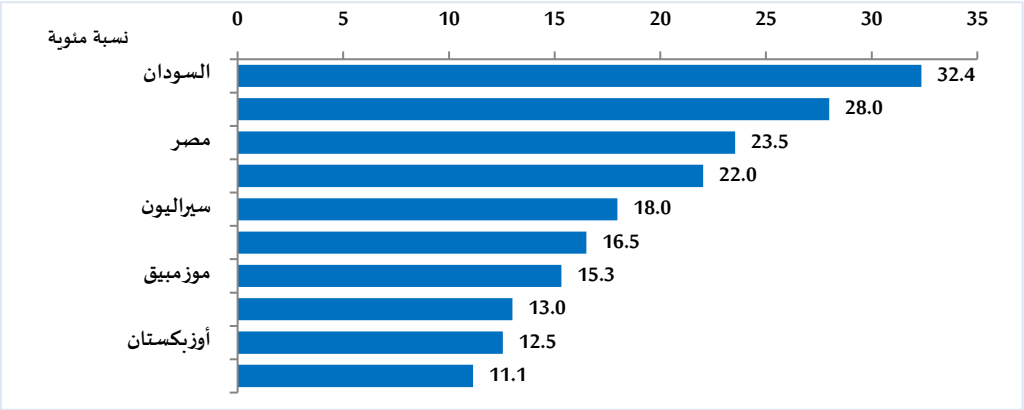

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018.

▪ الرصيد المالي: دول منظمة التعاون الإسلامي تسجل تحسنا على مستوى حالات العجز في الميزان المالي في 2017

تشير آخر الإحصاءات إلى أن سياسات التقشف المالي المعتمدة في أعقاب الأزمة المالية قد أسفرت عن تسجيل تحسن في الموازنات المالية على المستوى العالمي. إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار البضائع الأساسية، وخاصة النفط، خلال فترة 2014-2015 أدى إلى ارتفاع في العجز المالي في جميع الدول المصدرة للنفط الرئيسية في العالم النامي. وكما هو مبين في الشكل 23.2، شهدت البلدان المتقدمة تحسنا في وضعها المالي وعجز ميزانها المالي بحيث انخفضت نسبة الناتج المحلي الإجمالي من 3.6-% في 2013 إلى 2.6-% في 2017. ومن المتوقع أن يبقى هذا المعدل مستقرا في 2018 وأن يرتفع بشكل طفيف إلى 2.8-% في 2018 في هذه البلدان. وبالمقابل، سجلت الدول النامية تراجعا كبيرا في وضعها المالي خلال معظم الفترة قيد النظر. ومع ارتفاع معدل عجزها المالي من 1.6% إلى 4.4% في 2017، إلا أنه من المتوقع أن يتراجع ليحقق تحسنا خلال عامي 2018 و 2019.

وخلال الفترة قيد النظر، شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة انخفاضاً حاداً في ميزانها المالي، بحيث انتقلت من وضع كان يبلغ فيه التضخم 0.4% عام 2013 إلى عجز بلغ 6.1% في 2016. وفي 2017، سجلت هذه الدول عجزا في ميزانها المالي بلغ نسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا التطور على مستوى العجز المالي في دول المنظمة يعود إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحسن الوضع المالي لدول المنظمة المصدرة للنفط. ومن المتوقع كذلك أن يتحسن العجز المالي أكثر فأكثر ليسجل معدلي 3.3% و 3.0% خلال عامي 2017 و 2018 على التوالي.

وعلى مستوى البلد الواحد، سجلت فقط دولتين من أصل 54 دولة من منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات فائضا في الميزان المالي عام 2017. ومن بين البلدان العشر الأولى، فقط الكويت وأذربيجان هما اللتان سجلتا فائضا ماليا بلغ 0.4% و 0.9%، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 23.2: الأرصدة المالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

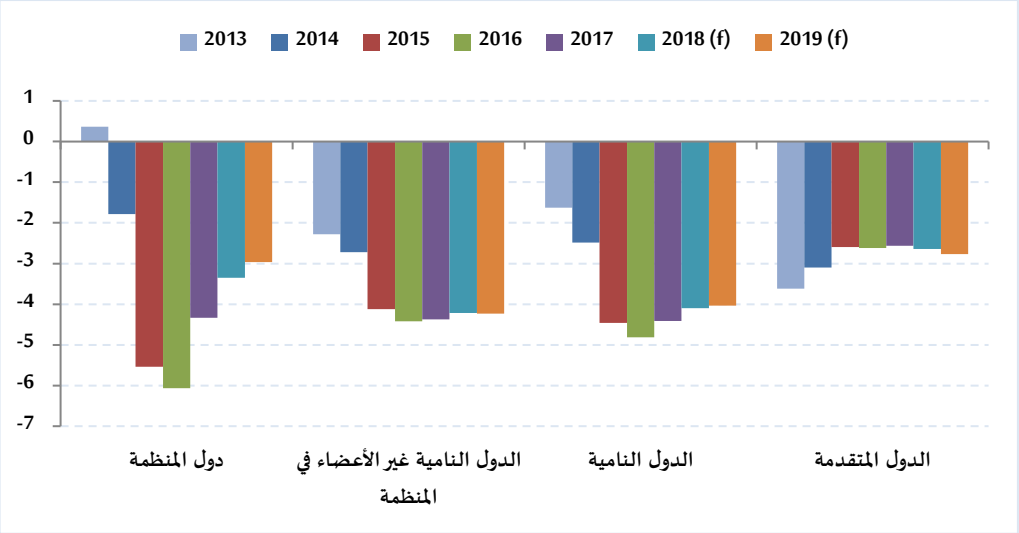

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018. تغطية البيانات: 54 بلدا من دول المنظمة و 98 بلدا ناميا من خارج المنظمة و 39 بلدا متقدما.

وخلال فترة 2016-2017، شهدت العديد من دول المنظمة المصدرة للنفط بعض التحسن في ميزانها المالي في ظل انتعاش أسعار النفط. وبالمقابل، سجلت ليبيا أعلى مستوى من العجز في الميزان المالي (43.2%) تلتها البحرين (15.1%) ثم بروناي (12.4%-).

الشكل 24.2: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب الرصيد المالي، % من الناتج المحلي الإجمالي (2017)

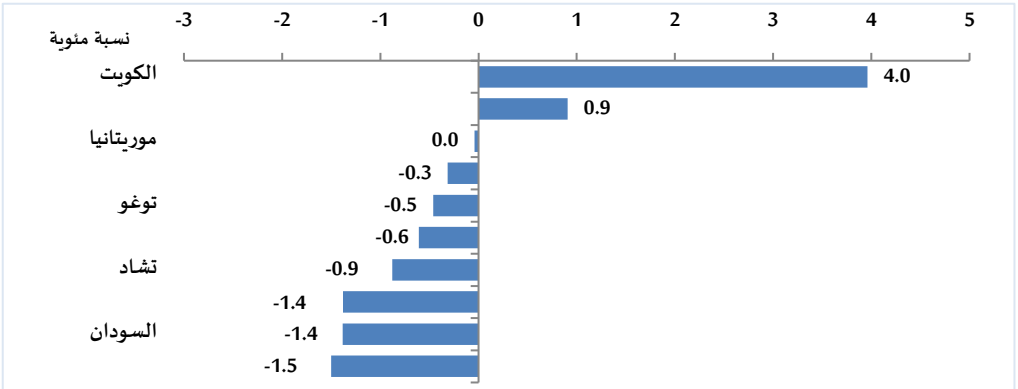

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018.

الفصل الثالث

التجارة والتمويل

3.1 التجارة في البضائع والخدمات

- تجارة البضائع: عرفت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات العالم تحسناً طفيفاً في عام 2017 بعد أن تراجعت أربع سنوات متتالية.

وفقا لإدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي (DOTS) سجلت القيمة الإجمالية للصادرات العالمية من البضائع 17.5 تريليون دولار عام 2017 مقارنة مع 15.8 تريليون دولار المسجلة عام 2016. فيما ارتفعت هذه القيمة، وفقا لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، من 16.0 تريليون دولار في 2016 إلى 17.7 تريليون دولار في 2017. وعلى الرغم من التفاوتات الصغيرة في تقديرات التجارة العالمية، فمن الواضح أن الصادرات العالمية ارتفعت بنسبة 10.6% في عام 2017. وبعد أن شهدت انخفاضا لمدة سنتين متتاليتين منذ 2014، فإن هذا التحسن القوي يعكس بدوره تحسن النشاط الاقتصادي العالمي.

تماشيا مع هذا الاتجاه العالمي، شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا تحسنا في إجمالي صادراتها إلى العالم. فبعد أن شهدت انخفاضا مستمرا منذ عام 2012 ووصولها إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2008، زادت صادراتها الإجمالية إلى 1.63 تريليون دولار في عام 2017، كما أفاد تقرير إدارة الإحصاءات التجارية التابعة لصندوق النقد الدولي (الشكل 1.3). وهذا يتوافق مع زيادة بنسبة 16.3%. وكان هذا المنحى التصاعدي أقوى من نظيره في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة ودول العالم ككل، مما أدى إلى زيادة في حصص دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية والعالم في 2017، التي شهدت أيضا انخفاضا

الشكل 1.3: صادرات وواردات البضائع (تريليون دولار)

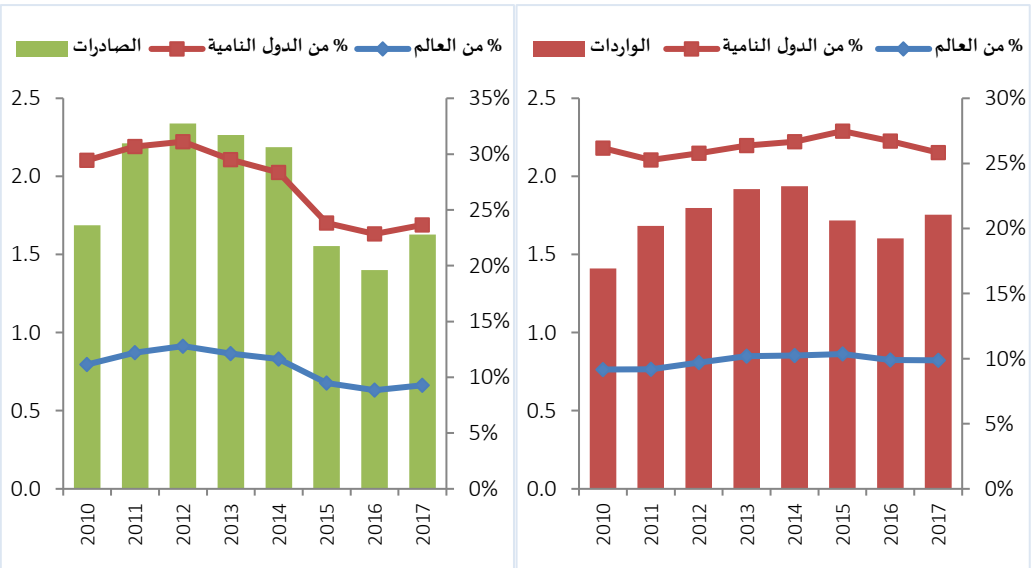

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة، و 37 بلدا متقدما، و 116 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

مستمرا منذ 2012. وبناء على ذلك، فإن حصة دول المنظمة من إجمالي صادرات الدول النامية تراجعت إلى نسبة 23.7% في 2017 مقارنة مع 22.8% عام 2016. كما اتبعت الحصة الجماعية في إجمالي الصادرات العالمية من البضائع اتجاهاً مماثلاً بين عامي 2012 و 2016، وانخفضت إلى 8.8% في 2016، وهي أدنى نسبة لوحظت منذ عام 2005 وذلك راجع إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار البضائع الأساسية، حيث يتركز اهتمام دول المنظمة بشكل كبير. ومع ذلك، ارتفعت هذه النسبة إلى 9.3% في عام 2017، مما يعكس أداء اقتصادي أفضل لدول المنظمة مقارنة بدول المجموعات الأخرى. ولتحقيق نمو مستدام طويل الأجل في تجارة البضائع وحصة أكبر من إجمالي الصادرات العالمية، يبدو أن دول المنظمة بحاجة لقطاعات اقتصادية أكثر تنافسية وبمستويات مهمة من التنوع وكثافة تكنولوجية عالية.

بالمثل، ارتفع إجمالي واردات البضائع لمنظمة التعاون الإسلامي من 1.6 تريليون دولار في عام 2016 إلى 1.76 تريليون دولار في عام 2017 (الشكل 1.3، يمين). وعلى الرغم من الزيادة في حجم الواردات، ظلت

الشكل2.3: أكثر دول المنظمة تصديرا واستيرادا للبضائع والتوزيع حسب مناطق المنظمة (2017، مليار

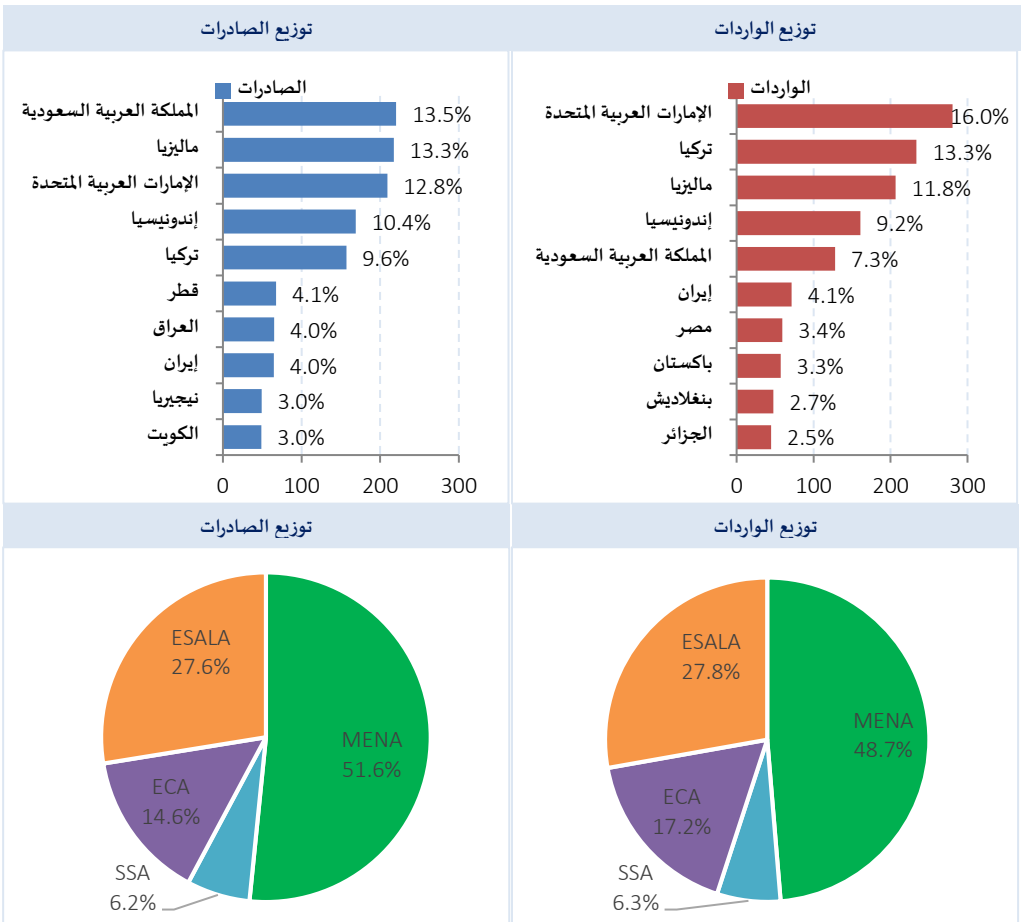

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018. *تغطية البيانات:* 56 بلدا من دول المنظمة. راجع الملحق من أجل التصنيفات الإقليمية لدول المنظمة.

حصة بلدان المنظمة في الواردات العالمية من البضائع مستقرة عند 9.9%، بينما انخفضت حصتها في إجمالي واردات البلدان النامية من 26.7% في عام 2016 إلى 25.8% في عام 2017.

أما من حيث حصص الدول الأعضاء منفردة من مجموع صادرات البضائع من منطقة منظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات دول المنظمة استمر في التمركز في عدد قليل فقط من الدول الأعضاء (الشكل 2.3، يسار). ففي عام 2017، سجلت الدول الخمس الأولى المصدرة في المنظمة نسبة 59.7% من إجمالي الصادرات من البضائع لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 77.9%. وكانت المملكة العربية السعودية أكبر دولة مصدرة عام 2017 بمعدل أكبر من 220 مليار دولار من صادرات البضائع وحصة 13.5% من إجمالي صادرات دول منظمة ضمن مجموعة هذه الأخيرة، تلتها كل من ماليزيا (217 مليار دولار، 13.3%) والإمارات العربية المتحدة (209 مليار دولار، 12.8%) وإندونيسيا (169 مليار دولار، 10.4%) ثم تركيا (157 مليار دولار، 9.6%). وبشكل عام، أدى الانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع حصص الدول المصدرة لهذه الأخيرة مقارنة مع مصدري السلع المصنعة.

ومثلما هو الحال بالنسبة للصادرات، فقد تمركزت الواردات من البضائع لدول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من الدول. وكما هو مبين في الجهة اليمنى من الشكل 2.3، فقد كانت كل من الإمارات العربية المتحدة و تركيا على رأس قائمة دول المنظمة من حيث حجم الواردات من البضائع بمعدل 280 و 234 مليار دولار من الواردات على التوالي في عام 2017، وشكلتا معا نسبة 29.3% من إجمالي الواردات من البضائع في المنظمة، تلتهما كل من ماليزيا (207 مليار دولار، 11.8%) وإندونيسيا (161 مليار دولار، 9.2%) ثم المملكة العربية السعودية (128 مليار دولار، 7.3%) والتي شكلت مجتمعة حصة إضافية من واردات البضائع للمنظمة بلغت 28.2%. وتبعا لذلك، سجلت الدول الخمس الأولى المستوردة في المنظمة 57.5% من إجمالي الواردات من البضائع لجميع الدول الأعضاء، في حين سجلت الدول العشر الأولى نسبة 73.5% في 2017.

للحفاظ على نمو اقتصادي طويل الأجل، فإن دول المنظمة بحاجة للتقليص من الاعتماد الكبير على صادرات الوقود المعدني والسلع الأولية غير النفطية، والتي تعتمد على كثافة تكنولوجية أقل، ووضع سياسات محددة وتنفيذها لاعتماد أساليب تصنيع متقدمة لزيادة حصة السلع التكنولوجية في صادراتها، وهذا الأمر ضروري أيضا لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات القابلة للتداول في أسواق التصدير الدولية.

- تجارة الخدمات: بلغت صادرات الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوياتها في عام 2017، إلا أنها مازالت تمثل أقل من 7% من صادرات الخدمات العالمية.

يلعب قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي وفي نمو الدول وتنميتها، بل هو أيضا عنصر حاسم في التقليص من حدة الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والمياه والصحة. وقد برز قطاع الخدمات كأكبر قطاع في الاقتصاد، مسهما في نمو الحصص في الناتج المحلي

الإجمالي والتجارة والشغل. وحسب إصدارات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2018 وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية التابع للأمم المتحدة، فإن قطاع الخدمات مثل في المتوسط نسبة 65%-66% من القيمة المضافة العالمية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2016 كما يتوسع بسرعة أكبر من القطاعين الآخرين الرئيسيين في الاقتصاد (الزراعة والصناعة). ويمثل القطاع أكثر من نسبة 50% من فرص العمل في جميع أنحاء العالم. كما تشكل تجارة الخدمات ما يقرب من 20% من تجارة السلع والخدمات العالمية إضافة إلى تدفق ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى القطاع (الأونكتاد، 2018).

مع ذلك فإن هذه الأرقام لا تبدو جلية بقوة على ساحة التجارة العالمية. ففي عام 2017، بلغ مجموع صادرات الخدمات العالمية 5.3 تريليون دولار فقط مقارنة مع 17.7 تريليون دولار من صادرات البضائع في نفس العام. ووفقاً لإحصائيات الأونكتاد، قامت بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتصدير خدمات بقيمة 369 مليار دولار في عام 2017، وهو أعلى رقم تسجله المنظمة (الشكل 3.3، يسار)، بينما بلغ إجمالي واردات خدماتها 531 مليار دولار في نفس العام (الشكل 3.3، يمين). وجاءت الزيادة في صادرات وواردات خدمات دول المنظمة بعد اتجاه تنازلي لوحظ منذ 2014.

الشكل.3 3: صادرات وواردات الخدمات (مليار دولار)

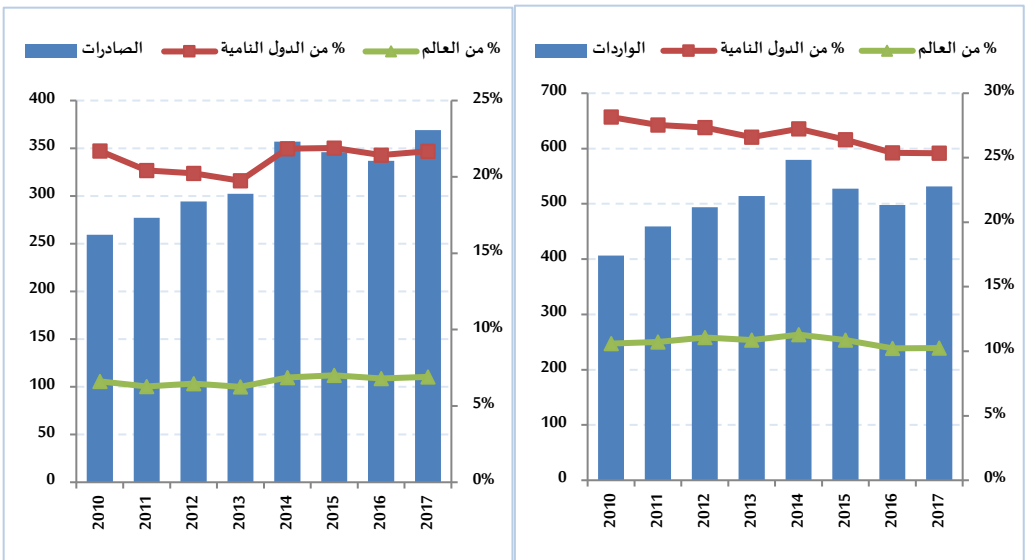

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، أغسطس 2018. البيانات قدمت من طرف الأونكتاد مجمّعة بالنسبة لمجموعة دول المنظمة

بناء عليه، لم تتمكن دول منظمة التعاون الإسلامي من تحقيق حصة جيدة من صادرات الخدمات العالمية، بحيث اتسمت الحصة الجماعية لبلدان المنظمة في إجمالي صادرات الخدمات العالمية بالتقلب بين 6.3% و 7% خلال فترة 2010-2017، في حين تقلبت حصة الواردات من الخدمات العالمية بين 10.2% و 11.3% خلال نفس الفترة. واعتبارا من عام2017، مثلت دول المنظمة كمجموعة حصة 6.9% من

صادرات الخدمات العالمية و 10.3% من وارداتها. وبالمقابل، تبعت حصة الدول الأعضاء في المنظمة من واردات الخدمات في البلدان النامية اتجاهاً تنازلياً خلال فترة 2010-2017 وانخفضت إلى 25.3% في عام 2017، في حين بقي نصيبها في صادرات الخدمات عند حوالي 21.7% في نفس العام، (الشكل 3.3).

يظهر الشكل 4.3 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب أحجام صادراتها وواردتها من الخدمات. ففي عام 2017 كانت الإمارات العربية المتحدة المصدر الأول للخدمات بحيث سجلت 70 مليار دولار من الصادرات وحصة 19.1 % من إجمالي صادرات الخدمات لدول المنظمة (الشكل 4.3، يسار)، وتلتها كل من تركيا (44 مليار دولار، 12%) وماليزيا (37 مليار دولار، 10%) وإندونسيا (25 مليار دولار،

الشكل 3.4: الدول العشر الأولى الأكثر تصديرا واستيرادا للخدمات (2017، مليار دولار)

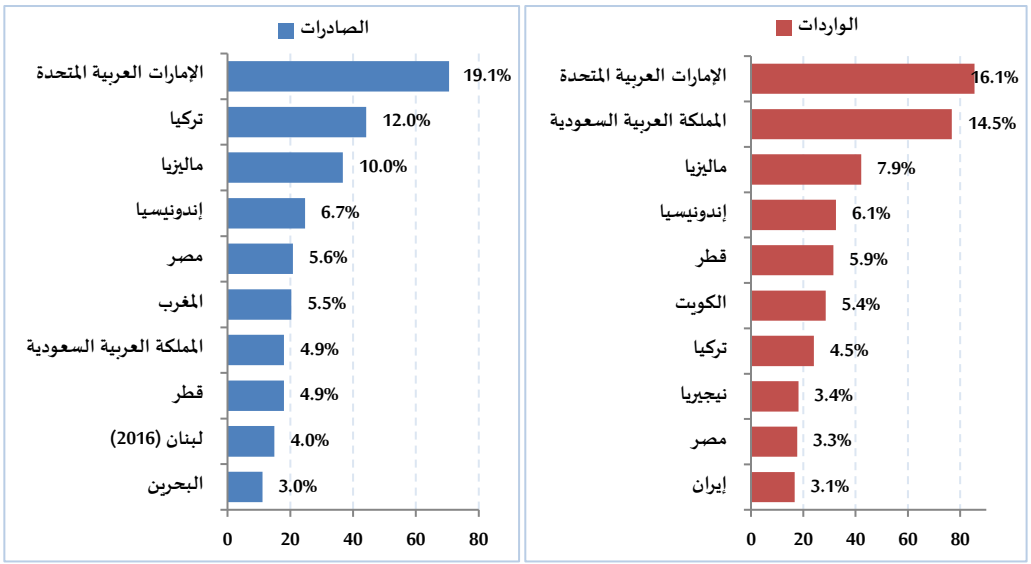

المصدر: منظمة التجارة العالمية. تغطية *البيانات* 51 بلدا من دول المنظمة.

6.7%) ثم مصر (21 مليار دولار، 5.6%). و في عام 2017، شكلت الدول العشر الأولى في المنظمة نسبة 75.7% من إجمالي صادرات الخدمات في المنظمة. وفيما يتعلق بواردات الخدمات، سجلت الإمارات العربية المتحدة، من جديد، أعلى نسبة بلغت 85 مليار دولار وحصة 16.1% من إجمالي واردات الخدمات في المنظمة، تلتها كل من المملكة العربية السعودية (77 مليار دولار، 14.5%) وماليزيا (42 مليار دولار، 7.9%) وإندونيسيا (32 مليار دولار، 6.1%) ثم قطر (31 مليار دولار، 5.9%). وشكلت الدول العشر الأولى المستوردة للخدمات في منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة حصة 70.3% من إجمالي واردات الخدمات في دول المنظمة.

- **الميزان التجاري: تظل دول منظمة التعاون الإسلامي مستوردة صافية لكل من البضائع والخدمات في 2017.**

تشير التحليلات المتعلقة بتجارة البضائع والخدمات المذكورة أعلاه إلى أن بلدان المنظمة لا تضطلع بدور كاف في الأنشطة الاقتصادية العالمية.وعلى الرغم من التحسينات الطفيفة التي لوحظت في عام 2017، فإن مساهمتها في التدفق العالمي للسلع والخدمات لا تزال دون إمكاناتها. ويجعلها المستوى غير الكافي للقدرة في التصنيع والخدمات مستورداً صافياً لكل من البضائع والخدمات.

كما هو مبين في الشكل 5.3 (يسار)، فمن جهة، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي مستورداً صافياً لمنتجات التصنيع بعد عام 2014، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2017، بلغ العجز الكلي في دول المنظمة كمجموعة 127 مليار دولار أمريكي. ومن جهة أخرى، ظلت دول المنظمة بشكل مستمر مستورداً صافياً للخدمات خلال الفترة قيد النظر. وعلى الرغم من انخفاض العجز التجاري في الخدمات منذ عام 2014، فإنها مازالت مجتمعة تسجل ما مجموعه أكثر من 160 مليار دولار من العجز في عام 2017.

الشكل 5.3: الميزان التجاري للمنظمة في السلع والخدمات (مليار دولار)

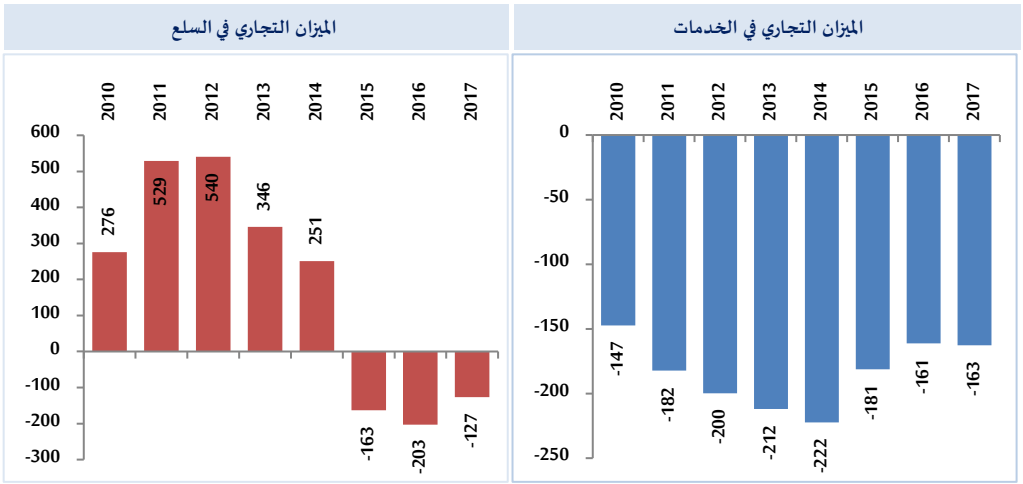

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي وقاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

سجلت بلدان المنظمة مجتمعة أكثر من 290 مليار دولار أمريكي من العجز التجاري في عام 2017. ومن أجل أن تصبح مصدرة صافية للسلع والخدمات، تحتاج بلدان المنظمة إلى الارتقاء بقدراتها الإنتاجية الحالية لتحويل وجهة اقتصاداتها نحو قطاعات ومنتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

- **التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي: حصة التجارة البينية من إجمالي التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي تواصل توسيع نطاقها في عام 2017.**

بعد أن استقرت الصادرات البينية للمنظمة عند حوالي 390 مليار دولار في فترة 2012-2014، انخفضت إلى 303 مليار دولار عام 2015 وتراجعت أكثر لمبلغ 274 مليار دولار عام 2016 . وتماشيًا مع التوسع العالمي في التجارة، بلغ إجمالي الصادرات البينية للمنظمة 319 مليار دولار أمريكي في عام 2017 (الشكل 6.3، يسار). وعلى الرغم من التقلبات في التجارة البينية للمنظمة، فقد ازدادت حصة التجارة البينية لدولها الأعضاء بشكل مستمر خلال فترة 2011-2017 وبلغت 19.9% في عام 2017 مقارنة بمستواها البالغ 17.5% المسجل في عام 2011 (الشكل 6.3، يمين). كما أن استمرار هذا الاتجاه سيسهل تحقيق هدف 25% المحدد في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي ((OIC-2025، إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للحفاظ على استمرار الاتجاه من خلال اتفاقيات وشراكات التجارة والاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول المنظمة.

الشكل 6.3: تجارة البضائع البينية في المنظمة (مليار دولار أمريكي)

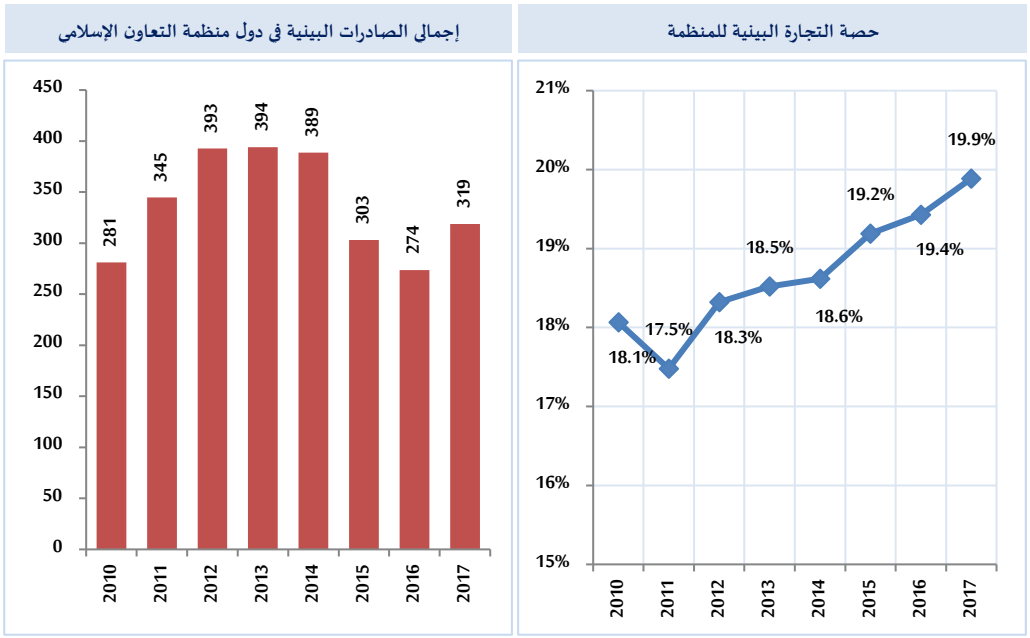

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

لزيادة حصة التجارة بينهم في مجموع تجارة البضائع الخاصة بها، لا ينبغي لدول المنظمة التركيز فقط على تفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) بمشاركة أوسع من الدول الأعضاء، ولكن أيضا تعزيز التنوع والمنافسة في المنتجات القابلة للتداول مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والفوائد المتبادلة من التجارة. لكن يبقى التقدم المحرز على مستوى تفعيل النظام بطيئا إلى حد ما.

على مستوى فرادى البلدان، يظهر الشكل 7.3 (يسار) الدول العشر الأولى في المنظمة من حيث حجم صادراتها البينية. في عام 2017، سجلت الدول الخمس الأولى المصدرة فيما بين دول المنظمة ما يقارب 65.5% من إجمالي الصادرات البينية فيها، في حين سجلت الدول العشر الأكثر تصديرا نسبة 79.3%. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى برصيد بلغ 71.4 مليار دولار ونسبة 22.4% من إجمالي الصادرات البينية لدول المنظمة، تلتها كل من المملكة العربية السعودية (48.6 مليار دولار، 15.2%) وتركيا (45.1 مليار دولار، 14.2 %) وماليزيا (22.5 مليار دولار، 7.1%) ثم إندونيسيا (21.2 مليار دولار، 6.7%).

الشكل 7.3: الصادرات والواردات السلعية البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي (2017، مليار دولار)

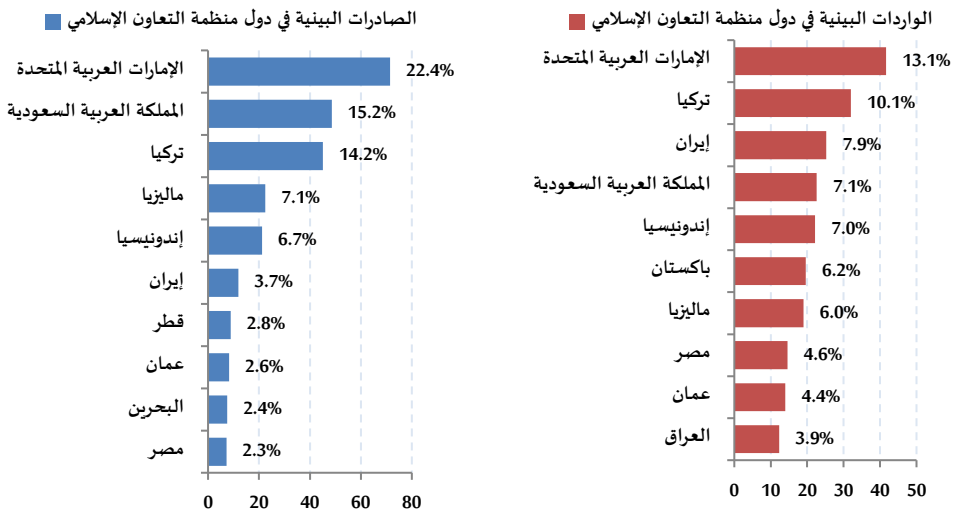

المصدر: دائرة الإحصاءات التجارية (DOTS) التابعة لصندوق النقد الدولي، أغسطس 2018. *تغطية البيانات:* 56 بلدا من دول

يصف لنا الشكل 7.3 (يمين) الدول الأولى في منظمة التعاون الإسلامي من حيث الواردات البينية. ففي عام 2017، كانت الإمارات العربية المتحدة المستورد الأول من دول المنظمة بحجم بلغ 41.7 مليار دولار أمريكي وحصة 13.1% في المجموع، تلتها كل من تركيا بمقدار 32.0 مليار دولار أمريكي وحصة 10.1% ثم إيران بمعدل 25.3 مليار دولار أمريكي وبحصة 7.9%. وشكلت الدول الخمس الأولى في المنظمة حصة 45.2% من إجمالي الواردات البينية للمنظمة في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 70.2% عام 2017.

3.2 الاستثمار والتمويل

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: أخذت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في الزيادة في عام 2017، بعد انخفاضه المستمر في السنوات الأخيرة.

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية 1.43 تريليون دولار عام 2017، مما يمثل انخفاضا بأكثر من 430 مليار دولار عن قيمة العام الذي قبله البالغة 1.87 تريليون دولار والذي يقابل نسبة انخفاض معدلها 23%. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي يسجل فيها هذا الإجمالي تراجعا. ويرجع الانخفاض في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض تدفقاته إلى البلدان المتقدمة، التي تقلصت بأكثر من 33% خلال العام الماضي. بينما ظل إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بما في ذلك بلدان المنظمة، مستقرا إلى حد ما خلال السنوات القليلة الماضية.

الشكل 8.3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدته الواردة في المنظمة (مليار دولار)

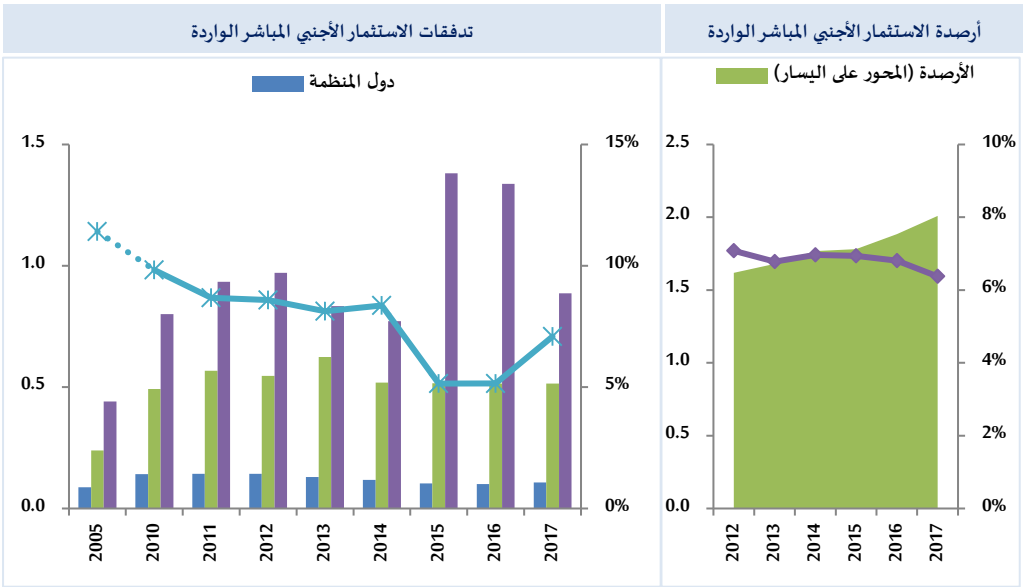

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد. تغطية البيانات: (يسار) 56 بلدا من دول المنظمة، و 37 بلدا متقدما، و 111بلدا ناميا من خارج المنظمة؛ (يمين) 56 بلدا من دول المنظمة

يوضح الشكل 8.3 (يسار) إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة والدول المتقدمة. ويلاحظ من هذا الشكل أنه خلال الفترة قيد النظر سجلت هذه التدفقات إلى دول المنظمة عموما معدلات أقل من المتوقع. وسجلت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المنظمة 87.5 مليار دولار عام 2005، وهو رقم جد ضئيل. فبعد وصوله إلى 143 مليار دولار أمريكي في عام 2011، أخذ في الانخفاض بشكل مستمر حتى عام 2016 ليصل إلى 100.6 مليار دولار فقط. وفي عام 2017، ارتفعت القيمة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة للمرة الأولى منذ عام 2011، بحيث تم تسجيلها عند 106.9 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة بنسبة 6.3% مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة لحصة الدول الأعضاء في المنظمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الفترة قيد النظر، فقد وصلت إلى أدنى قيمة لها في عام 2016 بنسبة 5.2%. ومع ذلك، ارتفعت حصة بلدان المنظمة في هذه التدفقات إلى 7.1% في عام 2017 بسبب انخفاضها عالميا وزيادتها إلى بلدان المنظمة.

بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الصعيد العالمي 31.5 تريليون دولار عام 2017. وفي المقابل، استقطبت دول منظمة التعاون الإسلامي مجتمعة نسبة 6.4% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهو رقم يمثل تدهورا بنسبة 0.7 نقطة مئوية مقارنة مع القيمة المسجلة عام 2015 (الشكل 8.3، يمين). وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعام 2017 يعود للدول المتقدمة، والتي سجلت مجتمعة حصة 74.2%.

الشكل 9.3: الدول العشر الأولى الأكثر استقطابا لتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، (2017، مليار دولار)

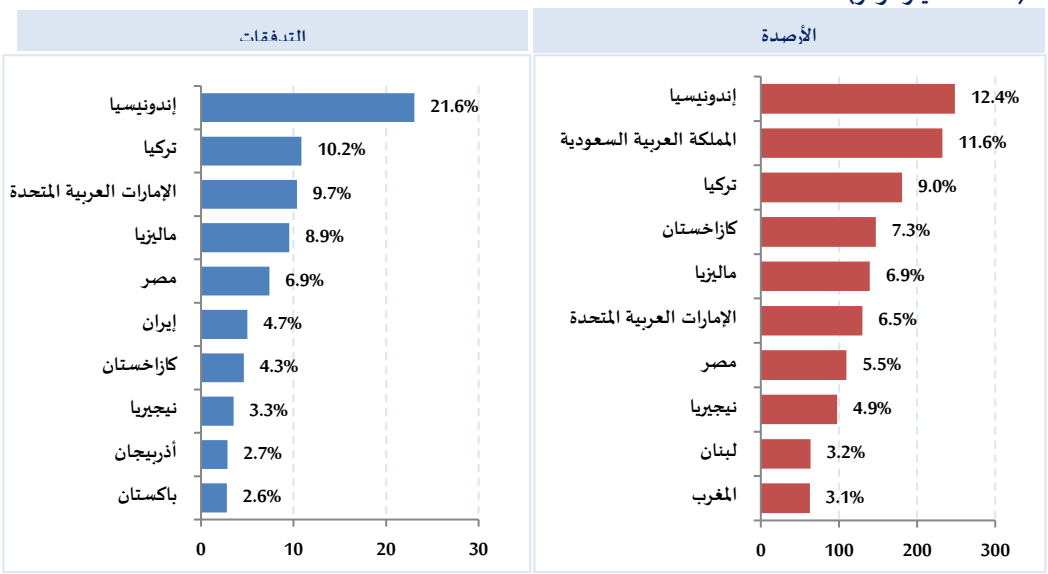

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، أغسطس 2018. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

وكما هو الحال في باقي مجموعات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمجموعة منظمة التعاون الإسلامي، أظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول أيضا مستوى عال من التركيز، بحيث يتوجه الجزء الأكبر منها إلى عدد قليل فقط من هذه الدول. واستأثرت الدول الخمس الأولى في المنظمة ذات أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بحصة 57.2% من إجمالي التدفقات للمنظمة، في الوقت الذي بلغت فيه حصة الدول العشر الأولى 74.8% (الشكل 9.3، يسار). وفي عام 2017، احتلت إندونيسيا الصدارة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة التي بلغت فيها 23 مليار دولار، وحصة 21.6% من إجمالي التدفقات إلى دول المنظمة، تلتها كل من تركيا (10.9 مليار دولار، 10.2%) والإمارات العربية المتحدة (10.4 مليار دولار، 9.7%) وماليزيا (9.5 مليار دولار، 8.9%) ثم مصر (7.4 مليار دولار، 6.9%).

تمت ملاحظة نفس الشيء أيضا على مستوى إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بحيث استقطبت الدول الخمس الأولى 47.2% منه إلى منظمة التعاون الإسلامي في حين استقطبت الدول العشر الأولى نسبة 70.2%. ومرة أخرى وبمبلغ 248 مليار دولار من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة

(12.4% من مجموع المنظمة)، تربعت إندونيسيا على رأس قائمة دول المنظمة بأعلى معدل عام 2017. وأعقب إندونيسيا كل من المملكة العربية السعودية (232.2 مليار دولار، 11.6%) وتركيا (180.7 مليار دولار، 9.0%) وكازاخستان (147.1 مليار دولار، 7.3%) ثم ماليزيا (139.5 مليار دولار، 6.9%).

الشكل 10.3: توزيع الاستثمارات التأسيسية عبر العالم، حسب القطاعات (2017، مليار دولار)

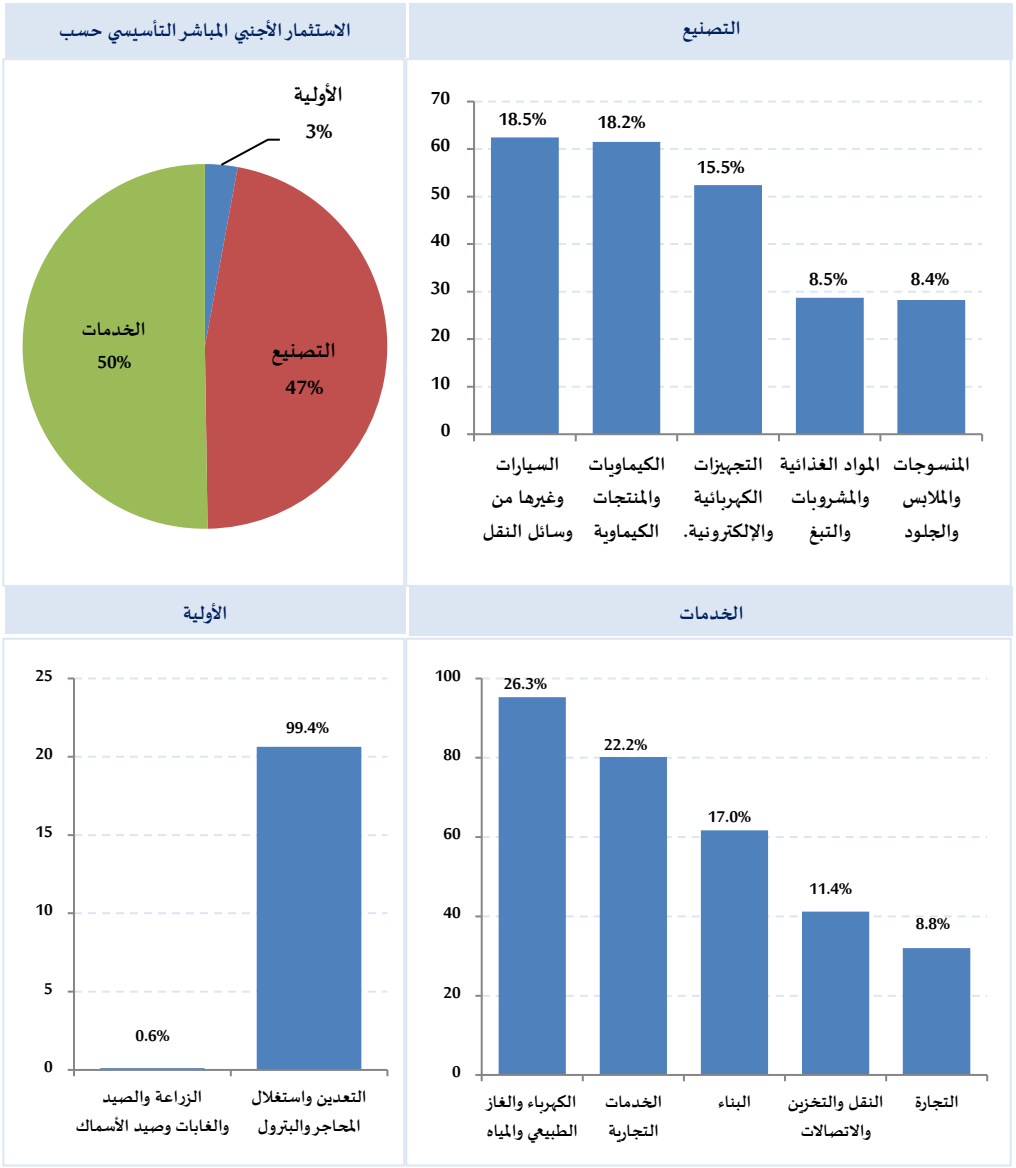

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأونكتاد، أغسطس 2018. تم الإبلاغ عن البيانات مجمّعة

عموما، يشير هذا الوضع إلى أن أغلبية دول المنظمة ما زالت غير قادرة على وضع أطر اقتصادية مواتية وتزويد الأعمال التجارية الأجنبية ببنية تحتية تنظيمية ومادية ملائمة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، فإنه يتعين على دول المنظمة بشكل عام اتخاذ إجراءات سريعة لتعزيز بيئة الأعمال حتى تصير ملائمة أكثر وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من القيام بإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية وفقا لاحتياجات كل من المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا الأمر بدوره يتطلب توفر بنية تحتية ملائمة بالإضافة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، الشيء الذي ما يزال يشكل تحديا كبيرا أمام العديد من هذه الدول.

تعتبر قيمة الاستثمارات التأسيسة من المؤشرات المهمة لتقييم الاتجاهات المستقبلية. كما يوفر توزيعها معلومات مهمة بشأن القطاعات الرئيسية والفرعية حيث يرغب المستثمرون الاستثمار أكثر. ويشير التوزيع العالمي للاستثمارات الجديدة المعلنة إلى أن 3% فقط منها ستذهب إلى القطاعات الأولية (الشكل 10.3، يسار علوي)، في حين أن معظم هذه الاستثمارات سيتم تخصيصه في صناعات التعدين والمحاجر والبترول (شكل 10.3، يسار سفلي). ومن المتوقع أن يحصل قطاع الصناعات التحويلية على 47% من الاستثمارات المستقبلية، حيث تعتبر معدات النقل والمنتجات الكيماوية والمعدات الإلكترونية من أهم الصناعات التي يرجح أن تتلقى استثمارات عالمية (شكل 10.3، يمين علوي). وسيتدفق نصف الاستثمارات إلى قطاع الخدمات، بما يشمل الكهرباء والغاز الطبيعي والمياه، كما يتوقع أن تتلقى خدمات الأعمال التجارية أكبر حصة في تدفقات الاستثمارات إلى قطاع الخدمات (الشكل 10.3، يمين سفلي). وسيكون لتوزيع الاستثمارات عبر القطاعات أيضاً آثاراً على التنمية الصناعية.

يوضح الشكل 11.3 قيمة الاستثمارات المسجلة في الاستثمارات التأسيسية منذ عام 2005، إذ تعد دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، مصدراً لتدفقات الاستثمار العالمية بحوالي 5% (يسار). بينما تم

الشكل 11.3: الاستثمارات التأسيسية في دول المنظمة (مليار دولار)

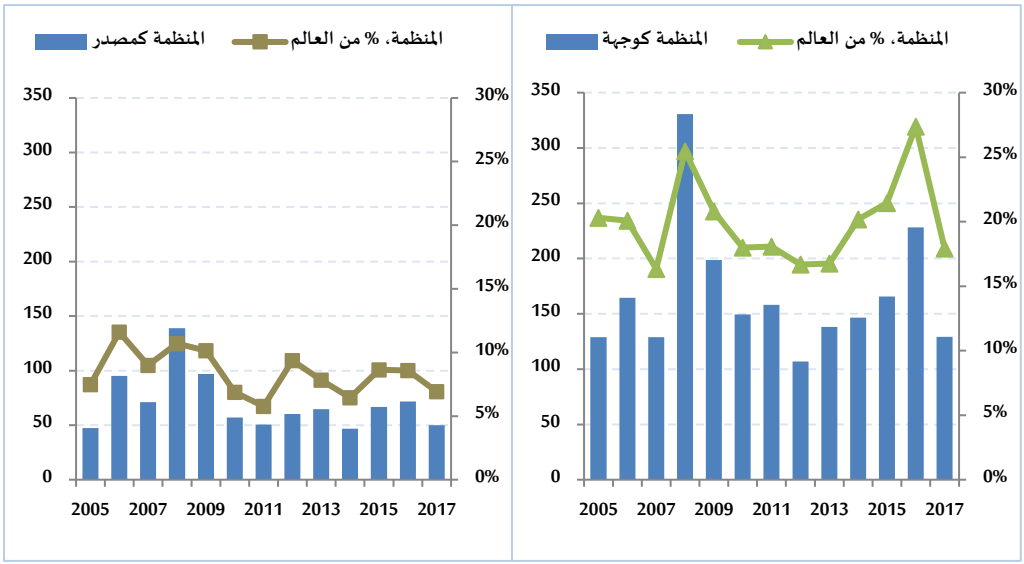

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد. البيانات قدمت من طرف الأونكتاد مجمّعة بالنسبة لمجموعة دول المنظمة.

الإعلان عن أن حوالي 20% من تدفقات الاستثمار العالمية تذهب إلى دول المنظمة خلال الفترة قيد النظر (يمين). وبناء على ذلك، لوحظ أن دول المنظمة تتلقى استثمارات أكبر بكثير تلك التي يوجهونها إلى الخارج، وفقًا لإحصاءات الاستثمارات التأسيسية المعلنة. ومع ذلك، انخفضت حصة البلدان الأعضاء في المنظمة في الاستثمارات التأسيسية المعلنة من 27.4% في عام 2016 إلى 17.9% في عام 2017، وهو ما قد يشير إلى أن حصة بلدان المنظمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية لن تشهد ارتفاعاً كبيراً في عام 2018.

من الواضح أن تدفقات الاستثمار إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ليست بمستويات مرغوبة، وأن الاستثمارات المعلنة تقدم آفاقًا محدودة للتحسين. وفي هذا الصدد، هناك حاجة لمزيد من التدخلات السياسية للحد من عوائق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى بلدان المنظمة، كما أنه من المهم أيضا تعزيز تدفقات الاستثمار البيني فيها. ويتوقف تحقيق النجاح في إبراز إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير على إرادة واضعي السياسات في هذه الدول في اعتماد بعض التدابير السياساتية الملموسة للتقليص من حجم الحواجز التي تعيق التجارة والاستثمار وإلغاء أو تسهيل نظم منح التأشيرة وتسهيل إجراءات التحويلات الرأسمالية بين الدول الأعضاء فيها.

- تنمية القطاع المالي: درجة التعميق المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي غير مرضية.

يمكن لكل نظام مالي سليم أن يمهد الطريق لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال، ضمن مجموعة أخرى من الأمور، تخصيص المدخرات المحلية بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. وقد نال هذا الدور بالفعل نصيبا كبيرا من الاهتمام من حيث تأثيراته على النمو الاقتصادي، وفي الأدبيات حصل إجماع قوي على أن الوسطاء الماليين الذين يعملون بشكل جيد لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي (Levine, 2004).

ومن المؤشرات الشائع استخدامها لتحديد درجة التعميق المالي هي نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط تسجيل معدلات عالية بصفة عامة بسيولة مالية وتعمق مالي كبيرين. وكما هو مبين في الشكل 12.3 (يسار)، فقد سجل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي نسبة 66.5 % عام 2017 مقارنة بما يقارب 135% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 125% في المتوسط العالمي. وعلى ما يبدو، فإن القطاع المالي في الدول الأعضاء ما يزال متخلفا في مجال توفير السيولة الكافية وفرص أفضل للاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل. ويتجلى هذا الوضع بشكل جزئي في انخفاض مستويات الائتمان التي يقدمها القطاع المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ففي عام 2017، قدم القطاع المالي دينا للاقتصاد المحلي متوسطه 66.1% من الناتج المحلي الإجمالي في دول المنظمة، بينما بلغ هذا الرقم في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة 144.3% (الشكل 12.3، يمين). وفي العام ذاته، بلغ متوسط البلدان المتقدمة 212.3%، وهو ما تجاوز بشكل كبير متوسط بلدان المنظمة والبلدان النامية غير الأعضاء فيها.

الشكل 12.3: تنمية القطاع المالي

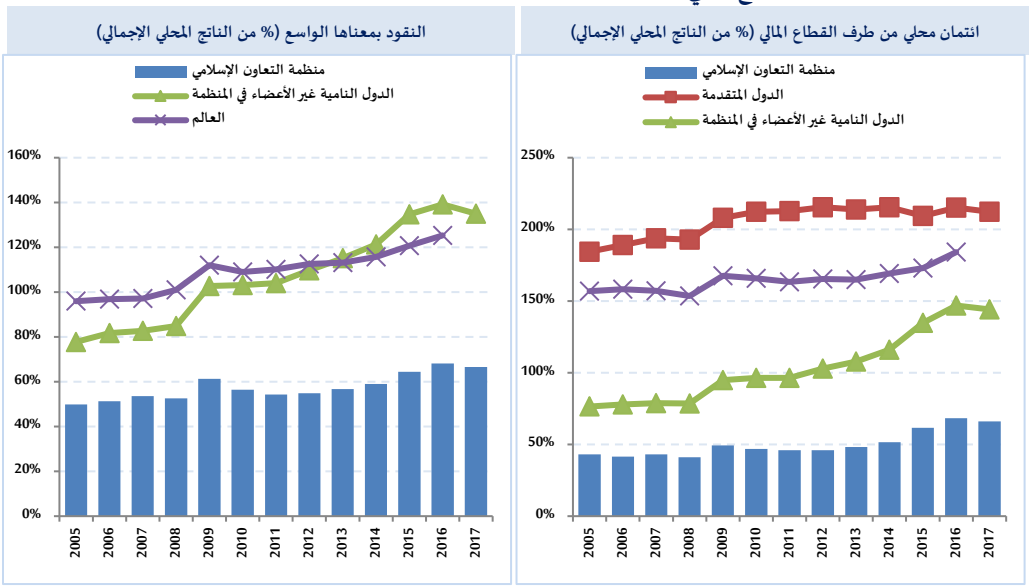

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات [على اليسار]: 51 بلدا من دول المنظمة، و 84 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة؛ [على اليمين]: 50 بلدا من دول المنظمة، و 32 بلدا متقدما، و 85 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة. المتوسطات العالمية غير متاحة للعام 2017

تتفاوت درجة التنمية المالية بشكل كبير بين الدول الأعضاء في المنظمة، بحيث أنه في الوقت الذي تتوفر فيه بعض هذه الدول على أنظمة مالية نسبيا أكثر تقدما بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينات وغيرها من المؤسسات المالية، إضافة إلى نظم رقابية وإشرافية مالية فعالة، تعرف الكثير من الدول الأخرى تأخرا في مراحل تطورها المالي، وهذا بدوره يوفر مجالا كبيرا لتحسين النظم المالية في دول المنظمة.

أخذا بعين الاعتبار الطرح المقبول على نطاق واسع والقائل بأن التعميق المالي يحمل في طياته مزايا تنعكس بإيجاب على استقرار الاقتصاد، ولو بتحفظ، يبدو أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تنعم بهذه المزايا. مع ذلك، هناك بعض الدول التي يمكن استثناؤها من هذا الحرمان مثل لبنان وليبيا وماليزيا حيث يفوق العمق المالي متوسط مستوى البلدان المتقدمة، قياسا بحجم النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي. ففي لبنان على سبيل المثال، بلغ إجمالي حجم النقود بمعناها الواسع الذي يشمل جميع النقود بمعناها الضيق والودائع، من بين أمور أخرى، أكثر من ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي (267.4%)، كما هو موضح في الشكل 13.3. أما ف ي الأردن والمغر ب وجيبوتي والكويت فقد فاق الحجم النسبي للنقد بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي عتبة 100%.

وحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن التعميق المالي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن أن يعزز من قدرة النظام المالي في بلد ما على التدخل في تدفقات رؤوس الأموال دون حصول تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (صندوق النقد الدولي، 2011). ومعلوم أن الأسواق المالية الأكثر عمقا قادرة على خلق مصادر بديلة للتمويل في السوق المالي المحلي في فترات التوتر الدولي، واضعة الحد للآثار السلبية غير المباشرة، كما اتضح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وفي هذا الصدد،

فإن الشكل 14.3 يدعم هذا الطرح بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بوصف قوة العلاقة بين النقود بمعناها الواسع وتوافر الدين سنة 2017.

الشكل 13.3: تنمية القطاع المالي، دول المنظمة الأولى (2017)

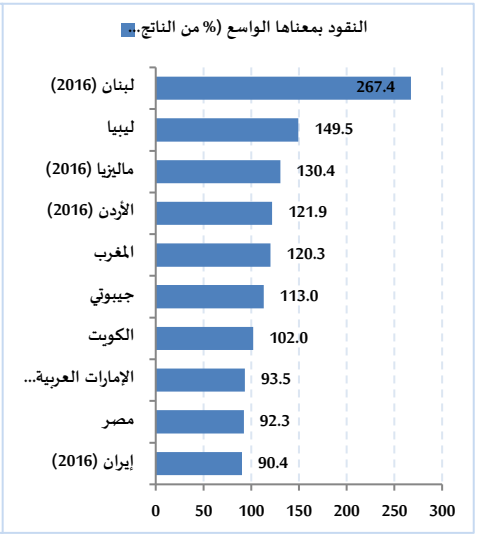

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 49 بلدا من دول المنظمة.

الشكل 14.3: السيولة والائتمان المحلي (2017)

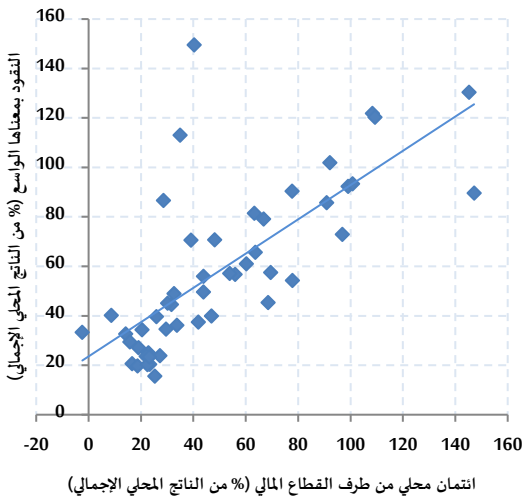

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

غير أن الأدلة تشير إلى أن الأسواق المالية الأكثر عمقا يمكنها أيضا استقطاب تدفقات رأس المال المتقلبة، ما يزيد من تعقيد عملية تدبير الاقتصاد الكلي في اقتصاد البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعميق المالي أن يحدث بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى ازدهار الائتمان وكساد كنتيجة لذلك. وعلى المستوى المنهجي، إذا ما تم تدبير كل هذه العوامل على الوجه السليم، فإنه يمكن التخفيف من شدة الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وعلى المستوى العالمي، تعزيز التكيف العالمي (Maziad et al., 2011).

أخيرا، هناك أيضا جهود واسعة لتحسين الوصول إلى التمويل في البلدان النامية، بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويقدم منشور حديث للبنك الدولي نتائج رئيسية من قاعدة بيانات فيندكس العالمية، مع نظرة تفصيلية على كيفية وصول البالغين في أكثر من 140 دولة إلى الحسابات، وإجراء المدفوعات، والتوفير، والاقتراض، وإدارة المخاطر. ووفقًا لقاعدة البيانات هذه، تحسن الوصول إلى التمويل في بلدان المنظمة بشكل كبير على مر السنين، حيث ارتفع من 27.8% في عام 2011 إلى 46.3% في عام 2017. ولكن، عند مقارنتها بمجموعات قطرية أخرى، فإنها تبقى بعيدة عن مستويات هذه الأخيرة (الشكل 15.3).

الدَيْن الخارجي: ازدادت أرصدة الدين الخارجي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 116.5% منذ عام 2005، بينما بلغت الديون طويلة الأجل أكثر من 80% من إجمالي الديون في عام 2016.

أظهر إجمالي الدين الخارجي لدول منظمة التعاون الإسلامي توجها تصاعديا خلال الفترة قيد النظر. ففي عام 2016، نما إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة بنسبة 5.3% مقارنة

الشكل 15.3: إمكانية الحصول على تمويل

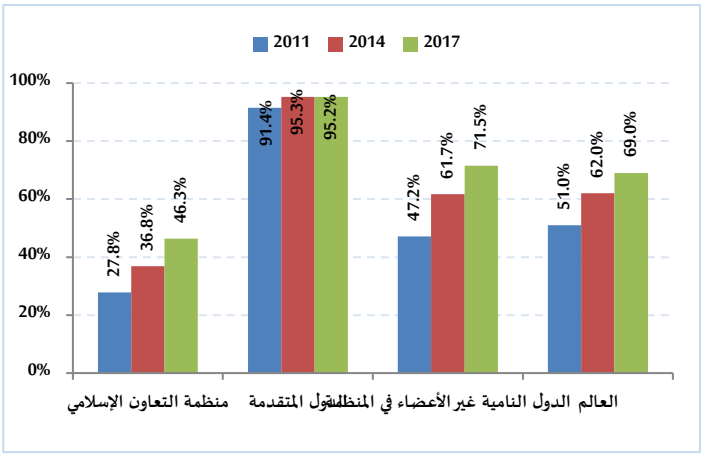

المصدر: قاعدة بيانات فينديكس العالمية للبنك الدولي 2018. تغطية البيانات: 37 بلدا من دول المنظمة، و 32 بلدا متقدما، و 56 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

الشكل 16.3: أرصدة الدَيْن الخارجي

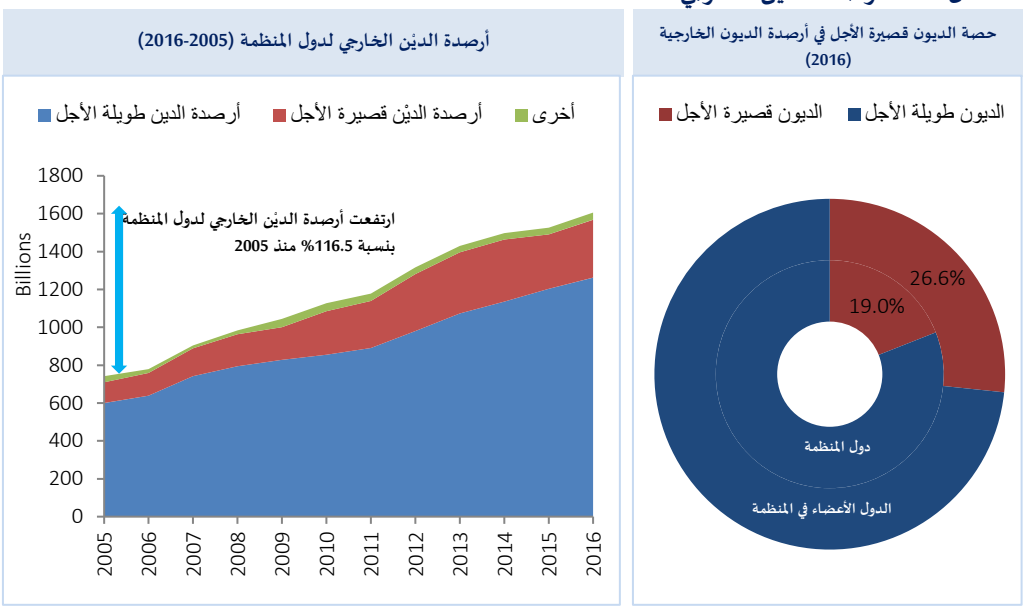

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: [يسار] 30 بلدا من دول المنظمة: [يمين] 30 بلدا من دول المنظمة و 50 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

بالعام الذي قبله وسجل 1.6 تريليون دولار. وما تزال 21 دولة عضوا في المنظمة مصنفة ضمن الدول الفقيرة المثقلة بالديون من قبل البنك الدولي. وتماشياً مع الزيادة في حجم الديون بالأرقام المطلقة، يوضح الشكل 16.3 (يسار) حجم الديون الإجمالية لبلدان المنظمة وتوزيعها على مر السنين، إذ زادت أرصدة الدين الخارجي لدول المنظمة بنسبة 116.5% منذ عام 2005.

من حيث هيكل الاستحقاق للدين الخارجي، فعلى الرغم من أن نصيب الديون قصيرة الأجل لا يزال منخفضًا مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، ازداد نصيبها في بلدان هذه الأخيرة مع مرور الوقت. واعتبارًا من عام 2016، بلغت الديون قصيرة الأجل 19% من إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة، في حين كانت 26.6% من إجمالي الديون للدول النامية غير الأعضاء فيها ديوناً قصيرة الأجل (شكل 16.3، يمين).

على مستوى فرادى البلدان، تبقى تركيا البلد الأكثر مديونية في منظمة التعاون الإسلامي عام 2016 (الشكل 17.3، يسار)، بحيث استأثرت بديون قيمتها 406 مليار دولار، وهو ما شكل حوالي 25% من إجمالي الدين الخارجي لدول المنظمة التي تتوفر عنها بيانات، وتلتها إندونيسيا وماليزيا وكازاخستان وباكستان.

الشكل 17.3: دول المنظمة الأولى المثقلة بالديون (2016)

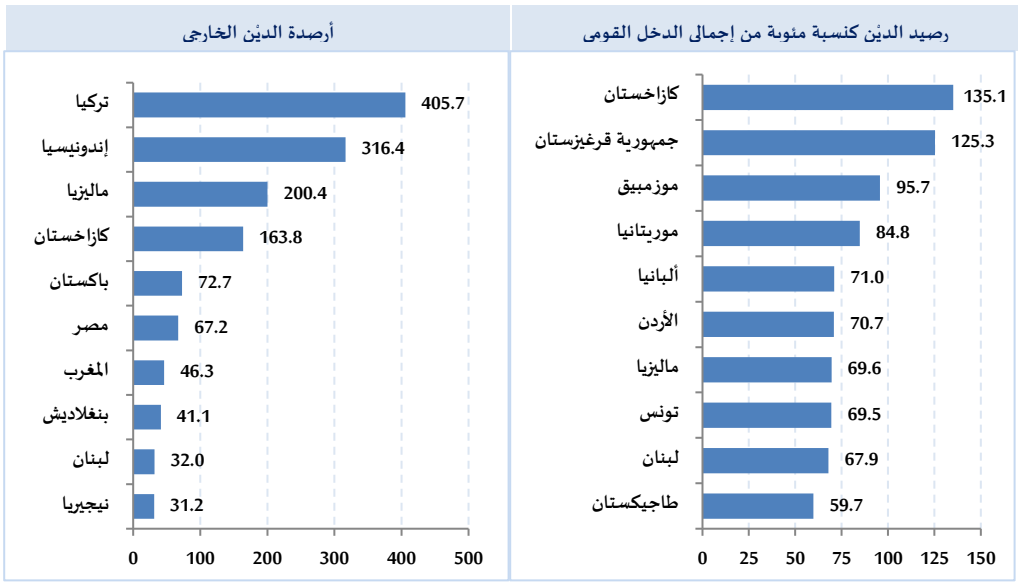

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 45 بلدا من دول المنظمة.

ومع ذلك، ونظرا لحجم الناتج الاقتصادي للبلد، فإنه قد يكون ضربا من التضليل النظر للحجم المطلق لرصيد الدين. وفي هذا الصدد، تعتبر نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي وسيلة لتوفير صورة أكثر دقة عن مديونية البلاد، ما يسمح بتكييفها مع حجم الدخل القومي الإجمالي. ومن حيث الحجم النسبي للديون الخارجية من إجمالي الدخل القومي، كانت كازاخستان البلد الأكثر مديونية من بين دول المنظمة عام 2016 بنسبة 135.1% إلى الدخل القومي الإجمالي (الشكل 17.3، يمين)، تلتها كل من جمهورية قرغيزستان وألبانيا والأردن وموزمبيق بنسب تراوحت بين 125.3% و 71.0%.

- **الاحتياطات: بعد أن شهد انخفاضا لأربع سنوات متتالية، ازداد إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017.**

الشكل 18.3: الاحتياطات، بما في ذلك الذهب (بليار دولار)

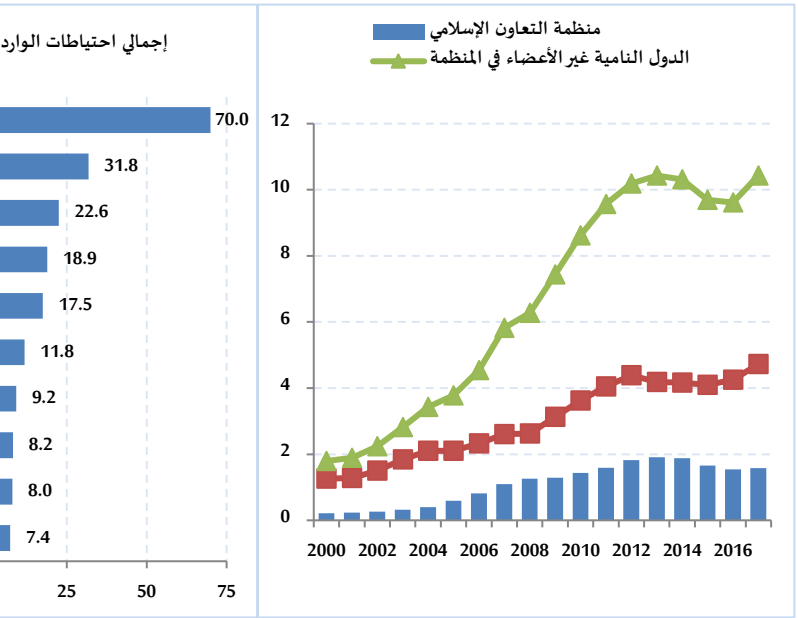

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 40 بلدا من دول المنظمة، و 34 بلدا متقدما، و 89 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

الشكل 19.3: الدول العشر الأولى في المنظمة حسب إجمالي احتياطات الواردات بالأشهر (2017)

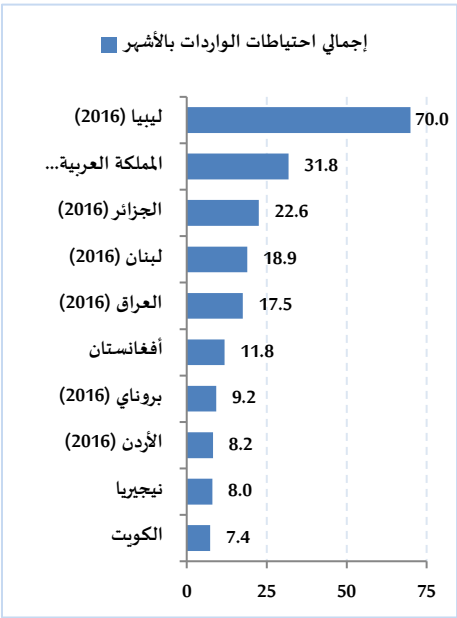

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 38 بلدا من دول المنظمة.

عادة ما تعتبر الاحتياطيات وسيلة مهمة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الفجائية. فقد انخفض إجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية بما في ذلك الذهب من 12.3 تريليون دولار إلى 11.2 تريليون دولار في 2016، لكنه عاد للارتفاع ليسجل معدل 12.0 تريليون دولار عام 2017. وتعود 4.7 تريليون دولار من هذا المبلغ للدول المتقدمة في حين عادت 6.9 تريليون دولار المتبقية للدول النامية (الشكل 18.3). وقد اتبعت الاحتياطيات الإجمالية لدول منظمة التعاون الإسلامي اتجاهاً مماثلاً للمجموع العالمي، الذي انخفض خلال الفترة ما بين 2013 و2016 من 1.9 تريليون دولار إلى 1.5 تريليون دولار. ولكنها ارتفعت إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. و مع ذلك، فإن حصة هذه الدول من الاحتياطات العالمية قد تراجعت من نسبة 13.8% المسجلة عام 2016 إلى 13.2% عام 2017. واعتبارا من 2017، استأثرت الدول النامية بحصة 60.7% من إجمالي الاحتياطات العالمية. ويمكن تفسير الحصة المتزايدة للبلدان النامية في الاحتياطيات العالمية إلى حد كبير بتدفقات التجارة المتزايدة والفوائض التجارية الناتجة عن بعض الاقتصادات الناشئة مثل الصين وغيرها من البلدان الصناعية الحديثة في آسيا، وكذلك البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. كما لعبت المحاولات الإصلاحية في المجال المالي في بعض البلدان النامية (خاصة تلك التي تعاني من عجز مزمن في الحسابات الجارية) لتحسين وضع احتياطيها دوراً في

ذلك. ويبدو أن تحرير حساب رأس المال في بعض الدول النامية قد أسفر عن الحاجة إلى تكديس الاحتياطات كضمان ضد التقلبات المالية بما في ذلك التوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال أو انتكاساته.

يظهر الشكل 19.3 الدول العشر الأولى في منظمة التعاون الإسلامي حسب حجم الاحتياطات لأشهر من الواردات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2017. فقد تصدرت ليبيا قائمة هذه الدول باحتياطي يعادل 70 شهرا من الواردات، في حين تلتها المملكة العربية السعودية باحتياطي يعادل 31.8 شهرا. وبالإضافة إلى الجزائر ولبنان والعراق، كانت الاحتياطيات معادلة لأكثر من 12 شهراً من وارداتها في خمس دول فقط من المنظمة.

- المساعدة الإنمائية الرسمية والتحويلات: ازدادت المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات التحويلات الشخصية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي خلال العام الماضي.

ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا مهما من مصادر التمويل للعديد من الدول النامية، بما في ذلك دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2016، بلغ صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية 157.7 مليار دولار مقارنة مع 133.5 مليار دولار عام 2012 (الشكل 20.3، يسار). ومع ذلك، لا تظهر الإحصاءات أين تدفقت كل هذه الأموال، حيث تشير البيانات إلى أن كل دولة على حدة تمثل 65% من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وبناء على ذلك، تبقى 35% من هذه الأخيرة غير مبررة. ومن أصل 101.6 مليار دولار أمريكي من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تتوفر بيانات قطرية حولها، تدفق 54.9% منها إلى دول منظمة المتعاون الإسلامي في عام 2016. وهو أيضا أعلى حصة تمت ملاحظتها منذ عام 2010.

الشكل 20.3: المساعدة الإنمائية الرسمية، الواردة، مليار دولار

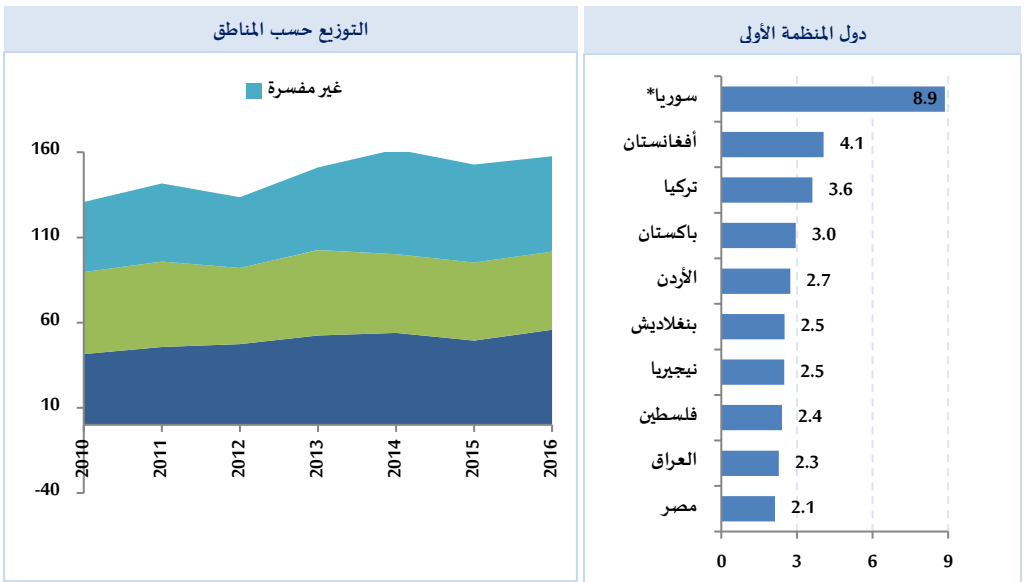

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 50 بلدا من دول المنظمة و 89 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.
ملاحظة: لا يتم الإبلاغ عن حوالي 35% من الإحصاءات العالمية على المستوى القطري. (*) العضوية في منظمة التعاون الإسلامي هي معلقة حاليا.

بالنظر إلى حجم تمركز تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لدول المنظمة، نجد خصائص مماثلة. ففي عام 2016، استأثرت الدول الأعضاء الخمس الأولى بنسبة 39.9% من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في اتجاه دول المنظمة، بينما نالت الدول الأعضاء العشر الأولى 61.0% منها (الشكل 20.3، يمين). واحتلت سوريا المرتبة الأولى بإجمالي تدفقات بلغ 8.9 مليار دولار وبنسبة 15.9% من مجموع المنظمة، تلتها كل من أفغانستان (4.1 مليار دولار، 7.3%) وتركيا (3.6 مليار دولار، 6.5%) وباكستان (3.0 مليار دولار، 5.3%) ثم الأردن (2.7 مليارد ولار، 4.9%).

الشكل 21.3: التحويلات الشخصية، مليار دولار

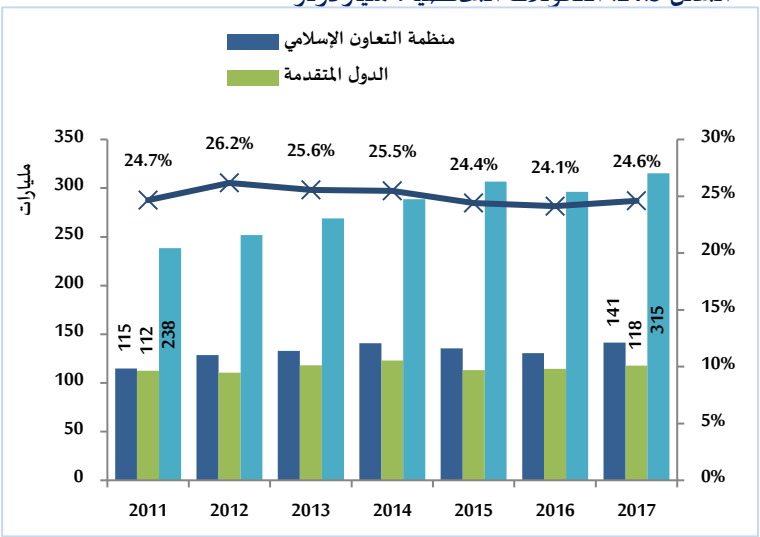

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 51 بلدا من دول المنظمة، و 35 بلدا متقدما، و 93 بلدا ناميا غير عضو في المنظمة.

يوضح الشكل 21.3 أن تدفقات الحوالات الشخصية إلى الدول الأعضاء في المنظمة قد ارتفعت من 115 مليار دولار في عام 2011 إلى 141 مليار دولار في عام

الشكل 22.3: التحويلات الشخصية (2017)، الواردة، مليار دولار

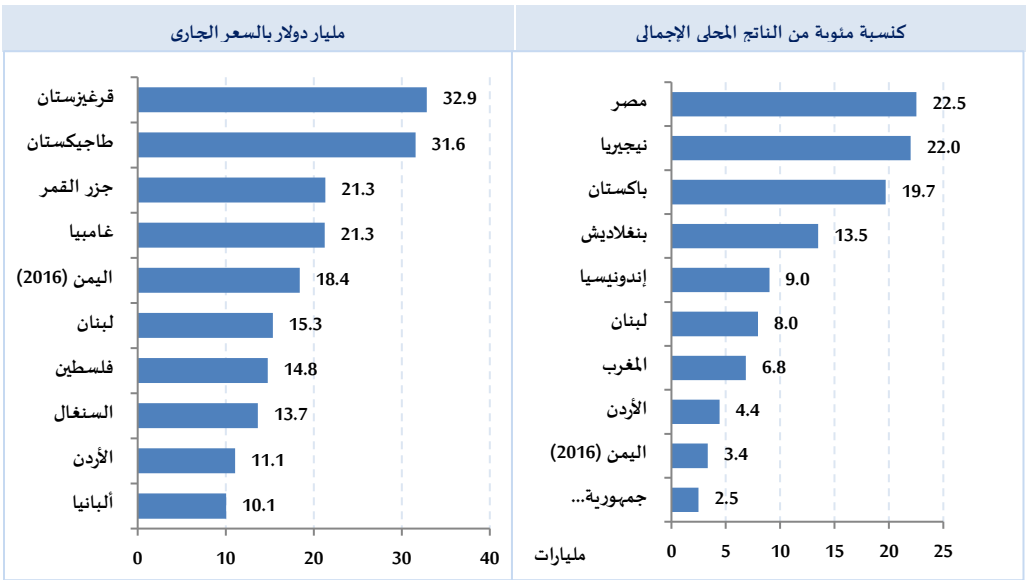

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 50 بلدا من دول المنظمة.

2017. وبالرغم من أن حصة الدول الأعضاء في المنظمة في إجمالي تدفقات التحويلات المالية العالمية قد انخفضت خلال الفترة 2012-2016 من 26.2% إلى 24.1%، فإنها ارتفعت بشكل طفيف إلى 24.6% في عام 2017. فيما واصلت تدفقات التحويلات إلى الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة تحسنها منذ 2011 بحيث ارتفعت من 238 مليار دولار المسجلة عام 2011 إلى 315 مليار دولار سنة 2017.

على مستوى البلد الواحد، لوحظ على أن جزءا مهما من تدفقات التحويلات الداخلة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي كان منحسرا في عدد قليل من الدول الأعضاء فقط خلال فترة 2016-2017. وعلى قائمة الدول الأكثر استقبالا للتحويلات في منطقة المنظمة، احتلت مصر المرتبة الأولى بمعدل 22.5 مليار دولار كتدفقات (الشكل 22.3، يسار)، وتلتها كل من نيجيريا (22.0 مليار دولار) وباكستان (19.7 مليار دولار) وبنغلاديش (13.5 مليار دولار) ثم إندونيسيا (9.0 مليار دولار). وقد مثلت هذه الدول الخمس مجتمعة 61% من إجمالي تدفقات التحويلات إلى دول المنظمة، في حين استأثرت الدول العشرة الأولى على 79% من إجمالي التدفقات.

من أجل تقييم الأهمية النسبية لتدفقات التحويلات على مستوى كل بلد على حدة، سيكون نصيب التحويلات الواردة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً. وكما هو مبين في الشكل 22.3 (يمين)، بلغت تدفقات التحويلات الشخصية 32.9% من إجمالي الناتج المحلي لقيرغيزستان في عام 2017، تلتها طاجيكستان (31.6%) وجزر القمر (21.3%) وغامبيا (21.3%) واليمن (18.4%).

الجزء الثالث: التحديات والفرص المتعلقة بإنجاز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025

الفصل الرابع

الجهود المبذولة اتجاه التعاون البيني في منظمة التعاون الإسلامي وأهمية برنامج عمل هذه الأخيرة لعام 2025

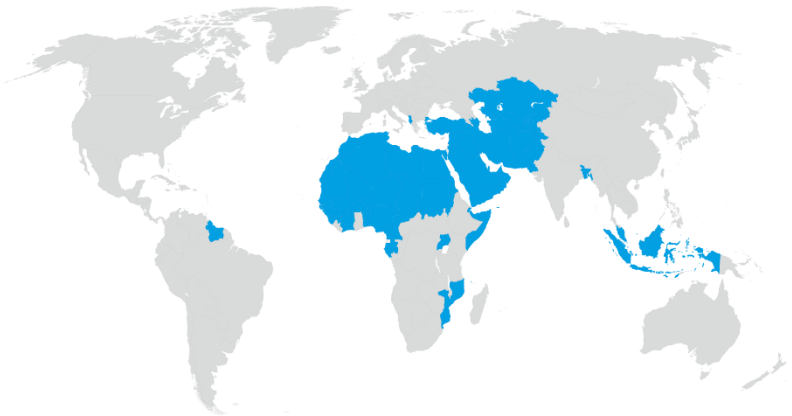

تشكل دول منظمة التعاون الإسلامي جزءًا كبيرًا من العالم النامي وتعكس مستويات عالية من عدم التجانس والتباعد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أيضا ملاحظة عدم التجانس المتواجد في دراسات التنمية في أدائها في مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن مثل هذا التباعد وعدم التجانس يوفر فرصة سانحة لتعزيز وتعميق التعاون فيما بينها بحيث أن كل دولة عضو تتوفر على ممارسات فضلى وقصص نجاح ونقاط قوة في مختلف المجالات.

منذ تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، وهي تهدف إلى تحسين تعاونها البيني في المجالات الاقتصادية مثل التجارة والاستثمار والسياحة وتعزيز التضامن بين دولها. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت المنظمة خطوات ملموسة من خلال تنظيم اجتماعات وزارية منتظمة على مستوى القطاعات في مختلف المجالات لتبادل وجهات النظر ومراجعة التقدم المحرز. وإلى جانب الاجتماعات الوزارية على المستوى القطاعي، وتمشيا مع القرارات المعتمدة، نُظمت اجتماعات على مستوى الخبراء وورش وحلقات دراسية في مواضيع مختلفة تتراوح من القضاء على الفقر إلى تيسير التجارة لمعالجة مسائل تقنية محددة وتحسين قدرات بلدان المنظمة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وكذلك تسهيل تنفيذ مختلف القرارات والتوصيات المعتمدة على مستوى المنظمة، تم إنشاء عدد من المؤسسات الفرعية المتخصصة والمنتسبة وكلفت بمهام محددة تتراوح من تطوير التجارة إلى تمويل البنية التحتية.

على هذه الخلفية، يقدم هذا الفصل أولاً لمحة عامة عن برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي (2005-2015)، ثم يركز على برنامج عمل هذه الأخيرة لعام 2025. ويتناول الفصل الصلة بين البرنامج الأخير وأهداف التنمية المستدامة، ويسهب في شرح أهمية برنامج عمل المنظمة لعام 2025 من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدانها. فيما يقدم القسم الأخير الملاحظات الختامية.

4.1 برنامج العمل العشري (TYPOA)

ألهمت التطورات العالمية مثل تبني الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وتزايد التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتراوحة من الفقر إلى الأمراض المعدية والتي يواجهها ملايين الأشخاص الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجتمع المنظمة للتفكير في إعداد رؤية استراتيجية وخطة عمل. وفي هذا الصدد، تَقرر على مستوى المنظمة الشروع في عملية لوضع خطة عمل شاملة مع جدول زمني لتحديد أهداف لدولها في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع.

كانت الرؤية التي يستند عليها برنامج العمل العشري هي جعل منظمة التعاون الإسلامي أكثر تجسيداً لواقع القرن الواحد والعشرين ولإصلاح أنشطته وبرنامجه وتوسيعها، لتصبح أكثر صلة بالتحديات التي تواجه الدول الأعضاء. وتشمل الشروط الأساسية لترجمة أي رؤية إلى واقع، من بين أمور أخرى، (1) تعبئة الإرادة السياسية اللازمة، (2) تخصيص الموارد المالية المطلوبة، (3) وضع خارطة طريق واضحة، (4) آلية تنفيذ مع تحديد مسؤوليات واضحة لمختلف أصحاب المصلحة.

في عام 2005، خلال الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي (مكة المكرمة)، تم تبني وثيقة الرؤية الاستراتيجية المستقبلية هذه بهدف معالجة التحديات المختلفة التي تواجه الأمة في القرن الواحد والعشرين. وكان برنامج العمل العشري مبادرة غير مسبوقة وتاريخية، شهدت ازدهار شراكة حقيقية تتطرق إلى جميع المجالات تقريباً بما في ذلك المجالات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية. كما أنه كان أول محاولة منهجية لوضع جدول أعمال متعدد الأبعاد من هذا النوع ومتابعته على منصة منظمة التعاون الإسلامي.

بالرغم من أن عملية إعداده وتنفيذه اعتبرت أقل من مثالية، فإنه ساهم بشكل كبير في تعزيز العمل الإسلامي المشترك في مختلف المجالات. وقد ساهمت بعض البرامج والأنشطة التي بودر بها في إطاره في مجال التعليم العالي، وصحة الأم والطفل، والأمن الغذائي، والإغاثة في حالات الكوارث، وحقوق الإنسان، وتشجيع التجارة في تعزيز جدوى المنظمة وقدرتها على التواصل في البلدان الأعضاء وخارجها.

على الصعيد الاقتصادي، دعا البرنامج المعني دول المنظمة إلى اتخاذ تدابير بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها من خلال التوقيع والتصديق على جميع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الحالية الخاصة بها، ومتابعة القرارات المعتمدة خلال جلسات الكومسيك وتنفيذها، ودعم مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة النشطة في مجال الشؤون الاقتصادية بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تسجيل بعض التقدم في هذا الاتجاه بين عامي 2005 و 2015، حيث تحسنت أرقام التجارة البينية، والسياحة، والاستثمار.

على العموم، مثلت الفترة 2005-2015 مرحلة حاسمة في تاريخ منظمة التعاون الإسلامي لأسباب مختلفة. وعلى وجه الخصوص، شهدت هذه الفترة توطيد العديد من المبادرات التي تم تصورها على مر السنين وإدماجها في إطار العمل الشامل على الجبهة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فقد توسع نطاق عمل المنظمة من المجال السياسي المهيمن أساسا، ليشمل العديد من المجالات الجديدة المثيرة للقلق مثل التعليم، والتمكين السوسيو-اقتصادي، والحكم الرشيد، والأمن الغذائي.

4.2 برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 (OIC-2025)

سجلت بلدان المنظمة تقدما ملحوظا في تحسين مستويات المعيشة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (1990-2015) وكذلك برنامج عملها العشري (TYPO 2005-2015) خلال الربع الأخير من القرن. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسينات، ظل التقدم غير متوازن إلى حد كبير داخل بلدان المنظمة وبينها.

مع اختتام مدة البرنامج المعني في عام 2015، كانت المنظمة على أهبة الاستعداد للشروع في المرحلة التالية 2016-2025 مع تجديد الالتزام بالعمل بشكل مشترك من أجل غد أفضل. وقد كشفت الخبرة المكتسبة في سياق برنامج العمل العشري (2005-2015) عن أهمية وجود وثيقة استراتيجية يمكن أن توفر التوجيه وتعمل كمعيار لفترة معينة. وبإشراك مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة

والدول الأعضاء، تم وضع وثيقة خارطة الطريق الجديدة (OIC 2025) من خلال أخذ الدروس المستفادة أثناء تنفيذ برنامج العمل العشري والاتجاهات الإقليمية والدولية الناشئة في عين الاعتبار.

تركز الأهداف والغايات الخاصة ببرنامج عمل المنظمة لعام 2025 على المجالات التي لم يكن من المستطاع تحقيقها بالكامل خلال العقد الماضي، ومعالجة القضايا الناشئة عن التطورات السياسية والاقتصادية في العالم. وقد حدد القرار TYPOA-41/1 الذي اعتمدته الدورة الحادية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية (جدة، 18-19 يونيو 2014) معالم البرنامج المعني، بحيث أقر بالحاجة إلى تحيد البرنامج الجديد للقطاعات ذات الأولوية للتعاون وكذلك الأهداف والإجراءات المحددة مع مؤشرات الأداء الرئيسية وآلية التنفيذ والرصد.

كما مرت عملية تطوير هذا البرنامج بسلسلة من جولات المفاوضات المكثفة على مستوى الخبراء الحكوميين الدوليين، وكذلك المشاورات غير الرسمية لضمان اللياقة المهنية للعملية برمتها. وقد ساهم استعراض مفصل لنقاط القوة والضعف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ومناقشة الأساس المنطقي لاختيار المجالات ذات الأولوية في وضع أهداف مستنيرة وواقعية في برنامج عمل 2025.

يرتكز برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 على أحكام ميثاقها ويركز على 18 مجال أولوية مع 107 هدف. كما أنه يضع أمام اهتماماته القضايا التي يجري العمل فيها وتلك الناشئة عن التطورات السياسية والاقتصادية في العالم. وتشمل مجالات الأولوية: (1) فلسطين والقدس، (2) مكافحة الإرهاب، والتطرف، والتطرف العنيف، التشدد (الراديكالية)، والطائفية، والإسلاموفوبيا، (3) الوئام الوسطي والثقافي، (4) السلام والأمن، (5) البيئة وتغير المناخ والاستدامة، (6) الحد من الفقر، (7) التجارة والاستثمار والتمويل، (8) الزراعة والأمن الغذائي، (9) التوظيف، والبنية التحتية والتصنيع، (10) العلوم والتكنولوجيا والابتكار، (11) التعليم، (12) الصحة، (13) النهوض بالمرأة وتمكينها، ورعاية الأسرة والضمان الاجتماعي، (14) العمل الإنساني الإسلامي المشترك، (15) حقوق الإنسان، الحكم الرشيد والمساءلة، (16) الإعلام والدبلوماسية العامة، (17) هيكل المعلومات والاتصالات الرقمية، (18) الإصلاحات المؤسسية لمنظمة التعاون الإسلامي.

يعتبر برنامج عمل المنظمة لعام 2025 جدول أعمال شامل للتعاون والشراكة. ويظل العمل الإسلامي المشترك عنصرا أساسيا في إطار التعاون والتنسيق للمنظمة، بحيث تعترف رؤيته الاستراتيجية بمركزية التعاون والشراكة على جميع المستويات التي تشمل جميع أصحاب المصلحة. كما يشدد على أهمية الملكية السياسية وتعميم مراعاة الدول الأعضاء لمشاريع المنظمة وإدراجها في أولوياتها الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج.

جاء اعتماده من قبل قادة الدول الأعضاء في المنظمة خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (إسطنبول، 14-15 أبريل 2016) كتأكيد على الالتزام على أعلى مستوى سياسي للعمل بشكل مشترك من أجل مستقبل مشترك. كما يقر البرنامج بالحاجة إلى الاستفادة الكاملة من البرامج والأطر القائمة للتعاون في مختلف المجالات، ويعلن أنه سينفذ بالتوافق مع الاتفاقيات/ الاستراتيجيات/ مذكرات التفاهم

القائمة بين الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة، بما في ذلك تلك المعنية باللجان الدائمة للمنظمة والوثائق الإطارية الأخرى السارية بين الدول الأعضاء.

بعد اعتماده في القمة الإسلامية الثالثة عشرة (إسطنبول، 14-15 أبريل 2016)، دخل برنامج عمل المنظمة لعام 2025 مرحلة التنفيذ، وتشرح خطة التنفيذ الخاصة به (107) هدفا محددا تحت 18 مجالا ذا أولوية في البرامج والأنشطة مع تحديد الشركاء المنفذين والجداول الزمنية المقترحة بوضوح.

4.2.1 برنامج العمل لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة

تستند خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو ما يسمى أهداف التنمية المستدامة في عملها بشكل مباشر على الأهداف الإنمائية للألفية التي تعتبر الأهداف الأولى التي يضعها العالم بشكل جماعي لتحسين مستويات المعيشة في العالم النامي من خلال استهداف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحا من حيث النطاق ومن حيث التغطية الشاملة. وهناك العديد من العلاقات المتبادلة بين هذه الأهداف التي تؤكد على النطاق الواسع لتدخلات السياسة الأفقية والرأسية في العديد من المجالات.

إن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة لأمر معقد بالنسبة لجميع البلدان. وفي هذا الصدد، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى البناء على الدروس المستفادة من تجربتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عملها العشري من أجل تلبية المتطلبات والفرص الجديدة التي توفرها أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد برنامج عمل المنظمة لعام 2025 يوفر رؤية استراتيجية للتعاون والعمل الإسلامي المشترك فيما بين بلدانها بشأن أولويات محددة تتناول 18 قطاعًا تشمل مجموعة كبيرة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية التي يمكن أن تتصدر أيضًا الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتكملتها في العالم الإسلامي. وبعبارة أخرى، هناك تكامل بين برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة.

يسلم برنامج المنظمة المعني بأهمية أهداف التنمية المستدامة ويشاركها الوعود التي تحملها لجميع الناس. كما أن جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. علما أن نطاق برنامج عمل المنظمة لعام 2025 يتجاوز هذه الأبعاد الثلاثة ويشمل العديد من المجالات المحددة المعنية بالسلم والأمن، ومسائل الانسجام بين الثقافات والأديان، والإسلاموفوبيا، ومكافحة التطرف والإرهاب وماشابه. وتعكس المجالات التي يجري متابعتها في برنامج 2025 وأهداف التنمية المستدامة التصورات المشتركة لكل من منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة حول مختلف القضايا الرئيسية.

يجعل عدد البلدان الأعضاء من منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، إذ يمكن للجهود المبذولة من أجل تنفيذ برنامج عمل 2025 أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز الشراكة العالمية والمشاركة العالمية المكثفة لنجاح كل من البرنامج نفسه وأهداف التنمية المستدامة.

قد أدى تنفيذ برنامج العمل العشري (2005-2015) إلى تقدم إنمائي هام يتعلق بشكل خاص بتماسك السياسات والتعاون الفني في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. كما ساهم في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية في بعض بلدان هذه الأخيرة. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي، والضغط على الموارد المالية، وضعف القدرات المؤسسية، والوضع الهش للسلام والأمن لا تزال تشكل تحديات لدول المنظمة وتشكل عوائق في تحقيق العديد من الأهداف والمقاصد المذكورة في كل من برنامج العمل لعام 2025 وأهداف التنمية المستدامة، خاصة على الجبهة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، من شأن مواجهة مثل هذه التحديات أن تسمح لبلدان المنظمة بجني الفوائد الاقتصادية في تحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في البرنامجين.

4.2.2 أهمية برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان المنظمة

لقد سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي إجمالاً تقدمًا كبيرًا منذ عام 1980 من حيث التنمية الاقتصادية. فمنذ البداية، وجدول أعمال المنظمة يتضمن العديد من المجالات ذات الاهتمام الفوري المتعلقة بالتنمية البشرية ونوعية الحياة ورفاهية الشعب. حيث تضع رؤية المنظمة الشعب أولاً وتهدف إلى تطوير رأس المال البشري وتحقيق النمو الشامل. ويمكن تصنيف المجالات ذات الأولوية الـ18 التي تم تحديدها في برنامج عمل 2025 تحت خمسة مجموعات واسعة النطاق: (1) التنمية الاقتصادية المستدامة، (2) العلوم والتكنولوجيا والابتكار، (3) حقوق الإنسان والحكم الرشيد، (4) السلام والأمن، (5) الثقافة والحوار، والأسرة والضمان الاجتماعي والعمل الإنساني. وهي في الواقع تسلط الضوء على روح نموذج التنمية الذي يتم متابعته في برنامج عمل المنظمة لعام 2025.

على الصعيد الاقتصادي، حدد هذا البرنامج المجالات التالية ذات الأولوية: (1) تخفيف حدة الفقر؛ (2) التجارة والاستثمار والتمويل؛ (3) العمالة والبنية التحتية والتصنيع؛ (4) الزراعة والأمن الغذائي. وترتبط هذه المجالات الأربعة ذات الأولوية ارتباطاً مباشراً بالتنمية الاقتصادية المستدامة وتضع 43 هدفًا في المجموع. وهناك بعض المجالات الأخرى ذات الأولوية، وهي البيئة وتغير المناخ والاستدامة؛ التعليم؛ العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي ترتبط بشكل غير مباشر بالتنمية الاقتصادية المستدامة لدول منظمة التعاون الإسلامي. ولذلك، يغطي برنامج عمل المنظمة لعام 2025 تقريبا جميع أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة ويضع أهدافا محددة لدول المنظمة. وفي هذا السياق، يقدم البرنامج المعني خارطة طريق محددة لدول المنظمة من أجل رصد مستوى تنميتها على الصعيد الاقتصادي وتتبعه، ويقدم السبل والوسائل التي من شأنها تعزيز التعاون فيما بين دول المنظمة في جميع المجالات الاقتصادية التي تتراوح من التجارة إلى السياحة.

سيستعرض هذا التقرير الأهداف التي حددها برنامج عمل 2025 والتي ترتبط مباشرة بمجالات التعاون الاقتصادي وكذلك بعض الأهداف الأخرى المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان المنظمة.

4.3 وماذا بعد

من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، يمكن لدول المنظمة تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز اقتصاداتها. وفي هذا السياق، توفر مجالات الأولوية المحددة والأهداف المسطرة خارطة طريق ناجعة لواضعي السياسات في بلدان المنظمة حول كيفية تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للناس. ونظرا إلى السكان الديناميكيين، والموارد الطبيعية الغنية، ورأس المال البشري الوفير، تحتاج بلدان المنظمة إلى تنفيذ سياسات واضحة على المستوى الوطني لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في البرنامج المعني.

يمكن للمبادرات داخل المنظمة أن تلعب دوراً حافزاً، حيث أن لدى التعاون فيما بين دولها القدرة على تعزيز التنمية بعدة طرق. ويمكن للجهود التي يبذلها عدد من مؤسسات المنظمة توفير بعض التوجيه والمساعدة لبلدانها بشأن تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج عملها لعام 2025. فعلى سبيل المثال، يعد تعزيز المشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة أحد أهداف هذا البرنامج (الهدف رقم 19.9.2) لأن تعزيز روح المبادرة لدى النساء هو وسيلة فعالة لتمكين المرأة ومن شأنه أن يولد فوائد اقتصادية معينة لكل من النساء واقتصادات بلدان المنظمة.

في هذا الصدد، يمكن للبنك الإسلامي للتنمية (IsDB) تطوير برامج خاصة تستهدف النساء المقاولات والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تترأسها النساء في بلدان منظمة التعاون الإسلامي واستخدامها مثل برامج التمويل البالغ الصغر حسب المعايير الإسلامية. وفي سياق مماثل، يمكن استخدام برامج غرفة التجارة والصناعة والزراعة الإسلامية (ICCIA) لتلبية احتياجات سيدات الأعمال بحيث أنه لدى الغرفة برامج مختلفة لتنمية الجنسانية، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، والاستفادة من التمويل البالغ الصغر، وتطوير روح المبادرة من خلال تكنولوجيا المعلومات. ويمكن للمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) تطوير معارض ومحافل مخصصة لعرض منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تترأسها النساء في أجزاء مختلفة من منطقة المنظمة أو تخصيص حصص معينة لهذه الشركات في المعارض والمحافل المخطط لها. كما يمكن أن تستفيد بلدان المنظمة من خدمات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة للمنظمة (COMCEC)، من أجل تنمية قدرات مؤسساتها العامة الوطنية النشطة في دعم وبرمجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن الممكن أيضاً أن تستفيد بلدان المنظمة من برامج التدريب وبناء القدرات التي يوفرها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) والتي يمكن تصميمها وتنفيذها لتحسين القدرات المؤسسية والقاعدة الوطنية لصانعي السياسات العاملين في هذا الميدان.

في الختام، إنه من الضروري، أثناء تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2015، إقامة التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة والمؤسسات ذات الصلة التابعة لها وتعزيزها. ومن المهم أيضاً تفعيل التعاون فيما بين الدول الأعضاء من خلال تشجيع تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وقصص النجاح بين بلدان المنظمة. وفي هذا الصدد، تشكل آليات المنظمة القائمة مثل الكومسيك ومنتدياتها ذات الصلة (مثل اجتماعات فرق الخبراء، وورش العمل، وما إلى ذلك) منصة قوية حيث تستطيع دول المنظمة الاستفادة من التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الخامس

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: التخفيف من حدة الفقر

يعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ونتيجة عن بنية اجتماعية اقتصادية وسياسية معقدة لبلد معين غالباً ما تكون ذات صلة سببية داخلية وخارجية. وترتبط بقوة بالجوع وسوء التغذية والأمراض والأمية وتدني نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم النامي. ولذلك، هناك حاجة إلى صياغة نهج شامل متعدد الأبعاد، بما في ذلك السياسات والإجراءات الحكومية المستهدفة، وإسهام الوسائل المالية الأخرى.

يتوخى جدول أعمال التنمية لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 تحقيق خمسة أهداف في مجال التخفيف من حدة الفقر:

الأهداف 1.6.2 - 5.6.2:

[1.6.2] تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2025.

[2.6.2] تخفيض معدل انتشار الفقر المدقع في الدول الأعضاء بنسبة الثلثين، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

[3.6.2] تخفيض نسبة السكان من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده بمقدار الثلث على الأقل.

[4.6.2] تشجيع حصول النساء والرجال على حصة عادلة إلى الموارد الاقتصادية، لا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر.

[5.6.2] وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمارات في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

الأساس المنطقي

يمثل ارتفاع معدل الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه العالم. فعلى مر السنين، تم اتخاذ العديد من المبادرات على المستويين الوطني والدولي للقضاء عليه. ومع ذلك، ورغم بعض التقدم المحرز، لا يزال عدد الفقراء والمعوزين في ارتفاع في جميع أنحاء العالم النامي. وبالنظر إلى حقيقة أن غالبية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقع في هذه المناطق وتشكل جزءاً كبيراً من البلدان النامية، فمن الواضح تماماً أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء الفقراء والمعوزين يقيمون فيها، خاصة في تلك الأقل نمواً وذات الدخل المحدود.

كما هو الحال في أي مكان آخر، يعد الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ظاهرة متعددة الأبعاد ونتيجة لهيكل اجتماعي واقتصادي وسياسي معقد لبلد معين. وهو يرتبط بالاقتصاديات الفقيرة، والموارد البشرية الضعيفة، وسوء تقديم الخدمات الاجتماعية، والسياسات الضعيفة المسطرة للتصدي للتحديات التي تواجه التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإن الأنظمة الداخلية

والمحددات والتدابير السياساتية المطلوبة للقضاء على الفقر، من حيث التعريف، تختلف من بلد إلى آخر.

إذا أرادت هذه البلدان الحد من الفقر، حسب توجهات برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، فإنها تحتاج إلى معرفة المزيد من المعلومات حول سكانها الفقراء (من هم الفقراء، أين يعيشون، وما هي الأصول التي يمتلكونها، وما هو وضعهم التعليمي والصحي والسكني؟) للقيام بالتدخلات اللازمة، إذ أنه ليس من الممكن تخيل التنمية السوسيو-اقتصادية المستدامة في هذه البلدان دون تسجيل ارتفاع كبير في مستوى معيشة الفئات الأكثر احتياجًا من السكان من حيث الاستهلاك والصحة والإسكان والتعليم. ولذلك، يجب أن يكون الاستثمار في الأشخاص هو الأولوية القصوى لهذه البلدان طالما أن القيود على رأس المال البشري تعيق عجلة النمو أو تبقي الناس في براثن الفقر المدقع.

الوضع الراهن والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

أنظمة الحماية الاجتماعية المعنية بالفقراء (الهدف: 1.6.2)

يدعو الهدف الأول في إطار هذه الفئة إلى تنفيذ أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على المستوى الوطني للجميع مع تغطية كبيرة للفقراء والمستضعفين بحلول نهاية عام 2025. ويقصد بالحماية الاجتماعية مجموعة السياسات والبرامج والمخططات، التي تم تصميمها وتنفيذها بهدف تعزيز قدرات الفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع لمساعدتهم على التخلص من الفقر وإدارة مخاطر الوقوع فيه والصدمات الناتجة عنه بشكل أفضل. وهي تدعم تنمية رأس المال البشري، وتساهم في توسيع قدرات الأفراد الفقراء والضعفاء كما تساعد على كسر حلقة توارث الفقر بين الأجيال.

الشكل 1.5: الخُمس الأشد فقرا من السكان الذي يتمتع بتغطية برامج المساعدة الاجتماعية (%)، 2010-2015*

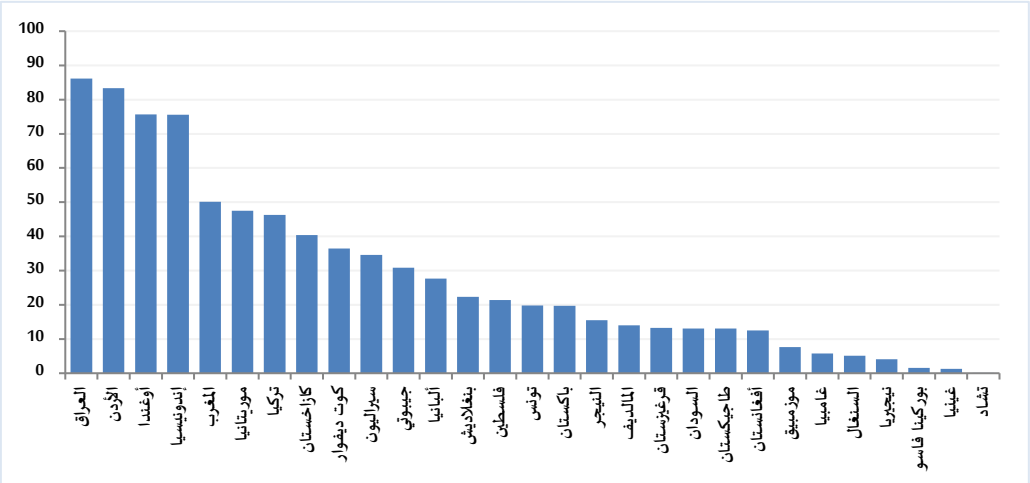

المصدر: البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية. * آخر سنة متاحة

وفقاً لأحدث التقديرات المتاحة حول البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وعددها 29 بلداً، يختلف تنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية وتغطيتها اختلافاً كبيراً في جميع البلدان الأعضاء. وكما هو مبين في الشكل 1.5، تتراوح تغطية برنامج المساعدة الاجتماعية لأفقر شرائح المجتمع في أعضاء المنظمة من 0.09% إلى 86%. فمن ناحية، تمتع أكثر من ثلث الفقراء في 11 بلدا عضوا في المنظمة بتغطية برامج المساعدة الاجتماعية في الفترة ما بين 2010 و 2015،بحيث سجلت العراق، من بين هذه الدول، أعلى معدل تغطية بلغ 86% تلتها الأردن (83.3%) وأوغندا (75.7%) ثم إندونيسيا (75.6%). ومن ناحية أخرى، سجلت التغطية نسبة أقل من 15% في 12 من أعضاء المنظمة، بحيث سجلت تشاد أقل نسبة تغطية (0.09%) تلتها غينيا (1.3%) ثم بوركينافاسو (1.6%).

انتشار الفقر المدقع (الهدف 2.6.2)

تنص خطة عمل برنامج OIC-2025 على أهداف مرامها تخفيض معدل انتشار الفقر المدقع في الدول الأعضاء بنسبة الثلثين بحلول عام 2025، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم. وللذكر، سجلت 37 من أصل 54 دولة عضو في المنظمة، تتوافر البيانات عنها، انخفاضا في حصة الأشخاص الذين يقبعون تحت الفقر المدقع خلال الفترة ما بين 2015 و 2017 (الشكل 2.5). ومن بين هذه الدول، خفضت ليبيا معدل انتشار الفقر المدقع بـ19.4 نقطة مئوية (pp) تلتها بنغلاديش (5.2 pp) وغينيا (4.7 pp) وكوت ديفوار (4.6 pp) ثم بوركينافاسو (4.2 pp).

في المقابل، أبلغت 16 دولة عضو في المنظمة عن زيادة في هذا المعدل، بحيث، سجلت اليمن الزيادة الأعلى بنسبة 53.2 نقطة مئوية تلتها تشاد (7.4 pp) ونيجيريا (3.7 pp) ثم سورينام (1.0 pp). وقد بقيت الزيادة في معدل انتشار الفقر المدقع لا تكاد تذكر في 12 دولة عضو حيث بلغ الفرق بين عامي 2015 و 2017 أقل من 0.5 نقطة مئوية. وبصفة عامة، ظل معدل انتشار الفقر المدقع في عام 2017 أدنى بكثير من خمسة

الشكل 2.5: التغيير في حدوث الفقر المدقع، 2015 مقابل 2017

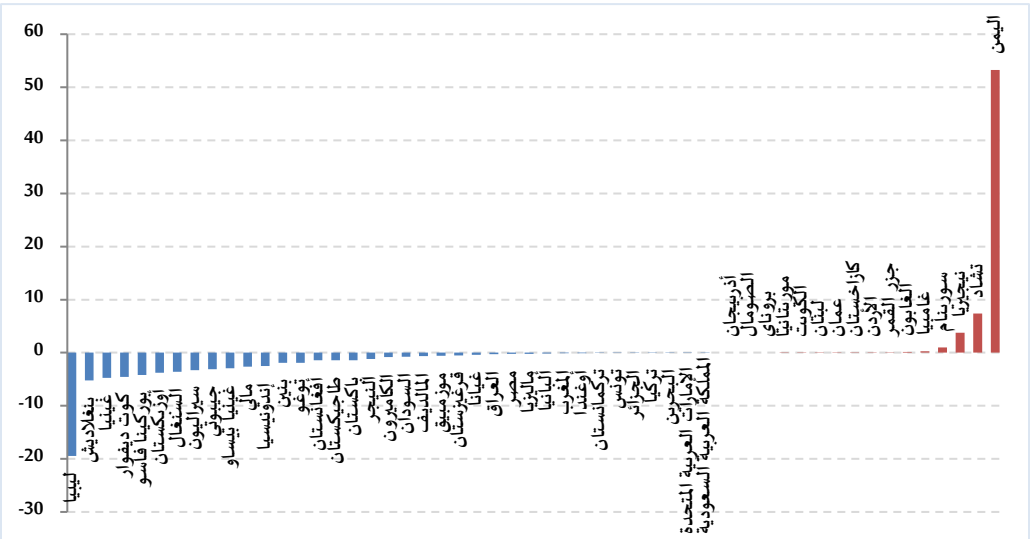

المصدر: SDSN (2018)، تقرير مؤشر وأدوات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2018، شبكة حلول التنمية المستدامة

في المائة في 25 بلدا من البلدان الأعضاء، بما في ذلك 18 بلدا عضوا تقل فيها نسبة السكان الذين يقبعون تحت خط الفقر العالمي عن واحد في المائة. فيما كانت هذه النسبة أعلى من 33% في 13 دولة عضو، تقع 11 منها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

قياس الفقر متعدد الأبعاد (الهدف: 3.6.2)

يهدف برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 إلى القضاء على الفقر في مقاصد أبعاده بالكامل من أجل تحقيق انخفاض قدره الثلث على الأقل بحلول نهاية عام 2025. وما لا شك فيه، هو أن الفقر ظاهرة معقدة تتجاوز الاعتبارات النقدية، إذ أنه لا ينشأ فقط عندما يكون للناس دخل غير كاف، ولكن أيضًا عندما يفتقرون إلى القدرات أو التعليم الأساسي، أو يعانون من سوء الصحة أو انعدام الأمن، أو عندما يعانون من غياب الحقوق. وهنا، يسعى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) الذي طوره كل من مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى التقاط نقط الحرمان هذه على نطاق أوسع.

وفقاً لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2017، فإن أكثر من 500 مليون شخص في 48 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوافر البيانات عنها، هم فقراء متعددو الأبعاد، أي ما يعادل 35.3% من مجموع سكانهم. ويتركز الفقر متعدد الأبعاد في بلدان المنظمة بدرجة عالية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويقع معظمها في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. على مستوى كل بلد على حدة، يعتبر أكثر من ثلث السكان فقراء متعددو الأبعاد في 24 دولة عضو، 20 منها من أفريقيا جنوب الصحراء (الشكل 3.5). ومن بين هذه البلدان، سجلت النيجر أعلى معدل انتشار للفقر متعدد الأبعاد بحصة مهولة بلغت 89% تلتها تشاد (87%) وبوركينا فاسو (84%) والصومال (81%) ثم سيراليون

الشكل 3.5: قياس الفقر متعدد الأبعاد، 2017

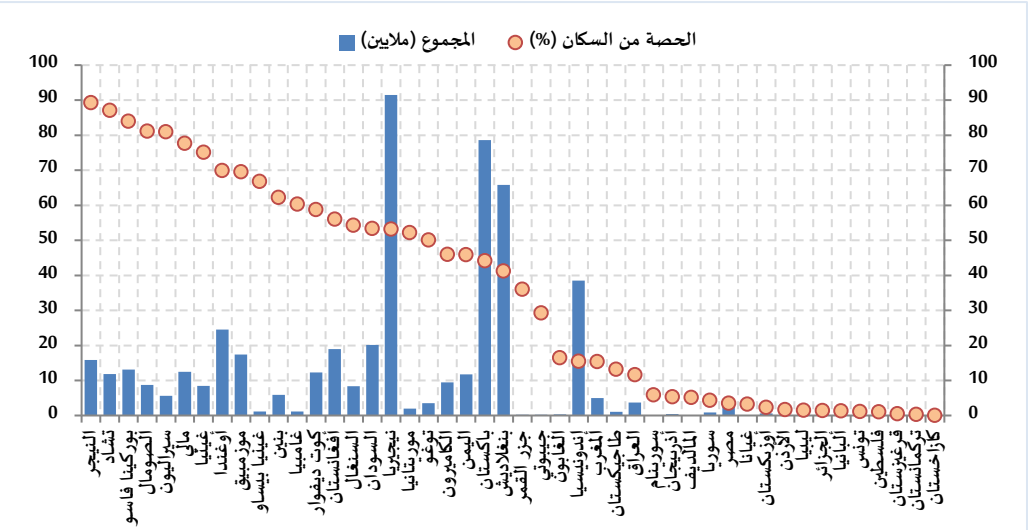

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على أرقام مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، 2017.

(81%). وفي المقابل، تم تسجيل معدل حدوث الفقر متعدد الأبعاد تحت 6% من مجموع السكان في 16 دولة من الدول الأعضاء، من بينها 9 دول سجلت نسبة أقل من 2%. وتقع غالبية البلدان الأعضاء التي لديها أدنى معدلات للفقر متعدد الأبعاد في أوروبا وآسيا الوسطى (6) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (7)، إذ يجدر الذكر بأن كازاخستان سجلت أقل معدل انتشار للفقر متعدد الأبعاد (0.07%)، تلتها قرغيزستان (0.33%) ثم تركمانستان (0.5%). ومن حيث الأرقام المطلقة، فإن أعضاء منظمة التعاون الإسلامي الأكثر اكتظاظا من ناحية السكان هي البلدان المستضيفة لأعداد كبيرة من الفقراء متعددي الأبعاد، وهم: نيجيريا، وباكستان، وبنغلاديش وإندونسيا.

توزيع الدخل وملكية الأصول (الهدف: 4.6.2)

في إطار هذا الموضوع، ضمن أمور أخرى، يسعى الهدف 4.6.2 إلى تعزيز حصول الفقراء والمستضعفين على حصة عادلة للموارد الاقتصادية وملكية الأصول. فوفقاً لأحدث الإحصاءات، تتراوح حصة دخل الأسر الأكثر فقرا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 3.2% في بنين و 10% في كازاخستان. وكما هو مبين في الشكل 4.5، بلغت هذه الحصة أقل من 8% في 27 من أصل 38 دولة عضو تتوافر عنها بيانات خلال الفترة 2010-2015. وبشكل عام، يتم توزيع الموارد الاقتصادية بشكل غير عادل في هذه البلدان من المنظمة التي عادة ما تعاني من ارتفاع معدل الفقر.

تعتبر ملكية الأصول وسيلة هامة للفقراء للخروج من هوة الفقر. كما أنها تساعدهم على التمتع بوضع اجتماعي أفضل وأيضا اتخاذ خيارات أكثر ملائمة فيما يتعلق بقرارهم للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يساعد بدوره الفقراء على التحرر من براثن الفقر. ومع ذلك، كما هو الحال في أماكن أخرى، ظلت ملكية الأصول بين الشرائح الفقيرة من المجتمع منخفضة للغاية في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لأحدث التقديرات، فإن أكثر من خمس الفقراء متعددي الأبعاد محرومون من ملكية الأصول في 13 بلداً مثقلا بأعباء الفقر(الشكل 5.5). ومن بين هذه الدول، تحتل الصومال المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تضم 76.2% من الفقراء المحرومين من ملكية الأصول.

الشكل 4.5: حصة الدخل التي تستأثر بها فئة أدنى من 20%، 2010-2015

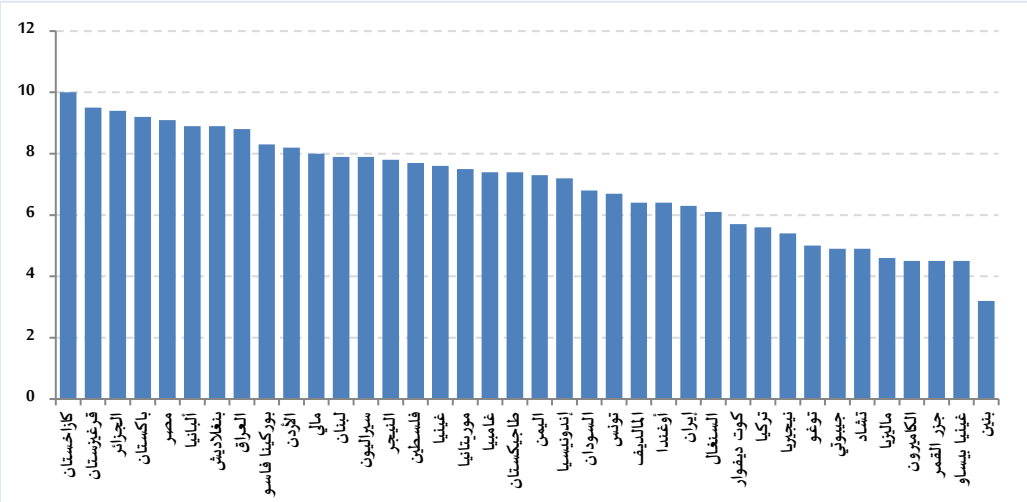

المصدر: البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية. * آخر سنة متاحة

تلتها النيجر (51.7%) وتشاد (49.1%) ثم سيراليون (46.3%). في المقابل، فإن أقل من 5% من الفقراء متعددي الأبعاد محرومون فعليًا من ملكية الأصول في 19 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي الواقع، هذه النسبة هي أقل من نسبة مئوية واحدة في 13 من هؤلاء الأعضاء.

الشكل 5.5: الفقراء متعددو الأبعاد المحرومون من امتلاك الأصول (%)، 2017

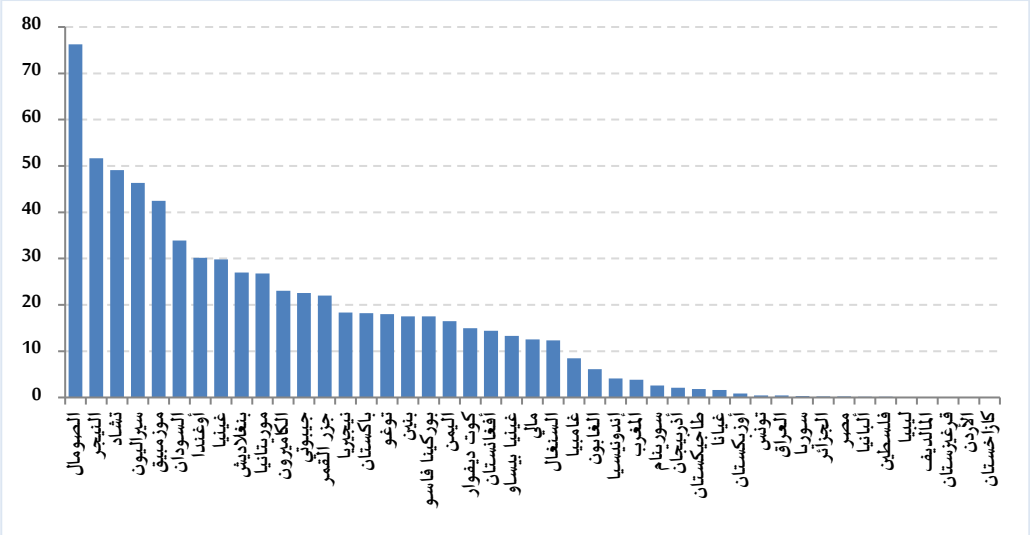

المصدر: مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، 2017.

القضايا والتحديات التي يتم مواجهتها في تحقيق الأهداف

باعتباره حرمان غير مقبول في تحقيق رفاه الإنسان، يمكن للفقر أن ينشأ نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية غير خاضعة للسيطرة أو أسيئت إدارتها. ويحاول هذا القسم إبراز بعض هذه العوامل وكيف يمكن أن تؤدي إلى الفقر والحرمان، مع التركيز بشكل خاص على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

النمو الاقتصادي والبطالة

بشكل عام، تتمتع مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بموارد اقتصادية ذات إمكانيات في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والأراضي الصالحة للزراعة والطاقة والتعدين والموارد البشرية، كما أنها تشكل منطقة تجارية استراتيجية كبيرة. ولكن هذه الإمكانيات الذاتية لا تتجلى في مستويات معقولة من التنمية الاقتصادية والبشرية في الكثير من هذه الدول وفي الدول الأعضاء في المنظمة كمجموعة. وفيما بين هذه الأخيرة، توجد تباينات واسعة فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي والنمو. ففي عام 2017، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في النيجر أقل بـ 107 مرات من قطر. وبصفة عامة، ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أقل من البلدان الأخرى بمعدل نمو معتدل على مر السنين (الشكل 6.5). وفي الواقع، صنفت بعض البلدان الأعضاء في المنظمة ذات أعلى معدلات الفقر بين الدول الأعضاء ذات الناتج المحلي الإجمالي الأدنى للفرد الواحد في عام

2017. ومن بين هذه البلدان، سجلت اليمن إجمالي معدل سلبي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 45%، وغينيا (11.3%)، ونيجيريا (3.1%).

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، تم تسجيل معدل البطالة الإجمالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6.7% في عام 2017 (راجع القسم 2). فمن ناحية، ظل معدل البطالة، في العام نفسه، عند نسبة 10% أو أعلى في 17 دولة عضو، إذ سجلت فلسطين، من بين هذه الدول، أعلى معدل البطالة بلغ 27.4% تلتها موزمبيق (25%) والغابون (20%) ثم ليبيا (19%). ومن ناحية أخرى، ظل المعدل أقل

الشكل 6.5: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2015-2017

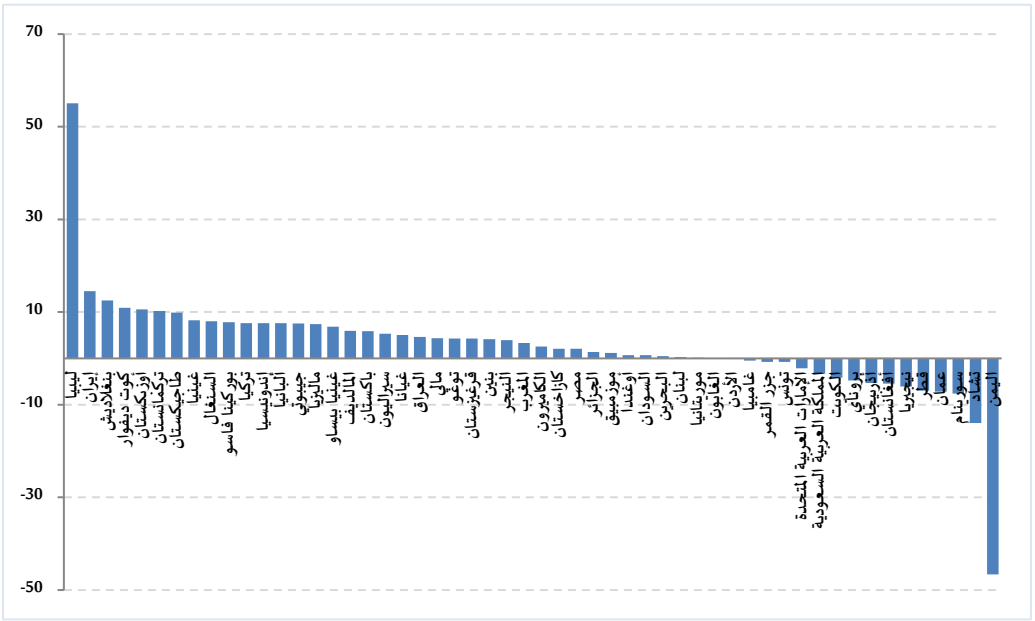

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل 2018.

من 5% في 21 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة. يدخل ضمنها كل من قطر والنيجر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وبالرغم من أن الكثير من بلدان المنظمة ذات معدل مرتفع لانتشار الفقر سجلت معدل بطالة أقل، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن نسبة كبيرة من السكان العاملين في هذه البلدان تعمل في الأنشطة ذات الدخل المنخفض وذات الصلة بالزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن معدل العمالة الهشة مرتفع للغاية خاصة في البلدان الأعضاء الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تعيش أغلبية فقراء منظمة التعاون الإسلامي.

التعليم والصحة

يعتبر معدل الإلمام القراءة والكتابة واحدا من المؤشرات الرئيسية للتنمية. إذ أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة تكون منخفضة في البلدان الأقل نموا. وعموما، يمكن استخدام معدل الإلمام بالقراءة والكتابة كأحد العوامل لتقييم جذور الفقر في المجتمعات، بحيث ينطوي انخفاضه على مجتمع ذي قوى عاملة أقل مهارة تؤدي إلى عمالة أقل إنتاجية. ولذلك، يمكن لمثل هذه المجتمعات أن تولد مستوى إنتاج أقل من إمكاناتها وأن تعاني من ارتفاع معدلات الفقر و/أو انخفاض مستويات دخل الفرد.

إن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست مبهرة. فبمتوسط بلغ حوالي 70% سجل في فترة 2010-2016، تخلفت البلدان الأعضاء في المنظمة كمجموعة بشكل كبير عن المتوسط العالمي. كما أن هناك أيضًا تباين كبير من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عبر البلدان الأعضاء في المنظمة. وبصفة عامة، تتميز البلدان الأعضاء التي ترتفع فيها نسبة الفقر بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفضة (الشكل 7.5). وتوجد البلدان الأعضاء ذات أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل النيجر (15.5%) وتشاد (22.3%) وغينيا (32%) بينما تقع تلك التي تتوفر على أعلى المعدلات في آسيا الوسطى مثل أوزبكستان (100%)، وأذربيجان (99.8%)، وألبانيا (97.2%). ويؤدي نقص التعليم وبالتالي نقص المهارات المطلوبة إلى صعوبة العثور على وظائف في سوق العمل خاصة بالنسبة للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. وبالإضافة إلى تأثيرها على التنمية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية، قد تؤدي البطالة طويلة الأمد بين الشباب إلى بعض المشاكل الاجتماعية الرئيسية داخل المجتمعات المتضررة.

الشكل 7.5: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (% الأشخاص البالغة أعمارهم 15 فما فوق)، 2010-2016

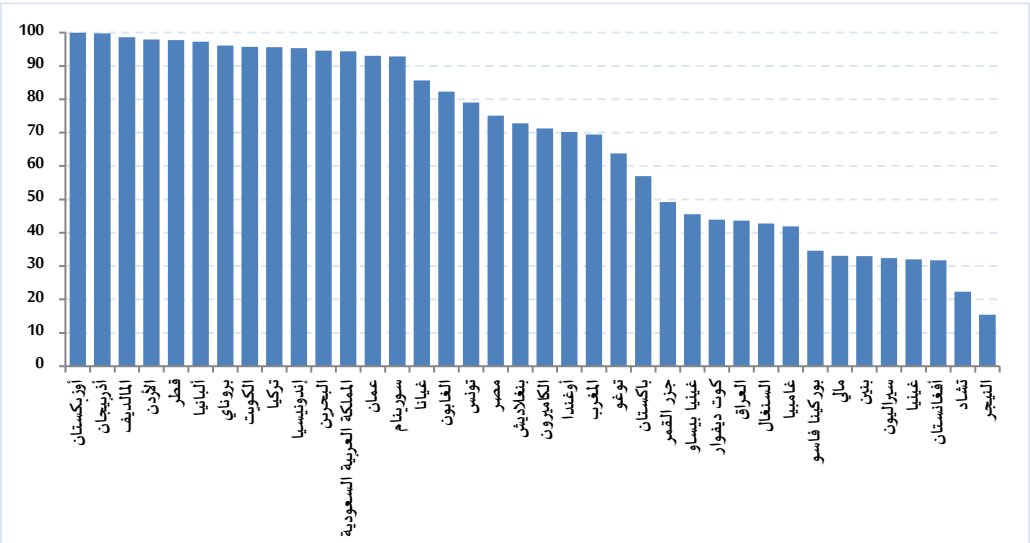

المصدر: البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية. * أخر سنة متاحة

من المسلم به على نطاق واسع أن الفقر هو محدد اجتماعي مهم للصحة لأنه يعيق بشدة إمكانية الوصول إلى بعض الاحتياجات البشرية الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي المحسنة والإسكان والرعاية الصحية وبالتالي يزيد من خطر الإصابة بالمرض والوفاة. في حين أن الحالة الصحية السيئة بدورها توقع الناس في فخ الفقر من خلال تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشون فيها. فهي تُدهور جودة الموارد البشرية، وبالتالي تقلل من النمو الاقتصادي وتحد من توافر الموارد المالية على المستوى الفردي والحكومي للاستثمار في الصحة. لذلك، من الصواب القول إن الجهود المبذولة لتحسين الصحة ضرورية لكسب المعركة ضد الفقر في جميع أنحاء العالم النامي.

تختلف إتاحة الخدمات الصحية الأساسية بشكل كبير عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويعتبر تحصين الطفولة من أهم المؤشرات الأساسية لتقييم أداء الأنظمة الصحية وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية لعامة الناس. ووفقاً لآخر التقديرات، فإن أكثر من ربع الأطفال لم يتم تسجيل حصولهم على التحصين في 13 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة. وغالبية هذه البلدان تتصارع أيضا مع ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة. كما تظهر الإحصائيات العالمية أن أقل تغطية للتحصين يتم تسجيلها في سوريا والصومال اللتان مزقتهما الحرب (42%) تلتهما تشاد (46%) ونيجيريا (49%) ثم غينيا (54%). وفي المقابل، تم تحصين 95% أو أكثر من الأطفال الرضع بلقاحين على الأقل من اللقاحات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية في 23 بلدا من بلدان المنظمة. وتقع معظم هذه الدول في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى.

السلام المتدهور ووضع الأمن

ظلت النزاعات المدنية والحروب هي العوامل الرئيسية في استمرار الفقر في الكثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع مرور السنين، يواصل تواتر الأزمات الإنسانية، الناتجة بشكل رئيسي من جراء الكوارث الطبيعية والصراعات، إلى جانب استمرارها والآثار التي تخلفها تسجيل مستويات أعلى، خاصة في البلدان الأعضاء في المنظمة. وفي حين أن الأرقام العالمية حول عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية والصراعات في تزايد مستمر، تتأثر البلدان الأعضاء في المنظمة على نطاق واسع أكثر من أي جزء آخر في العالم بالأزمات الإنسانية والكوارث، وللأسف الاتجاه آخذ في الارتفاع.

إن التهديدات المشتركة الناجمة عن عدم الاستقرار والصراع والعنف والتي غالبا ما تتضاعف بسبب عوامل أخرى، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، تشكل تحديات إنسانية وإنمائية كبيرة. فإن حوالي 83% من كل حالات النزوح الداخلي الجديدة في العالم خلال الماضي القريب حدثت في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبحلول نهاية عام 2017، بلغ عدد اللاجئين في العالم 24.8 مليون لاجئ، منهم 19.5 مليون تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و 5.3 مليون لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وللذكر، غالبية اللاجئين وبشكل أدق 75% منهم منشأهم دول المنظمة. ومجددا، تهيمن بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضاً على قائمة

البلدان منشأ اللاجئين العشر الأولى (الشكل 8.5). وعلاوة على ذلك، فإن ثلاثة بلدان من المنظمة (سوريا وفلسطين وأفغانستان) تمثل وحدها 57.3% من مجموع اللاجئين في العالم.

الشكل8.5: الدول منشأ اللاجئين العشر الأولى، بالملايين

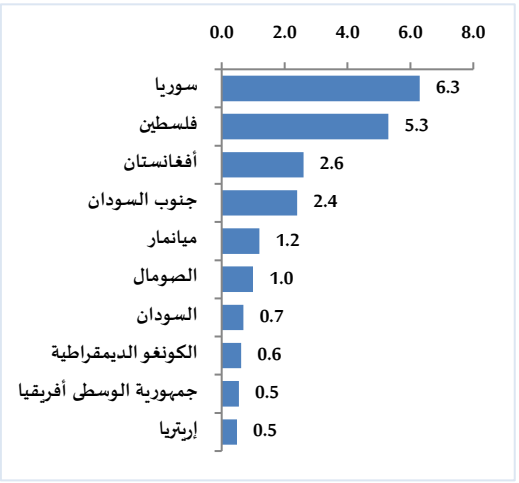

المصدر: تقرير الاتجاهات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017 والأونروا

الشكل 9.5: الدول مستضيفة اللاجئين العشر الأولى، بالملايين*

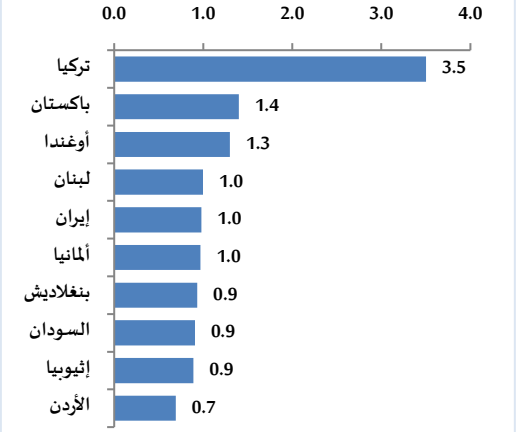

المصدر: تقرير الاتجاهات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017 والأونروا. * باستثناء اللاجئين المسجلين من قبل هذه الأخيرة

تستضيف دول منظمة التعاون الإسلامي 16 من أصل 24.8 مليون لاجئ في العالم، أي ما يعادل نسبة 64% من مجموع اللاجئين في العالم. وبذلك، تهيمن الدول الأعضاء في المنظمة على قائمة البلدان مستضيفة الاجئين العشر الأولى حيث تحتل ثمانية مراكز في الائحة (الشكل 9.5).

مقترحات سياساتية

من حيث التخفيف من حدة الفقر، حققت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملحوظا على مر السنين. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، تبقى الدول الأعضاء في المنظمة متخلفة عن متوسطي العالم والبلدان النامية، بحيث أن وضع الفقر، سواء من حيث الفقر المستند إلى الدخل أو الفقر متعدد الأبعاد، ظل عاليا بشكل مثير للقلق خاصة في بلدان المنظمة الواقعة في جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتميز غالبية هذه البلدان بمزيج معقد من القضايا الديموغرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية غير المسيطر عليها أو المسيرة بشكل خاطئ.

إن طبيعة وحجم هذه القضايا الرئيسية التي تواجهها العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتطلب التزامًا أكبر من جانب الحكومات لوضع مسألة التخفيف من حدة الفقر في صدارة جداول أعمال التنمية الوطنية والاستثمار في البنية التحتية والمؤسسات والقوى العاملة المطلوبة. وفي هذا السياق، يُقترح اتباع إجراءات السياسات لارتياد التقدم نحو تحقيق الأهداف في هذا المجال.

إن أحد الطرق الرئيسية للخروج من براثن الفقر هو العمل المنتج، إذ يساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق تحفيز النمو الاقتصادي. وقد تمت دراسة تأثير الإنتاجية على معدلات انتشار الفقر في البلدان النامية لسنوات عديدة وهناك أدلة كافية تشير إلى أنها أداة فعالة لتخفيف حدة الفقر. ومع ذلك، هناك معوقات مختلفة تعترض جهود زيادة الإنتاجية، يتمثل أحدها في العمالة غير الرسمية. فإذا لم يتم مراقبة ظروف عمل الموظفين بشكل ملائم، سيكون من الصعب وضع سياسات من شأنها زيادة الإنتاجية. ومن المؤسف أن العمالة غير الرسمية في معظم الدول الأعضاء في المنظمة لا تنخفض. ولمعالجة هذا الوضع، كخطوة حاسمة أولى، ينبغي الإسراع بإتاحة وظائف رسمية، كما ينبغي تسهيل الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي. ويجب تطوير سياسات خاصة تعنى بسوق العمل لتحسين الإنتاجية من خلال التدريب والتعليم المهني، وتنمية المشاريع الصغرى والصغيرة وإمكانية الوصول إلى الائتمان.

يمكن توسيع برامج شبكات الأمان الاجتماعي لضمان فعاليتها في استهداف ليس فقط الفقر ولكن أيضا عدم المساواة. كما يلزم إصلاح أنظمة تمويل الصحة والتعليم لتمكين الوصول إلى خدماتها على نطاق أوسع عن طريق زيادة الاستثمار والإنفاق العام، والحد من الإنفاق من الجيب، وزيادة آليات الدفع المسبق وتجميع المخاطر، مثل أنظمة الضمان الاجتماعي التي تقدم التأمين الصحي والتعليم المجاني. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية لتدريب وتوزيع العاملين في مجال الصحة والتعليم على مستوى المجتمعات المحلية لتوفير خدمات الصحة والتعليم الأساسية بشكل خاص للفقراء الذين يعيشون في المناطق النائية.

ظل انعدام السلام والأمن يشكل العامل الوحيد الذي يمثل خطورة كبيرة في تحقيق خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025. ومن الشائع أن العديد من دوافع الصراعات متجذرة في عجز التنمية. وهذا يشير إلى أن هناك العديد من الفرص أمام الجهات الفاعلة في مجال التنمية للإسهام في كسر دوائر العنف المسلح وإقامة دوائر حميدة من السلام والتنمية. وينبغي أن تسترشد الجهود بزيادة التركيز على بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والقابلية للتأثر من خلال نظم حوكمة أكثر فعالية وشمولاً وجهود تعاونية لمعالجة الأسباب المعقدة للعنف والوقاية منه، فضلاً عن التعافي المبكر.كما ينبغي وضع وتنفيذ آليات مناسبة للاستجابة لحالات الطوارئ، وينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنظمة لتقليل آثار الكوارث الطبيعية ذات الصلة بتغير المناخ مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير التي تتسبب في أضرار بالغة على مستوى البنية التحتية وتشكل تهديدات جسيمة على بقاء ملايين البشر على قيد الحياة خاصة الفقراء في الدول الأعضاء.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي الشروع في برامج خاصة وتعزيزها من أجل دعم العمالة الذاتية من خلال إنشاء وتوسيع قطاعات المشاريع الصغيرة عن طريق زيادة توافر الائتمان، بما في ذلك الائتمانات الصغيرة، وتقليل أسعار الفائدة، وتحسين البنية التحتية، وضمان المساواة في الحصول على المدخلات الإنتاجية، مثل الأراضي ومواقع المؤسسات، وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات الاستشارية.

الفصل السادس

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: التجارة والاستثمار والتمويل

إن زيادة التعاون في قطاعات التجارة والاستثمار والتمويل أمر ضروري لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الرفاهية الاقتصادية للناس في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولكن التقدم المحرز في التعاون التجاري البيني في الدول الأعضاء يبقى غير كاف. وإذا أردنا لمستوى التعاون التجاري الوصول إلى المستويات المرغوبة، فهناك حاجة للتشغيل السريع لمخططات تيسير التجارة. وإن تدفقات الاستثمار إلى بلدان المنظمة تظل أيضا أقل من إمكانياتها. ويمتلك قطاع التمويل الإسلامي القدرة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي.

يرتبط هذا المجال المواضيعي ارتباطاً مباشراً ببعد النمو والتنمية الاقتصادية ويغطي فئتين رئيسيتين. وهي كالآتي: (1) التجارة والاستثمار البينيين في منظمة التعاون الإسلامي و (2) تنمية التمويل الإسلامي.

6.1 التجارة والاستثمار على المستوى البيني في منظمة التعاون الإسلامي

الأهداف 1.7.2 - 9.7.2:

[1.7.2] تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
[2.7.2] تشجيع وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتجهيز الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتيسير الاستثمارات البينية فيها، بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من القطاعين العام والخاص.
[3.7.2] تعزيز الشراكة بين الشركات العامة والخاصة داخل وبين بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
[4.7.2] إقامة شراكات بين القطاعات الإنتاجية للدول الأعضاء من أجل تعزيز القدرة التنافسية لهيئات الإنتاج والتصدير.
[5.7.2] زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للمنتجات في الدول الأعضاء.
[6.7.2] زيادة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6% عن النسبة المسجلة في عام 2015.
[7.7.2] تنفيذ نظام التجارة التفضيلية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، وتشجيع الدول الأعضاء في مناطق الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى (RTA) للانضمام إلى هذا النظام وتكثيف الجهود لضمان نجاحه.
[8.7.2] تنفيذ بهمة الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والأدوات المماثلة متعددة الأطراف بشأن التجارة والاستثمار.
[9.7.2] الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط، في جميع قطاعاتها نحو زيادة التجارة والاستثمار البينيين في منظمة التعاون الإسلامي بغية تحقيق الهدف الأسمى المتجلي في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

الأساس المنطقي

تشجع التجارة الدولية التنمية لأنها تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي، والفرص التجارية، والاستثمار، وكذلك تؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تنمية القطاع الخاص. وتميل أنشطة التجارة الدولية إلى زيادة القدرة التنافسية بين الشركات المحلية. وعلى وجه الخصوص، تستثمر البلدان النامية في الإنتاجية، وتكتسب التمويل من خلال الاستثمارات، وتزيد من القيمة المضافة

لمنتجاتها حينما ترتفع قيمتها في سلاسل القيمة العالمية. وإن الانفتاح التجاري يوسع فرص الأعمال للشركات المحلية من خلال فتح أسواق جديدة، وإزالة الحواجز غير الضرورية وتسهيل عملية التصدير. كما تخلق أنشطة التجارة الدولية فرصًا للعمل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية التي تساعد في تحسين سبل العيش.

بفضل المنافسة المتزايدة في الأسواق العالمية، تلعب التجارة الدولية دوراً في تحسين معايير الجودة والعمل والبيئة. كما تعزز تبادل أفضل الممارسات بين الشركاء التجاريين، وبناء القدرات في الصناعة ومعايير المنتجات. وهي تعزز الروابط بين الدول من خلال الجمع بين الأمم في تبادلات سلمية وذات منفعة مشتركة، وبالتالي تساهم في السلام والاستقرار. وهذا مهم بشكل خاص لدول منظمة التعاون الإسلامي لأن التجارة البينية فيها تنطوي على إمكانات لتوليد فوائد اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين دولها. كما تميل الأنشطة التجارية البينية في المنظمة إلى تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في بلدانها من خلال تحسين قدرتها التنافسية. ونتيجة لذلك، تتخصص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع الخاص بفعالية في المنتجات والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. كما تساعد الأنشطة التجارية البينية في المنظمة في الحد من البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة بسبب زيادة حجم السوق وانخفاض أوجه القصور. وإن تحسين العلاقات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي يسهم في تطوير التعاون التجاري في منطقة المنظمة ويدعم التنمية المستدامة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عاملا هاما في تمكين النمو. إنه يؤدي إلى تسارع انتشار التكنولوجيا، ويساعد على تكوين رأس المال البشري، ويساهم في تكامل التجارة الدولية، ويساعد على خلق بيئة أعمال أكثر قدرة على المنافسة، ويعزز تنمية المشاريع. وبصفة خاصة، تحتاج البلدان النامية بما في ذلك العديد

الشكل 1.6: إجمالي الصادرات والواردات وحجم التجارة الدولية في دول منظمة التعاون الإسلامي (يمين)، 2015 مقابل 2017 (2005 = 100)

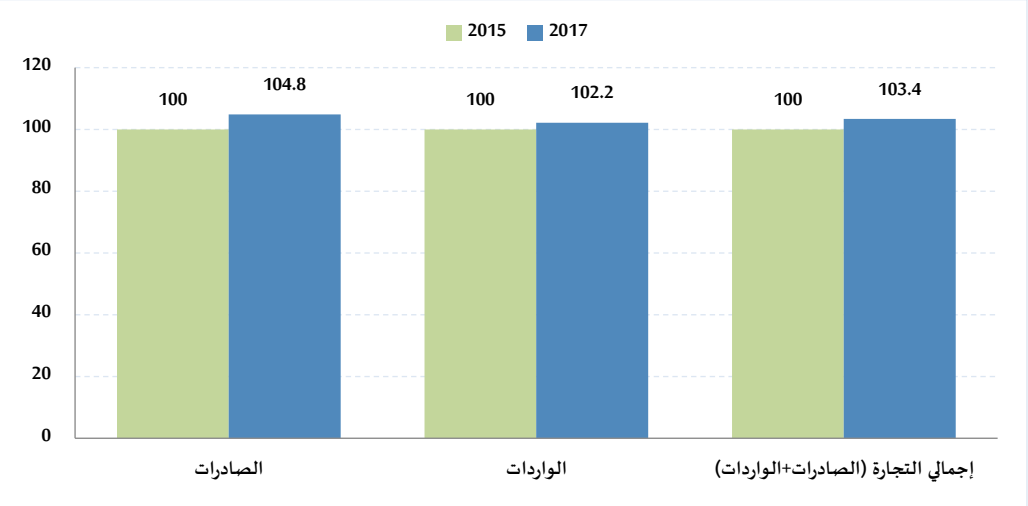

المصدر: إدارة الإحصاءات التجارية (DOTS) لصندوق النقد الدولي. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى تدفقات رأس المال بسبب عدم كفاية مبلغ الوفورات. وبينما يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توليد تأثيرات إنمائية إيجابية طويلة الأمد على الاقتصادات المضيفة، تهدف العديد من بلدان المنظمة إلى جذب المزيد من المستثمرين لتمويل استثماراتهم، ودعم بيئة الأعمال المحلية وخلق فرص العمل. وإن تعزيز مركزهم في الاستثمار الدولي وتقديم فرص جذابة للاستثمار في الاقتصاد المحلي هما من بين المجالات ذات الأولوية في العديد من بلدان المنظمة. وعلى وجه الخصوص، دأبت العديد من دول المنظمة على العمل من أجل تهيئة بيئة أعمال تجارية حيث يرغب المستثمرون في الرفع من استثماراتهم. ومع ذلك، فإن تحسين بيئة الأعمال التجارية لن يكون كافياً لوحده. في هذا السياق، من الضروري إزالة الحواجز التجارية والاستثمارية بين دول المنظمة. ومن شأن تسهيل الاستثمار البيني من خلال تشجيع التجارة الحرة ومناطق تجهيز الصادرات أن يساهم بشكل كبير في تطوير التعاون التجاري بينها. وهذا يتطلب ضمان التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص في دول المنظمة. وفي هذا الصدد، تولي منظمة التعاون الإسلامي اهتماما خاصا لتحسين التعاون التجاري بين البلدان الأعضاء من خلال وضع سياسات تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

بدون وجود أسواق مالية قوية وذات أداء جيد، يكاد يكون من المستحيل تطوير روابط تجارية دولية والاستفادة من الآثار غير المباشرة للأنشطة التجارية. وفي هذا الصدد، بدأت دول منظمة التعاون الإسلامي العمل نحو تمكين الأسواق المالية، وابتكار أدوات مالية جديدة وتوسيع قاعدة السوق. وبما أن زيادة التعاون في قطاعات التجارة والاستثمار والتمويل أمر ضروري لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الرفاهية الاقتصادية للسكان في بلدان المنظمة، فإن برنامج عمل هذه الأخيرة لعام 2025 شملت بُعد التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي كمجال ذي أولوية من خلال تسعة أهداف محددة.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف:

تعقبت أحجام التجارة الدولية لدول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، مسارا تصاعديا منذ 2015. وإذا تم ربط أحجام الصادرات والواردات ومجموع حجم التجارة (الصادرات زائد الواردات) بالمؤشر 100، فإنه قد تم تسجيل تقدم في جميع الأبعاد الثلاثة. وارتفع مؤشر حجم تجارة الصادرات من 100 في 2015 إلى 104.8 وارتفع مؤشر حجم الواردات من 100 عام 2015 إلى 102.2 في 2017 (الشكل 1.6). ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي مؤشر حجم التجارة الدولية لدول المنظمة من 100 في عام 2015 إلى 103.4 في عام 2017.

في مجال التجارة، تعتبر حصة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تجارة هذه الأخيرة هي المقياس الأكثر استخدامًا لتقييم مستوى التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الفترة نفسها، تحسنت التجارة البينية في المنظمة من حيث الصادرات والواردات. وكما نوقش في القسم 3، ارتفعت حصة الصادرات البينية في منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادراتها من 19.9%في 2015 إلى % في عام 2017. وعلى نفس المنوال، ارتفعت حصة الواردات البينية في المنظمة في إجمالي وارداتها من 18.5% في 2015 إلى 19.8% في عام 2017. وشهدت حصة إجمالي التجارة البينية في المنظمة

في إجمالي حجم التجارة في دولها ارتفاعًا سجل من 19.2% في 2015 إلى 19.9% في عام 2017. ومع ذلك، واستناداً إلى البيانات الخاصة بعام 2017، فإن التقدم المحرز في التعاون التجاري البيني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يظل غير كافٍ عندما يتم أخذ الأهداف المحددة في برنامج عمل المنظمة لعام 2025 بعين الاعتبار.

الشكل 3.6: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (يسار) وتدفقاته إلى الخارج (يسار) في دول منظمة التعاون الإسلامي (يمين)، مليار دولار، 2015 مقابل 2017

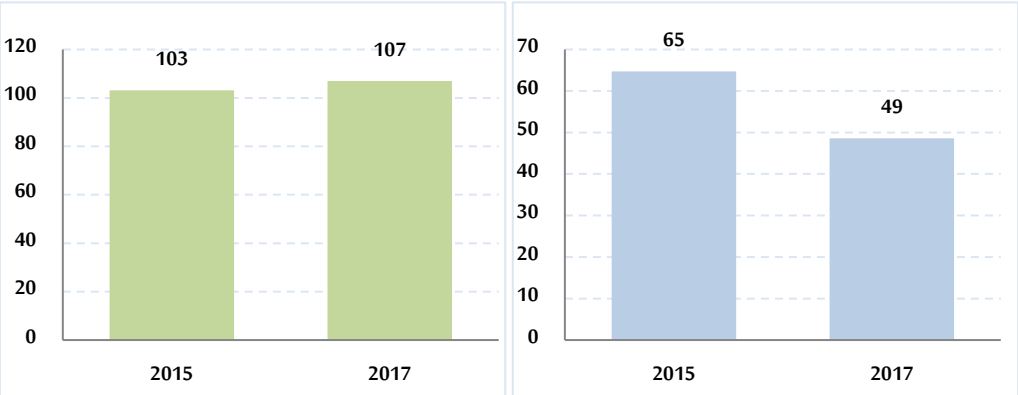

المصدر: الأونكتاد. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

بالإضافة إلى أرقام التجارة الدولية، تعكس أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنظمة وضع التنمية التجارية لدولها ومستوى مشاركتها في الاقتصاد العالمي. من ناحية، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في بلدان المنظمة من 103 مليار دولار في عام 2015 إلى 107 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وهذا يعني أن دول المنظمة، في المتوسط، حسنت بيئة أعمالها بشكل طفيف وحققت اجتذاب المزيد من المستثمرين الأجانب. و من ناحية أخرى، انخفض المبلغ الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من دول المنظمة من 65 مليار دولار في عام 2015 إلى 49 مليار دولار في عام 2017 (الشكل 3.6). وفيما يتعلق بأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، سجلت بلدان المنظمة زيادة من 1781 مليار دولار في عام 2015 إلى 2010 مليار دولار في عام 2017. وينبثق هذا أساسا من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وإعادة الاستثمار التي قام بها مستثمرون أجانب استضافتهم بلدان منظمة المتعاون الإسلامي. كما حققت بهذه الأخيرة، كمجموعة، تحسناً في إجمالي أرقام الأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر التي ارتفعت من 580 مليار دولار في عام 2015 لتصل إلى 676 مليار دولار أمريكي في عام 2017 (الشكل 4.6).

القضايا والتحديات التي يتم مواجهتها في تحقيق الأهداف

باختصار، تشير أرقام التجارة والاستثمار الخاصة بدول منظمة التعاون الإسلامي إلى أنها كمجموعة أصبحت أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. بحيث قامت بتصدير واستيراد وجذب

الاستثمارات إلى أبعد حد ممكن في عام 2017 مقارنة بعام 2015. وقد سارت أنشطة التجارة الدولية لدول المنظمة في الاتجاه الصحيح، وتعززت الروابط التجارية بينها (أي التعاون البيني في المنظمة).

مع ذلك، فإن مستويات حجم التجارة الدولية المسجلة، اعتبارًا من 2017، لا تزال أقل بكثير من إمكانات دول منظمة التعاون الإسلامي. وبعبارة أخرى، تظل أحجام التجارة البينية في المنظمة والأنشطة التجارية الدولية لبلدانها مع بقية العالم أقل من الإمكانيات بسبب عدد من الأسباب. ويؤثر التعاون الاقتصادي المحدود والحواجز التجارية القائمة على الصادرات والواردات بين بلدان المنظمة بطريقة سلبية. كما أن نقص استغلال هذه الإمكانية لا يشجع القطاع الخاص على أن يصبح أكثر تنافسية من خلال الاستثمار في الكفاءة والإنتاجية. ونتيجة لذلك، تبقى تنمية القطاع الخاص محدودة نسبيا، إذ يشكل نقص التعاون الفعال بين القطاع الخاص والعام في بعض بلدان المنظمة عقبة أخرى تحدّ من نمو أنشطة التجارة الدولية.

الشكل 4.6: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الداخل (يسار) وأرصدته الموجهة إلى الخارج (يسار) في دول المنظمة (يمين)، مليار دولار، 2015 مقابل 2017

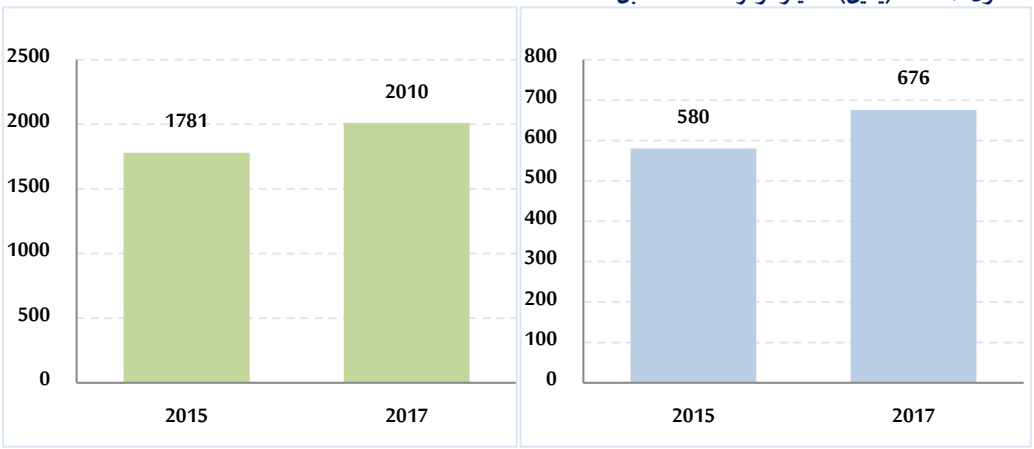

المصدر: الأونكتاد. *تغطية البيانات:* 56 بلدا من دول المنظمة.

يمكن ملاحظة نفس الشيء من حيث أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد أصبحت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، أكثر جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب بفضل حجم السوق المتنامي، وعدد السكان الشباب نسبيا والموارد الوفيرة. كما ساعدت التحسينات في بيئة الأعمال دول المنظمة على استضافة المزيد من المستثمرين الأجانب. ومع ذلك، لا يزال أمام الدول الأعضاء في المنظمة طريقا طويلا لتحقيق تحسن في أرقام التجارة والاستثمار الدوليين.

لم يتم القضاء نهائياً على الحواجز التجارية والاستثمارية في دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي العديد منها، يعد الانخراط في التجارة الدولية مهمة ليست بالسهلة. ويظل عدد الإجراءات المطلوبة لإكمال الشكليات الجمركية تحديا لكل من المصدرين والمستوردين. كما تؤثر معدلات الرسوم الجمركية والضرائب المتصلة بالتجارة المرتفعة نسبيا على القدرة التنافسية لدول المنظمة من حيث التجارة

الدولية. وما زالت تكلفة النقل العالية ومواعيد الانتظار الطويلة في الجمارك تشكل حاجزًا أمام العديد من الشركات. كما تأثرت التجارة البينية في المنظمة بهذه الترتيبات، بحيث يواصل عدد كبير منها تطبيق أسعار جمركية عالية على بعضها البعض. ويشكل نقص معايير الجودة المنسقة أو الموحدة على صعيد المنظمة فيما يتعلق بالسلع والخدمات تحدياً رئيسياً آخر لكل من المصدرين والمستوردين. وبعبارة أخرى، إذا كان الهدف هو الرقي بمستوى التعاون التجاري بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى المستويات المرغوبة، فهناك حاجة إلى التشغيل السريع لمخططات تيسير التجارة مثل نظام الأفضليات التجارية للمنظمة (OIC-TPS)، وائتمانات التصدير وتأمين الاستثمارات فضلا عن الاعتراف بالمعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة. كما يمكن أن يساهم إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات والتجارة الحرة في تنمية التجارة البينية في المنظمة.

إن التحديات التي تظهر في بيئة الأعمال (مثل ارتفاع مستوى البيروقراطية في الجمارك، والإجراءات التي تستغرق وقتا طويلا، وترتيبات النقل المكلفة، وما إلى ذلك) لا تحد فقط من نمو التجارة الدولية، بل تجعل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، أقل جاذبية نسبيا في نظر المستثمرين الأجانب. ونتيجة لذلك، تجتذب بلدان المنظمة كمية محدودة نسبيًا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي هي أقل بكثير من إمكاناتها. وفي هذا الصدد، تحتاج هذه البلدان لبذل المزيد من الجهود لخلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة حيث يمكن للشركات المشاركة بسلاسة في التجارة الدولية. وبصفة خاصة، تحتاج إجراءات المستثمرين الأجانب المعنية ببدء أعمالهم التجارية إلى تبسيط، إذ أن المزيد من المستثمرين الأجانب سيوجهون، في ضل هذه البيئة، استثماراتهم إلى دول المنظمة التي تساهم في تنميتها. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد للدول الأعضاء في المنظمة العمل من أجل تخفيض الحواجز التجارية والاستثمارية من خلال إنشاء مجموعات عمل تتكون من الخبراء على مستوى المنظمة.

تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضًا إلى أخذ الاستراتيجيات والاتفاقيات القائمة على مستوى المنظمة في الحسبان بهدف تنفيذها بفعالية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار. وتعتبر الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة واستراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط وثيقتين شاملتين يمكن أن تشكلان خارطة طريق لدول المنظمة في تحسين التعاون الاقتصادي والتجاري البيني فيها.

6.2 تنمية التمويل الإسلامي

الأهداف 10.7.2 - 13.7.2:

[10.7.2] تطوير نظام مالي إسلامي ومؤسسات حكيمة ذات الصلة تكون سليمة وخاضعة لتنظيم جيد من أجل ضمان التنمية المنتظمة للتمويل الإسلامي.

[11.7.2] تسهيل تدفق الموارد المالية وتوجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي والمحافظ الاستثمارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

[12.7.2] تطوير المنتجات المالية الإسلامية وترويجها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
[13.7.2] تعزيز التعاون في مجال الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية مثل اللوائح، واعتماد المعايير، وآلية الإدارة الرشيدة على أسس الشريعة وتطوير المنتجات.

الأساس المنطقي

تدعم مبادئ التمويل الإسلامي أنشطة تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع. ويمتلك القطاع المالي الإسلامي القدرة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بطرق عديدة. فهو يمكن أن يلعب دوراً محفزاً في تمويل مشاريع التنمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وتحسين فرص الوصول إلى التمويل، ولعب دور كأداة في الحد من الفقر، وتمكين المؤسسات المالية وكذلك أسواق رأس المال. كما توفر نقاط القوة الكامنة للتمويل الإسلامي فوائد كبيرة من حيث الاستقرار والتنمية والشمولية والاستدامة في الاقتصادات التي تمارس فيها. وبعبارة أخرى، يتمتع التمويل الإسلامي بالقدرة على تشجيع النمو القوي وتعزيز الاندماج المالي فضلاً عن الحد من ضعف الفقراء. وإن نموه يظل دون انقطاع (في المتوسط حوالي 20% سنويا). كما تمتلك دول المنظمة حصة الأسد، بحيث تتجاوز 95%، في الأصول العالمية للتمويل الإسلامي.

إن تطوير القطاع المالي الإسلامي يساعد على القضاء على الفقر، مثل توفير الائتمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع الحرة دون أي فائدة. وهذا يحسن فرص الوصول إلى الائتمانات في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما يساعد التمويل متناهي الصغر الكثير من الناس على بدء أعمالهم الصغيرة وتشغيلها بحيث يمكنهم الشروع في توليد الدخل. وتدعم المنتجات والأدوات المالية الإسلامية تنمية أنشطة التجارة الدولية من خلال السماح للمنتجين بالوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع

الشكل 5.6: عدد المصارف الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي (يسار) وعدد البنوك التقليدية مع نظام الشبابيك الإسلامية (يمين)، 2015 مقابل 2017

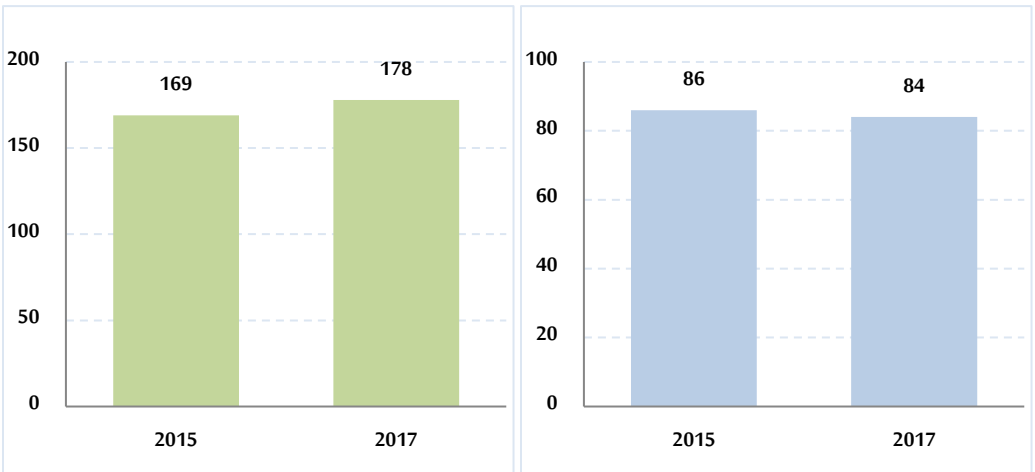

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (*IFSB*). تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

الشريعة الإسلامية. كما يميل تطور القطاع المالي الإسلامي إلى تشجيع الاستثمار في بلدان المنظمة من خلال تشجيع الادخار وتشجيع استخدام موارده بما يتماشى مع مبادئ الإسلام.

على الصعيد المالي، يوفر التمويل الإسلامي فرصة سانحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يمكن استخدامها في سد الفجوة القائمة في التمويل من أجل التنمية. وقُدر أن التمويل الإسلامي، بما في ذلك الزكاة، قد بلغ حوالي 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3 تريليون دولار بحلول عام 2020. على سبيل المثال، يمكن لمساهمات الزكاة التي تتم من خلال المؤسسات الرسمية أن يضمن وصولها إلى عدد أكبر من الناس واستفادة من هم في أمس الحاجة إليها، وبالتالي يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن تنمية الأنظمة المالية الإسلامية في دول المنظمة يلعب دوراً حاسماً في تحسين المؤسسات المالية وكذلك البنوك.

مع ذلك، فإن تنمية القطاع المالي الإسلامي ومنتجاته وخدماته يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالإطار المؤسسي والتنظيمي القائم. وبدون مؤسسات حكيمة وإطار تنظيمي قوي، فمن غير المحتمل أن تحقق بلدان منظمة التعاون الإسلامي تنمية في مجال التمويل الإسلامي.

وعلى هذه الخلفية، تضمن برنامج عمل المنظمة لعام 2025 تنمية التمويل الإسلامي كأولوية وحدد أربعة أهداف مسطرة في هذا السياق.

الوضع الراهن والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

يمكن رصد وضع تنمية التمويل الإسلامي في دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال النظر في عدد البنوك الإسلامية وأصولها، إذ أنه يمكن أن يوفر فكرة واسعة عن اتجاه التنمية في هذا المجال الهام. ووفقا للشكل 5.6، من ناحية، ارتفع عدد المصارف الإسلامية في دول المنظمة من 169 في 2015 إلى 178 في عام 2017. والبحرين وإندونيسيا هما وحدهما من سجل الزيادة في عدد البنوك الإسلامية خلال الفترة

الشكل 6.6: إجمالي التمويل/ الالتزامات في البنوك الإسلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي (يسار) وإجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية (يمين)، مليار دولار أمريكي، 2015 مقابل 2017

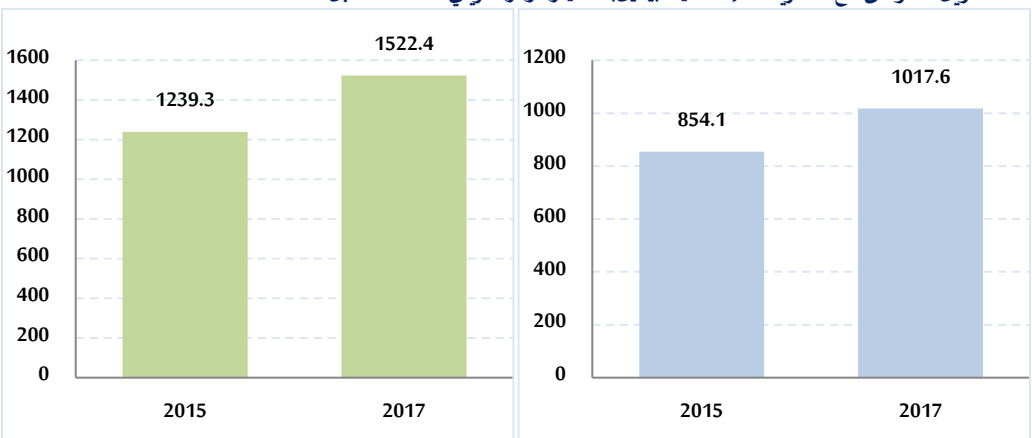

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية. تغطية البيانات: 56 بلدا من دول المنظمة.

2015-2017. وفي المقابل، لم يسجل وجود أي بنك إسلامي في 41 دولة من دول المنظمة في عام 2017. ومن ناحية أخرى، انخفض عدد المصارف التقليدية ذات الشبابيك الإسلامية من 86 في عام 2015 إلى 84 في عام 2017.

لقد تمت الإشارة إلى مؤشرين آخرين يتعلقان بوضع تنمية التمويل الإسلامي في الشكل 6.6. ولوحظ أن إجمالي التمويل إلى نسبة الالتزامات في البنوك الإسلامية ارتفع من 1239 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 1522 مليار في عام 2017. وهذا يعني أن نمو التمويل تجاوز النمو في الالتزامات. وسجلتزيادة مماثلة في إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية الذي ارتفع من 854 مليار دولار في عام 2015 إلى 1017 مليار في عام 2017. وعلى الرغم من تسجيل نمو من حيث الأموال التي توزعها المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن صناعة التمويل الإسلامي دأبت على البقاء تحت إمكاناتها في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي والتي تركزت في عدد من دولها الواقعة غالبيتها في منطقة الشرق الأوسط.

القضايا والتحديات التي يتم مواجهتها في تحقيق الأهداف

باعتباره واحد من أسرع القطاعات نموا في صناعة الخدمات المالية العالمية، أصبح التمويل الإسلامي يشكل أهمية بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي ويمكن أن يلعب دوراً محفزاً في تمويل التنمية وتمكين اقتصادياتها. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تنطوي عليها من أجل تنمية دول المنظمة، فإن المؤسسات المالية الإسلامية تظل متخلفة من حيث عددها وكذلك من حيث القدرات التشغيلية في العديد من هذه الدول. وهذا يحد من الفوائد المحتملة المتوقعة من التمويل الإسلامي مثل التخفيف من حدة الفقر ودعم الاستقرار المالي.

إن بناء هياكل أساسية جيدة الأداء للتمويل الإسلامي لأمر ضروري لتزويد الصناعة بميدان متكافئ. وعلاوة على ذلك، يجب على واضعي اللوائح التنظيمية والمعايير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ضمان مواكبة الهياكل الأساسية الرقابية والقانونية للتمويل الإسلامي للتغير السريع في المشهد المالي الإسلامي والتطورات العالمية. كما يجب أن تتوافق جهود تطوير هذه الهياكل مع أجندة الإصلاح المالي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التقارب والمواءمة بين الأنظمة والمنتجات بين دول المنظمة لتسهيل نمو فعال ومستدام لهذه الصناعة.

ما فتئ نقص المعلومات والإحصاءات المتناسقة في مجال التمويل الإسلامي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي يشكل تحديًا يحد من فهم المحللين وصانعي السياسات فيما يتعلق بالتطورات في هذا القطاع. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري تطوير قاعدة بيانات مالية إسلامية على مستوى المنظمة حيث يمكن لجميع البلدان الإبلاغ عن بياناتها بطريقة موحدة. وهذا لن يساعد فقط على رصد التطورات في هذا القطاع ولكن أيضا لتوليد استجابات سياساتية في الوقت المناسب.

يعتبر التقريب بين السياسات والإجراءات عبر مختلف الولايات القضائية والأسواق في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي أمراً ضرورياً، وتظهر المنظمة كمنصة مهمة لتحقيق هذه الغاية. فمن الضروري

تشجيع التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية في مجال الهياكل الأساسية من خلال الترويج للمنتجات المالية الإسلامية المناسبة مثل الصكوك، وابتكار منتجات جديدة، والتعاون مع منظمات التنمية الإقليمية والدولية.

ستتطلب تنمية الصناعة وتحسين مهاراتها التنافسية، في جملة أمور، إنشاء مؤسسات مالية إسلامية كبيرة، تدار بشكل جيد، وذات كفاءة عالية، قادرة على المنافسة في الساحة العالمية؛ معايير أفضل للمحاسبة والتدقيق والإفصاح؛ تطوير إطار ترصدي احترازي كلي؛ تحسين عملية التقييم والشفافية؛ فضلا عن بناء القدرات. وقبل كل شيء، سيتطلب التصدي لهذه التحديات أن يقوم أصحاب المصلحة في التمويل الإسلامي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بجمع جهودهم في تطوير رأس المال البشري اللازم وتوسيع نطاق قاعدة المهارات الخاصة بهذه الصناعة. ولذلك، فإن برامج التعليم وبناء القدرات له دور حاسم في تنمية التمويل الإسلامي في دول المنظمة. وإن تنظيم برامج إذكاء التوعية لصالح القطاع الخاص وواضعي السياسات والمجتمع لأمر حاسم أيضًا لتنمية التمويل الإسلامي لأن نقص المعلومات السليمة، والمعتقدات والأحكام المسبقة يمكن أن تحد من ذلك في بعض بلدان المنظمة.

الفصل السابع

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: الزراعة والأمن الغذائي

يحضى قطاع الزراعة بأهمية حيوية في العديد من الدول الأعضاء، وخاصة في أقلها نمواً، حيث أن التنمية الزراعية هي من بين الشروط المسبقة المختلفة للتنمية الاقتصادية وتوفر سبل العيش لجزء كبير من سكان منظمة التعاون الإسلامي. فبدون موارد الغداء الكافية والمناسبة، ليس من الممكن ارتقاء سلّم التنمية. ومن المهم الإشارة إلى أن الإدارة الزراعية والسياساتية الفعالة والمستدامة من شأنها أن تلعب دورا محوريا في تعزيز جهود التنمية للدول الأعضاء. كما أن هناك حاجة واضحة إلى زيادة تطوير الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمواجهة تحديات زيادة الاستخدام الإنتاجي للمياه والحد من آثارها المدمرة.

يتوخى جدول أعمال التنمية لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 تحقيق الأهداف الستة في مجال الزراعة والأمن الغذائي:

الأهداف 1.8.2 - 6.8.2:

[1.8.2] زيادة الإنتاجية الزراعية وربحية نظم الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي المستدام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
[2.8.2] تطوير نظم إنتاج الغذاء على أساس التنويع الزراعي، والحفاظ على المياه، والاستخدام الفعال للأراضي.
[3.8.2] تحسين بيئة السياسات والإطار التنظيمي لتطوير القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء.
[4.8.2] التشجيع على الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد الطبيعية الأخرى للقطاع الزراعي والإنتاج الغذائي.
[5.8.2] تعزيز الاستثمار البيني في منظمة التعاون الإسلامي ودعمه في القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء.
[6.8.2] توحيد هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لتحقيق أهدافها في تنسيق عمليات الأمن الغذائي داخل منظمة التعاون الإسلامي.

الأساس المنطقي

يمكن للتنمية الزراعية أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ تتوزع هذه البلدان على مساحة جغرافية واسعة في مناطق مناخية مختلفة في أربع قارات، وهي تتمتع، كمجموعة بموارد زراعية ذات إمكانات مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة والموارد البشرية. وكمجموعة، تمثل بلدان المنظمة حصة كبيرة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في العالم والإنتاج الزراعي، كما يعمل أكثر من ثلثي السكان العاملين بها بالأنشطة الزراعية. وفي الواقع، تتجاوز هذه النسبة أكثر من 50% في حوالي ثلثي أعضاء المنظمة، ويقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء. لذلك، تعتبر الزراعة قطاعًا اقتصاديًا هامًا وحيويًا للغاية بالنسبة للعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بإمكانيات عالية لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير.

مع ذلك، يتميز أداء القطاع الزراعي بضعف الأداء في العديد من دول المنظمة بسبب قيود مختلفة تتضمن التأثيرات السلبية للتحول الاقتصادي، وزيادة هجرة القوى العاملة في مجال الزراعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وندرة الموارد المائية، وعدم كفاية الاستثمارات الزراعية والبنية التحتية، وانخفاض مستوى الميكنة، والتقلبات في أسعار السلع الزراعية العالمية والصعوبات التجارية التي لا يزال العديد من هذه البلدان تواجهها في أسواق السلع الدولية.

في هذا السياق، تركز خطة العمل لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 وبحق على تنمية قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز النمو والازدهار في العالم الإسلامي. ولا شك في أن جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف في إطار هذه الفئة ستلعب دوراً حاسماً في تمكين البلدان الأعضاء في المنظمة ليس فقط لاستغلال إمكاناتها الحقيقية في قطاع الزراعة، بل أيضاً للعب دور حاسم في ارتياد السعي الحثيث للمنظمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم.

الوضع الراهن والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي (الهدف: 1.8.2)

الإنتاجية الزراعية: يزداد الإنتاج الزراعي باطراد عبر غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكما هو مبين في الشكل 1.7، سجل مؤشر إجمالي الإنتاج الزراعي في المتوسط معدل نمو سنوي إيجابي في 51 من أصل 56 دولة عضو خلال فترة 2010-2016. ومن بين هذه البلدان، سجلت تشاد أعلى معدل نمو سنوي بلغ 8.0% تلتها البحرين (7.5%) والنيجر (6.5%) وسيراليون (%) ثم عُمان (5.7%). في المقابل، سجلت خمس دول أعضاء نمواً سلبياً في الإنتاج الزراعي، وهي المالديف بأعلى نسبة انخفاض بلغت 2.2% تلتها سوريا (1.6%) والعراق (0.7%) ولبنان (0.6%) ثم غامبيا (0.4%).

يشير أداء البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث مؤشر الإنتاج الغذائي للفرد الواحد إلى أن أغلبية هذه البلدان لديها طاقة إنتاجية غير كافية لتلبية الطلب المحلي لسكانها المتزايدين، وبالتالي يجب أن تعتمد بشكل كبير على واردات المنتوجات الغذائية. وكما هو مبين في الشكل 1.7، كانت نسبة متوسط معدل النمو السنوي في مؤشر الإنتاج الزراعي للفرد سلبية في 27 من أصل 56 دولة عضو في المنظمة ذات بيانات خلال الفترة قيد النظر. وتجدر الإشارة إلى أن 23 من هؤلاء الأعضاء هم من أفريقيا جنوب الصحراء (13) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (10). ويسجل الانخفاض في نصيب الفرد من الإنتاج أعلى معدلاته في العراق حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 6.3% تلتها لبنان (6.0%) وغامبيا (5.2%) ثم المالديف (4.5%). ومن الناحية الإيجابية، سجلت البحرين أعلى زيادة في الإنتاج الزراعي للفرد الواحد بمتوسط معدل النمو السنوي البالغ 7.5% تلتها كازاخستان (4.3 %) وألبانيا (3.3%) وغيانا (3.0%) وأوزبكستان (3.0%).

على الرغم من انخفاض مستوى التنمية الزراعية وانخفاض المنتجات الزراعية بنسبة قليلة نسبيا، فإن 26 بلدا مصنفة من بين الدول 20 الأولى المنتجة للسلع الزراعية الرئيسية في العالم (راجع الجدول 1.7).

وتتراوح هذه السلع من الحبوب مثل القمح والشعير والأرز والذرة إلى سلع المناطق الاستوائية/المعتدلة مثل زيت النخيل والكاكاو والبن والمطاط والسكر. غير أنه بالنسبة للعديد من هذه البلدان، ولا سيما تلك التي يتركز فيها الجزء الأكبر من صادراتها على عدد قليل من هذه السلع الزراعية، فإن تقلبات الأسعار في أسواق السلع الأساسية الدولية قد تشكل مخاطر وتحديات إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصدير

الشكل 1.7: الإنتاج الزراعي (متوسط معدل النمو السنوي، 2010-2016)

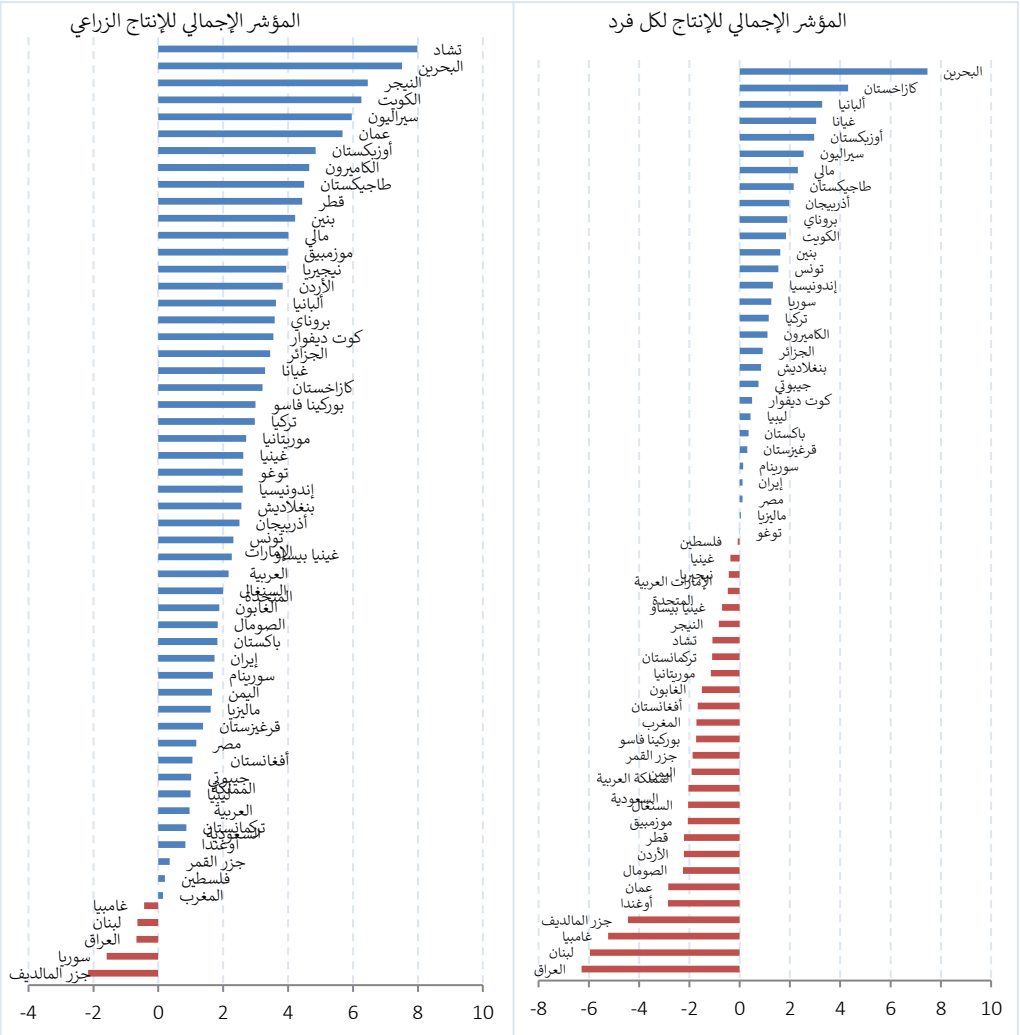

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية.

هذه السلع الأولية ذات القيمة المنخفضة أو بدون قيمة مضافة والراجع أساسا إلى مرافق التجهيز غير الملائمة يشكل تحديا آخر يتعلق بالقدرة التنافسية لسلعها في أسواق التجارة الدولية.

الأراضي و إنتاجية العمالة: ترتبط إحدى القضايا الرئيسية التي تعوق التنمية الزراعية المستدامة في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي بانخفاض إنتاجية الأراضي والعمالة، وهما أمران مهمان

للعاية في عملية التنمية الزراعية. وعلى الرغم من أن متوسط الإنتاج الزراعي لكل هكتار في الدول الأعضاء في المنظمة أظهر تحسنا في العقد الأخير، حيث ارتفع من 1267 في عام 2000 إلى 1843 دولارًا أمريكيًا للهكتار الواحد في عام 2015،فهو لا يزال أقل بكثير من متوسطات العالم والدول الأخرى التي تزيد عن 2000 دولار أمريكي لكل هكتار. . ويمكن أن يعزى ضعف إنتاجية الأراضي في العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة إلى استخدام أساليب وتقنيات زراعية عفا عليها الزمن بما في ذلك سوء الاستخدام أو الاستخدام غير الكافي للأسمدة والميكنة. خلال السنوات الأخيرة، لم ترتفع إنتاجية الأراضي فقط في عالبية دول المنظمة (الشكل 2.7) ولكنها كانت أعلى من متوسط البلدان المتقدمة الذي بلغ 2900 دولارا أمريكيا للهكتار في 14 دولة عضوا. ومن بين هذه الدول، تحتل بروناي المرتبة الأولى تلتها ماليزيا وفلسطين وقطر ثم لبنان. في المقابل، سجلت 10 بلدان أعضاء تراجعا في إنتاجية الأراضي خلال الفترة قيد النظر.

الجدول 1.7: دول المنظمة بين أول 20 دولة من أكبر منتجي السلع الزراعية الرئيسية في العالم، 2016

السلعة	البلد (الترتيب العالمي)
الشعير	تركيا (8)، المغرب (14)، إيران (15).
المنيهوت (كاسافا)	نيجيريا (1)، إندونيسيا (4)، مزمبيق (10)، الكاميرون (12)، سيراليون (14)، بنين (17)، كوت ديفوار (19).
حبوب الكاكاو	كوت ديفوار (1)، إندونيسيا (3)، الكاميرون (4)، نيجيريا (5)، توغو (11)، أوغندا (14)، سيراليون (17)، غينيا (18).
البن	إندونيسيا (4)، أوغندا (10)، كوت ديفوار (15).
الذرة	إندونيسيا (8)، نيجيريا (13)، مصر (14).
الدخن	النيجر (2)، مالي (4)، نيجيريا (5)، السودان (6)، بوركينا فاسو (7)، تشاد (9)، السنغال (11)، باكستان (12)، أوغندا (17) غينيا (18).
المطاط الطبيعي	إندونيسيا (2)، ماليزيا (6)، كوت ديفوار (9)، نيجيريا (12)، الكاميرون (16)، الغابون (17)، غينيا (20).
زيت النخيل	إندونيسيا (1)، ماليزيا (2)، نيجيريا (5)، كوت ديفوار (12)، الكاميرون (14)، بنين (15)، غينيا (18)، توغو (19).
الأرز	إندونيسيا (3)، بنغلاديش (4)، باكستان (10)، مصر (14)، نيجيريا (15)
الذرة البيضاء (السرغوم)	نيجيريا (2)، السودان (3)، النيجر (9)، بوركينا فاسو (11)، مالي (12)، الكاميرون (13)، تشاد (15)، مصر (19)، اليمن (20).
فول الصويا	إندونيسيا (13)، نيجيريا (15).
السكر	باكستان (5)، إندونيسيا (11)، مصر (16).
الشاي	تركيا (5)، إندونيسيا (7)، إيران (11)، بنغلاديش (12)، أوغندا (13)، موزمبيق (18).
القمح	باكستان (8)، تركيا (11)، كازاخستان (13)، إيران (15)، مصر (17)، أوزبكستان (20).

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للفاو على شبكة الإنترنت، وتحليل موظفي سيسرك.

من حيث إنتاجية العمالة، والتي تم قياسها كقيمة إجمالية للإنتاج الزراعي لنصيب السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة، تتخلف بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجددا بشكل كبير عن متوسطات العالم والمجموعات الأخرى. واعتبارًا من عام 2013، تمكن الشخص النشط اقتصاديًا في الزراعة في بلدان المنظمة، في المتوسط، من تحقيق إنتاج زراعي أقل من 5.500 دولار أمريكي مقارنةً بـ6.147 دولارًا أمريكيًا المسجل في بلدان نامية أخرى (سيسرك، 2016). وضمن البلدان العشرة في المنظمة ذات البيانات، شهدت إنتاجية العمالة تحسنا على مر السنين.

الأمن الغذائي: على مر السنين، أحرز العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما مبهرا في مسارها نحو تحقيق الأمن الغذائي. وكما هو موضح في الشكل 4.7، انتشار نقص التغذية آخذ في الانخفاض في غالبية أعضاء المنظمة من جهة، مع أن مستواه ظل مرتفعاً للغاية في العديد من البلدان الأعضاء مثل تشاد وطاجيكستان وموزمبيق. ومن جهة أخرى، شهدت 13 دولة عضو زيادة في انتشار

الشكل 2.7: إنتاجية الأراضي (قيمة الإنتاج الزراعي لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بالدولار الثابت لفترة 2004-2016)

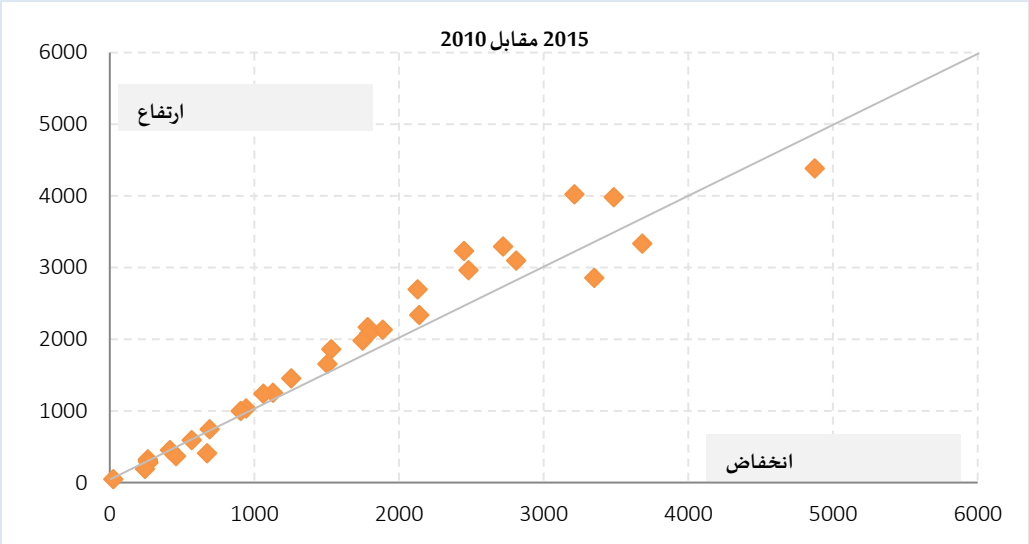

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية.

نقص التغذيةخلال الفترة قيد النظر، من بينها، سُجلت أعلى زيادة في أوغندا تلتها غينيا بيساو وسيراليون واليمن (الشكل 3.7). وفي حين يعتبر نقص التغذية بشكل بديهي أحد أسباب الفقر لأن وجود معدلات أعلى من نقص التغذية في المناطق التي ينتشر فيها الفقر بشكل كبير هو أمر مسلم به على نطاق واسع، فإن نقص التغذية ينطوي على حقيقة أن الزيادات في إنتاج الغذاء لكل هكتار منالأراضي الصالحة للزراعة لن تستطيع مواكبة الزيادات في عدد السكان.

وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة الأخيرة، عانى 200 مليون شخص من نقص التغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أي ما يعادل 27.5% من إجمالي سكان العالم الذين يعانون من

نقص التغذية في فترة 2014-2016. وعلى الرغم من أن معدل انتشار نقص التغذية (أي حصة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي عدد السكان) في الدول الأعضاء في المنظمة قد انخفض من

الشكل 3.7: انتشار نقص التغذية (% من مجموع السكان)

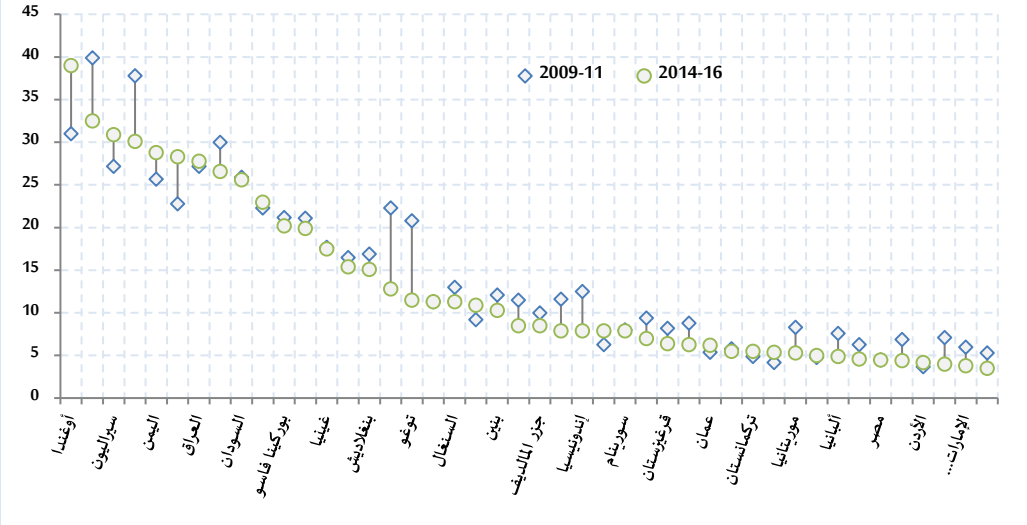

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية.

17.63% في فترة 1999-2001 إلى 13% في فترة 2014-2016، فإن إجمالي عددهم آخذ في الارتفاع منذ فترة 2012-2014. ويرجع هذا الاتجاه المتصاعد بشكل رئيسي إلى تدهور وضع السلم والأمن وزيادة حالات النزاعات والكوارث الطبيعية في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة.

الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الهدفين: 2.8.2 و 4.8.2)

تعد الإدارة الفعالة والكفؤة للموارد الطبيعية أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، وبالرغم من التقدم المحرز، ظل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية هدفاً بعيد المنال في العديد من البلدان الأعضاء.

السكان الزراعيون: تتجاوز نسبة العاملين في النشاط الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي نسبة العاملين في الدول الأخرى. ففي عام 2017، كان أكثر من ثلث العاملين في بلدان المنظمة يعملون في النشاط الزراعي مقارنة بحوالي النصف في عام 2000. ويتخطى العاملون في نشاط الزراعة نسبة 50% في 16 دولة عضو، ويقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء، بحيث تزيد هذه النسبة عن 75% في كل من تشاد والصومال وغينيا بيساو وموريتانيا والنيجر (الشكل 4.7).

مع ذلك، هناك اتجاه تنازلي في حصة الأشخاص العاملين في الزراعة عبر أعضاء منظمة المتعاون الإسلامي، إذ سجلت 32 من أصل 54 دولة تتوفر على بيانات انخفاضا في عدد العاملين في النشاط الزراعي خلال فترة 2015-2017. ومن بين هذه البلدان، سجلت مالي وليبيا وبنغلاديش وقيرغيزستان أعلى

نسبة انخفاض باثنين إلى أربع نقاط مئوية. وفي المقابل، أبلغت 22 دولة عن زيادة في هذا العدد، بحيث يجدر الذكر بأن اليمن سجلت أعلى نسبة ارتفاع بلغت حوالي 10% تلتها سوريا (%) وبنين (1.4%) وتشاد (1.3%).

الشكل 4.7: العمالة في النشاط الزراعي (كنسبة مئوية من النشاط الاقتصادي ككل)

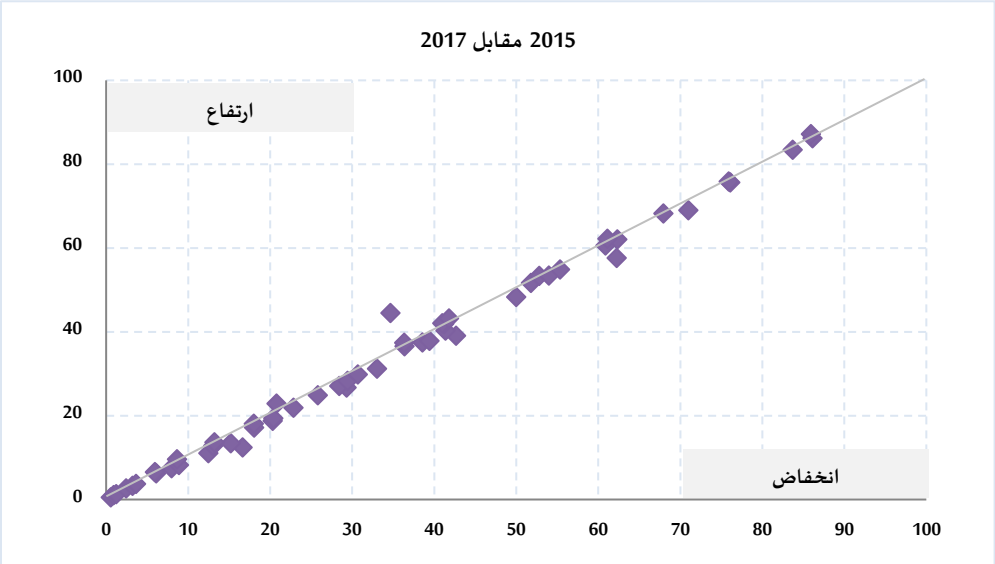

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الأراضي وموارد المياه: بالإضافة إلى القوة العاملة الزراعية، يعتبر الاستخدام الفعال والمثمر للأراضي الزراعية عنصراً أساسياً في عملية التنمية الزراعية. وفي هذا الصدد، تتوفر دول منظمة التعاون الإسلامي الـ57 على مساحة أراضي زراعية تبلغ 1.37 مليار هكتار، أي ما يعادل 28% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في العالم. وتمثل فقط 7 دول منها (كازاخستان والمملكة العربية السعودية ونيجيريا والسودان وأندونيسيا وموزمبيق وتشاد بشكل تنازلي) نصف مجموع الأراضي الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان المنظمة 310 ملايين هكتار فقط في عام 2015، أي ما يعادل 22.6% من مساحتها الزراعية. كما بلغت مساحة الأراضي الزراعية الدائمة فيها (63 مليون هكتار) 4.4% فقط من إجمالي مساحة أراضيها الزراعية. وإن الجزء الأكبر من مساحة أراضيها الزراعية (72.8% أو 996 مليون هكتار) هي مروج دائمة ومراعي، وتستخدم إلى حد كبير من أجل رعاية الماشية.

تعتبر المياه مورداً نادراً في المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث توجد العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في غرب آسيا وشمال شرق أفريقيا. وتواجه معظم دول المنظمة في هذه المناطق ضغوطاً مائية شديدة بسبب محدودية الفرص المتاحة لاستغلال موارد مائية جديدة. ومن المتوقع أن تزداد هذه الضغوط في ظل تزايد عدد السكان وارتفاع مستوى استخدام المياه للفرد الواحد المرتبط

بالتنمية الاقتصادية. ولذلك، فإن الاستخدام الفعال لموارد المياه في الزراعة، من خلال تحسين نظم وتقنيات الري، هو واحد من أكثر الاحتياجات والشروط المسبقة للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

الشكل 5.7: عمليات سحب المياه الزراعية كنسبة مئوية من إجمالي عمليات سحب المياه، أعلى (يسار) وأدنى (يمين) 10 دول في منظمة التعاون الإسلامي، 2000-2017

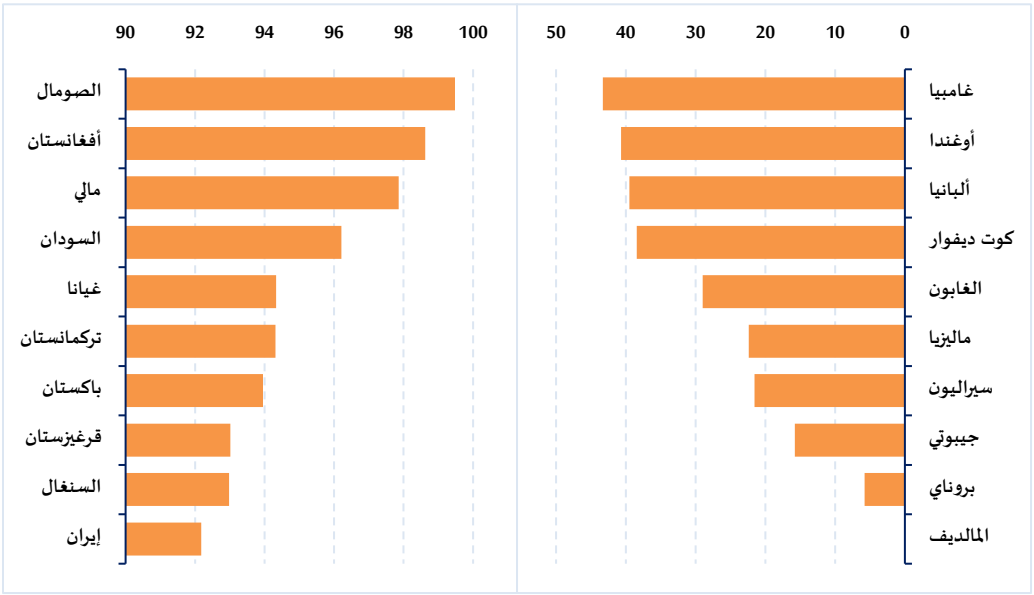

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية أكواستات.

بالنظر إلى النمو السريع لسكانها، لا يزال العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تواجه تحديات خطيرة في تلبية الطلب المتزايد على المياه ولا سيما في القطاع الزراعي. ومن بين 933 كم^3 من المياه في دول المنظمة، يتم سحب 785 كم^3 سنويا من قبل قطاع الزراعة؛ وبالتالي فإن عملية سحب المياه الزراعية في هذه الدول يمثل 84% من إجمالي عمليات سحب المياه. وبالمقارنة مع متوسط الدول المتقدمة البالغ 39% ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة البالغ 76%، فإن النسبة المئوية في دول المنظمة مرتفع للغاية ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم كفاءة استخدام المياه في قطاع الزراعة.

إن توزيع عمليات سحب المياه الزراعية ضمن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بعيد كل البعد عن أن يكون موحدًا كما يظهر في الشكل 5.7. ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى توافر موارد المياه المتجددة وهيكل الاقتصاد الذي يحدد كمية المياه التي يسحبها القطاع الزراعي مقارنة بالمياه المسحوبة من قبل القطاع الصناعي وتلك المسحوبة للاستخدام المحلي.

القضايا والتحديات التي يتم مواجهتها في تحقيق الأهداف

لقد أخفقت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي مثلها مثل نظيراتها النامية الأخرى في تحقيق إمكاناتها الزراعية الحقيقية بسبب الاستخدام غير الفعال للأراضي وموارد المياه وتدهور حالة السلام والأمن. والحالة ذات أهمية وقلق خاصين في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الفقيرة حيث تعد زراعة الكفاف هي القطاع الرئيسي الذي يعتمد عليه ملايين الفقراء من أجل البقاء.

الشكل 6.7: بلدان المنظمة التي تعاني من ندرة المياه، 2013-2017

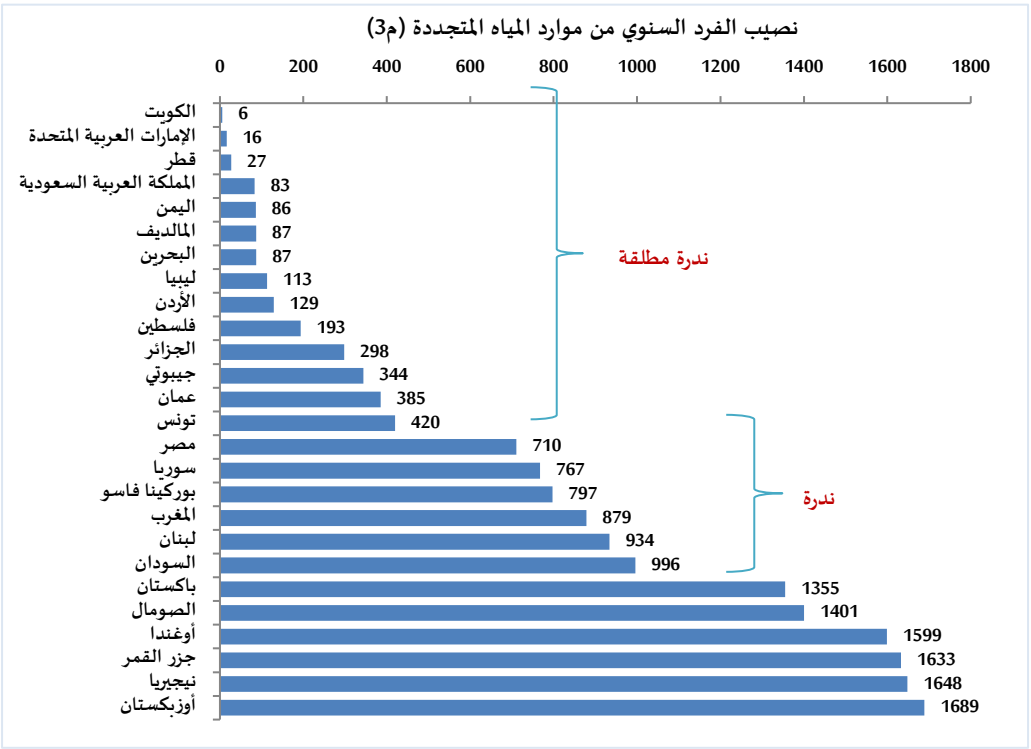

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية أكواستات. أحدث البيانات المتاحة بين 2013-2017.

ندرة المياه

تعد ندرة الموارد المائية واستخدام تقنيات الري القديمة من بين العوائق والتحديات الأكثر أهمية التي تواجه التنمية الزراعية ووضع الأمن الغذائي في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي ولا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في غرب آسيا وشمال شرق أفريقيا (الشكل 6.7). وتواجه معظم دول المنظمة في هذه المناطق ضغوطاً مائية شديدة بسبب محدودية الفرص المتاحة لاستغلال موارد مائية جديدة. ومن المتوقع أن تزداد هذه الضغوط في ظل تزايد عدد السكان وارتفاع مستوى استخدام المياه للفرد الواحد المرتبط بالتنمية الاقتصادية. ولذلك، فإن الاستخدام الفعال لموارد المياه في الزراعة، من خلال تحسين نظم وتقنيات الري، هو واحد من أكثر الاحتياجات والشروط المسبقة للتنمية الزراعية

المستدامة والأمن الغذائي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

الشكل 7.7: المساحة المجهزة للري كنسبة مئوية من مساحة الأراضي الزراعية، 2008-2017

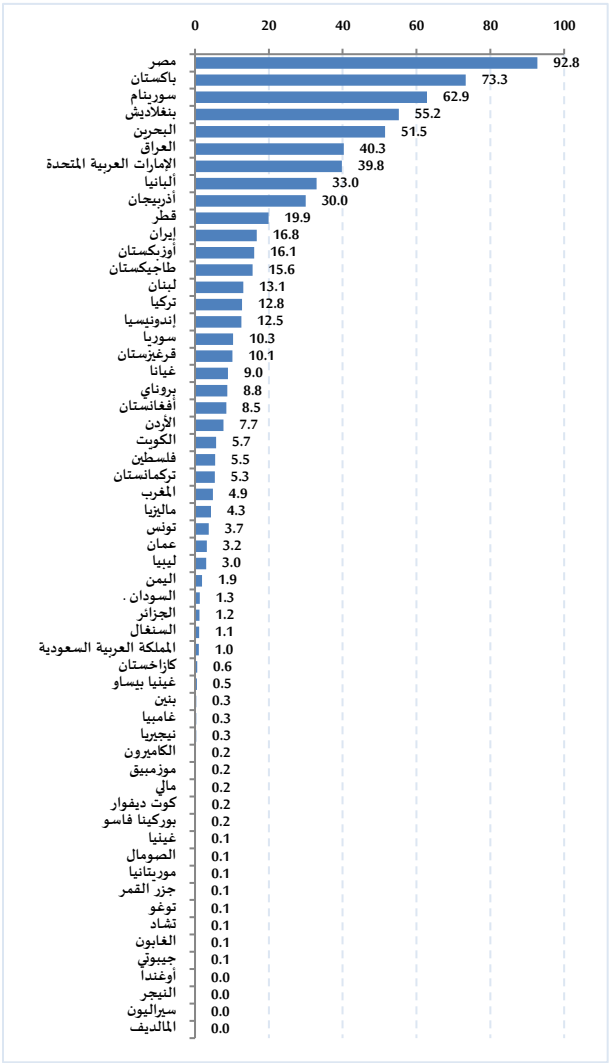

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية

وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة الأخيرة، سجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي متوسط نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة بلغ 4.652 م^3/سنة فقط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 7.601 م^3/سنة (سيسرك، 2018). وفي الواقع، تعاني 26 دولة عضو في المنظمة من الإجهاد المائي و/أو ندرة المياه. وبالتحديد، تعاني 6 منها من الإجهاد المائي، و 6 أخرى تواجه ندرة المياه، بينما تعاني بقيتها البالغ عددها 14 دولة من ندرة المياه المطلقة. علما أن البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي و/أو ندرة المياه تعتمد على المصادر الخارجية لتوفير احتياجاتها من المياه.

نقص في أنظمة الري

بالنظر إلى حقيقة أن المياه مورد نادر في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن استخدام نظام الري المناسب أمر ضروري لزيادة إنتاجية الزراعة. ومع ذلك، فإن 25.4% فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في دول المنظمة مزودة بنظام الري. وعلاوة على ذلك، برزت ظاهرة الملوحة في البلدان حيث الري مكثف مثل باكستان ومصر والعراق، كمشكلة رئيسية. بالإضافة إلى استخدام الري السطحي، وهو أقل تكنولوجيا ري كفاءة، في 82.1% من إجمالي المساحة الزراعية المزودة بالري في البلدان الأعضاء في المنظمة، مما يتسبب في هدر كميات كبيرة من المياه المخصصة للري بسبب الترشيح العميق والجريان السطحي. وتزيد هذه النسبة عن 50% في 38 دولة من دول المنظمة، ومن بينها 17 بلداً يعد الري السطحي

فيها التقنية الوحيدة التي تُمارس من أجل الري. مما يسفر هدر كميات ضخمة من المياه التي يتم تخصيصها للري في هذه الدول على مستوى المزارع إما عن طريق الترشيح العميق أو الجريان السطحي.

تزايد العجز الغذائي والأزمات الإنسانية

بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في معدلات النمو السكاني والتغيرات في أنماط الاستهلاك، سيتعين زيادة الإنتاج الزراعي العالمي بنحو 70% مما يعني أن الإنتاج الزراعي، وخاصة المتعلق بالمنتجات الغذائية، يحتاج إلى مضاعفة في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولكن يبدو أن هذه الأخيرة لا تمتلك القدرة المحلية الكافية لإنتاج الأغذية من أجل تلبية الطلب على الغذاء من جانب سكانها الذين يتزايد عددهم، إذ أنه خلال الفترة 2010-2016، تجاوز نمو صادرات المواد الغذائية نمو وارداتها في معظم بلدان المنظمة. وكما هو مبين في الشكل 8.7، 33 من أصل 43 دولة من دول المنظمة ذات بيانات متاحة سجلت عجزًا في تجارة الأغذية في عام 2016. ومن بين هذه الدول، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى عجز بلغ 17 مليار دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة (9.3 مليار دولار)، والجزائر (8.6 مليار)، ثم بنغلادش (7.6 مليار دولار). وفي المقابل، أبلغت 10 بلدان من أعضاء المنظمة عن فائض في تجارة الأغذية في عام 2016. بحيث تحتل إندونيسيا المرتبة الأولى بفائض في تجارة الأغذية يبلغ 16.4 مليار دولار أمريكي تلتها ماليزيا (7.2 مليار دولار) وتركيا (5.3 مليار دولار) ثم كوت ديفوار (4.4 مليار دولار).

الشكل 8.7: الميزان التجاري للأغذية (مليار دولار)

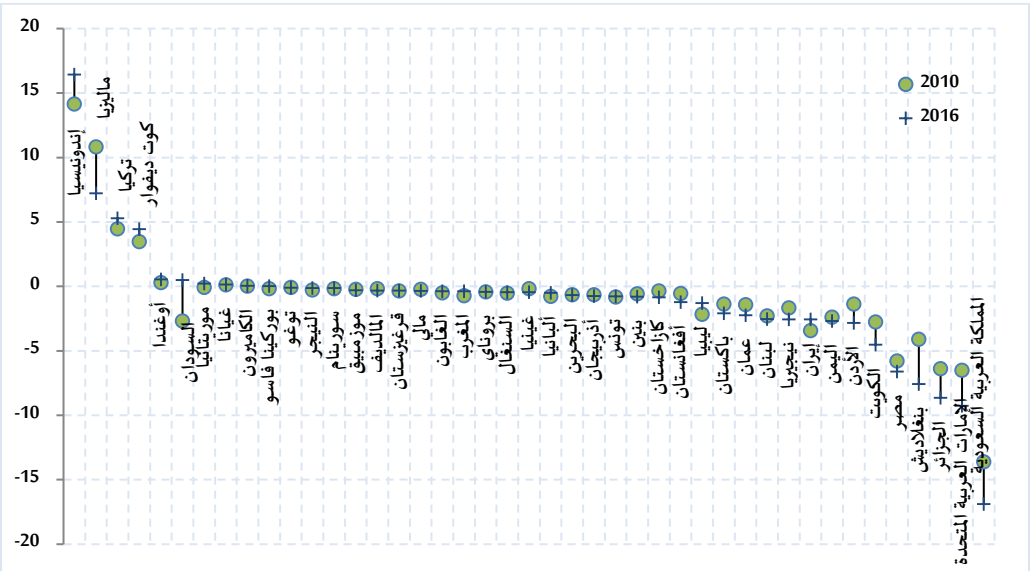

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية.

وبشكل عام، أفادت 23 بلداً من البلدان الأعضاء عن زيادة العجز في تجارة الأغذية خلال الفترة قيد النظر. أما السودان، فهي الدولة الوحيدة التي انتقلت من عجز تجاري بلغ 2.7 مليار دولار في عام 2010 إلى فائض قدره 0.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

إن تزايد العجز في الميزان التجاري للأغذية يشكل مصدر قلق خاص بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي (LIFDCs) والبلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدة خارجية في جميع أنحاء العالم، والتي تنفق حوالي 54% من عائدات صادراتها على الواردات الغذائية التجارية. ووفقاً لتصنيفات منظمة الأغذية والزراعة الأخيرة، يتبين أن 29 بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ترد بين البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي والبلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية في العالم البالغ عددها 52 بلداً، ومعظمها يقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمناطق القاحلة في غرب آسيا وشمال شرق أفريقيا (الجدول 2.7). وبصفة عامة، تتميز غالبية هذه البلدان بمستوى الدخل المنخفض، والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، وارتفاع معدل انتشار نقص التغذية. فهي غير قادرة على إنتاج ما يكفيها من الغذاء لتلبية مطالبها المحلية، وذلك بسبب نقص الموارد التي لا يمكنها كذلك استيرادها. وعلاوة على ذلك، فإن النزاعات الداخلية في بعض هذه البلدان، ولا سيما في أفريقيا، تؤثر دونما شك، سلبا على جميع جوانب الحياة، ليس فقط من خلال تفاقم الظروف المعيشية غير المواتية ولكن أيضا من خلال بقائها كعقبات أمام إمكانات التنمية الاقتصادية. كما أن

الجدول 2.7: البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي والبلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدة خارجية

أفغانستان*+	جيبوتي*+	موريتانيا*+	السودان*+
بنغلاديش*	غامبيا*	موزمبيق*+	سوريا*+
بنين*	غينيا*+	النيجر*+	طاجيكستان*
بوركينا فاسو*+	غينيا بيساو*	نيجيريا*+	توغو*
الكاميرون*+	قرغيزستان*	باكستان*+	أوغندا*+
تشاد*+	العراق+	السنغال*+	أوزبكستان*
جزر القمر*	ليبيا+	سيراليون*+	اليمن*+
كوت ديفوار*	مالي*+	الصومال*+	

المصدر: www.fao.org. ملاحظات: *←البلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي؛ +← البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدة خارجية

الظروف غير الآمنة في هذه البلدان تجعل من الصعب وصول المساعدات الغذائية من البلدان الأخرى أو المنظمات الدولية إلى المناطق المحتاجة. وفي هذا الصدد، واصل نقص الأغذية في التأثير على عدد كبير من البلدان الـ29 ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز غذائي في المنظمة، حيث صنفت 19 منها أيضاً على أنها "دول تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدات خارجية" (موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الإنترنت، سبتمبر 2018).

مقترحات سياساتية

كما هو موضح في الأقسام السابقة، شهدت العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا كبيرًا في مسارها نحو تحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ومع ذلك، بشكل عام، كان التقدم بطيئًا ومتفاوتًا إلى جانب عدم المساواة على نطاق واسع بين البلدان وداخلها. والوضع مثير للجزع بشكل خاص في البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل والأقل نموا، حيث أن غالبية هذه البلدان تتميز بعدم كفاية القدرات، وبنية تحتية ضعيفة، وعدم كفاءة استخدام الموارد الزراعية، وحالة السلام والأمن الهشة. لذلك ينبغي معالجة هذه التحديات والقيود بعناية من جانب السلطات الوطنية وصانعي السياسات المعنيين. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون الاقتراح التالي بمثابة مبادئ توجيهية للسياسات من أجل التعاون على الصعيدين القطري والبيني في منظمة التعاون الإسلامي.

أداء القطاع الزراعي في دول منظمة التعاون الإسلامي ضعيف إلى حد كبير بسبب استمرار الاستثمار في القطاع العام. ومن المفارقات أن البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة قد خفضت بشكل كبير الدعم المخصص لها. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب نحو تمكين سكان الريف من خلال الاستثمار في البنية التحتية الريفية، وأنظمة الري الحديثة وميكنة الزراعة. ومن حيث التوافر العام للموارد الزراعية الرئيسية الثلاثة مجتمعة (العمالة والأراضي والمياه)، يبدو أن أفغانستان وبنغلاديش وإندونيسيا ومالي وموزمبيق وأوغندا توفر إمكانات كبيرة لجذب الاستثمار البيني في المنظمة في القطاع الزراعي. ولكن من وجهة نظر المستثمرين، وبالنظر إلى محدودية قدرة هذه البلدان على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف مناخ الأعمال والاستثمار وضعف البنية التحتية الزراعية، لم تستطع هذه البلدان جذب الاهتمام الكافي من المستثمرين. ويجب تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار على المستوى الوطني من خلال تطوير حوافز للمستثمرين من داخل بلدان المنظمة وخارجها بإدخال تدابير محددة في الأطر التنظيمية الوطنية وتعزيز مناهج الاستثمار المشترك مثل برامج واستراتيجيات التجارة والاستثمار المشتركة والدخول المشترك في أسواق المنظمة بقيادة بنوك الاستثمار الخاصة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي للبلدان الأعضاء إعادة النظر في اللوائح التنظيمية المعقدة والتراخيص وغيرها من الاختناقات المؤسسية وتنقيحها.

يمكن أن يعزى عدم الكفاءة في استخدام الأراضي إلى حقيقة أن العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي تتضمن مشاكل أسواق الأراضي غير الفعالة بسبب حقوق الملكية غير الآمنة وضعف تنفيذ العقود والقيود القانونية الصارمة التي تحد من أداء هذه الأسواق. وهذه مشكلة رئيسية في المنظمة، ولا سيما

في البلدان الأعضاء الأقل نمواً، حيث لم يتم تأسيس ضمان حيازة الأراضي. وإن ضمان الوصول إلى الأراضي وإخضاعها لسيطرة الأسر الريفية الفقيرة والمهمشة أمر هام لتعزيز النمو الزراعي، وبالتالي تخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نمواً. وفي حين أن أنظمة الحيازة التقليدية كانت جيدة، ستؤدي زيادة الكثافة السكانية والتحضر وعدم الاستقرار السياسي في بعض بلدان المنظمة إلى تفاقم الضغط على مساحة الأراضي المتاحة للزراعة بشكل أكبر في المستقبل القريب.

هناك حاجة ملحة للتعاون على الصعيد القطري وفي السياق العام للمنظمة على حد سواء، لمعالجة مشكلة نقص المياه في سياق الأمن الغذائي والصحة العامة والصرف الصحي، والحصول على مياه الشرب المأمونة. ففي المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث تقع العديد من دول المنظمة تعتبر المياه في نفس الوقت موردًا نادرًا وشديد التقلب من عام إلى آخر. وإن تخزين المياه، سواء بالطريقة التقليدية عبر السدود، أو الطريقة الأقل تقليدية عبر خزانات المياه الجوفية، يزيد من توافر المياه على أساس منتظم، وخاصة في المواسم الجافة، وإلا لكانت المياه غير متواجدة. وعلاوة على ذلك، مع مراعاة أن الإنتاج الزراعي في معظم أجزاء مجموعة منظمة التعاون الإسلامي لا يزال يعتمد على أنظمة الري، وأن ربع المساحة الزراعية الإجمالية مجهزة بهذا النظام، من الواضح أن الاستثمارات في أنظمة الري تشكل تحديًا كبيرًا يستوجب على دول المنظمة التصدي له. وفي المقابل، حيث الري الزراعي مكثف كما هو الحال في باكستان ومصر والعراق، ظهرت الملوحة كمشكلة رئيسية لأن 82%من المساحة الزراعية في بلدان المنظمة يتم ريها عن طريق الري السطحي، وهو أقل تكنولوجيات الري كفاءة، مما تسبب في هدر كميات كبيرة من المياه التي يتم تحويلها للري بسبب الترشيح العميق والجريان السطحي.

الفصل الثامن

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: العمالة والبنية التحتية والتصنيع

تتمتع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بموارد اقتصادية واعدة في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والأراضي الصالحة للزراعة والطاقة والتعدين والموارد البشرية. كما أنها تشكل منطقة تجارية استراتيجية كبيرة. ومع ذلك، فإن هذه الإمكانية المتأصلة لا تظهر على شكل مستويات معقولة للتنمية الاقتصادية والبشرية. كما يتجلى الاستخدام غير الفعال لعوامل الإنتاج المتاحة في البلدان الأعضاء في مؤشرات الإنتاجية مثل معدلات نمو العمالة والإنتاجية الإجمالية.

إن هذا المجال المواضيعي هو الجزء الأكثر شمولة في الوثيقة الاستراتيجية، ويغطي ست فئات رئيسية، وهي: (i) الصناعة، (ii) والنقل، (iii) والطاقة، (iv) والسياحة، (v) والعمل والعمالة والحماية الاجتماعية، (vi) وتنظيم المشاريع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1.8 الصناعة

الأهداف 1.9.2 - 3.9.2:

[1.9.2] زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع التركيز على قطاعات القيمة المضافة في مجالات الزراعة والتصنيع والبحرية والخدمات.
[2.9.2] زيادة القيمة المضافة في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية مع إيلاء اهتمام خاص بتوليد العمالة والعلوم والتكنولوجيا وتطوير الابتكار، وتقاسم التكنولوجيا.
[3.9.2] تطوير وتسهيل الصناعة والصناعات الخضراء القائمة على الاقتصاد الأزرق.

الأساس المنطقي

طالما ارتبطت التنمية الاقتصادية على مر التاريخ ارتباطا وثيقا بالتنمية الصناعية. وعلى مر السنين، شهدت مختلف بقاع العالم العديد من المحاولات الرامية إلى تطوير الاقتصادات من خلال التصنيع، إلا أن العديد من التدخلات الحكومية باءت بالفشل في تحقيق النتائج المرجوة. وفي خضم الاهتمام المتجدد بالتنمية الصناعية في مجموعة من بقاع العالم، تعد الأهداف المذكورة أعلاه ذات أهمية خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان المنظمة.

يرتبط الأداء الاقتصادي للبلدان ارتباطاً قوياً بقدرتها على رفع مستويات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية. غير أن القطاعات المختلفة تستلزم خصائص مختلفة من حيث المساهمة في نمو الإنتاجية عموماً. كما أنه هناك حاجة إلى "تحول هيكلي" نحو قطاعات أكثر إنتاجية لتحقيق النمو المستدام وتحسين الأداء الاقتصادي. وبالتالي، من أجل تحقيق هذا التحول الهيكلي، ينبغي أن تنتقل المصادر الإنتاجية للاقتصاد إلى قطاعات ذات إمكانات إنتاجية أعلى. وتهدف إلى زيادة القدرة على إنتاج وتصدير المزيد من المنتجات ذات القيمة المضافة من خلال الاستثمار في القدرات للاستفادة من التكنولوجيا القائمة وابتكار منتجات وأنظمة جديدة.

من المعلوم على نطاق واسع أن عددا كبيرا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعتمد على الموارد الاستخراجية لتوليد الدخل والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، إذا لم يتم الاستثمار الكافي لإضافة قيمة إلى

هذه الموارد، فسوف تتدهور الإنتاجية والقدرة التنافسية للبلدان وتعاني مما يسمى عادة بـ "لعنة الموارد". ولذلك، من المهم للغاية أيضا الاستثمار في تنويع الهيكل الاقتصادي للحد من الاعتماد على عدد قليل من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة.

هناك أيضا قلق متزايد بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. كما حولت أهداف التنمية المستدامة الانتباه من التنمية الاقتصادية إلى التنمية [الاقتصادية] المستدامة. وفي هذا السياق، من المهم التأكد بأن سياسات التنمية الصناعية صديقة للبيئة وتولي اهتماما خاصا للحفاظ على النظم الإيكولوجية والموائل.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

لقد تطور الهيكل الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي في اتجاه قطاع الخدمات وبعيداً عن الصناعات غير التحويلية. وزادت حصة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي القيمة المضافة لدول المنظمة من 13.1% في عام 2000 إلى 14.3% في 2015، ولكنها انخفضت بشكل طفيف إلى 14.2% في 2016 (الشكل 1.8). ومع ذلك، ظلت حصة الزراعة تتراجع باستمرار منذ عام 2000، بحيث بلغت 10.2% في عام 2016 مقارنة بـ10.3% في عام 2015 و 11.6% في عام 2000. وبالمقابل، تثير الزيادة المطردة في قطاع الخدمات القلق حول تراجع التصنيع السابق لأوانه في بلدان المنظمة.

الشكل 1.8: حصة القطاعات الاقتصادية من إجمالي القيمة المضافة

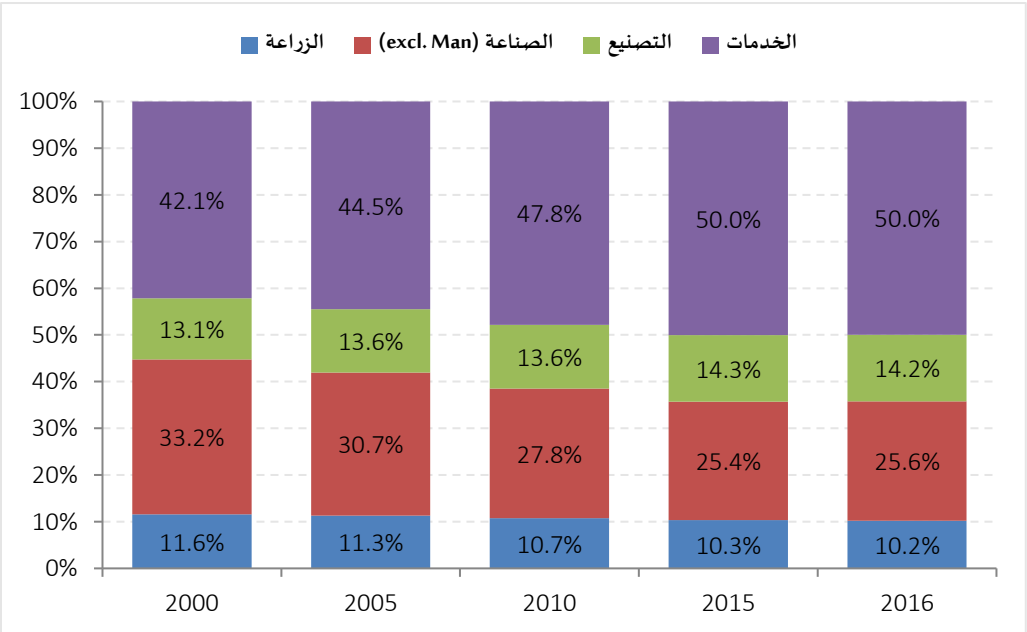

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة. تغطية البيانات: 51 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، و 35 دولة متقدمة، و 93 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

من ناحية أخرى، ازدادت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في النشاط الاقتصادي العالمي في جميع القطاعات (الشكل 2.8). وربما الأهم، من منظور التنمية الصناعية، أن دول المنظمة قد زادت حصتها في نشاط التصنيع العالمي من 6.3% في عام 2000 إلى 7.7% في 2015، وارتفعت إلى 7.8% في 2016. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال المشاركة في أنشطة التصنيع العالمية منخفضة للغاية وتتطلب استراتيجيات فعالة على المدى الطويل لتحويل بلدان المنظمة إلى اقتصادات صناعية قادرة على المنافسة.

الشكل 2.8: حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في النشاط الاقتصادي العالمي حسب

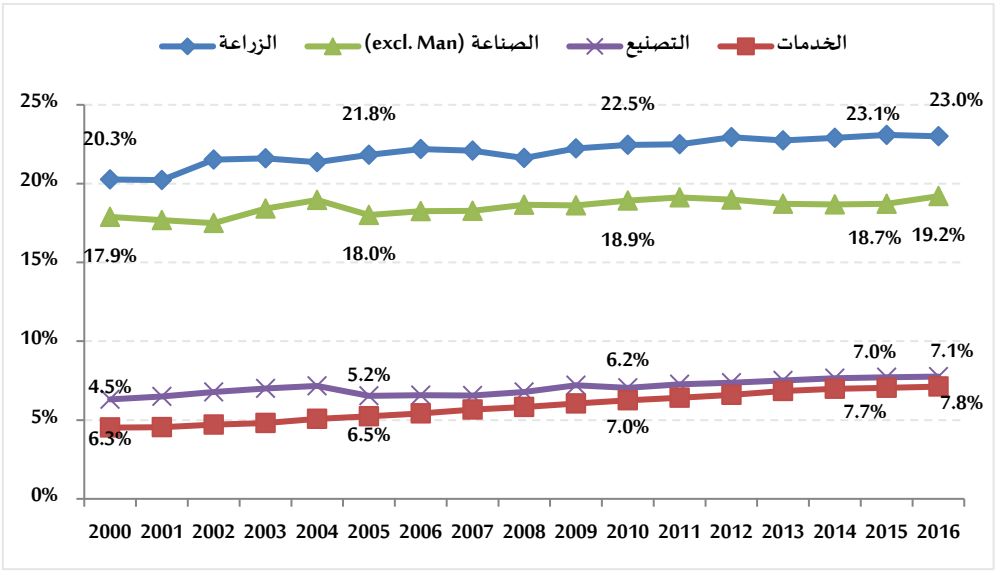

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

الشكل 3.8: العجز التجاري في التصنيع والزراعة والخدمات (مليار دولار أمريكي)

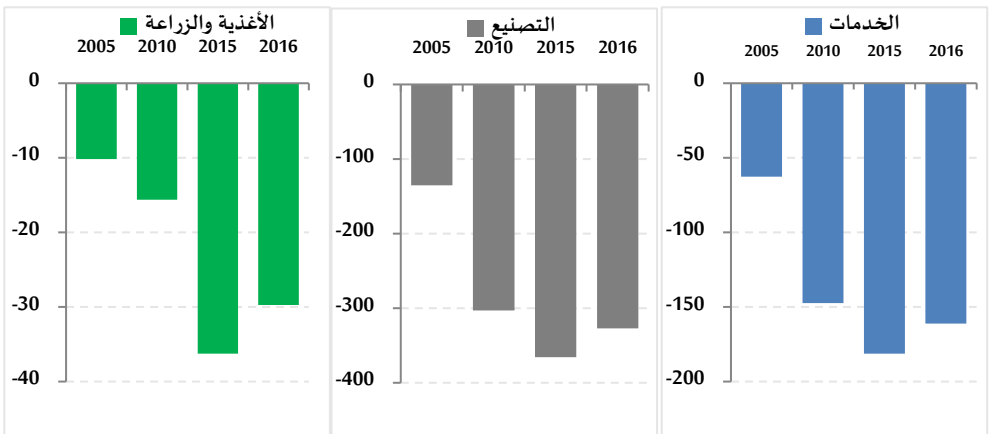

المصدر: البنك الدولي و قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية وإحصاءات الاونكتاد. *تغطية البيانات:* 55 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (يسارا)، 43 دولة عضو في المنظمة (الوسط ويمينا)

كما توضح الإحصاءات التجارية غياب تنمية صناعية واقتصادية. وكما هو مبين في الشكل 3.8، كان هناك توسع متزايد في نطاق العجز التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي في القطاعات الرئيسية، حتى في الأغذية والزراعة. غير أنه في عام 2016، لوحظ حدوث تقلص كبير في العجز التجاري في جميع القطاعات، مما يشير إلى تحسن في الإحصاءات التجارية.

إن الهدف من زيادة القيمة المضافة في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية (الهدف 2.9.2) مهم أيضا في الحد من الاعتماد على المنتجات الأولية وتحقيق التحول الهيكلي في بلدان المنظمة. ويوضح

الشكل 4.8: إجمالي ريوع الموارد الطبيعية (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

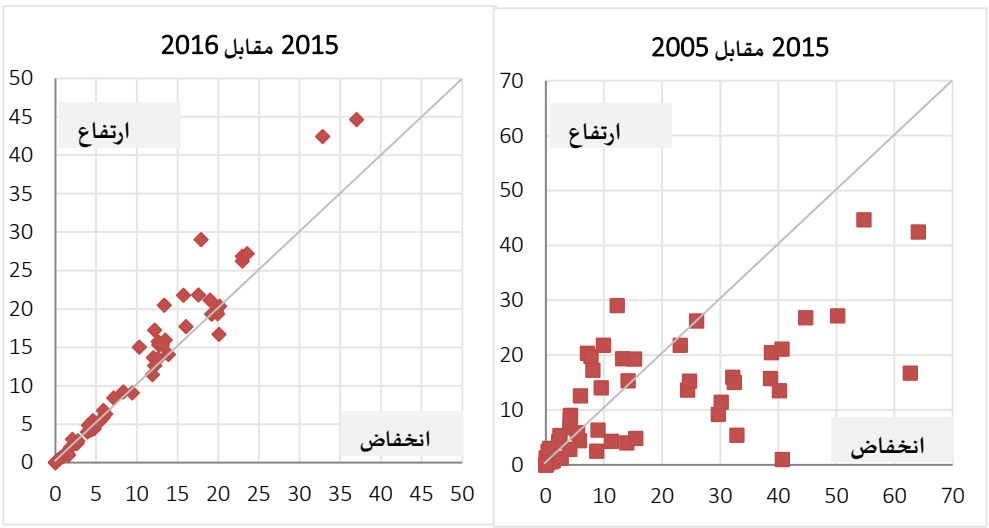

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. *تغطية البيانات:* 54 بلدا من دول المنظمة

الشكل 4.8 أن العديد من بلدان المنظمة قد خفضت من اعتمادها على الموارد الطبيعية عام 2016 مقارنة بـ2005 (يسارا)، ولكن تشير الإحصاءات أيضا إلى أنه لدى معظم دول المنظمة اعتماد أكبر على ريوع الموارد الطبيعية في 2016 بالمقارنة مع 2015 (يمينا). ويدل هذا على أن العديد من بلدان المنظمة لا تزال تعتمد على الموارد الاستخراجية.

الجدول 1.8: القيمة المضافة في التعدين والمحاجر في دول منظمة التعاون الإسلامي

البلد	LYA	القيمة المضافة (مليار دولار أمريكي)	التغير (*)
ألبانيا	2014	0.6	غير معلوم
أذربيجان	2015	14.0	%-42.5
بنغلاديش	2015	3.7	%189.5
مصر	2013	28.8	%48.8
إيران	2015	2.9	%-55.4
الأردن	2014	1.0	%28.9
كازاخستان	2015	23.3	%-31.7
ماليزيا	2015	26.4	%-4.2
قطر	2015	60.7	غير معلوم
المملكة العربية السعودية	2015	165.9	غير معلوم
فلسطين	2014	0.04	%18.8
تركيا	2015	4.0	%-17.5

المصدر: اليونيدو، إحصاءات التعدين والمرافق العامة، 2018 (*) تمت مقارنة التغيير بالقيمة في عام 2010 أو البيانات المتوفرة خلال 2009-2012. إذا لم تكن البيانات متاحة قبل عام 2012، لا يتم الإبلاغ عن التغيير.

بالرغم من أنه من المهم تحسين القيمة المضافة في الموارد الاستخراجية، إلا أن البيانات غير متاحة لإجراء تحليل شامل. ووفقاً لقاعدة بيانات إحصاءات التعدين والمرافق العامة التابعة لليونيدو ، من بين 12 بلداً من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوافر عنها البيانات، المملكة العربية السعودية هي العضو الوحيد الذي يتمتع بأكبر قيمة مضافة في قطاع التعدين واستغلال المحاجر (166 مليار دولار أمريكي).

الشكل 5.8: المناطق البحرية المحمية (% من المياه الإقليمية)

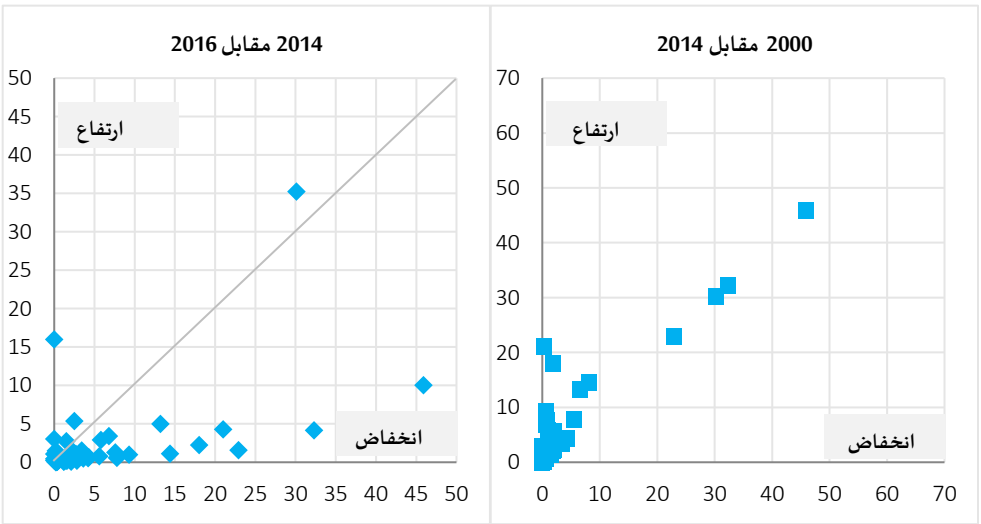

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 44 بلدا من دول المنظمة

كما تعد قطر ومصر وماليزيا الدول الرئيسية التي تتمتع بقيمة مضافة كبيرة في هذا القطاع. ومع ذلك، عند مقارنة أدائها بالإنجازات السابقة، يتبين أن العديد من الدول تواجه نقصان في مجموع القيمة المضافة في مجال التعدين واستغلال المحاجر (الجدول 1.8). ويبدو أن هذا الوضع يتطلب تعاوناً فعالاً بين بلدان المنظمة لتحسين القدرات من أجل زيادة القيمة المضافة من خلال أنشطة البحث والتطوير، كما جاء في الهدف 2.9.2. ويتطلب النمو الأخضر استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. إذ أن الموارد الطبيعية هي أصول مهمة لإنتاج الثروة والازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية. ومع ذلك، من المهم تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان استمرارية الأصول الطبيعية في توفير الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها رفاهنا. ويوضح الشكل 5.8 أن المناطق البحرية المحمية كنسبة مئوية من المياه الإقليمية قد انخفضت في عدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة 2014-2016. كما أن زيادة نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية تساعد في حماية الأنواع النباتية والحيوانية المعرضة للخطر وحماية التنوع البيولوجي، الذي يدعم بدوره الاقتصاد الأزرق.

يكتسب الاستثمار في الطاقة المتجددة اعترافًا واهتمامًا متزايدين في جميع أنحاء العالم، وبلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست باستثناءً. كما ارتفع إجمالي الطاقة المتجددة لدول المنظمة بنسبة 70% بين عامي 2008 و 2017 و 12.7% بين عامي 2015 و 2017. ومع ذلك، تستثمر البلدان غير الأعضاء أكثر من الأعضاء، حيث نلاحظ أن حصة بلدان المنظمة في مجال الطاقة العالمية المتجددة في انخفاض مستمر بلغ 5.4% في عام 2017 (الشكل 6.8، يسارا). وخلال فترة 2015-2017، لم يقم 12 بلداً باستثمار جديد في قدرته على إنتاج الطاقة المتجددة، بينما زادت 10 بلدان من قدرتها الاستيعابية إلى 5% فقط (الشكل 6.8، يمينا). وقامت 7 بلدان فقط في المنظمة بزيادة قدرتها لأكثر من 50% منذ عام 2015.

كما هو مستهدف في الهدف 3.9.2 مرة أخرى، يعتبر الاقتصاد الأزرق أيضا مجالا حاسما للتعاون بالنسبة لبلدان المنظمة. إذ تعتبر المحيطات والبحار مصدرا حيويا لتحقيق سبل العيش والأمن الغذائي للملايين في شتى بقاع العالم، والإزدهار الاقتصادي لمعظم البلدان. فعلى الرغم من أنها تشكل أهمية بالغة في توفير الدخل والتغذية، إلا أن الضغوط الناجمة عن الأنشطة البشرية تهدد استمرارية هذه الموارد الثمينة.

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

من أجل زيادة قدرات الإنتاج والتصدير، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى سياسات إنمائية صناعية فعالة. وهذا ضروري لتحقيق المزيد من الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاع التصنيع. وتتطلب التنمية الصناعية استراتيجيات شاملة تجمع جميع الجهات الفاعلة المحتملة والتي من شأنها أن تسهم في العملية التنموية. ويمكن لمعظم القطاعات في المجتمع أن تصبح جزءا داعما لهذه العملية ابتداء من الأفراد وانتهاء بالمؤسسات التمويلية. لكن في جميع الحالات ستضطلع الحكومات بدور الوسيط، لأنها ستكون المشرفة على القدرات والموارد والمتطلبات لتحقيق التحول الناجح. فهي لها القدرة على تحفيز الناس على الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لدخول الأسواق

الأجنبية، كما بموسوعها تحديد الثغرات الكامنة في رأس المال البشري والبنى التحتية والمؤسسات وبالتالي العمل على سدها، وإنشاء مؤسسات وآليات تمويلية خاصة لتمويل مشاريع التنمية الصناعية، وبناء القدرات التكنولوجية والابتكارية في بلدانها، فضلا عن الانخراط في شراكات إقليمية للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها الأسواق العظمى.

واليوم، هناك تجدد في الاهتمام بالسياسة الصناعية لتحقيق قدر أكبر من القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي. والملفت للانتباه هو أن هذا الاهتمام يبدو أكثر جلاء في الدول المتقدمة مما هو عليه الحال في الدول النامية. ولتقليص الفجوة في التنمية الاقتصادية وتخفيض مستوى التركز الاقتصادي، يتعين على بلدان المنظمة إعادة تركيز اهتمامها على التنويع الاقتصادي في قطاع التصنيع. بحيث ينبغي لها أن تسعى إلى أن تصبح قادرة على المنافسة في مجموعة متنوعة من المنتجات بأعلى مستويات الجودة الممكنة. كما يتعين عليها أيضا تنفيذ سياسات تهدف إلى نشر هذه القدرات بسرعة لتشييد مجموعات من الشركات التي تولد فرص عمل جديدة للاستفادة من القدرة الإنتاجية للشباب والقوى العاملة الماهرة.

الشكل 6.8: حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في القدرة على توليد الطاقة المتجددة في العالم (يسارا) وتوزيع التغير في القدرة على إعادة التوليد خلال 2015-2017 (يمينا)

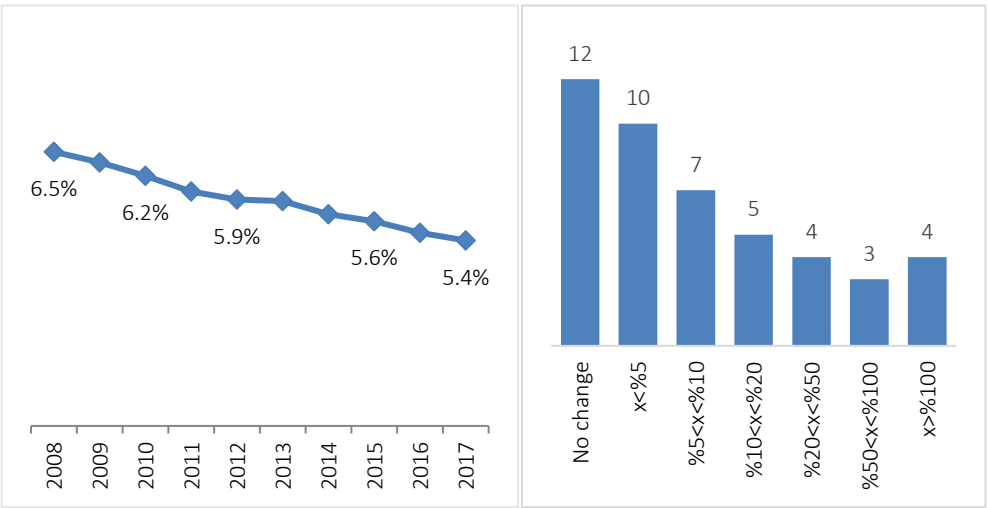

المصدر: إحصاءات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة 2018. تغطية البيانات: 55 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (يسارا)، 45 دولة عضو في المنظمة (يمينا)

ومن أبرز التحديات التي تواجهها بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي عدم وجود مخزون رأسمال بشري عالي المهارات. فالموظفون المؤهلون تقنيا وعلميا يدعمون عملية التنمية الصناعية من خلال المساهمة في التكنولوجيا والابتكار والإنتاج والتسويق. وكما هو مبين في سيسرك (2017أ)، فإن مستويات المهارات الحالية للقوى العاملة في دول منظمة التعاون الإسلامي منخفضة نسبيا. ولذلك، ينبغي للحكومات أن تزيد من الدعم الحكومي للتعليم، وأن تحسن التعليم والتدريب المهني لرفع مستوى قاعدة المهارات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم كفاية مستوى التنمية المالية يعوق إمكانية الحصول على رأس المال في تمويل فرص الاستثمار الحرجة، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الابتكارية حديثة النشأة. ويتيح النظام المالي المتطور أيضا إمكانية تخصيص الموارد بكفاءة. والمستوى الحالي للتنمية المالية، كما تم التطرق إليه في القسم الثالث، متخلف إلى حد ما. ولذلك، هناك حاجة إلى تحسين التنمية المالية لزيادة قدرة الشركات على الحصول على التمويل الكافي لفرص الاستثمار الابتكارية التي يحتمل أن تكون قادرة على المنافسة.

أخيرا، توجد حاجة إلى زيادة الوعي بأهمية الهدف، من أجل تطوير وتيسير الصناعة والصناعات الخضراء القائمة على الاقتصاد الأزرق. إذ يوفر الاقتصاد الأزرق المستدام فوائد اجتماعية واقتصادية من خلال المساهمة في الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحسين سبل العيش والدخل والعمالة والسلامة والإنصاف. ومن المهم أن تحمي ممارسات الاقتصاد الأزرق التنوع والإنتاجية والقدرة على التكيف وقيمة النظم الإيكولوجية البحرية وتحافظ عليها. وفي هذا السياق، يمكن للبلدان الأعضاء في المنظمة، عند تصميم سياسات اقتصادها الأزرق، أن تضع المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي تدعم النظم الإيكولوجية البحرية وتطبقها.

2.8 المواصلات

الهدفين 4.9.2 - 5.9.2:

[2.9.4] خفض تكاليف التصدير/الاستيراد وتحسين الخدمات من خلال إقامة ممرات وشبكات ملائمة للنقل من أجل زيادة القدرة التنافسية للبلدان الأعضاء.

[2.9.5] إنشاء ممرات وشبكات نقل آمنة ومترابطة متعددة الوسائط فيما بين البلدان الأعضاء لتسهيل التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بينها.

الأساس المنطقي

يعتبر النقل عنصرا لا غنى عنه في النشاط البشري والاقتصادي ويرجع السبب إلى تسهيله لتحركات الناس والسلع والخدمات والموارد وتحسين الوصول إلى الخدمات والأسواق المحلية والدولية. فهو ليس فقط عاملا يُمكن الأنشطة التجارية، بل إنه يشكل أيضا قطاعا اقتصاديا رئيسيا في حد ذاته، ويعمل كحجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والبشرية. ولهذا السبب، ليس من الغريب أن يُدرج النقل في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 وضمن جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، حيث ترتبط بعض أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر و/أو غير مباشر بالنقل المستدام من خلال غايات ومؤشرات محددة.

تلعب شبكات وممرات النقل دورا مهما في خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتوفير سبل الوصول والربط بالمناطق التي قد تكون معزولة. وإن من شأن تخفيض التكاليف وتعزيز إمكانية الوصول بفضل روابط وممرات وخدمات نقل أفضل، توسيع الأسواق من أجل الأعمال التجارية وتحسين وصولها إلى

مدخلات المورد. وتتيح زيادة فرص الوصول والربط فرصا متزايدة للتجارة والمنافسة والتخصص، مما يمكن أن يؤدي إلى مكاسب إنتاجية طويلة الأجل. وإن هذه التغيرات مماثلة للمكاسب الناتجة عن تخفيض الحواجز أمام التجارة وتوسيع الفرص المنبثقة من خلال القيام بذلك (وزارة النقل النيوزيلندية، 2014).

يعتبر النقل عامل تمكين للأنشطة التجارية، وأيضا قطاعا رئيسيا من قطاعات الاقتصاد في حد ذاته. وتشكل البنية التحتية للنقل جزءا كبيرا من إجمالي الإنفاق على البنية التحتية. وهنا يقدم Calderon, Moral-Benito and Servén (2009) تقديرات للعائدات على البنية التحتية التي هي قوية جدا وذات منهجية سليمة. إذ تتراوح تقديراتهم لمرونة إنتاج البنية التحتية، التي تعتمد على مقياس متعدد الأبعاد للهياكل الأساسية المادية بدلا من الإنفاق على البنية التحتية، بين 0.07 و 0.10. وبعبارة أخرى، فإن ارتفاع أصول البنية التحتية بنسبة 10% يزيد بشكل مباشر من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.7% إلى 1%.

للنقل تأثيرات اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل إيجابي على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية. وهناك في الأدبيات ذات الصلة أصوات معارضة تدعي أن العلاقة السببية بين النقل والتنمية الاقتصادية مهمة ولكن من الصعب إثباتها. قد يكون لهذا بعض الصدى في البلدان المتقدمة النمو، حيث تكون شبكات وممرات النقل متطورة جيدا، وقد تكون مكاسب الاستثمار الإضافي في مجال النقل هامشية؛ ولكن في دول منظمة التعاون الإسلامي التي لا تزال في طور التطور، فإن الإستثمارات في النقل سيعود بفوائد هائلة. ويبدو أن التاريخ يدعم هذه الحجة. فوفقا لإيدنجتون Eddington (2006)، إن تحسين "الاتصالات بين المدن ودول العالم قد أسفر عن عمليات إنتاج جديدة جذرية وخول المناطق والبلدان بأن تبدأ في التجارة لجني ثمار فوائد زيادة التخصص في إنتاج السلع

الشكل 7.8: كثافة الشبكة الطرقية، 2011

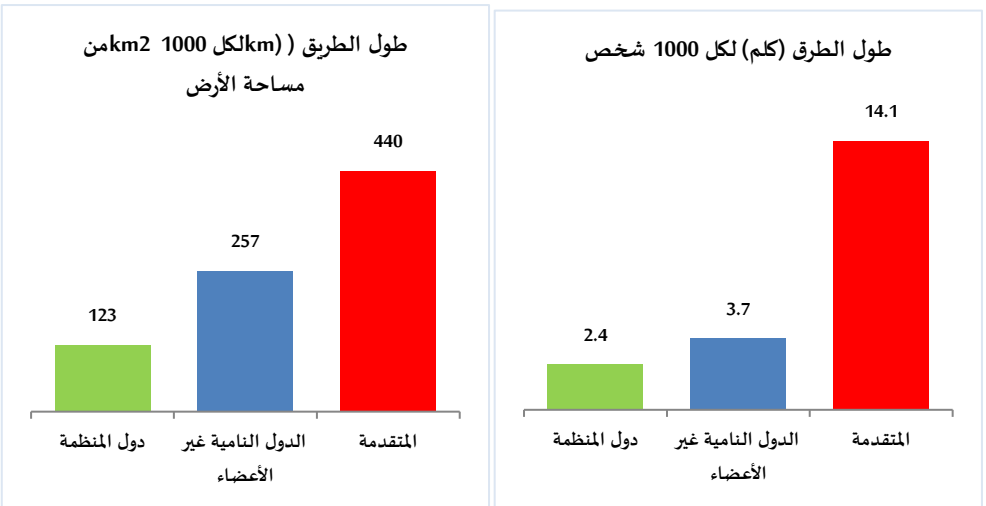

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 34 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، و 33 دولة متقدمة، و 56 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

والخدمات." ومن الواضح أنه في سياق دول المنظمة تعتبر إقامة الربط الأساسي مساهمة هامة جدا في النمو الاقتصادي السريع.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

من أجل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدفين 4.9.2 و 5.9.2، يتم النظر في البنية التحتية الحالية للنقل والأرقام الإجمالية لتكاليف التجارة.

شبكات الطرق: يقدر طول شبكات الطرق في دول منظمة التعاون الإسلامي بحوالي 2.5 مليون كيلومتر (تقديرات عام 2011)، حيث أن 53% من الطرق معبدة أما تلك المتبقية فهي غير معبدة (47%). ولفهم هذا المنظور، هناك حاجة إلى توحيد معاييره وفقا لعدد السكان ومساحة الأرض. ويمكن اعتبار طول شبكة الطريق، عند توحيد معاييرها على أساس نصيب الفرد، بديلا لقياس مدى خدمة الطرق لكل شخص في أي بلد أو منطقة ما. ويبلغ طول شبكة الطرق للفرد الواحد ضمن مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة 2.4، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة (الشكل 7.8، يمينا). وعندما يعتمد التقييس على مساحة الأرض، فإن متوسط شبكة الطرق التي تبلغ مساحتها 123 كم لكل 1000 كم مربع من مساحة الأرض داخل مجموعة المنظمة هو تقريبا نصف مساحة الاقتصادات النامية غير الأعضاء في المنظمة وأقل من ثلث مساحة الاقتصادات المتقدمة (الشكل 7.8 يسارا).

الشكل 8.8: كثافة شبكة السكة الحديدية، 2017

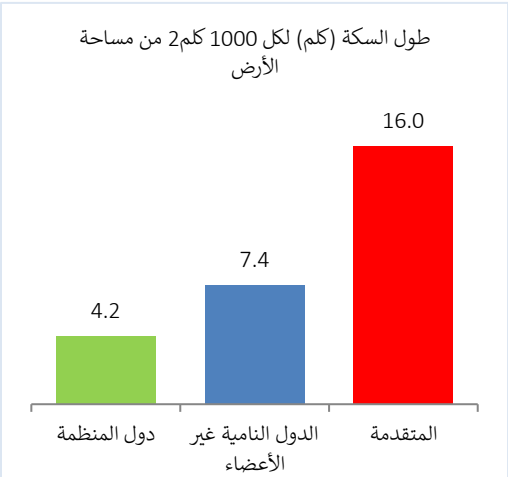

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 52 دولة عضو في المنظمة، و 31 دولة متقدمة، و 71 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

الشكل 9.8: كثافة الشبكة الجوية، 2017

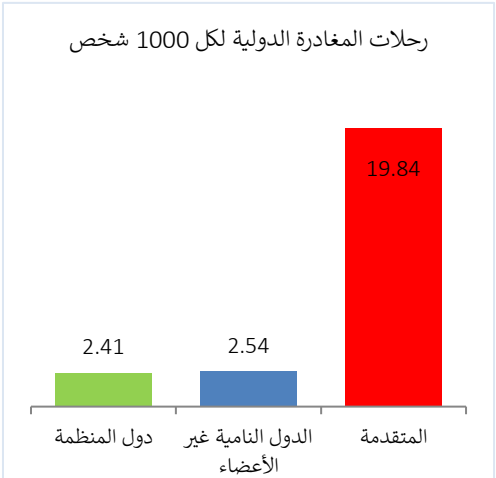

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 52 دولة عضو في المنظمة، و 31 دولة متقدمة، و 71 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

شبكات السكك الحديدية: يقدر طول خطوط السكك الحديدية في دول المنظمة بنحو 100 ألف كيلومتر. ولوضع هذا الرقم في المنظور، هناك حاجة لتوحيد معايير طول خطوط السكك الحديدية على أساس السكان ومساحة الأرض. ويفتقر متوسط طول خط السكة الحديدية لكل منطقة من الأرض والسكان داخل مجموعة دول المنظمة إلى تلك الموجودة في مجموعات الدول الأخرى (الشكل 8.8). ويرجع السبب وراء الأرقام الضعيفة في بلدان المنظمة أساسا إلى ركود النمو في البنية التحتية لخطوط السكك الحديدية إلى جانب تزايد عدد السكان.

الشكل 10.8: كثافة الشبكة البحرية، 2016

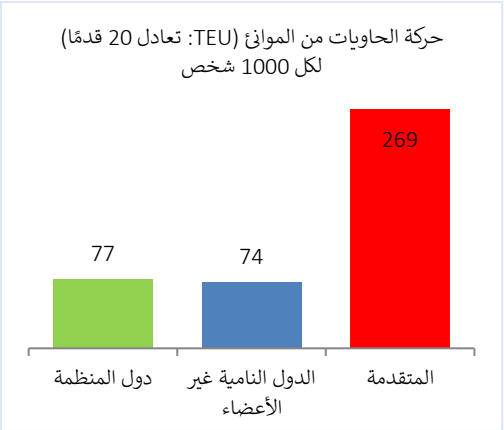

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على إحصاءات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. تغطية البيانات: 34 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، و 31 دولة متقدمة، و 57 دولة نامية غير عضو في المنظمة.

الشبكات الجوية: كان متوسط عدد الرحلات الجوية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، الذي يقاس على أساس كل 1000 شخص، 2.4 في 2017. ويعتبر هذا المستوى أقل مما هو ملاحظ في مجموعات الدول الأخرى كما يوضح الشكل 9.8.

الشكل 11.8: متوسط تكلفة التجارة

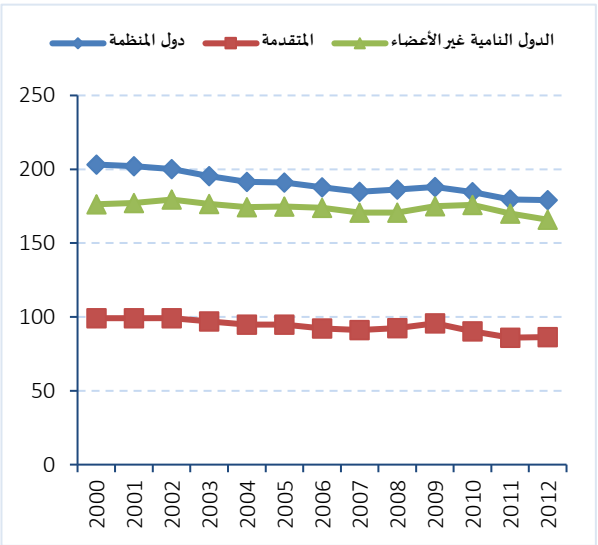

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات التكاليف التجارية للبنك الدولي- اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الشبكات البحرية: مع أكثر من 100000 كم من إجمالي الخط الساحلي، تمتلك دول المنظمة إمكانات كبيرة للنقل البحري. ومع ذلك، فإن المستوى الحالي لكثافة شبكة النقل البحري في مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة أبعد ما يكون عن قدرة المجموعة من الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانات كما هو موضح في الشكل 10.8.

تكاليف التجارة: إن تكلفة النقل هي عامل رئيسي يؤثر على تكلفة التجارة وبالتالي القدرة التنافسية للبلد. ويبين الشكل 11.8 متوسط تكاليف التجارة لفئات البلدان المختلفة خلال فترة 1995-2012. ومن أجل تجنب أي تجميع يحتمل أن يكون مضللا، تحسب المتوسطات باستخدام تكاليف

التجارة الثنائية مع 20 من أكبر شركاء التصدير لكل بلد. وكما هو واضح، على الرغم من أن التعريفات الجمركية في العديد من البلدان أصبحت الآن في مستويات منخفضة نسبيا، فإن تكاليف التجارة الإجمالية لا تزال مرتفعة. ويميل متوسط التكاليف التجارية إلى إظهار تكاليف تجارة أكبر لا سيما في البلدان النامية. وتُظهر بلدان المنظمة، في المتوسط، تكاليف تجارية أعلى. ففي عام 2012، بلغت تكاليف التجارة في دول المنظمة (179% حسب القيمة) في المتوسط مستوى أكبر بضعفين عن مستوى التكاليف في الدول المتقدمة (86% حسب القيمة).

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

يشير التحليل الوارد أعلاه إلى الحاجة الملحة إلى إحراز مزيد من التقدم في مجال تنمية النقل. وإن كثافة وقدرات شبكة النقل في دول المنظمة، كمجموعة، تتخلف وراء مجموعات الدول الأخرى.

وتواجه بلدان المنظمة عقبات وتحديات حرجة في مجال النقل تعرقل تنميتها الاقتصادية. ولا يمكن تحسين البنية التحتية وخدمات الصيانة غير الملائمة إلى حد كبير بسبب الموارد المالية غير الكافية والاستثمار في مشاريع قطاع النقل والبنية التحتية للنقل. كما أن إجراءات الجمارك المعقدة والمطولة والعابرة للحدود، خاصة في البلدان الأعضاء غير الساحلية، تقف حاجزا أمام تطور قطاع النقل.

ومن بين التحديات الأخرى التي تواجهها دول منظمة التعاون الإسلامي عدم كفاية تنفيذ تدابير تيسير النقل والتجارة وعدم توفر المعلومات وتبادل المعرفة فيما بين الدول الأعضاء في هذا المجال. وبدوره، يساهم غياب أطر قانونية وتنظيمية ملائمة ومتسقة وسليمة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي للمنظمة، في جعل هذا التحدي يتفاقم أكثر فأكثر. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقد دول منظمة التعاون الإسلامي للقدرات البشرية والمؤسسية المناسبة لسلطات النقل ذات الصلة. كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ITC) في مجال النقل بدوره متأخر.

وتترتب على العقبات والتحديات التي سبق تحديدها آثار على كل من المستويين الوطني والتعاون في منظمة التعاون الإسلامي. على المستوى الوطني، يتطلب حل مشاكل البنية التحتية الاستثمار على المدى الطويل المستدام وإشراك القطاع الخاص في استثمارات مشروع النقل من خلال مشاريع النقل المشترك للمنظمة. ويتعين وضع تدابير لتحسين صيانة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ البحرية والمطارات القائمة وكذا تحسين جودة خدمات وسائل النقل هذه. ويتعين تخصيص موارد كافية للمشاريع والبرامج والدراسات في قطاع النقل، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية. ويتعين جذب المزيد من اهتمام المستثمرين من القطاع الخاص وذلك من خلال حوافز عقلانية. حيث أصبحت الاستثمارات الخاصة عن طريق مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم كأداة لتحسين البنية التحتية للنقل.

وعلى مستوى التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي، يتطلب تطوير مقاربة إقليمية للنقل فيها تعاونا وتنسيقا وثيقين بين الدول الأعضاء وكذا مختلف المنظمات والوكالات المعنية. كما يتطلب الأمر كذلك

إبرام اتفاقيات إطارية بشأن الأولويات في مجالي البنية التحتية والسياسات. ويمكن لتنسيق السياسات رفيع المستوى بين وزراء النقل في البلدان الأعضاء المساعدة على تعزيز الحوار حول التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع في منطقة المنظمة.

هناك حاجة إلى تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة في مجال النقل لتجنب الازدواجية وتعزيز الفعالية. وفي هذا الإطار، ينبغي إعداد خطة شاملة لممرات النقل في الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك تحديد العقبات التي تعترض ممرات النقل القائمة في مناطقها. ويتعين تصميم وتنفيذ مشاريع مشابهة لمشروع الخط السككي بورتسودان-داكار لخلق أسس للتعاون بين الدول الأعضاء في مجال النقل.

ونظرا للتباينات الكبيرة على مستوى التوزيع المكاني للسكان وكثافة الأنشطة الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ينبغي تصميم الحلول الممكنة لعملية النمو الضعيفة في مجال النقل حسب التحديات التي تواجهها كل دولة على حدة. وبالنسبة للبلدان الأعضاء غير الساحلية خصوصا، يعد النقل البري (عبر الطرق والسكك الحديدية) أمرا حيويا للتنمية الاقتصادية حيث يساهم تطوير البنية التحتية بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج والمساهمة في تنويع الاقتصاد، والأهم من ذلك ربط هذه المناطق بممرات للنقل.

3.8 الطاقة

الأهداف 9.9.2 - 13.9.2:

[6.9.2] تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال إنتاج الطاقة والتجارة والتوزيع بهدف ضمان حصول الجميع على الطاقة.

[7.9.2] ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

[8.9.2] زيادة حصة توليد الكهرباء من خلال مصادر بديلة للطاقة المتجددة.

الأساس المنطقي

يعرف الطلب على الطاقة منحى متصاعد بشكل حاد، لا سيما في العالم النامي، بحيث غدت تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بطريقة آمنة ومسؤولة بيئياً تحدياً كبيراً. ويهدف هدف التنمية المستدامة 7 إلى ضمان وصول الجميع إلى الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة، ويتم تقديمه في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 ضمن أهداف الطاقة للدول الأعضاء في المنظمة.

تستأثر الدول الأعضاء في المنظمة بحوالي ثلثي احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي في العالم. ومع ذلك، يجب قطع مسافة كبيرة فيما يتعلق بتحسين قدرات منتجات الطاقة، وكفاءة استخدام الطاقة الصناعية، وإمكانية الوصول إلى الطاقة. إذ أن الوصول إلى مصادر طاقة موثوقة وحديثة وبأسعار معقولة هو شرط أساسي للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

وفقًا لبيانات البنك الدولي، حققت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدمًا في توفير الوصول إلى الكهرباء، فقد ارتفعت نسبته من 75.8% في عام 2010 إلى 81.1% في عام 2016 (الشكل 12.8). ومع ذلك، وبسبب الزيادات في عدد السكان، ارتفع عدد الأشخاص الذين لا يستفيدون من الكهرباء في منطقة المنظمة من 311 مليون سنة 2010 إلى 334 مليون سنة 2016، وهو ما يمثل حوالي 30% من سكان العالم الذين لا يمكنهم الوصول إلى الكهرباء.

بلغت 26 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي 100% من الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تراوح قيم خمسة منها بين 91.4 و99.4%. كما شهدت أفغانستان أكبر زيادة - 41.4 نقطة مئوية، من 42.7% في عام 2010 إلى 84.1% في عام 2016. وفي المرتبة الثانية، حققت بنغلاديش إضافة 20.7 نقطة مئوية من توصيلات الكهرباء الإضافية من عام 2010 إلى عام 2016. أما الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة التي حققت أكبر قدر من التقدم في توفير الطاقة الكهربائية منذ عام 2010، فهي تتمركز بشكل أساسي في أفريقيا، حيث شهدت توغو وجزر القمر وأوغندا ونيجيريا والسنغال على سبيل المثال زيادات تتراوح بين

الشكل 12.8: نسبة المتاح لهم الحصول على الكهرباء

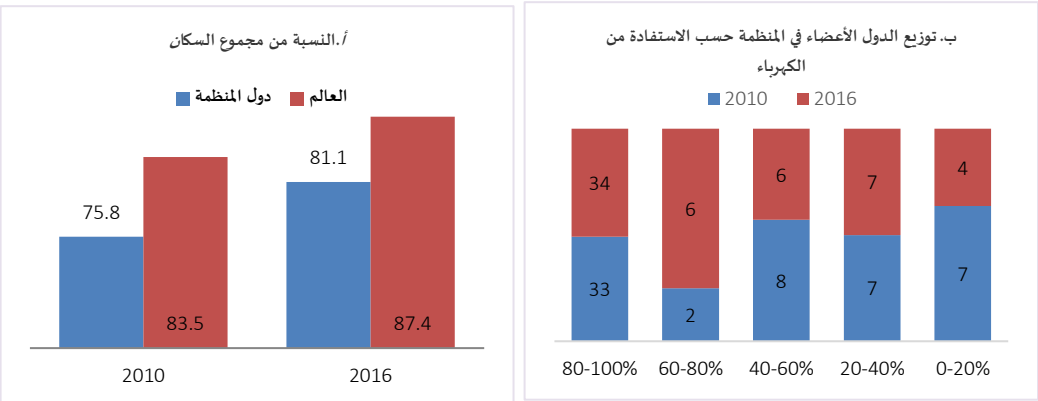

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2013. *ملاحظات:* OIC - N = 57.

10 و16 نقطة مئوية. وفي الفترة نفسها، انخفض معدل الوصول إلى الكهرباء في جيبوتي وسورينام بنسبة 1.5- و4- نقاط مئوية على التوالي. ولسوء الحظ، هناك 17 دولة عضو في المنظمة تتمتع بأقل نسبة حصول على الكهرباء (أقل من 60%) في أفريقيا، بما فيها تشاد (8.8%) وغينيا بيساو (14.7%) والنيجر (16.2%) وبوركينا فاسو (19.2%) في أسفل القائمة.

يوضح الشكل 13.8 أن نسبة السكان الذين يحصلون على وقود وتكنولوجيات نظيفة للطهي منخفضة للغاية، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أفريقيا جنوب الصحراء. وفي 14 دولة من أصل 39 دولة عضو في المنظمة، كان تبين أن عدد السكان الذين لا يحصلون على الطهي النظيف أعلى من 90% في عام 2015، مما يعني أن ملايين الأشخاص كانوا يعتمدون على الوقود وتكنولوجيات

الطبخ الملوثة، مثل الوقود الصلب والكيروسين. وإلى جانب صحة الأطفال والوفيات المبكرة الناجمة عن تلوث الهواء المنزلي، يشكل الوقود الملوث أيضاً أحد عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية، لا سيما بين النساء غير المدخنات في الدول الأعضاء.

الشكل 13.8: السكان الذين لا يحصلون على وقود نظيف للطهي في عام 2015 (%)

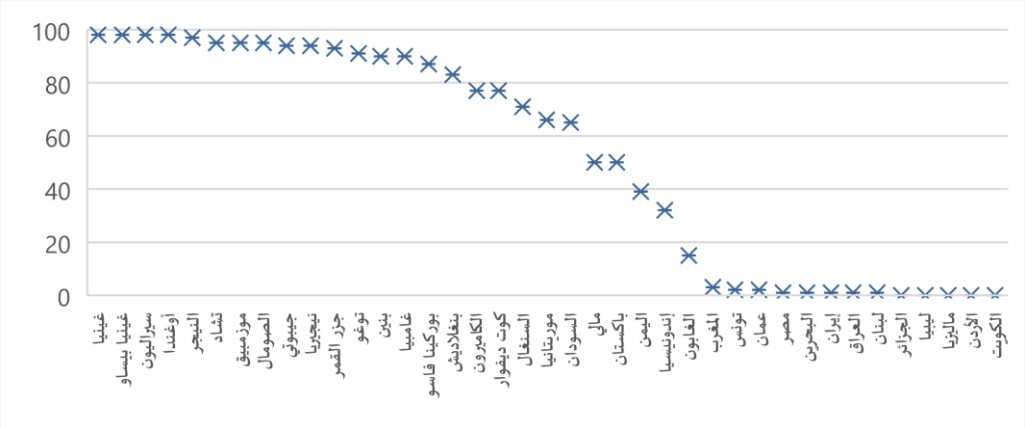

المصدر: REN21، تقرير الحالة العالمية للطاقات المتجددة لعام 2018، شبكة سياسة الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين، استنادًا إلى قاعدة بيانات الوصول إلى الطاقة، توقعات الطاقة العالمية 2017.

من عام 2010 إلى عام 2015، تمكنت الدول الأعضاء من زيادة صافي إنتاجها من الكهرباء، فضلاً عن حصتها في صافي إنتاج الكهرباء العالمي، والتي ارتفعت من 10.2% في عام 2010 إلى 12.7% في عام 2015. ومقارنة بسنة 2010، فقط سوريا* واليمن وألبانيا وجزر القمر قد واجهوا انخفاضا في صافي إنتاج الكهرباء في عام 2015.

الشكل 14.8: الإنتاج الصافي للكهرباء في دول منظمة التعاون

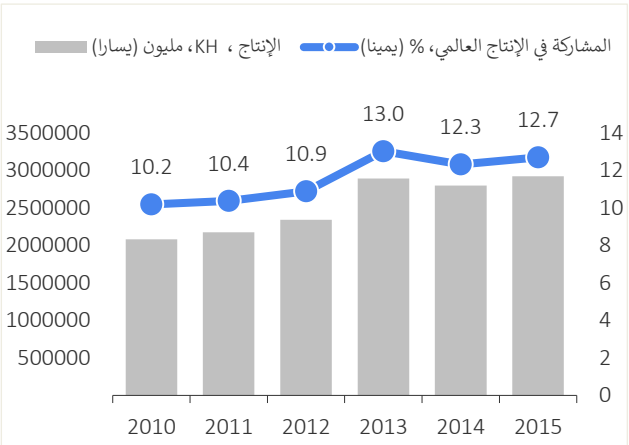

المصدر: صافي إنتاج الكهرباء في دول منظمة التعاون الإسلامي ملاحظات: - *OIC* *N = 57.*

في عينة من 41 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي يلعب الغاز الطبيعي دورًا مهمًا، حيث يمثل 45% من صافي إنتاج الكهرباء المشترك في 2015. إن استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء في البحرين وقطر وتركمانستان يصل إلى 100%، في حين تتراوح حصته في الجزائر وأذربيجان وبروناي وعمان وتونس والإمارات العربية المتحدة بين 93 و 99%.

الشكل 15.8: مصادر الإنتاج الصافي للكهرباء، 2015، %

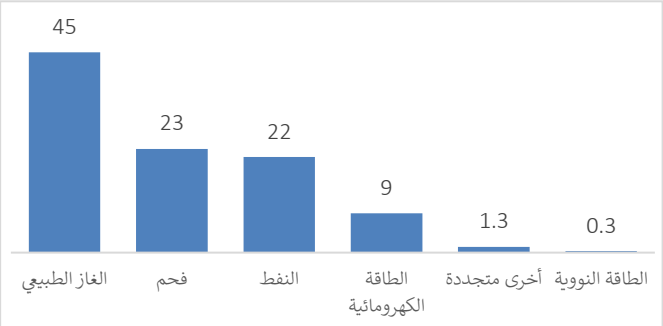

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. ملاحظات: المنظمة: *N = 41*.

يمثل الفحم، إلى جانب النفط، 45% أخرى من صافي إنتاج الكهرباء المشترك في 41 دولة عضو في المنظمة. في عام 2015، كانت كازاخستان (72%) والنيجر (72%) وإندونيسيا (53%) الأكثر استخدامًا على نطاق واسع للفحم في توليد الكهرباء، بينما استخدم النفط فوق 90% في بنين والأردن ولبنان.

تستخدم ألبانيا وطاجيكستان وموزمبيق وقيرغيزستان توليد الطاقة الكهرمائية لسد أكثر من 90% من احتياجاتها من الكهرباء. ولسوء الحظ، كما هو موضح في الشكل 15.8، على الرغم من التطورات في تقنيات الطاقة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن دور مصادر الطاقة المتجددة غير المائية في صافي إنتاج الكهرباء في 41 دولة عضو في المنظمة يظل هامشيا بنسبة 1.3%. وتتشابه الحالة مع الطاقة النووية التي تمثل نسبة رمزية تبلغ 0.3% من صافي إنتاج الكهرباء المشترك في عينة معينة من الدول الأعضاء في المنظمة.

القضايا والتحديات في تحقيق الأهداف

يرجع عدم تجانس استخدام الطاقة عبر منطقة منظمة التعاون الإسلامي إلى حد كبير إلى اختلاف الموارد الطبيعية. إذ من الطبيعي بالنسبة لبلد لديه رواسب كبيرة من مصدر معين من مصادر الطاقة أن يستخدمه كمصدر أساسي لتوليد الطاقة. ومع ذلك، فإن الأشخاص الذين يعيشون في أماكن خالية من مخزونات الوقود الأحفوري أو الذين لديهم قدرة شرائية منخفضة، قد يضطرون إلى الاعتماد على أنواع وقود منخفضة الجودة، مما يمهد الطريق لتلوث الهواء في المنازل، كما هو الحال في العديد من الدول الأعضاء. ومع ذلك، يتعين على المنظمة أن تزيد من جهودها في شرح الفوائد الصحية المحتملة للإنتقال من استخدام الوقود والتقنيات غير الفعالة والملوثة إلى استخدام أنواع الوقود الأنظف.

سيتطلب تحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة الحديثة بحلول عام 2030 زيادة هائلة في إجمالي توليد الطاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما سيتوجب نطاق هذا التحدي استثمارات مالية ضخمة وإرادة سياسية كبيرة، ناهيك عن النظر في جميع الخيارات التكنولوجية المتاحة.

بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة ذات المستويات المنخفضة من الوصول إلى الكهرباء، قد تكون الطاقة المتجددة أرخص طريقة لتوفير الطاقة الكهربائية. ويمكن أن تكون التكنولوجيات خارج الشبكة أكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة للسكان الريفيين الذين يصعب الوصول إليهم والذين من غير المحتمل أن يستفيدوا من التوسع في الشبكة. فبالنسبة لهؤلاء الناس، قد توفر الأنظمة اللامركزية، التي يتم

توفيرها في الغالب من خلال تقنيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المتجددة، أقل الطرق تكلفة للوصول إلى الكهرباء.

إن الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة غير الهيدرولوجية مهمة أيضاً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بمستويات أعلى نسبياً من إمكانية الحصول على الكهرباء. والسبب وراء ذلك هو النمو السكاني والتحضر السريع اللذان سيؤديان إلى ارتفاع كبير في الطلب على الطاقة في المستقبل. ولهذا، فإن تحقيق النفاذ الشامل والمستدام للطاقة للجميع بحلول عام 2030 سيتطلب توصيلات كهربائية إضافية من مصادر الطاقة المتجددة، التي ستكون منافع الطاقة فيها أكبر بكثير من النفايات الناتجة والتلوث.

4.8 السياحة

الأهداف 9.9.2 - 13.9.2:

[9.9.2] نشر وإبراز الفرص والإمكانيات المتاحة للاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأفضل الممارسات لبعض الدول الأعضاء في قطاع السياحة.

[10.9.2] تأسيس تحالفات بين أصحاب المصلحة في مجال السياحة بهدف تعزيز التسويق السياحي المشترك وتعزيز جهود التعاون على الصعيد دون الإقليمي وكذلك على مستوى منطقة المنظمة ككل.

[11.9.2] تعزيز دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في التوسع بالقدرات والأنشطة السياحية الحالية والارتقاء بها، وبناء مرافق جديدة من معايير الجودة والخدمة المناسبة، باستخدام أحدث التقنيات.

[12.9.2] تعزيز مشاريع السياحة الإقليمية وعبر الحدود في الدول الأعضاء لجذب الاستثمارات.

[13.9.2] تعزيز الوعي حول خدمات السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء وخارجها.

الأساس المنطقي

بوسع قطاع السياحة أن يلعب دورا مهما في مكافحة الفقر على الصعيد الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأهداف 8 و12 و14). إذ أن النشاط السياحي الدولي يولد فوائد اقتصادية جمّة تعود بالنفع على البلدان المستضيفة للسياح وبلدان إقامتهم على حد سواء، كما أنه لا يولّد إيرادات السياحة فحسب، بل يخلق الوظائف ويعزز التنمية أيضا. فبالإضافة إلى توليد النفع الاقتصادي وإنعاش القدرات الإنتاجية، بمقدور السياحة تعزيز الاندماج من خلال التقليص من حدة الفقر وعدم المساواة في أوساط الفئات المستضعفة مثل الفقراء والشباب والنساء. ويحفز النمو في قطاع السياحة الأنشطة في قطاعات أخرى من الاقتصاد مثل البستنة والحرف اليدوية والزراعة والبناء وحتى تربية الدواجن.

وتعتبر السياحة داخل المنطقة الواحدة تمهيدا للترويج للمنطقة وتسليط الضوء عليها من أجل جذب السياح الدوليين خاصة من البلدان المجاورة. فهي تساعد على تقوية القدرات الداخلية للمنطقة لتصميم بنى ومؤسسات أفضل أداء لمعالجة بعض التحديات المشتركة في المنطقة. وبهذه الشبكة الهائلة

من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية اللازمة لدعمها. تعتبر السياحة من أكبر القطاعات في العالم فضلا عن كونها عنصرا مهما من عناصر التجارة الدولية.

تتمتع دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة بإمكانيات كبيرة لتنمية قطاع السياحة الدولية المستدامة، وذلك بفضل ما تزخر به من إرث طبيعي وجغرافي وتاريخي وثقافي يتسم بالغنى والتنوع. وبالتالي، فإن بوسع قطاع السياحة الدولية أن يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان إذا تم التخطيط له وإدارته على نحو سليم. وهذا الأمر لا يعزى فقط للموارد السياحة التي تتمتع بها أو تلك الممكنة، ولكن أيضا إلى حقيقة أن مواطنيها يسافرون بأعداد كبيرة إلى جميع أنحاء العالم للعمل أو الترفيه أو لأغراض أخرى. وبناء على ذلك، يمكن لهذا القطاع أن يسهم مساهمة ملموسة في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك في تعزيز روابط التضامن بين الناس.

الشكل 16.8: عدد السياح الوافدين على بلدان المنظمة، 2005-2016 (بالملايين)

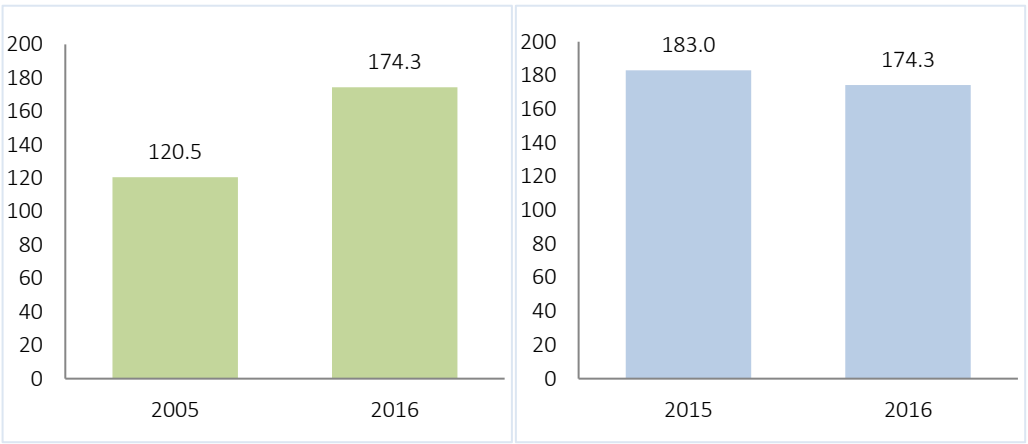

المصدر: منظمة السياحة العالمية. تغطية البيانات: 36 بلدا من دول المنظمة.

تتمثل إحدى الطرق الفعالة لتعزيز التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز الأنشطة السياحية فيما بينها. وبهذه الطريقة، يعيش الناس في دول المنظمة ويزورون ويعرفون بعضهم البعض أكثر. وهذا من شأنه أيضا تعزيز الاستثمار والتجارة البينية للمنظمة. كما تعتبر نشأة السياحة الإسلامية (الحلال) من بين العوامل الأخرى الواعدة لدول المنظمة في مجال السياحة. بحيث أن عددا متزايدا من سكان هذه الدول يفضلون اللجوء إلى الاستفادة من المرافق والخدمات السياحية المصممة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ولذلك، فإن هذه السوق الفرعية المتخصصة لصناعة السياحة لديها إمكانات كبيرة يمكن أن تعزز تنمية هذه الأخيرة.

الشكل 17.8: إيرادات السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي، 2005 - 2016 (مليار دولار أمريكي)

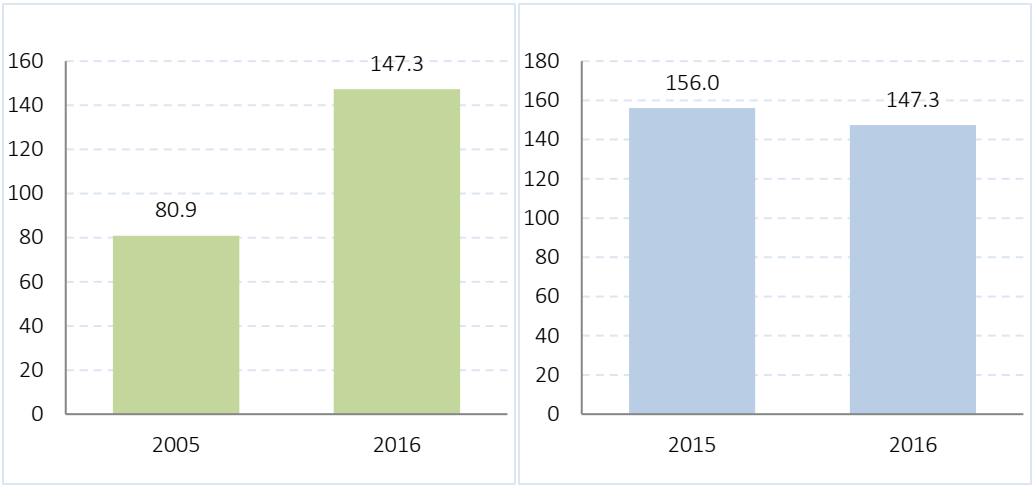

المصدر: منظمة السياحة العالمية. تغطية البيانات: 35 بلدا من دول المنظمة.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

يعتبر عدد السياح الدوليين الوافدين وإيرادات السياحة مؤشرين رئيسيين لتقييم تطور صناعة السياحة في بلد ما. وفي هذا الصدد، يقدم الشكلان 16.8 و 17.8 بيانات حول السياح الدوليين الوافدين وعائدات السياحة في دول المنظمة، والتي تتوفر عنها البيانات. وفقا للشكل 16.8، ارتفع عدد السياح الوافدين من 120.5 مليون في عام 2005 إلى 174.3 مليون في عام 2016. ومع ذلك، تم تسجيل انخفاض طفيف من حيث عدد السياح الوافدين من 183 مليون في عام 2015 إلى 174.3 مليون في عام 2016. وتظهر صورة مماثلة في حالة عائدات السياحة التي ارتفعت من 80.9 مليار دولار في عام 2005 إلى 147.3 مليار في عام 2016. ومع ذلك، تم قياس مجموع عائدات السياحة من دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوافر عنها البيانات، في عام 2015 بـ 156 مليار دولار والتي تراجعت إلى 147.3 مليار دولار في عام 2016.

وبشكل عام، حققت 27 دولة في المنظمة زيادة في عدد السياح الوافدين وعرفت 17 دولة فيها زيادة في عائدات السياحة في 2016 بالمقارنة مع أدائها المسجل في عام 2015.

بين عامي 2005 و 2016، تحسن التعاون فيما بين دول المنظمة في مجال السياحة. وتعبيرا عن هذا، ارتفع عدد السياح الوافدين بين البلدان الأعضاء (البينية) ارتفاعا من 31.2 في 2005 إلى 67.8 مليون في عام 2016 (الشكل 18.8). كما أنه تم تسجيل زيادة طفيفة خلال الفترة 2015-2016. إذ ارتفع عدد السياح الوافدين بين البلدان الأعضاء من 67.7 مليون في عام 2015 إلى 67.8 مليون في 2016. وإجمالاً، شهدت 22 دولة من دول المنظمة زيادة في عدد السياح الوافدين عند مقارنتها بأدائها المسجل في 2015.

كما أنه من الواعد أن عددًا كبيرًا من دول المنظمة قد شهد تحسناً من خلال جذب المزيد من السائحين القادمين من دول هذه الأخيرة.

الشكل 18.8: عدد السياح الوافدين فيما بين بلدان المنظمة، 2005-2016 (بالملايين)

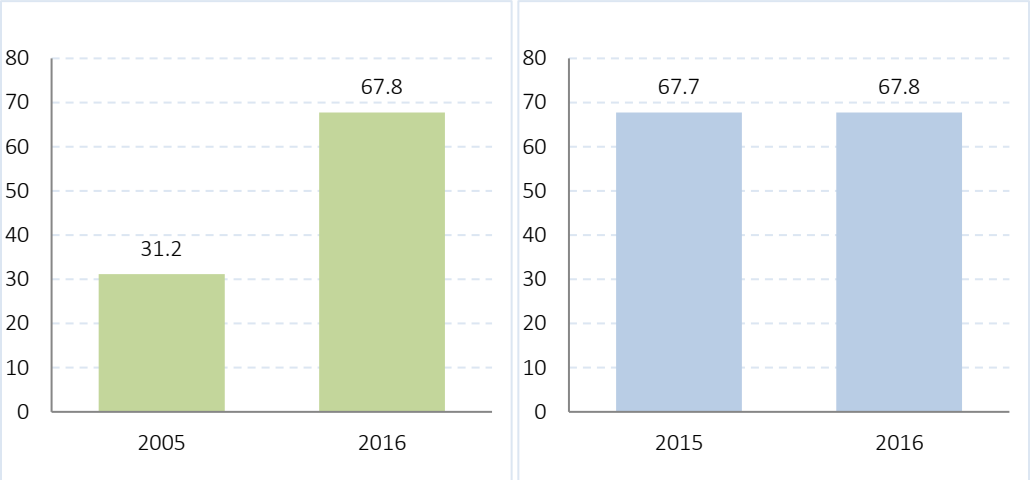

المصدر: منظمة السياحة العالمية. تغطية البيانات: 31 بلدا من دول المنظمة

الجدول 2.8: معدلات البلدان العشرة الأوائل في المنظمة في مؤشر السفر العالمي للمسلمين

الترتيب	البلد	GMTI 2015		الترتيب	البلد	GMTI 2018
1	ماليزيا	83.8		1	ماليزيا	80.6
2	تركيا	73.8		2	إندونيسيا	72.8
3	الإمارات العربية	72.1		3	الإمارات العربية	72.8
4	السعودية	71.3		4	تركيا	69.1
5	قطر	68.2		5	السعودية	68.7
6	إندونيسيا	67.5		6	قطر	66.2
7	عمان	66.7		7	البحرين	65.9
8	الأردن	66.4		8	عمان	65.1
9	المغرب	64.4		9	المغرب	61.7
10	بروناي	64.3		10	الكويت	60.5
النتيجة التراكمية للبلدان العشر الأوائل في المنظمة		698.5		النتيجة التراكمية للبلدان العشر الأوائل في المنظمة		683.4

المصدر: مؤشر السفر العالمي للمسلمين

شهد سوق السياحة الإسلامية توسعا سريعا على مر السنين وبرز كأحد أسرع القطاعات نموا في سوق السياحة العالمية، ويمكن رصد حالة سوق السياحة الإسلامية (الحلال) باستخدام بعض المؤشرات المركبة المعترف بها دوليًا مثل مؤشر السفر العالمي للمسلمين (GMTI) (يمكن العثور على المزيد من المعلومات حوله في سيسرك، 2017س و GMTI, 2018). ووفقًا للجدول 2.8، تصدرت ماليزيا تصنيف المؤشر المعني بنتائج تراكمية من 83.8 في عام 2015 و 80.6 عام 2018. إذ انخفضت النسبة التراكمية لأفضل البلدان أداء في المنظمة عام 2010 من 698.5 في 2015 إلى 683.4 في 2018. ويعكس هذا الانخفاض، في المتوسط، تدهورًا في النظام البيئي العام للسياحة الصديقة للمسلمين في دول المنظمة.

تدعم الأرقام الواردة في الجدول 3.8 هذه النتيجة التي تشير إلى أن متوسط درجات 20 دولة من دول المنظمة في انخفاض منذ عام 2016 والتي نزلت من 66.6 في عام 2016 إلى 62.6 في عام 2018. وفي المتوسط، لوحظت أعلى مستويات هذا الانخفاض في المناطق ذات سهولة الاتصال والروابط الجوية. وفي مجالات مثل متطلبات التأشيرة، والسلامة والثقافة، ومرافق المطار، في المتوسط، سجل 20 بلدا في المنظمة والذي تتوفر عنه البيانات نموا.

القضايا والتحديات في تحقيق الأهداف

تشير المؤشرات المختارة في مجال السياحة إلى أنه في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، لم يتم بعد تحقيق مستويات مرغوبة من التنمية السياحية والتعاون فيها. وبعبارة أخرى، لا يزال مستوى تنمية قطاع السياحة في بلدان المنظمة، في المتوسط، في إطار إمكاناته.

وبشكل عام، يتطلب تطوير صناعة سياحية دولية مستدامة اعتماد استراتيجيات بعيدة المدى وواضحة المعالم وكذلك خطط وبرامج متوسطة وقصيرة المدى تتسم بالاتساق على المستوى الوطني والتي من الممكن أن تكون مصحوبة بعملية خلق بيئة تعاون داعمة في منظمة التعاون الإسلامي على المستوى الإقليمي. وتعتبر التحديات التي تقف عقبة في وجه السياحة وتنمية قطاع السياحة الدولية المستدامة في دول المنظمة متنوعة بتنوع الخصائص السياحية لكل بلد ومستوى التنمية فيه فضلا عن أولوياته وسياساته الإنمائية الوطنية.

الجدول 3.8: درجات المؤشر الفرعي لدول منظمة التعاون الإسلامي لمؤشر السفر العالمي للمسلمين			
	2016	2017	2018
أعلى متوسط لـ20 دولة في منظمة التعاون الإسلامي	66.6	66.9	62.6
متطلبات التأشيرة	69.5	71	72
الربط الجوي	57.4	71	57
البنية التحتية للمواصلات	غ.م	غ.م	33
التوعية	33.1	36.9	36
سهولة التواصل	59.6	59.5	59
التوعية	غ.م	غ.م	27
الثقافة والسلامة	84.4	82	86
الاقتصاد الداخلي	غ.م	غ.م	35
تمكين المناخ	غ.م	غ.م	47
الولوج إلى أماكن الصلاة	99	99.5	100
خيارات الطعام وضمان الحلال	82	83.4	83
خيارات الإقامة	45.3	46.6	46
مرافق المطارات	77.9	82.4	82
تجارب فريدة من نوعها	غ.م	غ.م	17

المصدر: مؤشر السفر العالمي للمسلمين. ملاحظة: حجم عينة منظمة التعاون الإسلامي هو 20 بسبب قلة البيانات. 'غ.م' تعني غير متوفر

على الرغم من وجود بعض التحسينات الهامة على مستوى كل بلد، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخ السياحة الإسلامية بشكل عام. وللبدء، يجب إذكاء الوعي حول منتجات وخدمات السياحة الحلال. ومن الضروري أيضاً تطوير معايير حلال موحدة في صناعة السياحة يمكن استخدامها من قبل جميع دول المنظمة.

ستلعب إقامة تحالفات بين أصحاب المصلحة في قطاع السياحة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي دوراً رئيسياً في تطوير صناعة السياحة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تشجيع الهيئات الرسمية العاملة في مجال تعزيز السياحة في بلدان المنظمة على التعاون بهدف تقوية التسويق والترويج السياحيين على المستوى دون الإقليمي وكذلك على مستوى منطقة المنظمة ككل. يجب أن لا تبقى مجالات التعاون محدودة في التسويق والترويج. ويجب تبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات لدول المنظمة في مجال السياحة من خلال تنظيم ورش العمل والندوات. كما ستسمح هذه البرامج للدول الأعضاء في المنظمة بمشاركة الدروس المستفادة وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في صناعة السياحة.

5.8 العمل والعمالة والحماية الاجتماعية

الأهداف 14.9.2 - 16.9.2:

[14.9.2] تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، فضلا عن الاستراتيجيات والسياسات والخبرات في مجال السلامة والصحة المهنية والعمالة والحماية الاجتماعية والهجرة، بغية تعزيز ثقافة الوقاية من الأخطار المهنية ومكافحتها.

[15.9.2] تعزيز حماية العمال، التي تشمل ظروف العمل اللائقة، بما في ذلك الأجور ووقت العمل والسلامة والصحة المهنية، والمكونات الأساسية للعمل اللائق؛

[16.9.2] تحسين شفافية المعلومات بشأن إحصاءات العمالة وتعزيز برامج التدريب المهني.

الأساس المنطقي

تمثل السلامة والصحة المهنية عنصرا أساسيا في تحقيق ظروف العمل اللائق واستدامة رفاه العمال. فهي تهتم بحماية سلامة وصحة ورفاه العاملين. كما تشكل التشريعات والأنظمة المناسبة، إلى جانب وسائل الإنفاذ الملائمة، عنصرا أساسيا لحماية سلامة العمال وصحتهم. ولذلك، يمكن تأمين السلامة والصحة المهنية من خلال نظام ملائم ومناسب.

من المهم أيضا حماية حقوق القوى العاملة وتزويدها بظروف عمل لائقة. كما أنه لجميع العمال الحق في الدخول في العمل والخروج منه طوعا وبحرية، دون التهديد بعقوبة ما، مع مراعاة الحقوق والمسؤوليات القانونية. وينبغي عدم استغلال ضعف العامل في توفير ظروف العمل دون الحد الأدنى القانوني، وينبغي لأرباب العمل الامتناع عن استخدام أي ممارسات تحد من قدرة العامل على إنهاء العمل. بالإضافة إلى أنه ينبغي لجميع الأشخاص التمتع بتكافؤ الفرص والمعاملة في سوق العمل وفي مكان العمل.

إن ارتفاع معدل حالات الاقتصاد غير الرسمي يمثل تحديا رئيسيا لحقوق العمال، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحماية الاجتماعية، وظروف العمل اللائق، والتنمية الشاملة وسيادة القانون. فمعظم الناس يدخلون الاقتصاد غير الرسمي ليس عن طريق الاختيار وإنما نتيجة لنقص الفرص في الاقتصاد الرسمي وفي غياب سبل أخرى كسب العيش. وعلاوة على ذلك، فإن أوجه القصور في العمل اللائق، بما في ذلك الحرمان من الحقوق في العمل، وعدم وجود فرص كافية للعمل الجيد، وعدم كفاية الحماية الاجتماعية، وعدم وجود حوار اجتماعي، أكثر حضورا في الاقتصاد غير الرسمي. والانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي أمر ضروري لتحقيق التنمية الشاملة وتحقيق العمل اللائق للجميع.

تؤ دي سياسات سوق العمل النشطة التي تعزز برامج التدريب المهني دورا هاما في زيادة فرص العمل وتحسين المساواة وتعزيز تنقل العمالة وجودة الوظائف والحد من الفقر. ويمكن استخدامها لاستهداف مجموعات محددة لمعالجة المشاكل الخاصة بهذه الأخيرة، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوي

الإعاقة والعاطلين عن العمل لفترة طويلة والمهاجرين. فهي تساعد على خلق فرص عمل جديدة على المدى المتوسط والطويل فقط بالاقتران مع سياسات عامة أخرى، مثل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية والتعليمية.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

تتعلق السلامة والصحة المهنية بالاعتراف بالمخاطر الناجمة عن أو من مكان العمل وتقييمها ومراقبتها والتي يمكن أن تؤثر سلبا على صحة العمال ورفاههم. وقد تطور نطاق السلامة والصحة المهنية استجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والاقتصادية في العالم. وفي هذا السياق، فإن حجم الأثر العالمي للحوادث والأمراض المهنية، فضلا عن الكوارث الصناعية الكبرى، من حيث المعاناة البشرية وما يتصل بها من تكاليف اقتصادية، يشكل مصدر قلق منذ أمد بعيد في مكان العمل وعلى الصعيدين الوطني والدولي. ووفقا لأحدث التقديرات العالمية، فإن 2.78 مليون حالة من حالات الوفاة التي تحدث سنويا في جميع أنحاء البلدان تعزى إلى العمل. وشكلت الوفيات المتصلة بالعمل نسبة 5 في المائة من مجموع الوفيات في العالم. ويقدر في المجموع أن أكثر من 7500 شخص يموتون كل يوم؛ 1000 من الحوادث المهنية و6500 من الأمراض المرتبطة بالعمل (Hämäläinen et al., 2017). بما أن البيانات على مستوى الدولة الفردية مفقودة، يرد أدناه الاتجاه العالمي في الجدول 4.8.

الجدول 4.8: الاتجاه العالمي للحوادث المهنية والأمراض المميتة المتصلة بالعمل (2001-2015)

	الحوادث المهنية المميتة		الحوادث المهنية غير المميتة (ما لا يقل عن 4 أيام من الغياب)		مرض مميت متعلق بالعمل
	الرقم	الترتيب*	الرقم	الترتيب*	
2001	351,203	15.2	268,023,272	12,218	
2002					1,945,115
2003	357,948	13.8	336,532,471	12,966	
2008	320,580	10.7	317,421,473	10,612	2,022,570
2010	352,769	11	313,206,348	9,786	
2011					1,976,021
2014	380,500	11.3	373,986,418	11,096	
2015					2,403,965

المصدر: Hämäläinen et al., 2017. * عدد الحوادث المهنية لكل 100 ألف شخص في القوى العاملة.

وتخلق الأمراض المهنية أيضا تكاليف هائلة عندما لا يتمتع العمال بحماية جيدة من المرض والإصابات الناجمة عن عملهم. فهي تقلل من إنتاجية العمال وتزيد من نفقات الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، تؤدي الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل إلى خسارة سنوية بنسبة 4% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

(منظمة العمل الدولية، 2013). ومع ذلك، يمكن تجنب 98% من حوادث العمل و 100% من الأمراض المهنية من خلال تنفيذ ممارسات الوقاية والإبلاغ والتفتيش السليمة. ويواجه أصحاب العمل أيضا حالات التقاعد المبكر المكلفة، وفقدان الموظفين المهرة، والتغيب عن العمل، وارتفاع أقساط التأمين بسبب الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل. ولذلك، من الناحية الإنسانية والاقتصادية على حد سواء، من المهم تعزيز تدابير الصحة والسلامة المهنية من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية ورفاه العمال في دول منظمة التعاون الإسلامي.

من أجل تعزيز السلامة والصحة المهنية في بلدان المنظمة، أعدت شبكة السلامة والصحة المهنية لمنظمة التعاون الإسلامي المبادئ التوجيهية العامة حول السلامة والصحة المهنية، والتي تم اعتمادها خلال المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل الذي عقد في إندونيسيا عام 2015. وعلاوة على ذلك، في إطار برنامج بناء القدرات في مجال الصحة والسلامة المهنية (OSHCaB) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، يقوم سيسرك ببرامج تدريبية قصيرة الأجل تعتمد على نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن خلال رؤيته الاستباقية، يشارك سيسرك أيضًا مع المؤسسات الإقليمية والدولية في المساهمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المنظمة لتحسين قدراتها في مجال الصحة والسلامة المهنية.

تعتبر حماية العمل من بين المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق الحكومات، التي يتعين عليها تتبع الإشراف على حقوق القوى العاملة بشكل كافٍ في سوق العمل. ومع ذلك، لوحظ أن بلدان المنظمة تعاني بشدة من العمالة غير الرسمية والفقر في العمل. فمسألة اللارسمية لها أسباب متعددة، بما في ذلك الحوكمة والقضايا الهيكلية، وأن السياسات العامة يمكن أن تسرع عملية الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي، في سياق الحوار الاجتماعي. ولذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة لتمكين انتقال العمال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، مع ضمان الحفاظ على سبل العيش القائمة وتحسينها خلال فترة الانتقال.

إن أعدادا كبيرة من الناس يعملون، ولكنهم لا يكسبون ما يكفي للخروج بأنفسهم من دائرة الفقر. وفي الواقع، يعيش ما يقرب من 262 مليون عامل في بلدان المنظمة في فقر مدقع (أي أقل من 1.90 دولار أمريكي للفرد في اليوم) أو في فقر معتدل (أي ما بين 1.90 دولار أمريكي و 3.10 دولار أمريكي) على الرغم من انخراطهم في سوق العمل (الشكل 19.8). وعلاوة على ذلك، يمثل الشباب نسبة أعلى من فقر العمال بالمقارنة مع الكبار. وعلى الصعيد العالمي، عاش 37.7% من الشباب العامل في فقر مدقع أو معتدل في عام 2016، مقارنة بنسبة 26% من العاملين الكبار (سيسرك، 2017). وبعبارة أخرى، فإن نتائج سوق العمل ليست واعدة بما فيه الكفاية لكثير من الناس بحيث لا تساعدهم على الهروب من الفقر ولا تدعمهم في الارتقاء في سلم التنمية الاجتماعية.

تساعد برامج التدريب المهني على تعزيز فرص العمل وتعزيز إنتاجية العمل من خلال تنمية المهارات. وعادة ما يتم تصميم هذه البرامج بموجب سياسات سوق العمل النشطة. كما أن عدم توفر البيانات حول سياسات سوق العمل النشطة في بلدان المنظمة يعرقل إجراء تقييمات أشمل على نطاق وأثر هذه

السياسات في بلدان المنظمة. ويقدم المسح الذي أجرته الرابطة العالمية لخدمات العمالة العامة (WAPES) ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية (IADB) مع 73 من دوائر العمالة العامة في جميع أنحاء العالم في عام 2014 بعض الأفكار بشأن سياسات سوق العمل في البلدان الأعضاء في المنظمة. ووفقا للمسح، فإن التوجيه المهني العام والتدريب المهني الخارجي وخطط العمل للحساب الخاص هي أكثر إجراءات سوق العمل النشطة شيوعاً في 15 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي المشاركة وكذلك في البلدان المشاركة الأخرى (الجدول 5.8).

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

يساهم التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة بشكل كبير في تعزيز الإنتاجية. وينبغي أن تشكل جزءا لا

الشكل 19.8أ: معدل العمالة الفقيرة (المعيشة بأقل من 3.10 دولار في اليوم، تعادل القوة الشرائية)

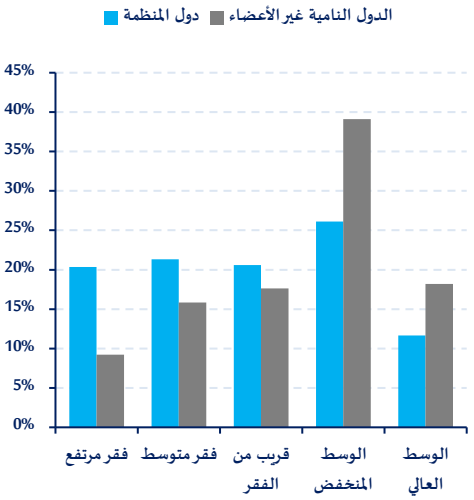

الشكل 19.8ب: معدل العمالة الفقيرة (المعيشة بأقل من 3.10 دولار في اليوم، تعادل القوة الشرائية)

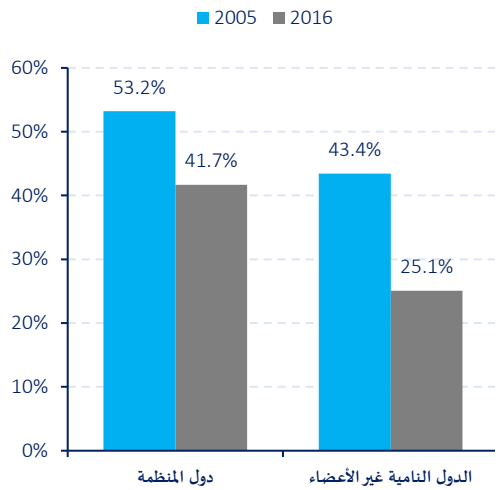

المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.

يتجزأ من السياسات والبرامج المالية والاقتصادية والاجتماعية وسوق العمل الشاملة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية. ولذلك ينبغي للحكومات أن تستثمر وتهيئ الظروف اللازمة لتعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات. غير أن العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحتاج إلى دعم في تصميم وتنفيذ سياسات تعليمية وتدريبية مناسبة لتحقيق التنمية البشرية والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ستتطلب الوظائف المستقبلية مستويات أعلى من التعليم، ومزيج مختلف من المهارات والمؤهلات. وهناك حاجة إلى مهارات جديدة ليس فقط لتعزيز قابلية عمل القوى العاملة، وإنما أيضا لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات وتحقيق معدلات نمو أعلى. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء

أولوية قوية للاحتياجات التدريبية لقوة العمل المختصة بالابتكار لتعزيز التنمية القائمة على الابتكار. وعلاوة على ذلك، ينبغي زيادة الاستثمار في برامج التعليم والتدريب الفني والمهني في القطاعات الناشئة الجديدة وتشجيع المشاريع على استخدام التكنولوجيات الجديدة والاستثمار فيها. ونظرا لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تخلق معظم الوظائف، فمن المهم تيسير تطوير استراتيجيات المهارات وعملية تطوير المهارات داخل هذه المشاريع.

الجدول 5.8: سياسات سوق العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

	ألبانيا	الجزائر	بنين	بوركينا فاسو	الكاميرون	كوت ديفوار	الغابون	غينيا	غيانا	موريتانيا	المغرب	النيجر	سورينام	توغو	تركيا	المجموع
التوجيه المهني العام (1)	+	+	+	-	+	+	+	+	-	+	+	+	+	+	+	13
تدابير التدرب المهني (2)	+	-	-	+	+	+	-	+	+	+	+	+	-	-	-	9
التدريب المهني من قبل منظمات التدريب الخارجية (3)	+	+	+	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	14
اختبار العمل / الانتساب إلى تجربة عمل مؤقتة	-	-	+	-	+	-	+	+	-	+	-	-	-	+	+	7
خطط العمل للحساب الخاص / بدء الأعمال التجارية	-	-	+	+	+	+	-	+	-	+	+	+	+	+	+	11
تكلفة الأجور (4)	+	-	+	-	-	+	-	-	-	+	+	-	-	-	+	6
تدابير خلق فرص العمل (5)	-	-	-	-	+	-	+	-	-	-	-	-	+	-	+	4
تدابير المحافظة على العمالة (6)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	+	1
برامج لتعزيز حركية العمال	+	-	+	-	+	-	+	-	-	-	-	-	-	-	-	4

المصدر: تم تجميعه من مسح WAPES-IADB لعام 2014، وهو متاح على http://www.theworldofpes.org.

ملاحظات: ملاحظات: (1) التوجيه المهني العام (أي المشورة / النصيحة) للشباب (الانتقال من المدرسة إلى العمل) والبالغين: (2) تنشط المؤسسة / شركة القطاع العام بنفسها كموفر لتدابير التدرب المهني (المؤهلات/ الكفاءات): (3) تمويل و / أو إحالة دورات التدرب المهني التي تقدمها منظمات التدرب الخارجية: (4) دعم تكاليف الأجور لتشجيع توظيف العاطلين عن العمل: (5) تدابير خلق فرص العمل كعمالة إضافية (عامة) في المناطق المستهدفة المحدودة: (6) تدابير الحفاظ على العمالة (برامج العمل لوقت قصير الخ) للعمال المعرضين لخطر التسريح الاقتصادي

يمثل الضمان الاجتماعي أداة هامة لمنع الفقر والحد منه وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي، وتعزيز تكافؤ الفرص، ودعم الانتقال من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية.

والحق في الضمان الاجتماعي هو، إلى جانب تعزيز العمالة، ضرورة اقتصادية واجتماعية للتنمية والتقدم. واليوم، يوجد لدى جميع البلدان في العالم برنامج للحماية الاجتماعية. ومع ذلك، لا يزال 73% من سكان العالم يعيشون دون تغطية كافية للحماية الاجتماعية (منظمة العمل الدولية، 2014). وهذا يعني أنه بالنسبة للغالبية العظمى من الناس، حق الإنسان الأساسي في الضمان الاجتماعي لا يتحقق إلا جزئيا أو لا يتحقق إطلاقا.

الضمان الاجتماعي استثمار في الأشخاص الذين يمكِّنهم من التكيف مع التغيرات في الاقتصاد وفي سوق العمل. وتعمل نظم الضمان الاجتماعي كمثبتات اجتماعية واقتصادية تلقائية، وتساعد على حفز الطلب الكلي في أوقات الأزمات وما بعدها، وتساعد على دعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة. ويدعم الانتقال إلى العمالة الرسمية بشكل متبادل إنشاء نظم الضمان الاجتماعي المستدامة.

تطبق معظم البلدان سياسات مختلفة من أجل معالجة بعض التحديات الرئيسية في سوق العمل. وتشمل عادة خدمات وبرامج توظيف تهدف إلى تعزيز قدرات الباحثين عن عمل، فضلا عن التدابير الرامية إلى توسيع نطاق فرص العمل التي يمكن للباحثين عن العمل الوصول إليها. وتنفذ في سياقات مختلفة في بلدان مختلفة وبنتائج مختلفة، تبعاً للسياق الاقتصادي والموارد والإطار المؤسسي والقدرة الإدارية.

من المهم أن يكون تصميم برامج التدريب وحوافز العمالة جيدا ويستهدف الفئات الأشد حرماناً وضعفاً مثل العاطلين عن العمل لفترة طويلة، والشباب، والعمال ذوي المهارات المتدنية والعمال من كبار السن. ومع إجراء تقييمات منتظمة لهذه البرامج، ينبغي التأكد من أن لها آثاراً إيجابية على النشاط الاقتصادي العام والإنتاجية دون أن تثقل كاهل المالية العامة. وبغية تحفيز الاستفادة من التجارب السابقة، لا بد من إجراء تقييمات منهجية للبت في أمر السياسات لمعرفة ما إذا كان ينبغي توسيعها أو تكييفها أو دمجها أو إنهاؤها.

وتتطلب العلاقة بين سياسات سوق العمل والاقتصاد غير الرسمي اهتماماً خاصاً. ويمكن استخدام سياسات سوق العمل النشطة مثل التدريب لتعزيز إنتاجية العمال غير النظاميين، في حين يمكن للأشغال العامة بناء البنية التحتية، وتوفير خطوة أولى نحو إضفاء الطابع الرسمي. ويمكن أن تكون السياسات الأخرى مثل المزايا المستحقة أثناء العمل بمثابة حافز لإضفاء الطابع الرسمي على الوظائف.

6.8 ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الأهداف 17.9.2 - 19.9.2:

[17.9.2] تطوير قطاع خاص ديناميكي جيد الأداء لزيادة الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي.

[18.9.2] زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي العام والتنمية في الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز قدرتها التنافسية وديناميكيتها من خلال تسهيل وصولها إلى المعلومات والسوق وتنمية الموارد البشرية والمهارات والتمويل والتكنولوجيا.

[19.9.2] تعزيز وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الأساس المنطقي

تتطلب التنمية الصناعية استراتيجيات شاملة تجمع جميع الجهات الفاعلة المحتملة والتي من شأنها أن تسهم في العملية التنموية. ويمكن لمعظم القطاعات في المجتمع أن تصبح جزءا داعما لهذه العملية ابتداء من الأفراد وانتهاء بالمؤسسات التمويلية. لكن في جميع الحالات ستضطلع الحكومات بدور الوسيط، لأنها ستكون المشرفة على القدرات والموارد والمتطلبات لتحقيق التحول الناجح. هذا لأنه سيكون لها القدرة على تحفيز الناس على الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لدخول الأسواق الأجنبية، كما سيكون بموسوعها تحديد الثغرات الكامنة في رأس المال البشري والبنى التحتية والمؤسسات وبالتالي العمل على سدها، وإنشاء مؤسسات وآليات تمويلية خاصة لتمويل مشاريع التنمية الصناعية، وبناء القدرات التكنولوجية والابتكارية في بلدانها، فضلا عن الانخراط في شراكات إقليمية للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتيحها باكي الأسواق الكبرى (سيسرك، 2017).

لا يقتصر التصنيع على الإنتاج واسع النطاق المشتمل على عمليات إنتاج طويلة واستثمارات كبيرة وأيدي عاملة كثيرة فحسب، بل بإمكان الشركات الصغيرة أيضا أن تؤدي دورا محوريا في تحقيق التنمية الصناعية. وبالرغم من إعتبارها رافدا هاما من روافد العمالة، إلا أن دورها لا يقتصر على ذلك وحسب، بل بإمكانها أن تكون مصدرا للدينامية كذلك. وفي الدول المتقدمة، تلعب هذه الشركات الصغيرة دورا ديناميكيا في الأنشطة المتعلقة بالابتكار بما في ذلك الأجزاء والمكونات الإلكترونية وبرامج الحاسوب، كما أنها تسهم بشكل كبير في عملية التنمية الصناعية.

تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال البلدان على تطوير قطاع خاص قوي ذو قدرة على دعم التنمية المستدامة. تتعلق ريادة الأعمال بخلق قيمة اقتصادية واجتماعية في ظل عدم اليقين ومحدودية الموارد. تختلف الأسباب التي تجعل الناس يتخذون مسار تنظيم المشاريع من بلد إلى آخر. ففي البلدان النامية، يعتمد اتخاذ إجراءات تنظيم المشاريع في الغالب على الضرورة وبدافع توليد الدخل. وعلى المستوى الكلي، تسهم روح المبادرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية الشاملة وكفاءة الاقتصاد. أما على المستوى الجزئي، فهي تعتبر مصدراً للتخفيف من حدة الفقر في العديد من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل. فالشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال أيضا من المصادر المهمة لخلق فرص العمل التي تقلل من معدلات البطالة.

عندما يتعلق الأمر بمباشرة الإناث للأعمال الحرة، فإن التأثيرات لا تقتصر على الناتج الاقتصادي والإنتاجية فحسب. فسيدات الأعمال يلعبن دورا محفزا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال أنشطتهن. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تنضم المرأة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتديرها بشواغل اجتماعية

بالنظر إلى حساسياتها مثل تقديم الرعاية، والتماسك الاجتماعي، وتنمية المجتمع المحلي، وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن أنشطة سيدات الأعمال تميل إلى توليد نتائج اقتصادية واجتماعية كبيرة. وفي هذا الصدد، تحتاج بلدان المنظمة إلى تطوير قطاع خاص قوي حيث يكون مناخ تنظيم المشاريع مواتياً لممارسة الأعمال التجارية. إذ أنه في ظل هذا المناخ، يمكن للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تصبح قادرة على المنافسة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

وتدعم العديد من البلدان ريادة الأعمال بغرض التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص عمل جديدة بدلا من دعم مجال التصنيع. وقد قامت كذلك بعض دول منظمة التعاون الإسلامي بدمج استراتيجيات تنمية ريادة الأعمال في استراتيجيات التصنيع الخاصة بها. فقد قام المغرب، على سبيل المثال، بتضمين تدابير خاصة من أجل دعم ريادة الأعمال في خطة تعجيل الاقتصاد لفترة 2014-2020، والتي ترمي إلى زيادة الإسهام الاقتصادي بمعدل 23% من إجمالي الناتج المحلي وتوفير 500 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2020. ويقوم المغرب بتوظيف عدد من الأدوات لتعزيز النمو والتنافسية، لا سيما التنمية الشاملة للبنى التحتية في المجمعات الصناعية (El Mokri, 2016). وعلى نحو مماثل، اعتمدت كوت ديفوار خطة ترمي إلى تشجيع إنشاء الشركات الجديدة من خلال تخفيض تكاليف التأسيس والاستثمار في البنى التحتية وتطوير الأطر القانونية الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (World Bank, 2016).

يواجه رواد الأعمال تحديات ومعوقات رئيسية عند إنشاء الشركات أو الارتقاء بمستوى عملياتها. وبما أن هذه التحديات تختلف فيما بين البلدان، فمن المهم تحديدها قبل وضع السياسات المعنية بها. وترتبط هذه التحديات عادة بالتمويل والبنية التحتية والمهارات وبيئة الأعمال. وكما هو وارد في سيسرك (2017ب)، تحدد معظم الشركات في دول المنظمة إمكانية الحصول على التمويل (14.7%) والكهرباء (14.6%) والاستقرار السياسي (14.2%) كأكبر العقبات. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتبر الاستقرار السياسي أكبر تلك العوائق بالنسبة لـ30.1% من الشركات (الشكل 20.8).

ومن الممكن تقييم الحالة العامة لمناخ تنظيم المشاريع في بلد ما باستخدام مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي والذي يرتب الدول في مجموعة من 10 مؤشرات حول مختلف جوانب دورة أنشطة الأعمال. يقيس مؤشر سهولة بدء الأعمال مدى بُعد الاقتصادات من الدرجات الحدودية لبدء النشاط التجاري المشتق من الممارسة الأكثر كفاءة أو أعلى درجة تحقق في هذا المؤشر.

ارتفع متوسط درجة دول منظمة التعاون الإسلامي من 52.7 في عام 2015 إلى 55.1 في عام 2017، مما يعكس تحسنا ضئيلا في بيئة الأعمال العامة. كما كان لدى مجموعة المنظمة أدنى متوسطات في كل من 2015 و 2017 بين مجموعات الدول (شكل 21.8). فعلى المستوى الإقليمي، يختلف أداء المناطق الفرعية للمنظمة بشكل ملحوظ. بينما كان لدى منطقة جنوب الصحراء الكبرى أدنى متوسط وهو (48.3) وكان لدى أوروبا وآسيا الوسطى أدنى متوسط (70) في عام 2017. ويعكس هذا أن ممارسة الأعمال التجارية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى هو أصعب نسبيا من القيام به في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تم تسجيل تقدم، في المتوسط، خلال الفترة 2009-2017 من حيث الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري. يعرض مكون الوقت في مؤشر بدء نشاط تجاري الوقت اللازم لإكمال كل إجراء مهم للشروع في أنشطة الأعمال. انخفض متوسط الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من 42.5 يومًا في عام 2009 إلى 18.3 يومًا في عام 2017. ومقارنةً بعام 2015، في دول المنظمة يحتاج رائد الأعمال، في المتوسط، إلى قضاء وقت أقل (حوالي 1.3 يوم) لبدء العمل في عام 2017.

الشكل 20.8: أكبر العوائق التي تواجهها الشركات

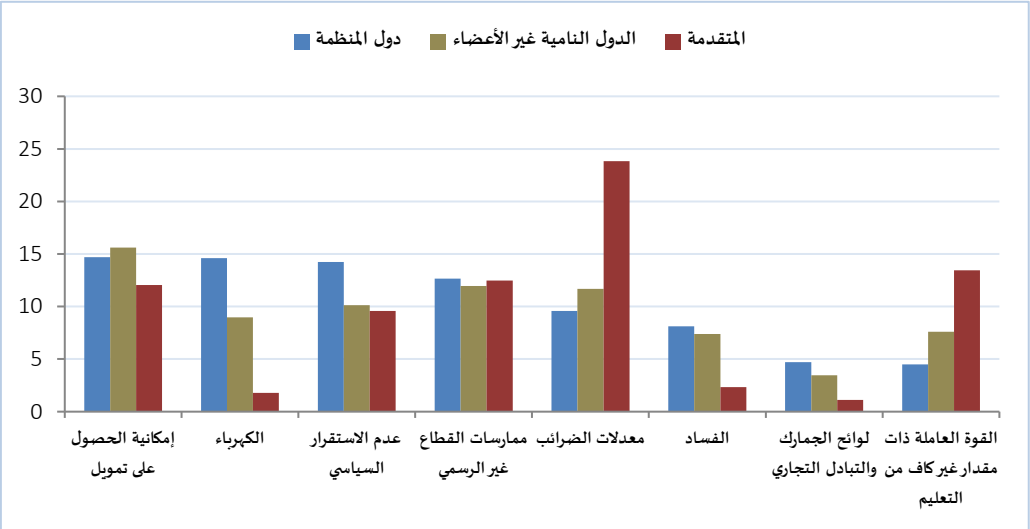

المصدر: مسح البنك الدولي لمنشآت الأعمال.

إن كون المرأة سيدة عمل ما في دول المنظمة ليس بالأمر الهين كما هو الحال مع رجال الأعمال، إذ توجد تحديات اجتماعية واقتصادية خاصة بالنوع الاجتماعي. وتحتاج المرأة في دول المنظمة، في المتوسط، إلى قضاء المزيد من الوقت (18.5 يومًا) لبدء عمل تجاري مقارنةً بمتوسط البلدان المتقدمة (8.9 أيام) في عام 2015. كما حققت بلدان المنظمة، في المتوسط، تسجيلًا للتقدم والوقت اللازم للمرأة لبدء مشروع تجاري من 18.5 يومًا في عام 2015 إلى 17 يومًا في عام 2017. وفي بلدان المنظمة الموجودة في منطقة جنوب أفريقيا جنوب الصحراء، وفي المتوسط، تحتاج المرأة وقتا أكبر (19.1 يوماً) بالمقارنة مع متوسط أوروبا وآسيا الوسطى (7.1 أيام) في عام 2017 (الشكل 22.8).

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

على الرغم من أنه لدى القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي إمكانات كبيرة للحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية، فإنه يظل متخلفًا نسبيًا. وهناك أسباب حقيقية لعدم قدرة القطاع الخاص على الوصول إلى إمكاناته الكاملة. أولا، إن رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في بلدان المنظمة، في المتوسط، متضررون من حيث عدد الإجراءات والوقت المطلوب لبدء نشاط تجاري معين بالمقارنة مع نظرائهم في الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد، يجب على دول المنظمة أن تضع سياسات

لتحسين بيئة الأعمال العامة من خلال تقليل الإجراءات التي تؤدي إلى انعدام الكفاءات. وهذا من شأنه أن يشجع أنشطة تنظيم المشاريع وتمهيد الطريق أمام ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.

الشكل 21.8: مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، 2015 مقابل 2017 (يسارا) والEDBI في المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، 2017 (يمينا).

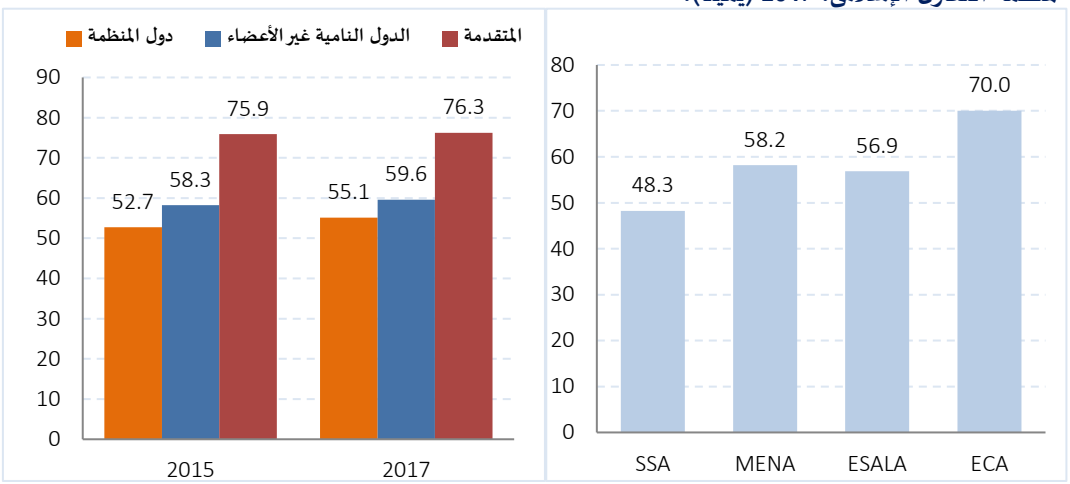

المصدر: مؤشر التنمية العالمية. ملاحظة1: حجم عينة منظمة التعاون الإسلامي: 56
ملاحظة2: تسجيل درجة أعلى يشير إلى أن ممارسة الأعمال أسهل نسبيًا

وفي واقع الأمر، تعتبر جودة البنية التحتية (النقل والمرافق والاتصالات والطاقة) في دول منظمة التعاون الإسلامي ضعيفة نسبيًا (سيسرك، 2016). وفي هذا الصدد، لا يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال في بلدان المنظمة التنافس بسهولة مع الأجزاء المقابلة في بلدان أخرى. ويؤثر هذا أيضا على ديناميكية القطاع الخاص بطريقة سلبية. تؤدي البنية التحتية الضعيفة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى الحد من الوصول إلى الأسواق كما تؤدي إلى عدم تناسق المعلومات.

ورواد الأعمال بحاجة إلى بنية تحتية أفضل وبيئة أعمال داعمة بشكل أكبر. وتعتبر البنية التحتية عنصرا أساسيا في تعزيز التصنيع وزيادة الدخل وتراكم رأس المال البشري وتيسير الوصول إلى الأسواق. ومن جانب آخر، فإن تحسين الظروف الاقتصادية العامة من خلال سياسات مالية ونقدية سليمة وأسعار صرف مناسبة من شأنها أن تعزز من بيئة الأعمال، كما يمكن أن يؤدي تنفيذ أطر تنظيمية مستقرة إلى التأثير بشكل إيجابي على أداء المؤسسات التجارية وإسهاماتها في التصنيع (AfDB/OECD/UNDP, 2017). ويتعين تكييف هذه السياسات لتتناسب مع الظروف والاحتياجات والقدرات القائمة لكل بلد على حدة.

لا تستطيع العديد من المؤسسات المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تلبية احتياجات المقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، تفرض البنوك على هؤلاء متطلبات ضمان وأسعار فائدة أعلى، وإجراءات ورسوم بنكية إضافية. وعلى وجه الخصوص، فإن سيدات الأعمال أكثر حرماناً نسبياً من الوصول إلى المؤسسات المالية بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية في مختلف بلدان المنظمة. فالفرص المحدودة للمرأة في الحصول على التمويل لا تشجع الوافدين الجدد على السوق، كما تكاد تحد من نمو

الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة. فالشركات الناشئة تعتبر أكثر عرضة لهذه القيود وأقل مرونة تجاه الصدمات المالية. ويشكل التمويل الجماعي واحدا من أهم الحلول الواعدة لتأمين رأس المال اللازم لرواد الأعمال الناشئين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تعتبر رؤوس أموال المجازفة واستثمارات رعاة الأعمال وسائل مستخدمة بشكل فعال كذلك لمعالجة قيود الائتمان التي تواجه رواد الأعمال المبتكرين.

الشكل 22.8: الوقت اللازم للنساء لبدء الأعمال (أيام)، 2015 مقابل 2017 (يسارا) وفي المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2017

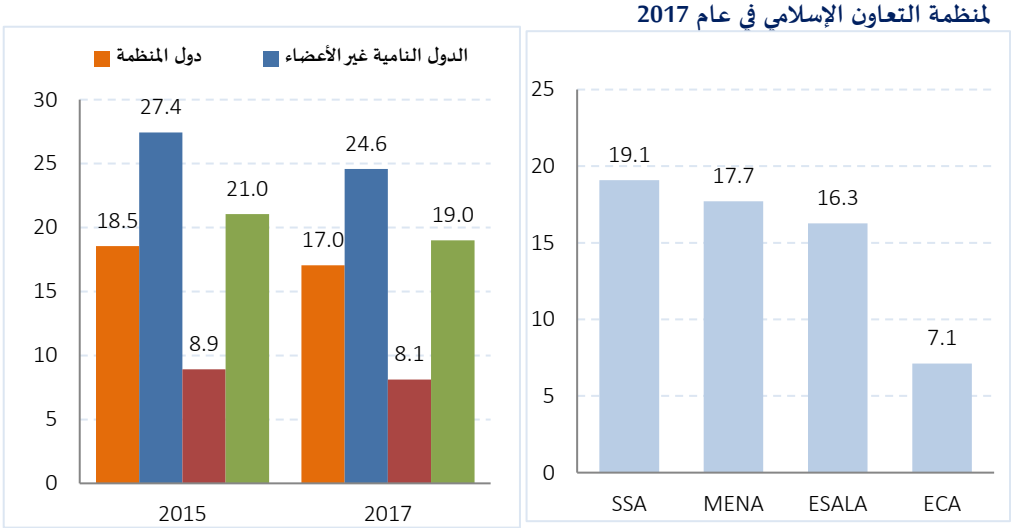

المصدر: مؤشر التنمية العالمية. ملاحظة: حجم عينة منظمة التعاون الإسلامي: 56

بشكل عام، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى خلق بيئة أعمال أكثر ملاءمة حيث يمكن لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر وتنمو. ويستلزم هذا الأمر الاستثمار في البنية التحتية وإجراء تعديلات للحد من الإجراءات الرسمية غير الضرورية وكذلك البيروقراطية في بيئة الأعمال. ومن الضروري تطبيق هذه الإصلاحات ووضع سياسات في بلدان المنظمة من خلال منظور جنساني، نظرا لأن سيدات الأعمال في موقف ضعيف في بيئة الأعمال التجارية في العديد من دول المنظمة لأسباب كثيرة. وعلى هذا النحو، فإن الإصلاحات لا تحدث؛ وتستمر النساء اللواتي يعشن في بلدان المنظمة في العمل تحت مستوى إمكاناتهن ولا يسعهن المساهمة في تنمية مجتمعاتهن. وعلاوة على ذلك، فإن تأخير هذه الإصلاحات من شأنه أن يعيق أنشطة ريادة الأعمال للرجال والنساء على السواء، كما يؤثر على نمو القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة بطريقة سلبية.

الفصل التاسع

برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025: مجالات ذات أولوية أخرى

هناك بعض المجالات المواضيعية الأخرى التي لا ترتبط مباشرة بالأنشطة الاقتصادية ولكنها ذات تأثير كبير عليها. وفي هذا الصدد، يستعرض هذا القسم الأهداف في مجالات (i) البيئة وتغير المناخ والاستدامة، (ii) والتعليم، (iii) والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

يعد الاحترار العالمي وتغير المناخ من أخطر ما يهدد الاستدامة البيئية العالمية اليوم. وتسبب الأحوال الجوية غير الطبيعية والكوارث الطبيعية غير المتوقعة موتًا أو نزوحًا للعديد من الناس خاصةً الفقراء. ومن المهم أن تكثف جميع الدول الأعضاء جهودها للتصدي للتدهور البيئي وتغير المناخ وأن تتبع نهجا متعدد الأبعاد يشمل استخدام المؤسسات ذات الصلة وتعزيز التعاون فيما بينها.

إن لب تكوين رأس المال البشري هو التعليم والتعلم مدى الحياة، وهما عاملان مركزيان لتنمية المجتمع. كما أن البحث في العلوم والتكنولوجيا هو أيضا المفتاح للتقدم نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. ومن المهم الاستثمار في التعليم والتطوير العلمي لتحسين تكوين رأس المال البشري وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول المنظمة.

1.9 البيئة وتغير المناخ والاستدامة

الهدفين 1.5.2 و 2.5.2:

[1.5.2] حماية البيئة والمحافظة عليها وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.
[2.5.2] تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والشركاء الدوليين في مجال حماية البيئة وصيانتها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

الأساس المنطقي

على الرغم من حقيقة أن العالم بأسره يتأثر عموما وسيتأثر بالتدهور البيئي، فإن تأثيراته السلبية ستكون أكثر وضوحا في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأعضاء في المنظمة. وبالفعل، فإن الضعف البيئي الكبير لأعضاء منظمة التعاون الإسلامي ينبثق من مواقعها الجغرافية، والاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية الحساسة للمناخ وانخفاض القدرات على التكيف. وتتنبأ النماذج المناخية الموجودة بتدهور الأوضاع البيئية والمناخية في العديد من بلدان المنظمة بشكل يطرح عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة خاصة للسكان المحرومين والفقراء.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

تعد تدابير التكيف جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الفعالة لمعالجة تغير المناخ. ففي سبتمبر 2017، أنجز 22 بلداً من البلدان الأقل نمواً في المنظمة خطط عملها الوطنية للتكيف (NAPA) وقدموها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإجمالا، قدم 48 بلدا من الأقل نموا أكثر من 500 مشروع. كما تم تقديم حوالي نصف (49%) هذه

المشاريع من قبل 21 بلداً من المنظمة (الجدول 1.9). ومن بين هذه الدول الأعضاء في المنظمة، قدمت موريتانيا وغينيا وسيرا ليون أكثر من 20 مشروعًا. ويتطلب تنفيذ هذه المشاريع الـ248 في دول المنظمة أكثر من 400 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1.9: المشاريع التي تحظى بالأولوية لبرامج العمل الوطنية للتكيف

البلد	# المشاريع	التكلفة (بملايين $)	البلد	# المشاريع	التكلفة (بملايين $)
أفغانستان	2	4.4	مالي	19	49.8
بنغلاديش	19	77.3	موريتانيا	26	20.2
بنين	5	15.6	موزمبيق	4	9.2
بوركينا فاسو	12	5.9	النيجر	15	غير متاح
تشاد	10	14	السنغال	4	59.2
جزر القمر	13	4.5	سيراليون	24	30.1
جيبوتي	8	7.4	الصومال	3	18.7
غامبيا	10	15.1	السودان	5	15.1
غينيا	25	8.2	توغو	7	19.1
غينيا بيساو	14	7.2	اليمن	12	29.9
جزر المالديف*	11	23.0	المجموع-22	248	411

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

على الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي أقل الملوثين، إلا أن انبعاثات غازاتها الدفيئة آخذة في الارتفاع وسط الجهود المحدودة للتخفيف منها. فخلال 2010-2014، شهد 34 من بين

الشكل 1.9: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد (الأطنان المترية)، 2010-2014

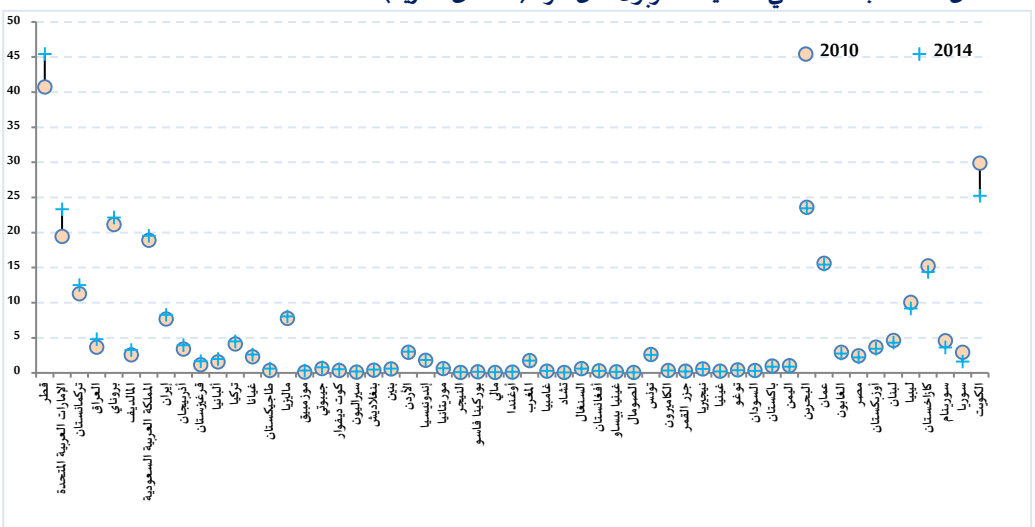

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

الجدول 2.9: حالة الانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

البلد	بروتوكول كيوتو	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	اتفاقية باريس
أفغانستان	ص	صادقت (ص)	انضمت (ا)
ألبانيا	ا	ا	ا
الجزائر	ا	ص	ا
أذربيجان	ا	ص	ا
البحرين	ا	ص	ا
بنغلاديش	ا	ص	ا
بنين	ا	ص	ا
برونای دار السلام	ا	ا	ا
بوركينا فاسو	ا	ص	ا
الكاميرون	ا	ص	ا
تشاد	ا	ص	ا
جزر القمر	ا	ص	ا
كوت ديفوار	ا	ص	ا
جيبوتی	ا	ص	ا
مصر	ص	ص	ا
الغابون	ا	ص	ا
غامبيا	ا	ص	ا
غينيا	ا	ص	ا
غينيا بيساو	ا	ص	و
غيانا	ا	ص	ا
إندونيسيا	ص	ص	ا
إيران	ا	ص	و
العراق	ا	ا	و
الأردن	ا	ص	ا
كازاخستان	ص	ص	ا
الكويت	ا	ا	و
قرغيزستان	ا	ا	و
لبنان	ا	ص	و
ليبيا	ا	ص	و
ماليزيا	ص	ص	ا
جزر المالديف	ص	ص	ا
مالی	ص	ص	ا
موريتانيا	ا	ص	ا
المغرب	ا	ص	ا
موزمبيق	ا	ص	و
النيجر	ص	ص	ا
نيجيريا	ا	ص	ا
عمان	ا	ص	و
باكستان	ا	ص	ا
قطر	ا	ا	ا
المملكة العربية السعودية	ا	ا	ا
السنغال	ا	ص	ا
سيراليون	ا	ص	ا
الصومال	ا	ا	ا
السودان	ا	ص	ا
سورينام	ا	ص	و
سوريا	ا	ا	ا
طاجيكستان	ا	ا	ا
توغو	ا	ص	ا
تونس	ا	ص	ا
تركيا	ا	ا	و
تركمانستان	ص	ا	ا
أوغندا	ا	ص	ا
الإمارات العربية المتحدة	ا	ا	ا
أوزبكستان	ص	ا	و
اليمن	ا	ص	و

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. المفتاح: ا= انضمت، ص= صادقت، و=وقعت

55 بلدا في المنظمة التي تتوفر حولها البيانات زيادة في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وكما هو مبين في الشكل 1.9، سجلت قطر أعلى زيادة، بلغ قدرها 4.7 طن متري للفرد الواحد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تلتها الإمارات العربية المتحدة (3.8 طن متري)، وتركمانستان (1.3 طن متري)، والعراق (1.2 متري). وبالإضافة إلى هذا سجلت الكويت أعلى انخفاض (4.7 طن متري للفرد) في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتلتها سوريا (1.3 طن متري) ثم سورينام (0.9). وبصفة عامة، ظل نصيب الفرد من الانبعاثات مرتفعا نسبيا في الدول المصدرة للوقود مثل قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومن ناحية أخرى، ظل نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أقل بكثير من نصف الأطنان المترية (0.5) في 16 عضو، معظمها من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

هناك وعي كبير بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي حول تغير المناخ وعواقبه السلبية، حيث أنها تشارك بنشاط في مؤتمرات القمة والمعاهدات والفعاليات والمشاريع المتعلقة بالمناخ. ووفقاً لأحدث المعلومات، صادقت 42 دولة عضو في المنظمة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ 14 دولة في حالة انضمام، ومعظمها دول مصدرة للوقود حيث أن مفهوم "استخدام تكنولوجيا منخفضة الكربون" يعني تقليل استخدام النفط في النقل والصناعة.

أما بروتوكول كيوتو، فلم تصادق عليه سوى 10 دول أعضاء في المنظمة بينما لايزال 46 عضوًا في حالة انضمام (جدول 2.9).

إن أحدث اتفاقية دولية بشأن تغير المناخ هي "اتفاقية باريس" وهي، حتى الآن، أكثر المبادرات العالمية شعبية حيث وقعت عليها 196 دولة، منها 166 صادقت عليها. ومن بين الدول الأعضاء في المنظمة، صدقت 43 دولة، لدى 13 عضوا حالة موقع.

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

الأداء البيئي المنخفض وقابلية التأثر المرتفعة

الشكل 2.9: الأداء والضعف البيئي في دول منظمة التعاون الإسلامي

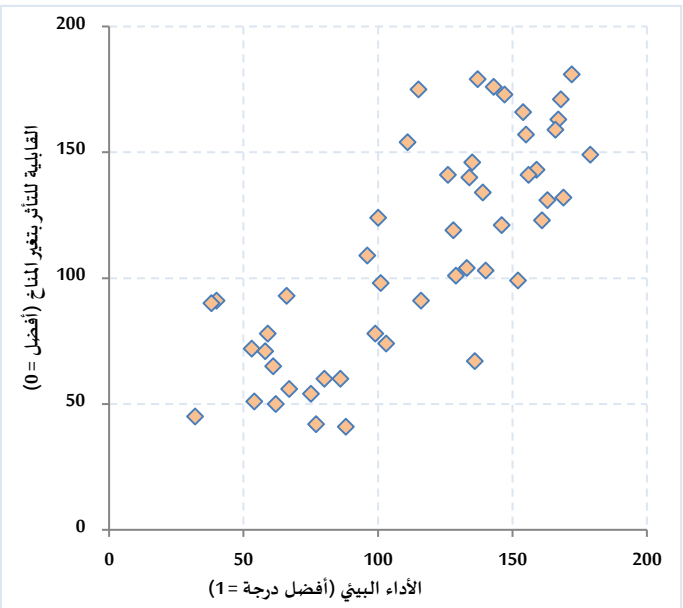

المصدر: مؤشر الأداء البيئي 2016 ومؤشر *GAIN* لـ2016.

تتميز غالبية البلدان الأعضاء في المنظمة بأداء بيئي ضعيف وقابلية مرتفعة من التأثر بتغير المناخ (الشكل 2.9). وفيما يتعلق بالوضع الإجمالي للأعضاء بناء على تصنيف مؤشر الأداء البيئي (EPI) مقابل تصنيف مؤشر كاين (GAIN) لقابلية التأثر بتغير المناخ، فإن قطر هي الدولة الأفضل أداءً والمستدامة بيئيًا تليها تركمانستان وألبانيا وبروناي. تم تصنيف 24 بلداعضوا في المنظمة من بين البلدان ذات الأداء المنخفض والأكثر تأثُّرا في العالم. وتحتل بنغلادش المرتبة الأولى في ترتيبها مع مؤشر الأداء البيئي (179) تليها النيجر وباكستان وأفغانستان. وبشكل عام، تتخلف هذه البلدان في التخطيط الحضري والحوكمة والاستدامة البيئية بصفة خاصة.

نقص قدرات التكيف

يعتبر التكيف لبنة أساسية في الاستجابة العالمية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، وبالرغم من أهميتها الحيوية، ظلت القدرات التكيفية منخفضة للغاية في جميع أنحاء البلدان الأعضاء في المنظمة، مع عدم وجود درجات فوق 50 في 28 عضوًا. وبشكل عام، هناك تباين كبير بين دول المنظمة فيما يتعلق بنقص القدرات التكيّفية، لأنها تتراوح بين 26 و 70 (الشكل 3.9).

الشكل 3.9: نقص قدرات التكيف، 2016

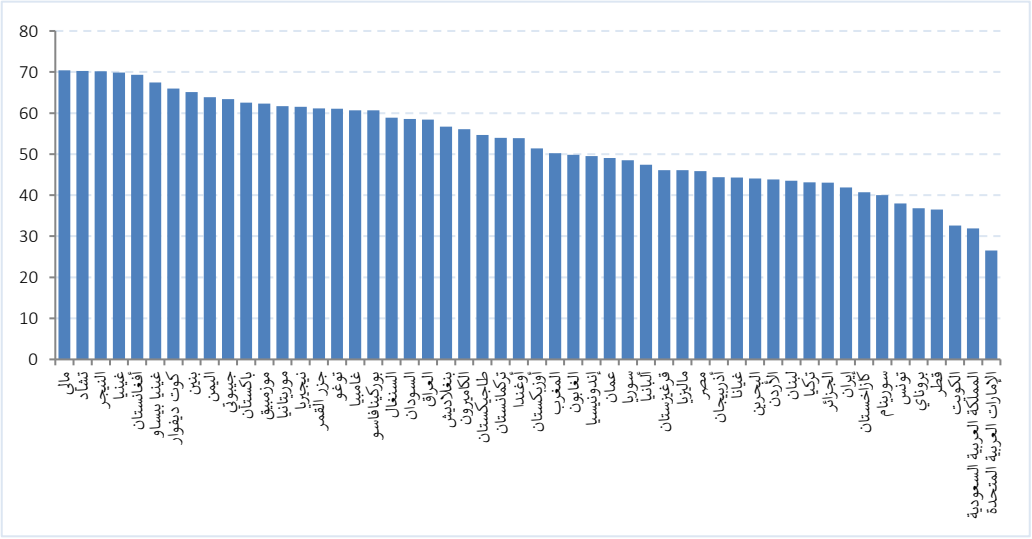

المصدر: معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والأمن البشري، 2016

من بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي سجلت مالي وتشاد والنيجر وغينيا أعلى نسبة من النقص في القدرة على التكيف بدرجة بلغت 70. كما أن الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الأكثر تجهيزاً في المنظمة حيث حصلت على 45 درجة تلتها المملكة العربية السعودية والكويت وقطر. وبشكل عام، لا تزال معظم بلدان المنظمة تعتمد على نظم إدارة الكوارث التقليدية القائمة على النهج التفاعلي للاستجابة والإغاثة بعد الكوارث، وتفتقر إلى القدرات اللازمة الفعّالة للتخفيف من حدّة المخاطر والتأهب للكوارث.

مع وجود تركيز كبير من الناس والبنية التحتية والأنشطة التجارية، فإن المدن هي الأكثر عرضة للضغوط وعدم الاستقرار البيئي المتزايد. لذلك، فإن دور البلديات والحكومات المحلية محوري لتنمية الخطط الحضرية المستدامة لتعزيز البنية التحتية والقدرات الحضرية. ومن بين البلدان الأعضاء في المنظمة، حتى الآن، فقط 34 دولة من بلّغت حول تنمية الخطط الحضرية الوطنية (الجدول 3.9) كما أن معظم هذه الخطط لا تولي اهتماما كبيرا للقضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية والمرونة المناخية. وعلاوة على ذلك، حتى الآن، قام 23 عضوا فقط باعتماد استراتيجيات تتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015- 2030 وتنفيذها.

الجدول 3.9: السياسات الوطنية والمرونة الحضرية

الموضوع	الاستدامة البيئية	مرونة المناخ
مستفيض	[5] البحرين، بنغلاديش، ماليزيا، قطر، تركيا	[2] جزر مالديف، المغرب
معتدل	[4] الجزائر، إندونيسيا، قرغيزستان، المغرب	[4] ماليزيا، قطر، تركيا، أوغندا
منخفض	[11] بروناي، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مالي، جزر المالديف، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، توغو، أوغندا.	[14] البحرين، بنغلاديش، بروني، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، إندونيسيا، قيرغيزستان، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، الصومال، توغو.

المصدر: موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018

مقترحات سياساتية

على الرغم من كل التقدم في عملية التكيف والتخفيف، ظل عدد كبير من البلدان عرضة لتحديات بيئية جسيمة. وتستلزم هذه الحالة الراهنة أدوارا قيادية أكثر حزما على المستويين الوطني والمحلي لتعميم التكيف مع تغير المناخ في كل جانب من جوانب تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025.

تختص مشكلات انبعاثات الكربون في مختلف بلدان المنظمة بظروفها المحلية. إذ يمكن استخدام ملف انبعاثات الغازات الدفيئة القطاعية كأداة لمعرفة القطاعات التي تنبعث منها الغازات بشكل أكبر، وبالتالي تحديد المعيقات. فعلى سبيل المثال، تنشأ 80% من انبعاثات الغازات الدفيئة من قطاعات الطاقة في الدول المنتجة للوقود. لذا، سيكون جهد التخفيف في قطاع الزراعة ذو فائدة أقل في مثل هذه البلدان. وتنطبق الحالة العكسية على بعض الأعضاء المعتمدين على الزراعة.

ترتبط عوامل الحفاظ على البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثار الكوارث ارتباطا وثيقا ببعضها البعض. إذ تشير دراسات عالمية إلى أن أكثر من 80% من الكوارث الطبيعية هي مائية مناخية؛ مثلا، الفيضانات والجفاف والتصحر والأعاصير والعواصف وما إلى ذلك. وبهذا فإن التدهور البيئي وتغير المناخ يزيدان من حدة تواتر مخاطر الأرصاد الجوية المائية وشدتها. وبالنظر إلى حقيقة أنه من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى مضاعفة مخاطر الكوارث بشكل كبير في العديد من الدول الأعضاء، فهناك حاجة ماسة لاعتماد ممارسات حكيمة في مجال الإدارة البيئية للحد من مخاطر الكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ. ويشمل ذلك اتباع الأبعاد الرئيسية: الإدارة المستدامة لموارد المياه، والإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

كما يتطلب إعداد القدرات للحد من المخاطر المناخية تحليلاً سليماً للقدرات والثغرات الموجودة، والمخاطر، ونظم الإنذار المبكر المتطورة، والتخطيط للطوارئ، وتكديس المعدات واللوازم، وآليات التنسيق، والإعلام، وما يرتبط بها من تدريبات وتمارين ميدانية. تعتبر السياسات الرامية إلى إنشاء قواعد بيانات وطنية ومحلية لمقارنة معلومات المخاطر التنموية والكوارث وإجراء تحليل للأخطار والمخاطر ومواطن الضعف ضرورية للغاية لدول المنظمة لتعزيز المعلومات وتبادل المعرفة وتنمية القدرات في تلك البلدان.

الهدف 3.5.2

[3.5.2] تحقيق أقصى قدر من استخدام المياه بطريقة مثمرة والتقليل من وقع آثاره المدمر.

الأساس المنطقي

يتدفق الماء عبر كوكبنا ومن خلال أجسامنا مما يوفر مصدر الحياة والأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبدون الموارد المائية والخدمات الأساسية التي تقدمها، يبقى تحقيق التنمية المستدامة والصحة العامة والأمن الغذائي والسلام والكرامة الإنسانية هدفا بعيد المنال.

الشكل 4.9: إنتاجية المياه

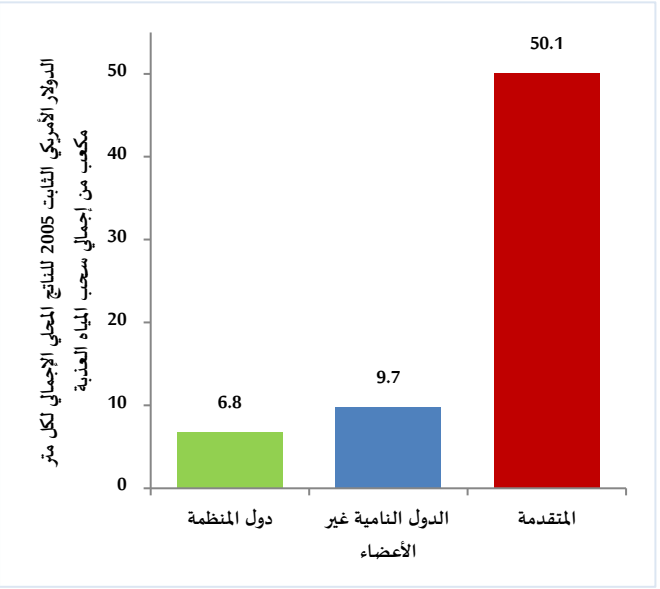

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. رُجحت البيانات حسب الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وعمليات سحب المياه العذبة. 53 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، و33 دولة متقدمة و 81 دولة نامية غير عضو في المنظمة. تم استخدام أحدث البيانات المتاحة بين 2003 و 2017 في الحساب.

إن الطلب على المياه في دول المنظمة مدفوع بزيادة مطردة ومُحفَّزة من قبل النمو السكاني، وتزايد التحضر، وارتفاع المداخيل، والاقتصادات المتنامية، وأنماط جديدة في النزعة الاستهلاكية. ويظهر هذا الطلب الجديد ووالكبير على المياه في دول المنظمة عندما نفكر في الموارد المائية المحدودة أصلاً والمتاحة في هذه البلدان. وهذا يسلط الضوء على أهمية استخدام الموارد المائية بأكثر طريقة منتجة ممكنة.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

كما هو موضح في الشكل 4.9، إنتاجية المياه منخفضة جدًا في دول المنظمة مقارنةً بمجموعات الدول الأخرى حيث يتوافق كل م3 واحد من إجمالي سحب المياه العذبة مع 6.8 دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي. ويمثل ذلك مقارنة ضعيفة مع إنتاجية المياه في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة حيث يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل م3 من إجمالي سحب المياه العذبة 9.7 دولار أمريكي، فيكون بذلك متخلفا بشكل هائل عن مستوى 50.1 دولارًا أمريكيًا المسجل في البلدان المتقدمة.

وقد لوحظ وجود مستوى كبير من التباين بين مناطق المنظمة من حيث إنتاجية المياه. وكما يوضح الشكل 5.9، سجلت دول المنظمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى إنتاجية مائية بين مناطق المنظمة، تلتها دول المنظمة في شرق آسيا، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى العكس من ذلك، سجلت دول المنظمة في جنوب آسيا أدنى إنتاجية مائية بالمقارنة مع باقي مناطق المنظمة، تلتها دول المنظمة في أمريكا اللاتينية، وفي أوروبا، وآسيا الوسطى.

الشكل 5.9: إنتاجية المياه في مناطق منظمة التعاون الإسلامي

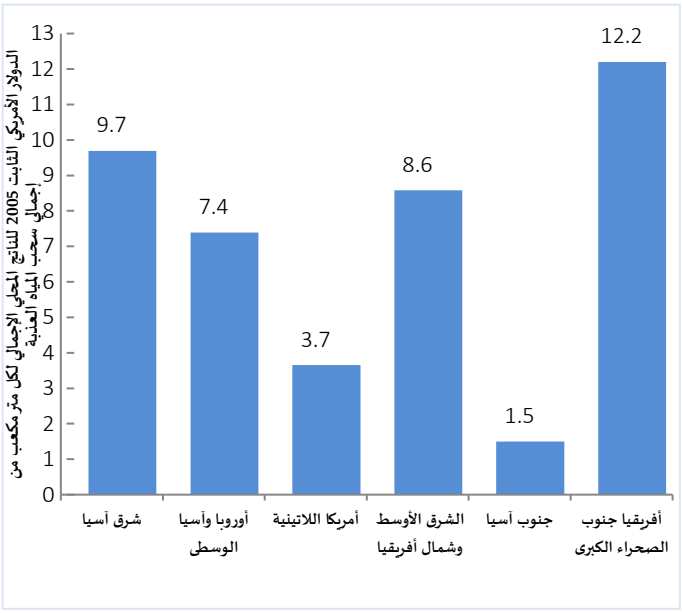

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. رُجحت البيانات حسب الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و عمليات سحب المياه العذبة. شرق آسيا-3 دول، وأوروبا وآسيا الوسطى-دول، وأمريكا اللاتينية والكاريبي-دولتين، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا-16 دولة، وجنوب آسيا-4 دول، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء -20 دولة.. تم استخدام أحدث البيانات المتوفرة بين عامي 2003 و 2017 في الحساب.

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

في سياق زيادة إنتاجية الموارد المائية هناك نوعان من الأنشطة الجوهرية المترابطة فيما بينها والتي لها أهمية عظيمة في الموضوع؛ لا سيما تحسين الكفاءة الفنية لاستخدام المياه وتوزيع المتاح منها بشكل فعال بين الاستخدامات المتضاربة. وعادة ما يتم إجراء تحسينات في كفاءة استخدام المياه وتوزيعها من قبل مزودي المياه ومستخدمي المياه مع مختلف القطاعات التي تستخدم المياه، وهي: الزراعية والصناعية والمحلية. كما أنه من خلال تلبية احتياجات مستخدمي المياه باستخدام كميات أقل، يصير من الممكن تحرير كميات كبيرة من المياه.

تعتبر نقطة البداية في مواجهة تحديات تحسين الكفاءة الفنية لاستخدام المياه والتوزيع الفعال للمتاح منها بين الاستخدامات المتنافسة هو اعتماد نهج قائم على المعرفة. ويكمن أساس النهج القائم على المعرفة في الحساب المفصل لإمدادات المياه والطلب عليها وأنماط استخدامها، والتي تختلف من حيث الزمان والمكان، وكذا استخدام هذه المعلومات في تحديد واعتماد وتطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالمياه التي ستعزز إنتاجيته. وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً فهم الروابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد، لأن أسباب انخفاض إنتاجية المياه تقع خارج مجاله، وعلى وجه التحديد، في السياسات الاقتصادية والزراعية والطاقية التي تؤدي إلى الاستخدام غير المنتج للموارد المائية.

تشكل السياسات والتشريعات والقرارات المالية الحقائق على أرض الواقع على المستوى الوطني والمحلي. لذلك، من الأهمية بمكان أن تكون جميع السياسات والقطع التشريعية والقرارات المالية التي تؤثر على الطلب على المياه وتوزيعها بين مختلف المستخدمين وتقديم الخدمات كلها في توافق تام مع بعضها البعض.

يجب أن تكون الأدوار والمسؤوليات والأهداف والمصالح المختلفة لأصحاب المصلحة المختلفين في سياسة المياه مفهومة ومعرّفة بشكل جيد. وقد تكون أهداف مختلف الفاعلين في القطاعات التي تستخدم المياه غير متوازنة ومتناقضة؛ ولذلك، فإن تنسيق إجراءاتهم أمر بالغ الأهمية لتحقيق استخدامها على النحو الأمثل والمستدام.

لتحسين إنتاجية المياه بنجاح، تحتاج بلدان المنظمة إلى تطوير قدرات مؤسسية قوية. وبالإضافة إلى القدرة المؤسسية، هناك حاجة لتطوير القدرات الفنية في جميع المجالات المتعلقة بالمياه. ولتسهيل بناء القدرات، يمكن لتشارك المعارف ونقلها أن يلعب دوراً كبيراً. وفي منظمة التعاون الإسلامي، هناك العديد من مراكز الامتياز في كل من المعارف والممارسات في مجال المياه. يقوم سيسرك حالياً بإنشاء شبكة إلكترونية تضم مراكز الامتياز في مجال المياه في دول منظمة التعاون الإسلامي بهدف تسهيل وتشجيع الأبحاث المشتركة وتبادل المعرفة والخبرات بين مراكز الامتياز هذه.

الهدف 4.5.2

[4.5.2] تعزيز التعاون من أجل تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه وتحقيق الأهداف والغايات المحددة فيه.

الأساس المنطقي

تواجه دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات شائعة تتعلق بالمياه على الرغم من التنوع الكبير في البيئات المائية. إن التنوع الكبير والتحديات الهائلة التي تواجهها المنظمة، إلى جانب معتقداتها المشتركة، توفر معا فرصة استثنائية للدول الأعضاء للعمل معا لضمان مستقبل آمن للمياه، وتقاسم الخبرات المتنوعة والتعلم مما كان ولم يكن ناجعا.

لقد عملت منظمة التعاون الإسلامي على مر السنين على مواجهة التحديات التي تعترض بلدانها الأعضاء والرد على طلب مباشر من وزراء المياه في المنظمة، وبدأت الأمانة العامة لهذه الأخيرة عملية تطوير رؤية مشتركة لمعالجة قضايا المياه. وبعد المداولات التي أجريت في اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري في دبي في مايو 2010 وأستانا في يونيو 2011، تم وضع مشروع رؤية قُدِّم بعدها إلى مجتمعات أوسع في المنظمة ليتم اعتماده. ثم قام المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المعنيين بالمياه الذي عقد في إسطنبول في عام 2012 باعتماد رؤية المنظمة في مجال المياه.

إن الحاجة إلى رؤية المنظمة في مجال المياه لتحفيز العمل على معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء هي واضحة وضوح الشمس كما أنها متنوعة للغاية. وتصنف العديد من الدول الأعضاء على أنها ذات موارد مائية مجهدة ، بينما بينما تزخر أخرى بموارد هائلة للمياه العذبة ؛ والظروف الأساسية في بلدان أخرى محدودة بدرجة أكبر ومن المرجح أن تتفاقم هذه الظروف في ظل تغير المناخ. وقد يتفاقم الوضع بدرجة أكبر عندما تكون نوعية المياه سيئة، حيث يكون الوصول إلى التمويل صعباً أو عندما يكون تقاسم الموارد عبر الحدود الدولية عاملا يحد من الإدارة الجيدة لهذه الموارد. إضافة إلى

ذلك، فإن الطلب المتزايد والمتضارب على المياه من قطاعات مختلفة، خاصة في مجال موازنة الاحتياجات الأمنية الغذائية والمائية، من المرجح أن يتزايد في المستقبل مع حدوث تغيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء. إن رؤية المنظمة في مجال المياه المتمثلة في "العمل معاً من أجل مستقبل آمن للمياه" هي دعوة قوية، ولكن التحدي سيكون التحرك لتنفيذها وتحقيق النتائج المرجوة. إن تبني ذلك وتطوير أنشطة داعمة سيعززان أواصر التعاون والتآزر بين الدول الأعضاء لضمان تبادل المعرفة والخبرات الغنية المتاحة فيها. ومن خلال التزام جميع أعضاء المنظمة بهذه الرؤية، هناك إمكانيات حقيقية للتصدي للعديد من تحديات أمن المياه الحالية والمستقبلية (OIC Water Vision, 2012)

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

لقد مرت أكثر من ثلاث سنوات على اعتماد رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه، حيث أعدت الأمانة العامة لهذه الأخيرة بالتعاون مع معهد المياه التركي (SUEN) ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) استبيانا حول " تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه وأنشطة التعاون المستقبلي". وهدف الاستبيان هو جمع المعلومات حول تنفيذ رؤية المنظمة في مجال المياه؛ وتحديد التحديات الرئيسية المتعلقة بالمياه التي تواجهها دول المنظمة، والتعرف على الإجراءات والاستراتيجيات المستقبلية للتصدي لهذه التحديات. كما تم توزيعه على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وقام 17 بلداً بالرد عليه. تم تعميم وثيقة رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه، في معظم البلدان التي شملتها الدراسة (88%)، فعليا على الإدارات المعنية، ويجري تنفيذ مختلف الإجراءات والأنشطة الموصى بها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت أغلبية الدول المجيبة باعتماد، و/أو تحديث و/أو تقييم سياستها الوطنية بشأن قضايا المياه منذ تبني الرؤية المعنية للمنظمة في عام 2012 (الشكل 6.9).

الشكل 6.9: وجود سياسة مائية شاملة منذ عام 2012

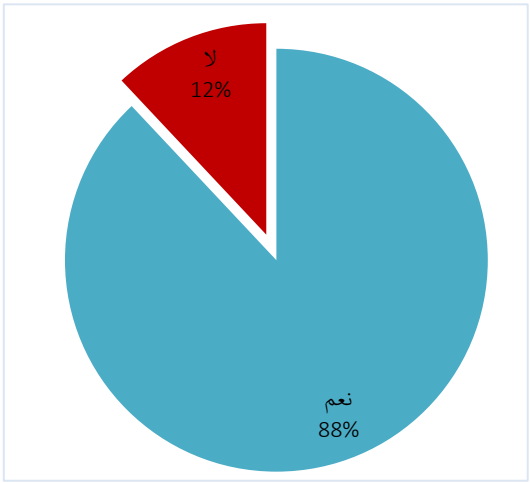

المصدر: استنادًا إلى نتائج الاستبيان حول "تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه وأنشطة التعاون المستقبلي"، التي أُجريت في عام 2015.

تظهر نتائج المسح أنه لدى أكثر من نصف المجيبين سياسات واستراتيجيات و/أو إجراءات محددة للتصدي لخمسة من بين التحديات الرئيسية السبعة للأمن المائي المدرجة في الرؤية المذكورة للمنظمة. كما هو مبين في الشكل 7.9، فمن جهة، لدى أكثر من 82% من المجيبين سياسة لمعالجة القضايا المتعلقة بتوفر الموارد المائية، و 65% لموازنة استخدام المياه وإنتاج الغذاء، وضمان الوصول إلى خدمات المياه والصرف

الصحي. ومن الجهة الأخرى، لدى أقل من نصف (47%) المجيبين سياسة لمواجهة تحديات تغير المناخين الاجتماعي والاقتصادي والمادي. ومن بين المجيبين، أربعة بلدان وهي: بوركينا فاسو وغينيا ومالي وتركيا أبلغت عن سياسات و/ أو استراتيجيات و/ أو إجراءات محددة لمعالجة جميع التحديات الرئيسية المدرجة في هذه الرؤية.

الشكل 7.9: سياسات أو استراتيجيات أو إجراءات محددة للتصدى لتحديات المياه

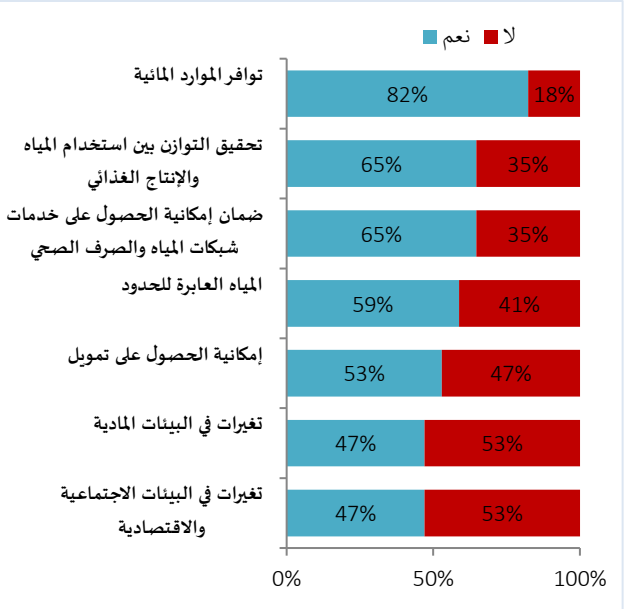

المصدر: استنادًا إلى نتائج الاستبيان حول "تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه وأنشطة التعاون المستقبلي"، التي أُجريت في عام

هناك اعتراف واسع النطاق بأنه يمكن للتعاون بين بلدان المنظمة أن يلعب دورا مهما في سد الفجوة بين البلدان النامية من خلال تسهيل تبادل المعلومات ونقل المعرفة والخبرات. وتظهر نتائج الاستبيان وجود مستوى متزايد من الوعي بالإضافة إلى وجود رغبة لدى الدول الأعضاء في دمج فكرة تعاون منظمة التعاون الإسلامي في إدارة الموارد المائية. كما أن 82% من المجيبين كانوا إيجابيين في طلب المساعدة من دول المنظمة الأخرى لتحقيق الأمن المائي؛ في حين أبدى 70% من المجيبين استعدادهم لتقديم المساعدة إلى دول المنظمة الأخرى.

لكن، أبدى المجيبون ردود أفعال متباينة إزاء السؤال حول استعدادهم لمساعدة الدول الأعضاء الأخرى في مجالات مختلفة مثل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل لتحقيق الأمن المائي. كما أن الغالبية العظمى (76%) من المجيبين مستعدون لمساعدة الآخرين من خلال برامج بناء القدرات. وعلى الرغم من الاعتراف بأن التمويل هو أحد العقبات الرئيسية في تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي بشأن المياه، فإن 18% فقط من المجيبين يؤيدون استخدام خيار مساعدة الآخرين (الشكل 8.9). وفي غضون ذلك، أعرب أكثر من ثلث المجيبين (35%) عن استعدادهم لمساعدة الدول الأخرى في المنظمة لتحقيق الأمن المائي من خلال تسهيل نقل التكنولوجيا. وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع (76%) من المجيبين قد أبدوا اهتماما في تقديم برامج بناء القدرات لدول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، فإن 59% فقط من المجيبين كانوا بالفعل يتعاونون مع دول أخرى في المنظمة من خلال برامج تبادل المعلومات والخبرات، والتي غطت مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالمياه؛ كقضايا الصرف الصحي والنظافة، وإدارة مياه الصرف الصحي ونوعية المياه، وحصاد المياه، وإدارة الفيضانات وتدابير التخفيف من الكوارث، وتقنيات وتكنولوجيات توفير المياه.

وعلاوة على ذلك، لم يشارك ربع المجيبين (23%) أبدًا في برنامج التبادل مع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة؛ في حين امتنع 18% من المستطلعين عن تقديم أي معلومات في هذا الصدد.

الشكل 8.9: الاستعداد لتقديم المساعدة في مختلف المجالات والتعاون من خلال برامج التبادل

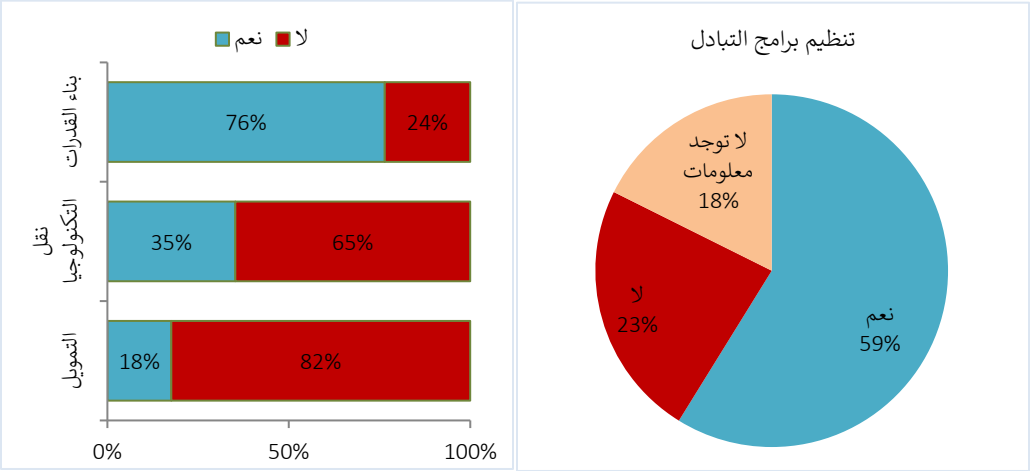

المصدر: استنادًا إلى نتائج الاستبيان حول "تنفيذ رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه وأنشطة التعاون المستقبلي"، التي أُجريت في عام 2015.

من بين 17 دولة أكملت الاستبيان، تلقت 59% من البلدان مساعدات إنمائية من دول المنظمة بينما لم تحصل 12% على أي مساعدات على الإطلاق، حيث امتنع ثلث المجيبين عن تقديم أي معلومات في هذا الصدد. فمن جهة، تلقى ما يقارب الربع (23%) من البلدان المستفيدة مساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وغيرها... ومن جهة أخرى، أفاد 23% فقط من المجيبين أنهم تبرعوا بمساعدات إنمائية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى لتحسين حالة الأمن المائي. امتنع غالبية المجيبين عن تقديم أي معلومات بخصوص هذه المسألة. ومن بين المجيبين، تم إدراج مصر والعراق كدول مستفيدة ومانحة.

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

من أجل المساعدة في تحقيق رؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه، تأسس مجلس المياه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بموجب قرار المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء المياه (ICWM) المنعقد في إسطنبول، تركيا، خلال الفترة الممتدة بين 17 و 19 مايو 2016. وقد عُقد الاجتماع الأول لمجلس المياه التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، تركيا في 16 نوفمبر 2017. وفي ذلك الاجتماع تم وضع خطة تنفيذ لرؤية منظمة التعاون الإسلامي في مجال المياه. وتشتمل خطة التنفيذ على الأهداف العامة التالية:

- **تقييم احتياجات وقدرات الدول الأعضاء.**
- **تحديد المعاهد الرئيسية المعنية بالمياه في الدول الأعضاء.**

- الأنشطة التعاونية بشأن بناء القدرات والأفكار التكنولوجية المبتكرة وتطوير برامج التدريب بين معاهد البحث والتدريب في الدول الأعضاء.
- أنشطة بناء القدرات مع التركيز بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة التحديات المرتبطة بالمياه.
- آليات تعبئة الموارد لتنفيذ المشاريع في مجال المياه، خاصة في أقل البلدان نمواً في المنظمة.

تحتاج منظمة التعاون الإسلامي إلى الالتزام بكافة هيئاتها ذات الصلة بالمساعدة في تطبيق خطة التنفيذ، ويقوم بالفعل سيسرك والكومستيك بأدوار هامة خاصة في تحديد احتياجات الدول الأعضاء وقدراتها وتسهيل التعاون بين معاهد البحث والتدريب المتعلقة بالمياه في الدول الأعضاء.

النقطة الضعيفة في خطة التنفيذ هي تعبئة الموارد. وينبغي إعادة النظر في هذا الأمر من قبل مجلس المنظمة المعني بالمياه، كما ينبغي توضيح سبل التعاون بين الدول الأعضاء.

ودعمت تركيا القضايا المتعلقة بالمياه في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك إنشاء مجلس المياه التابع للمنظمة ووضع خطة التنفيذ لرؤية هذه الأخيرة في مجال المياه، وقد تم تحقيق زخم كبير حتى الآن. ففي الوقت الراهن، تنتقل رئاسة مجلس المياه التابع للمنظمة إلى مصر، ومن المتوقع من هذه الأخيرة الحفاظ على هذا الزخم وقيادة مجلس المياه في تحقيق خطة التنفيذ.

2.9 التعليم

الهدف 1.11.2

[1.11.2] ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف على المستويات الأولية والثانوية والجامعية وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة التي تعمل على تعزيز المعارف والمهارات اللازمة للعمالة المربحة وريادة الأعمال والابتكار والتنمية المستدامة.

الأساس المنطقي

إن أحد أهم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم هو التعليم وتنمية المهارات، اللذان يشكلان لبنتين أساسيتين للحد من الفقر وعدم المساواة، وتحسين الرخاء والصحة للشعب، وكفالة التنمية المستدامة والحفاظ على سلام المجتمع. ولهذا السبب، تعتبر الإنجازات التعليمية من المؤشرات الهامة لقياس التنمية الوطنية.

إن الفشل في التعليم يهدد الشباب، لا سيما في الاقتصادات النامية، بحيث يواجهون احتمال ضياع الفرص وانخفاض الأجور في مسارهم المهني فيما بعد. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا الرقمية سريعة التطور تولد متطلبات جديدة من المهارات واحتياجات التعلم مدى الحياة، مما يخلق تحديات إضافية لكل من أنظمة التعليم الوطنية والأفراد. ولمواجهة هذه التحديات، يهدف الهدف 1.11.2 من برنامج عمل

منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 إلى "ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف على المستويات الأولية والثانوية والجامعية وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة، وهو الأمر الذييساهم في تعزيز المعارف والمهارات اللازمة للعمالة المربحة وريادة الأعمال والابتكار والتنمية المستدامة".

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

الشكل 9.9: مؤشر التعليم

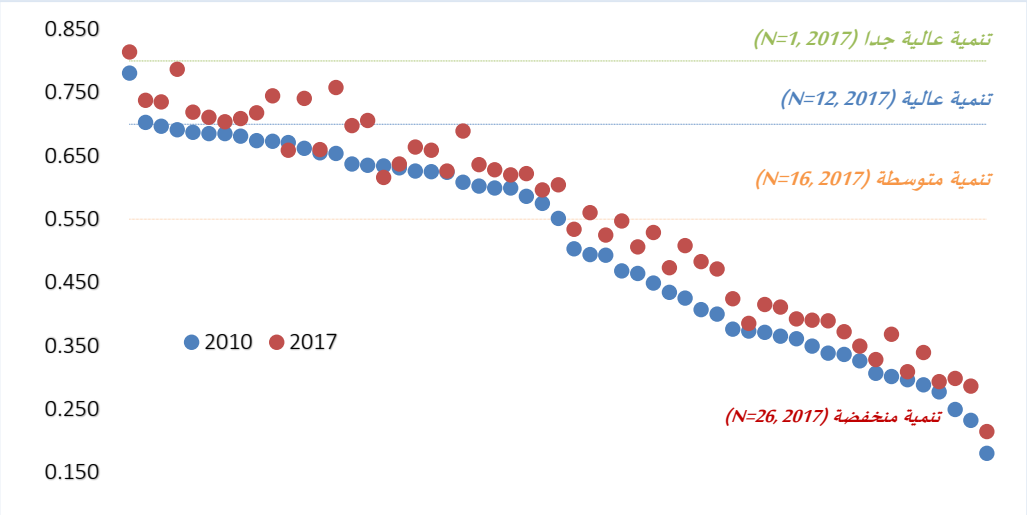

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية.
ملاحظات: يتم حساب مؤشر التعليم باستخدام متوسط سنوات الدراسة والسنوات الدراسية المتوقعة. القيم أقل من 0.550 للتنمية البشرية المنخفضة، و0.550-0.699 للتنمية البشرية المتوسطة، و0.700-0.799 للتنمية البشرية العالية و0.800 أو أكثر للتنمية البشرية العالية جداً (OIC: N = 55)

وفقا لمؤشر التعليم، وهو أحد مكونات مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام 2017، صُنفت 26 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تحت فئة تنمية منخفضة في التعليم، و 16 منها في إطار تنمية متوسطة، و 12 في ظل تنمية مرتفعة، وواحدة فقط (كازاخستان) تحت فئة تنمية عالية جدا في التعليم (الشكل 9.9). على الرغم من أن هذه الصورة ليست مرضية للغاية، إلا أن الأمر المشجع هو أنه في الفترة بين 2010 و 2017 في الدول الـ 55 الأعضاء في المنظمة والتي تتوفر عنها البيانات، زادت قيم مؤشر التعليم بدرجات مختلفة، باستثناء ليبيا وطاجيكستان. وهكذا، قفز عدد الدول الأعضاء التي تندرج تحت التطوير العالي في فئة التعليم من دولتين في عام 2010 إلى اثني عشر عام 2017، تضم المملكة العربية السعودية والبحرين وألبانيا وإيران والإمارات العربية المتحدة وقيرغيزستان وماليزيا

وأوزبكستان والأردن وأذربيجان وعمان وبروناي. ولسوء الحظ، مقارنة بعام 2010، ظل عدد الدول الأعضاء في المنظمة الذي تندرج تحت التطوير المنخفض في فئة التعليم دون تغيير تقريباً، حيث كان متوسط عدد سنوات التعليم المكتملة لسكان البلد الذين تبلغ أعمارهم 25 عاماً فما فوق منخفضاً، مقارنةً بمتوسط البلدان النامية.

تعد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (15+) بمثابة اختبار لنظام تعليمي معين، ويعد الاتجاه العام في منظمة التعاون الإسلامي إيجابيًا، وذلك بفضل التوسع في الفرص التعليمية. ويوضح الشكل رقم 10.9أ أنه في الفترة 2007-2011 إلى 2015، في 43 دولة عضو أن معدلات إلمام البالغين بالكتابة والقراءة قد ارتفعت، لكنها عرفت انخفاضا في 12 دولة ويرجع ذلك غالبا إلى النمو السريع في معدلات السكان. تعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الأدنى في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالمناطق الاخرى، وهي أعلى بين الذكور أكثر من الإناث.

كانت منظمة التعاون الإسلامي، بحلول عام 2015، تضم حوالي 273 مليون بالغ تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وأكثر، أي 16% من إجمالي عدد السكان في المنظمة، بما في ذلك 170 مليون أنثى، غير قادرات على القراءة والكتابة. وشكلت الإناث 62% من مجموع الأميين البالغين في منطقة المنظمة في عام 2015. ففي عام 2015 كان العالم موطنا لما لا يقل عن 750 مليون بالغ، ما يعني أن حوالي 36% من سكان العالم الأميين البالغين يعيشون في الدول الأعضاء في المنظمة.

تتراوح معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين 91-100% في 23 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وبين 71-90% في 14 منها، و51-70% في 9 منها (الشكل 10.9ب). ففي عام 2015، وفقا لتقديرات اليونسكو، فإن أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة (بين 19-50%) في 9 دول أعضاء في المنظمة، وتحديدا في النيجر (19.1%) وتشاد (22.3%) وغينيا (30.4%) ومالي (33.1%)) وبوركينا فاسو (36.0%)

الشكل 10.9: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

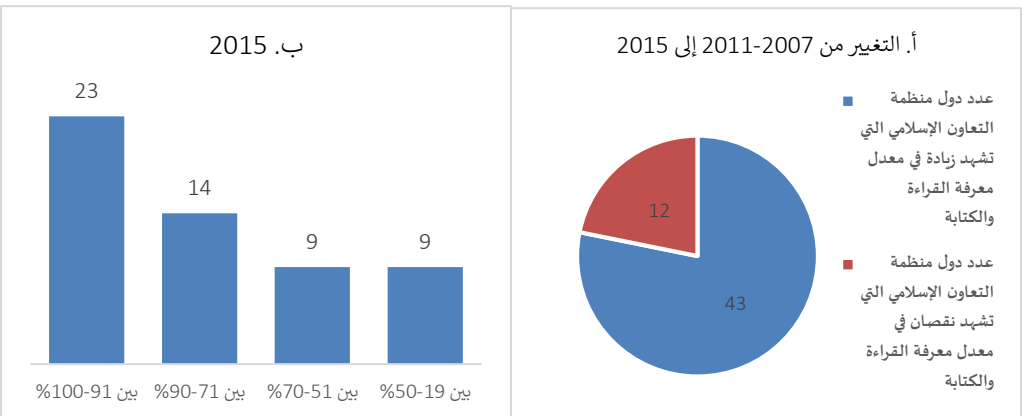

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

ملاحظات: تشير بيانات 2007-2011 إلى أحدث سنة متاحة خلال الفترة المحددة. قيم عام 2015 هي تقديرات اليونسكو (= N :OIC

الشكل 11.9: عدد الجدد في الصف الأول من التعليم الابتدائي في دول منظمة التعاون الإسلامي

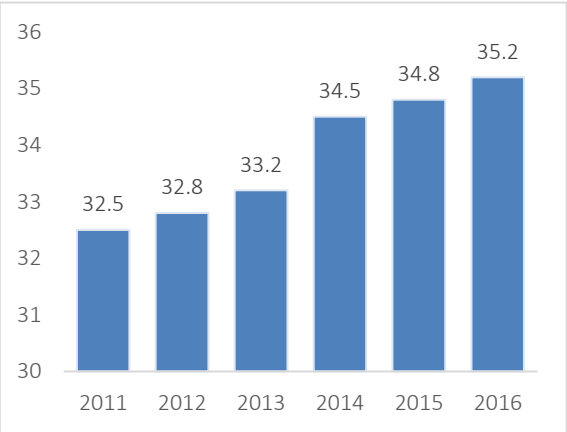

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

ملاحظات: OIC - N = 48. البيانات الخاصة بالغابون وغينيا بيساو وغيانا والعراق وليبيا ونيجيريا والصومال وتركمانستان غير متاحة.

الشكل 12.9: نسبة طلاب الصف الثاني الذين لم يتمكنوا من قراءة كلمة واحدة من نص قصير

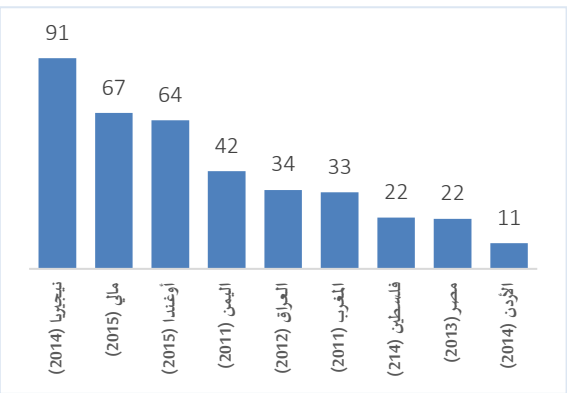

المصدر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مقرر القراءة في الصف الأول.

ملاحظات: تتعلق هذه البيانات عادة بمناطق مختارة في البلدان وليست بالضرورة ممثلة على المستوى الوطني. البيانات الخاصة بمصر تخص

وأفغانستان (38.2%) وبنين (38.4%) وكوت ديفوار (43.1%)، وسيراليون (48.1%). وفي النيجر، انخفضت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين تشاد وغينيا وبنين وكوت ديفوار مقارنة بالفترة من 2007 إلى 2011.

يوضح الشكل 11.9 أنه من عام 2011 إلى 2016 - في 48 دولة منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات - عرف عدد الأطفال الذين يدخلون في الصف الأول من التعليم الابتدائي ازديادا مستمرا. ومع ذلك، ظل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي مستقرا تقريبا، حيث زاد عددهم زيادة طفيفة من 19.4 مليون في الفترة 2007-2011 إلى 19.5 مليون في الفترة 2015-2016.

تشير تقديرات اليونيسف لعام 2016 إلى وجود حوالي 63 مليون طفل خارج المدرسة في سن التعليم الابتدائي في العالم. وللأسف، يقيم ما يقرب من 31% من هؤلاء الأطفال في 48 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواردة في الشكل 8.9. كما أن الوضع مقلق بشكل خاص في الدول الأعضاء في المنظمة كإندونيسيا ومالي والسودان والنيجر والسنغال وتوغو، حيث ارتفع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي في الفترة من 2007-2011 إلى 2015-2016. وفقا لبيانات منظمة اليونسكو، في الفترة 2015-2016، كان أكبر عدد للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن التعليم الابتدائي في باكستان (4.8 مليون) والسودان (2.5 مليون) وإندونيسيا (2.4 مليون) والنيجر (1.3 مليون) ومالي (1.2 مليون).

تعتبر البيانات الكمية مفيدة في تقديم الصورة العامة لحالة التعليم في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، فإن المؤشرات المتعلقة بجودة التعليم تجعل هذه الصورة أكثر تعقيدًا. ويشير الشكل 12.9 إلى التعليم المدرسي دون تعلم، أي وجود الأطفال الذين لا يحققون الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة. ففي نيجيريا على سبيل المثال، لم يتمكن 91% من طلاب الصف الثاني من قراءة كلمة واحدة من نص قصير، بينما بلغت قيم هذا المؤشر في مالي وأوغندا واليمن نسبب 67% و 64% و 42% على التوالي. كما تدفع هذه القيم إلى التساؤل عما إذا كانت المدارس الابتدائية تخفق في تعليم الأطفال للنجاح في الحياة. ولسوء الحظ، يصعُب تفصيل المعطيات حول الدول الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، تشير هذه البيانات النوعية إلى التحديات التي ينبغي النظر فيها بجدية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتعليم وتدريب المعلمين.

الشكل 13.9: نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرّبين (على أساس عدد الأشخاص)

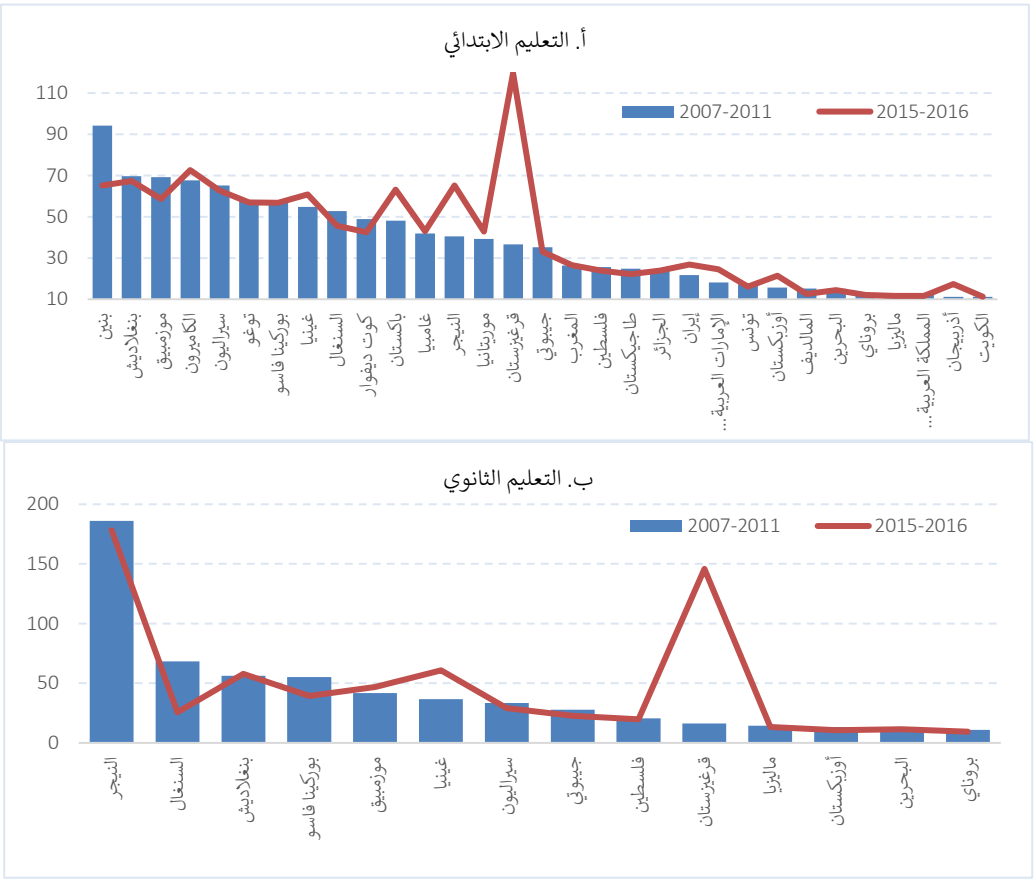

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

ملاحظات: تشير نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين إلى أن كل معلم مدرَّب يجب أن يكون مسؤولاً عن عدد كبير من التلاميذ. وبعبارة أخرى، كلما ارتفعت نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين، انخفض الوصول النسبي للتلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين.

يعد المعلمون بؤرة الإصلاح التربوي، وعليهم أن يكونوا وكلاء التغيير الأساسي في التعليم. فالتدريب الذي يتلقاه المعلمون يمكن أن يؤثر بشكل كبير على جودة التعليم. كما وضعت معظم أنظمة التعليم المتقدمة في العالم الكثير من التركيز على التأكد من معرفة المعلمين العميق بالمحتوى الذي سيعلمونه والمعرفة الحرفية لتدريس هذا الموضوع بشكل جيد. ويوضح الشكل 13.9 أنه لا سيما في الدول الأعضاء في المنظمة من أفريقيا جنوب الصحراء، لا يزال عدد التلاميذ لكل معلم مُدرَّب مرتفعًا جدًا، مما يشير إلى احتمال حدوث عجز في جودة التعليم. من المفترض بشكل عام أن نسبة التلميذ إلى المعلمين المُدرَّبين المنخفضة تُمكِّن المعلم من إيلاء المزيد من الاهتمام لفرادى الطلاب، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج أفضل في أداء ومهارات الطلاب على المدى الطويل.

ضمن عينة الدول الأعضاء في المنظمة الواردة في الشكل 10.9، بين عامي 2007 و 2011 و 2015-2016، تعتبر بنين وموزمبيق والسنغال وكوت ديفوار هي الأنجح في تخفيض عدد الأطفال لكل معلم مدرَّب في التعليم الابتدائي، على الرغم من أنه لا تزال نسب عالية بشكل ملحوظ. وفقا لبيانات اليونسكو، بين فترات معينة حصلت أسوء نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين في قيرغيزستان والنيجر وباكستان. وعندما يتعلق الأمر بالتعليم الثانوي، فإن نسبة التلاميذ إلى المعلمين المدرَّبين قد تحسنت بشكل كبير في السنغال وساءت بشكل كبير في قيرغيزستان (الشكل 13.9).

الشكل 14.9: عدد السكان ذوي التعليم الثانوي على الأقل (% من عمر 25 فما فوق)

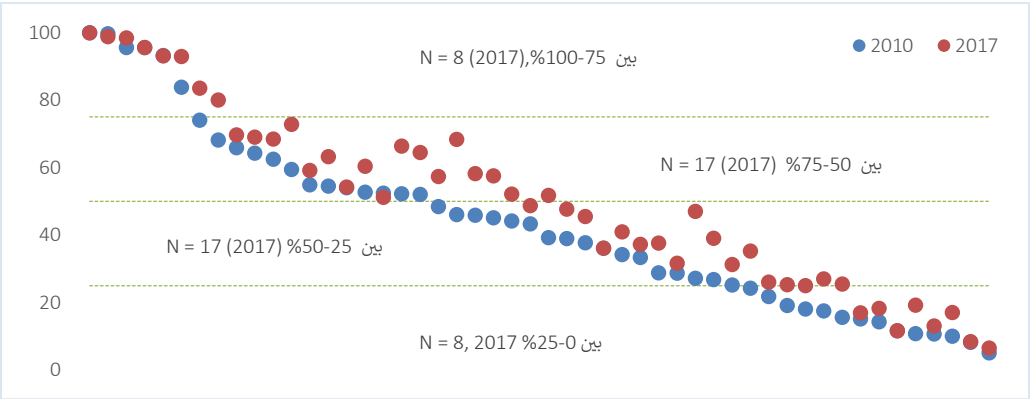

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية.
ملاحظات: النسبة المئوية للسكان الذين تبلغ أعمارهم 25 عامًا فأكثر والذين بلغوا مستوى التعليم الثانوي على الأقل، لكن لم يكتمل بالضرورة (منظمة التعاون الإسلامي: N = 50، البيانات غير متاحة لتشاد وجزر القمر وجيبوتي وغينيا بيساو ونيجيريا

في الفترة من 2010 إلى 2017، من بين 50 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتوفر عنها بيانات، ارتفعت معدلات السكان الذين حصلوا على بعض التعليم الثانوي على الأقل في 43 منها، وانخفضت في ثلاث ولا تزال في أربع حالات. فعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال عدد السكان الذين حصلوا على بعض التعليم الثانوي على الأقل بين 20-50% في 17 وبين 0-25% في 8 بلدان (الشكل 14.9). وضمن هذه العينة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، توجد أكثر الحالات تحديا في النيجر (6.6%) وبوركينا

فاسو (8.5%) وغينيا (11.7%) ومالي (13.1%) والسودان (17%) وموريتانيا (18.4) وموزمبيق (19.3%) حيث لا يزال عدد السكان الذين حصلوا على بعض التعليم الثانوي على الأقل منخفضًا جدًا. وعلى النقيض من ذلك، فإنه لدى أوزبكستان (99.9%) وكازاخستان (98.8%) وقيرغيزستان (98.4%) وأذربيجان (95.6%) وطاجيكستان (93.1%) مستويات عالية جداً من السكان الذين حصلوا على بعض التعليم الثانوي على الأقل.

يعتبر الشكل 15.9 مشجعا لأنه يشير في عينة معينة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة إجمالي عدد الخريجين من التعليم العالي - الذي يلعب دورًا رئيسيا في إنتاج المعرفة. وسُجلت الانخفاضات الطفيفة في أربعة بلدان فقط (مصر وتونس وأوزبكستان وبنين)، في حين شهدت إندونيسيا وإيران وتركيا وبنغلاديش وكازاخستان أكبر زيادات في خريجي التعليم العالي بين الفترتين من 2007-2011 إلى 2015-2016.

الشكل 15.9: خريجي التعليم العالي (بالألف)

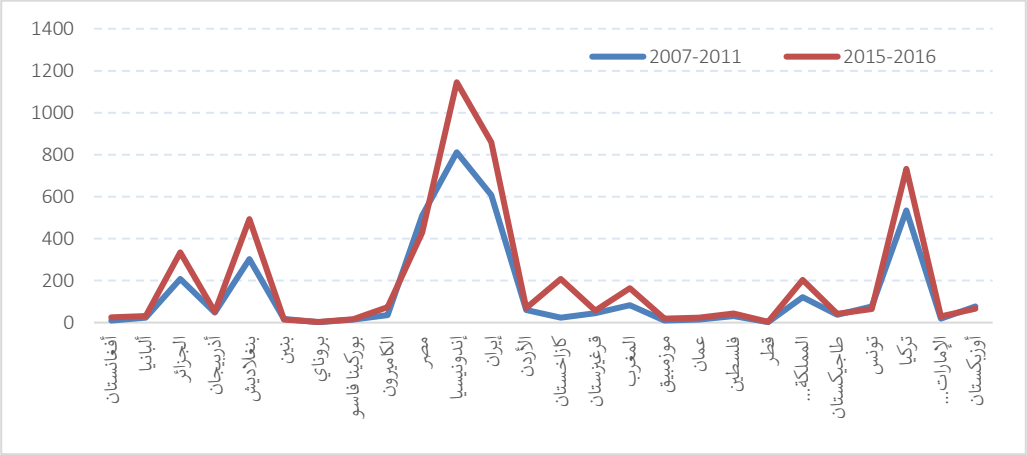

المصدر: قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

ملاحظات: تشير بيانات 2007-2011 و 2015-2016 إلى أحدث سنة متاحة خلال الفترة المحددة.

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

إن الفشل في التعليم ليس مجرد فرصة تنمية مهدرة فقط، بل هو تحدٍ لكسب العيش يؤثر بشكل خاص على الشباب والنساء وغيرهم من المجموعات المحرومة. كما يجب أن يشدد جدول أعمال التنمية المستقبلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الدور المركزي للتعليم ويضع بشكل واضح أهدافا أكثر ارتباطًا به. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير الوصول العادل إلى التعليم الجيد للجميع، في أي مرحلة من مراحل الحياة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء تدريب أولي ومستمر للمدرسين بشكل منتظم لمساعدة المعلمين على التأقلم مع المتطلبات المتغيرة وواقع المجتمعات المتحولة. وبالتالي تحسين أداء نظام التعليم. كما ينبغي تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تطوير أنظمة تعليمية

أكثر استجابة لاحتياجات الاقتصاد وسوق العمل. ولكي يحدث ذلك، فإن تنسيق سياسات التوظيف مع نظام التعليم أمر حاسم.

3.9 العلوم والتكنولوجيا والابتكار

الهدف 1.10.2

[1.10.2] النهوض بتطوير استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة من خلال تشجيع البحوث والقدرات التكنولوجية في جميع القطاعات والابتكار وتطوير التكنولوجيا المحلية من خلال ضمان بيئة سياسات مواتية، تمشيا مع قرارات أجهزة ومنتديات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك كومستيك ورؤية منظمة التعاون الإسلامي لسنة 1441 هجرية للعلوم والتكنولوجيا.

الأساس المنطقي

تعتبر العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) من بين أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ترتبط التغييرات في الإنتاجية والقدرة التنافسية ارتباطًا وثيقًا بالتقدم التكنولوجي والابتكار. فبدون الاستثمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ستظل نتائج الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المجتمعية العاجلة وبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية محدودة.

تهدف منظمة التعاون الإسلامي من خلال الهدف 1.10.2 من برنامج عملها إلى تعزيز تطوير واستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة من خلال تشجيع الأبحاث والقدرات التكنولوجية في جميع القطاعات والابتكار وتطوير التكنولوجيا المحلية، من خلال ضمان بيئة سياسة مواتية، تمشيا مع قرارات أجهزة المنظمة ذات الصلة.

الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

الشكل 16.9: مؤشر الابتكار العالمي

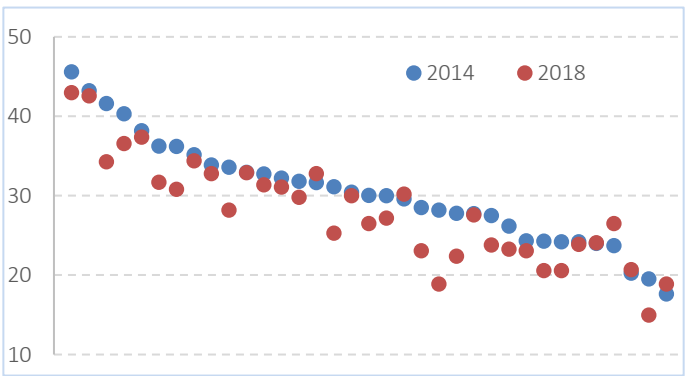

المصدر: جامعة كورنيل، وإنسياد، والويبو، وقاعدة بيانات مؤشر الابتكار العالمي.
ملاحظات: يجمع المؤشر البيانات من أكثر من 30 مصدرًا، يغطي مجموعة كبيرة من محركات الابتكار. وتتراوح النتائج بين 0-100، حيث تشير الدرجات الأكبر إلى زيادة

يُعد مؤشر الابتكار العالمي (GII) تصنيفًا سنويًا للدول، يتم تحديده من خلال قدرتها ونجاحها في الابتكار. وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي في عام 2018، كانت ماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية أكثر بلدان منظمة التعاون الإسلامي ابتكارًا، ضمن عينة 35 بلد عضو مشمولة في المؤشر. وفي الوقت نفسه، في عام

2018 تم تصنيف اليمن وتوغو وبوركينا فاسو وبنين والنيجر وغينيا كأقل البلدان ابتكارًا في منطقة المنظمة. ولسوء الحظ، فإن الدرجات الإجمالية للعديد من الدول الأعضاء في المنظمة أقل من المتوسط العالمي. فعلى سبيل المثال تظهر ماليزيا كأكثر دولة مبدعة في المنظمة في عام 2018، إذ تحتل المركز 35 في الترتيب العالمي. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع 2014، تحسنت خمس دول أعضاء في المنظمة (أذربيجان وغينيا وباكستان وطاجيكستان وتوغو) تحسناً طفيفاً في عام 2018، في حين تراجعت نسب البقية (الشكل 16.9).

الشكل 17.9: الباحثون لكل مليون شخص (2016-1997)

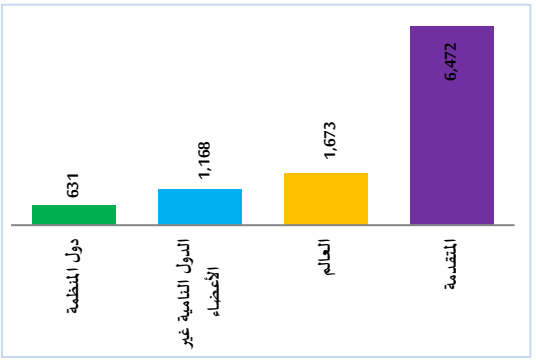

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات.
ملاحظات: تشير البيانات إلى أحدث سنة متاحة خلال الفترة المحددة 2016-1997 (OIC: N = 41): الدول النامية غير الأعضاء: N = 74): الدول المتقدمة: N = 33): العالم: N = 148)

في المتوسط، تتراجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ما وراء المتوسط العالمي من حيث عدد الباحثين لكل مليون شخص. ويعتبر الباحثون من المهنيين المشاركين في تأسيس أو إنشاء المعرفة والمنتجات والعمليات والأساليب والأنظمة الجديدة، وكذلك في إدارة المشاريع المعنية. كما يوجد 631 باحثًا فقط لكل مليون شخص في المنظمة، مقارنة بـ 1673 لكل مليون شخص في العالم و 6472 لكل مليون شخص في البلدان المتقدمة. فحتى في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، فإن متوسط عدد الباحثين أعلى من ذاك في منطقة المنظمة (الشكل 17.9).

في جغرافية منظمة التعاون الإسلامي، يتمركز أكبر عدد للباحثين لكل مليون نسمة في تونس (3074) وماليزيا (2909) وتركيا (2342). وعلاوة على ذلك، في العينة المختارة للدول الأعضاء في المنظمة، والتي

الشكل 18.9: توزيع الباحثين لكل مليون شخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

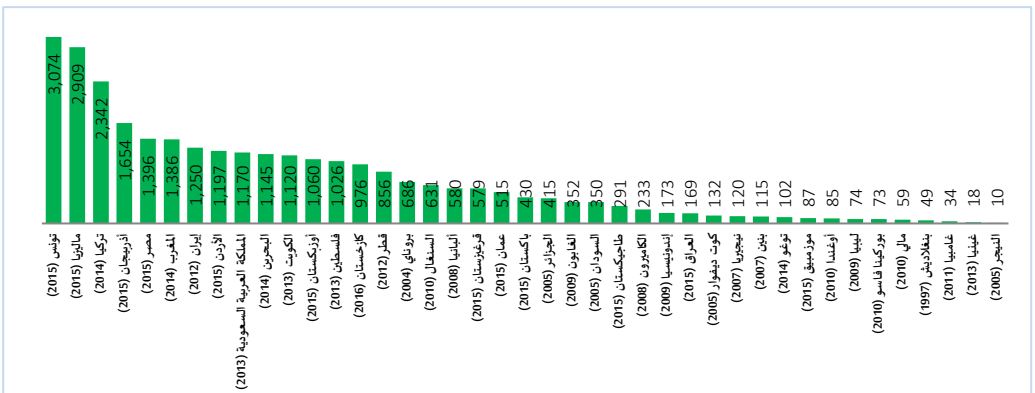

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات

تتوفر عنها البيانات، فإن هذه البلدان الثلاثة فقط هي التي لديها قيم أعلى من المتوسط العالمي. وكما هو مبين في الشكل 18.9، تقع 24 دولة عضو في المنظمة تحت المتوسط في منطقة هذه الأخيرة. وعدد الباحثين لكل مليون شخص أقل بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي لديها أقل من 300 باحث لكل مليون هو 17 دولة، وتشمل النيجر (10) وغينيا (18) وغامبيا (34) حيث الوضع أسوأ.

تنفق البلدان متقدمة النمو حوالي 65% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، منها 27% من الولايات المتحدة الأمريكية و 17% من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 9% من اليابان (الشكل 19.9). ويمثل الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (GERD) في الصين 21.7% من إجمالي الإنفاق، بحيث أقامت الصين العشرات من المجمعات الصناعية وحاضنات التكنولوجيا العالية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز التكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات. وتبلغ حصة البلدان النامية الأخرى غير الأعضاء في المنظمة 10.3%، في حين أن إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الدول الأعضاء في المنظمة يبلغ 69.7 بليون دولار باستعمال تعادل القوة الشرائية فقط، أي حوالي 3.7% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير.

من بين 35 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر عنها البيانات، لدى تركيا أكبر قدر من الإنفاق على البحث والتطوير، حيث بلغت 15.3 مليار دولار لتعادل القوة الشرائية، تليها المملكة العربية السعودية (12.5 مليار دولار باستعمال تعادل القوة الشرائية) وماليزيا (10.6 مليار دولار باستعمال تعادل القوة الشرائية). ومن حيث الحجم، فإن مجموع إنفاق هذه البلدان الثلاثة يعادل 55.2% من إنفاق المنظمة. كما تعتبر مصر والإمارات العربية المتحدة وإيران دولاً أخرى مهمة في المنظمة، حيث تبلغ الزيادة في إحصاءات التنمية الاقتصادية أكثر من 4 مليارات دولار باستعمال تعادل القوة الشرائية. ومن بين البلدان الأقل إنفاقا هناك غامبيا وبروناي وقرغيزستان وطاجيكستان وتوغو وألبانيا وبوركينا فاسو حيث الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير هو أقل من 40 مليون دولار على أساس تعادل القوة الشرائية.

الشكل 19.9: الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (% من الإجمالي العالمي)

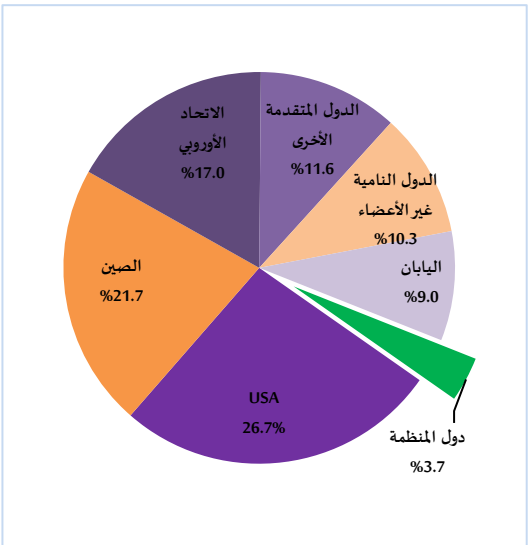

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاءات.

ملاحظات: تشير البيانات إلى أحدث سنة متاحة (المنظمة: N = 35؛ دول نامية الأعضاء: N = 63؛ الدول المتقدمة: N = 37؛ العالم: N = 135)

الشكل 20.9: طلبات براءات الاختراع في عام 2016 (% من الإجمالي العالمي)

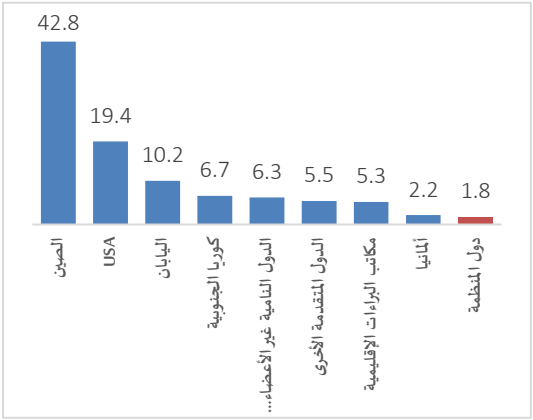

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
ملاحظات: المنظمة: N = 40؛ دول نامية غير الأعضاء: N = 85؛ الدول المتقدمة: N = 37؛ العالم: N = 172,مكاتب البراءات المحلية: N = 5.

إن حقوق الملكية الفكرية، وخاصة براءات الاختراع، هي إحدى العوامل الرئيسية التي تسهم في التقدم في الابتكار والتطوير العلمي. وكنتيجة لأنشطة البحث والتطوير، تعزز براءات الاختراع الصلة بين العلوم والتكنولوجيا، حيث يترجم ناتج البحث إلى منتجات أو خدمات جديدة. وفي هذا الصدد، على الرغم من أن براءة الاختراع لا تُمنح لكل الاختراعات، فإن عدد طلبات البراءات يمكن اعتباره بديلاً عن درجة القدرة الابتكارية في بلد ما.

وفقاً لإحصائيات من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، يقدر إجمالي عدد طلبات البراءات حول العالم بنحو 3.1 مليون طلب في عام 2016. و81.2% من براءات الاختراع العالمية مقدمة من خمسة بلدان، وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا.

بأكثر من 54 ألف براءة اختراع، في عام 2016، استحوذت 40 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي على ما يقرب 1.7% من إجمالي طلبات البراءات.

وعلى المستوى القطري، أثبتت إيران أعلى معدل براءات اختراع في المنظمة، حيث تم تسجيل أكثر من 15.6 ألف طلب في عام 2016. وتلتها إندونيسيا بطلبات بلغت 9596. وإضافة إلى طلبات البراءات لماليزيا (7236) وتركيا (6848)، شكلت هذه الدول الأربع الأعضاء في المنظمة وحدها 70% من إجمالي طلبات دول المنظمة. كما أن المملكة العربية السعودية (3266) ومصر (2149) والإمارات العربية المتحدة (1753) والمغرب (1303) وكازاخستان (1224) من الدول الأعضاء الأخرى التي قدمت أكثر من 1000 طلب لكل منهما.

القضايا والتحديات المتعلقة بتحقيق الأهداف

من الواضح من البيانات المقدمة أعلاه أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي في الغالب متابعة فقط للتطورات العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي المتوسط، لا تعتبر منطقة المنظمة مبتكرة، وتستند منافستها في الاقتصاد العالمي إلى حد كبير على تكاليف العمالة، بدلاً من القيمة المضافة. ولهذا السبب، هناك حاجة ملحة لتوجيه المساعدة الفنية الفعالة وبناء القدرات التي تتناسب مع الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء في المنظمة، لمعالجة ثغرات البنية التحتية التكنولوجية وكذلك قيود القدرات.

وتبين تجربة البلدان النامية الناجحة أنه ينبغي إدماج سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مدعومة باستثمارات وطنية ودولية كافية، ملتزمة بالتعاون الذي يشمل كلاً من الهيئات العامة والخاصة، وكذلك مدعومة بآليات تضمن التنفيذ الفعال. وينبغي أن تكون الاستثمارات المستهدفة في التعليم ورفع القدرة الاستيعابية لمجتمعات الأعمال والمجتمعات البحثية لاستخدام التكنولوجيات القائمة وتطوير تكنولوجيات جديدة هي محور سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

إن زيادة التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ضمن منطقة منظمة التعاون الإسلامي ومع الجهات المعنية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة يمكن أن يساعد العديد من الدول الأعضاء في المنظمة على تطوير البنية التحتية للبحث والقدرة على الابتكار، وبالتالي التحول إلى مسار إنمائي أكثر استدامة. وقد يكون تبني سياسات علمية مفتوحة، أي دعم الوصول المفتوح إلى المنشورات العلمية والبيانات الناتجة عن الأبحاث الممولة من قبل القطاع العام، خطوة مهمة في تعزيز العلم وزيادة نقل المعرفة العلمية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

الملحق: تصنيفات البلدان

أ. المجموعات القطرية الرئيسية المستخدمة في التقرير

دول منظمة التعاون الإسلامي (56+1):

الصومال	جزر المالديف	الغابون	أفغانستان
السودان	مالي	غامبيا	ألبانيا
سورينام	موريتانيا	غينيا	الجزائر
(سوريا)	المغرب	غينيا بيساو	أذربيجان
طاجيكستان	موزمبيق	غيانا	البحرين
توغو	النيجر	إندونيسيا	بنغلاديش
تونس	نيجيريا	إيران	بنين
تركيا	عمان	العراق	بروناي دار السلام
تركمانستان	باكستان	الأردن	بوركينا فاسو
أوغندا	فلسطين	كازاخستان	الكاميرون
الإمارات العربية	قطر	الكويت	تشاد
المتحدة	المملكة العربية	قرغيزستان	جزر القمر
أوزبكستان	السعودية	لبنان	كوت ديفوار
اليمن	السنغال	ليبيا	جيبوتي
	سيراليون	ماليزيا	مصر

الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة:

هنغاريا	دومينيكا	بوروندي	أنغولا
الهند	جمهورية دومينيكا	الرأس الأخضر	أنتيغوا وباربودا
جامايكا	الإكوادور	كمبوديا	الأرجنتين
كينيا	السلفادور	جمهورية أفريقيا	أرمينيا
كيريباتي	غينيا الاستوائية	الوسطى	باهاماس
كوسوفو	إريتريا	تشيلي	بربادوس
جمهورية لاو	إثيوبيا	الصين	بلاروسيا
الديمقراطية الشعبية	فيجي	كولومبيا	بليز
ليسوتو	جورجيا	جمهورية جمهورية	بوتان
ليبيريا	غانا	الكونغو	بوليفيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	غرينادا	جمهورية الكونغو	البوسنة والهرسك
مدغشقر	غواتيمالا	الديمقراطية	بوتسوانا
ملاوي	هايتي	كوستاريكا	البرازيل
	هندوراس	كرواتيا	بلغاريا

تايلاند	صربيا	بالاو	جزر مارشال
تيمور ليستي	السيشل	بنما	موريشيوس
تونغا	جزر سليمان	بابوا غينيا الجديدة	المكسيك
ترينداد وتوباغو	جنوب أفريقيا	باراغواي	ميكرونيزيا
توفالو	جنوب السودان	بيرو	مولدوفا
أوكرانيا	سريلانكا	الفلبين	منغوليا
الأوروغواي	سانت كيتس ونيفيس	بولندا	مونتي نيغرو
فانواتو	سانت لوسيا	رومانيا	ميانمار
جمهورية فينزويلا	سانت فينسنت والغرينادين	روسيا	ناميبيا
فيتنام	سوازيلاند	رواندا	نورو
زامبيا	تانزانيا	ساماو	نيبال
زيمبابوي		ساو تومي وبرينسيب	نيكاراغوا

الدول المتقدمة* (39):

سان مارينو	لتوانيا	ألمانيا	أستراليا
سنغافورة	لوكسمبورغ	اليونان	النمسا
جمهورية سلوفاكيا	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	هونغ كونغ	بلجيكا
سلوفينيا	مالطا	أيسلندا	كندا
اسبانيا	هولندا	إيرلندا	قبرص
السويد	نيوزيلاندا	إسرائيل	جمهورية التشيك
سويسرا	النرويج	إيطاليا	الدنمارك
تايوان	البرتغال	اليابان	إستونيا
المملكة المتحدة	بويرتو ريكو	جمهورية كوريا	فنلندا
الولايات المتحدة		لاتفيا	فرنسا

(** بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي. آخر تحديث 20 أبريل 2018.)

ب. التصنيف الجغرافي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي

(بناءً على تصنيف البنك الدولي)

أفريقيا جنوب الصحراء (21): OIC-SSA

السودان	موزمبيق	الغابون	بنين
توغو	النيجر	غامبيا	بوركينا فاسو
أوغندا	نيجيريا	غينيا	الكاميرون
	السنغال	غينيا بيساو	تشاد
	سيراليون	مالي	جزر القمر
	الصومال	موريتانيا	كوت ديفوار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1+18): OIC-MENA

الإمارات العربية	فلسطين	الأردن	الجزائر
المتحدة	قطر	الكويت	البحرين
اليمن	المملكة العربية	لبنان	جيبوتي
	السعودية	ليبيا	مصر
	(سوريا)	المغرب	العراق
	تونس	عمان	إيران

شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9): OIC-ESALA

جزر المالديف***	غيانا**	أفغانستان***
باكستان***	إندونيسيا*	بنغلاديش***
سورينام**	ماليزيا*	بروناي دار السلام*

ESALA هو مزيج من البلدان في (*) شرق آسيا والمحيط الهادئ، (**) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و (***) جنوب آسيا.

أوروبا وآسيا الوسطى (8): OIC-ECA

تركمانستان	طاجيكستان	كازاخستان	ألبانيا
أوزبكستان	تركيا	قرغيزستان	أذربيجان

المراجع

AfDB, OECD, UNDP (2017). African Economic Outlook 2017- Entrepreneurship and Industrialisation. African Development Bank, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Programme. OECD Publishing, Paris.

El Mokri, K. (2016), "Morocco's 2014- 2020 Industrial Strategy and its potential implications for the structural transformation process," The OCP Policy Centre Policy Brief 16/27.

GMTI (2018), Global Muslim Travel Index Re2018, Crescent Rating: Singapore.

Hämäläinen, P., J. Takala and T. B. Kiat (2017), "Global Estimates of Occupational Accidents and Work-related Illnesses 2017," Workplace Safety and Health Institute, Singapore.

ILO (2014), World Social Protection Report 2014/2015, Geneva: International Labour Organization

ILO (2018), World Employment and Social Outlook 2018, The International Labour Organization, Geneva.

IMF (2018), World Economic Outlook Database, April 2018, The International Monitory Fund, Washington, D.C.

OIC (2016), OIC 2025: Programme of Action, https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=16&refID=5

OIC (2017), OIC 2025: Implementation Plan, https://www.oic-oci.org/upload/documents/POA/en/The%20OIC%20-2025%20POA%20Implementation%20Plan%202016-2025%20%28E%29.pdf

OIC (2012), OIC Water Vision. Available at: http://www.sesric.org/files/oic-water-vision/oic-water-vision.pdf. Accessed 27 July, 2018 .

SESRIC (2016), OIC Economic Outlook 2016: Transforming the Potentials into Impact, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2017a), OIC Labour Market Report 2017: Encouraging Economic Activity, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2017b), OIC Economic Outlook 2017: Industrial Development for Structural Transformation, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

SESRIC (2017c), International Tourism in the OIC Countries: Prospects and Challenges: 2017, Ankara: The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries.

UNCTAD (2018), World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

World Bank (2016). Doing Business 2017: Equal Opportunity for All. World Bank, Washington, DC.

World Bank (2018), The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, Washington, DC.

Data Sources

IFSB Database, August 2018

ILO World Employment and Social Outlook 2018 Dataset

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database, August 2018

IMF World Economic Outlook Database, April 2018

SESRIC OIC-STAT Database, August 2018

UN COMTRADE Database, August 2018

UN Services Trade Database, August 2018

UNCTAD Online Database, September 2018

UNIDO INDSTAT 2018 Database

UNIDO MVA 2018 Database

UNSD National Accounts Main Aggregates Database, August 2018

UNWTO Database, July 2018

World Bank World Development Indicators, August 2018